

جماعة الأئمة الأربعة للنشر والتأليف

كتاب الصلاة

إِلَى قِبَاطِغِ الْأَذَلَّةِ فِي أَصُولِ الْأَعْتِقَادِ

الإمام الحارث بن الجويني

٤١٩-٤٧٨

حقيقه ، وعلق عليه ، وقدم له ، وفهرسه

عَلَى رَأْسِ الْمَنَامِ عِبْرَةُ الْعَالَمِينَ

المدرس في الأزهر الشريف

معهد القاهرة

الذکر المکرم من موفی

استاذ في كلية أصول الدين

بازار

التأثير

مکتبہ خانجی

١١ شارع عبد العزيز - مصر

ويطلب من مكتبة المثنى ببغداد

جماعة الأزهر للنشر والتأليف

كتاب الأئمة

إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد

لإمام الحرمين الجويني

٤١٩ - ٤٧٨ هـ

حققه، وعلق عليه، وقدم له، وفهرسه

علي بن محمد بن عبد الرحمن

المدرس في الأزهر الشريف

معهد القاهرة

الدكتور محمد بن يوسف

استاذ في كلية أصول الدين

بالأزهر

الناشر

مكتبة الخانجي

١١ شارع عبد العزيز - مصر

ويطلب من مكتبة المثنى ببغداد

Gumaini

Prasad

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين * إياك
نعبد وإياك نستعين * اهتنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت
عليهم * غير المغضوب عليهم * ولا الضالين .

الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا برهم يعدلون .

شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله
إلا هو العزيز الحكيم * إن الدين عند الله الإسلام .

أفغير دين الله ببغون وله أسلم من فى السموات والأرض طوعا وكرها
وإليه يرجعون .

هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله
وكفى بالله شهيدا .

زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعن ثم لتنبون بما عملتم
وذلك على الله يسير .

فآمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا والله بما تعملون خبير .

إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما .

جميع حقوق الطبع محفوظة

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م



مطبعة السعادة بمصر
١٩٥٠

تقديم

روح العصر — المؤلف — رأى في دراسة علم الكلام — الكتاب

إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، صاحب كتاب «الإرشاد» الذي نقدمه اليوم للقراء ، عاش حياته كلها في القرن الخامس في ظل الدولة العباسية . علينا إذاً ، قبل أن نتكلم في هذا التقديم عن الكاتب والكتاب ، أن نجلو في إيجاز صورة هذا العصر الذي عاش فيه من الناحيتين السياسية والعقلية^(١) وذلك لنعرف ما قد يكون للبيئة التي اضطرب فيها من أثر في نتاجه العلمي ، ومن هذا التناج كتاب الإرشاد .

روح العصر

١ — كان اصطناع المعتصم بالله الخليفة العباسي (٢١٨ — ٢٢٧ هـ) للائتراك ، يرجو بهم المنعة والعزة ، مؤذناً ببدء ظهور الضعف وزوال هيبة الخلفاء ، عند ما أحس هؤلاء الغلمان بأنهم عدة الخلفاء وقوتهم ؛ ومن ثم أخذوا في الاستئثار بالسلطان ، حتى تحكموا في الخلافة وأمورها والخلفاء وحياتهم .

وقد كان لهذا الضعف في الخلفاء ، ولهذه المنزلة التي انحطت إليها الخلافة ،

(١) اعتمدنا في رسم هذه الصورة على كتابنا : فلسفة الأخلاق في الإسلام وصلاتها بالفلسفة الإغريقية (الطبعة الثانية صفحة ٥٨ وما بعدها) ، وعلى المراجع الأصلية التي رجعنا إليها فيه .

الأثر الطبيعي المحتوم : استقلال كثير من أمراء الأطراف ، فكان من ذلك غير قليل من الدويلات كالحمدانية بالجزيرة ، والسامانية فيما وراء النهر ؛ وفساد كبير في الإدارة جر إليه ضعف ولادة الأمور الشرعيين وشراسة أصحاب السلطان المتغلبين .

وكان من الطبيعي ، والأمر كما ذكرنا ، أن يكثر الجور ، وأن تنتشر الفتن ، وألا يجد أصحاب الآراء الضالة ما يمنع من إذاعتها والدفاع عنها ، وأن شعر الناس شعوراً واضحاً بالخرج والضيق لهذا كله ، وأن يحس أصحاب الكفايات الخاصة من العلماء شعوراً قوياً بما عليهم من واجب جدال أصحاب الباطل والدفاع عن الحق الذي يعتقدون .

٢ - ولكن إذا رأينا ضعف سلطان الخلفاء ، وفساد الإرادة ، وما إلى ذلك بسبيل من العوامل الأخرى ، قد جر إلى ضعف الأخلاق واضطراب الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ، لارتباط هذا بذلك ، فلا يصح أن نفهم الأمر كذلك فيما يتصل بالحياة العقلية ، بل كان الأمر بالعكس . فقد كان ضعف الخلفاء ، وضباع سلطانهم ببغداد وما والاها ، وظهور كثير من الدويلات في جسم الدولة الإسلامية - نقول ، كان هذا عاملاً قوياً في ازدهار العلم ، ومعاودة الأمراء للعلماء في تلك الأيام .

حقيقة ، نستطيع أن نقرر بأن ذلك العصر كان أزهى العصور الإسلامية في الشرق علماً ، وأنه كثر فيه النبغة في كل علم وفن . وهذا بعد أن أخذ المسلمون ، ومن أظلمهم الإسلام برأيه من غير المسلمين ، في هضم العلوم والفلسفة الإغريقية والتفكير الهندي والفارسي ، وبعد أن مزجوا هذا كله بالدين والثقافة الإسلامية ، فكان من ذلك ما يعرف في تاريخ الفكر بالفلسفة الإسلامية .

ويكفي أن يحيل من يريد نظره في « فهرست ابن النديم » ، و « تاريخ الحكماء »

للقفطي ، وطبقات الأطباء ، لابن أبي أصيبعة ، و « تاريخ بغداد » لابن الخطيب ، ونحو هذه المؤلفات من كتب التراجم ، ليعلم أي عصر كان ذلك العصر في العلم والعلماء !

والسبب في هذا واضح التماسه ومعرفة . ذلك بأن الدولة العباسية عرف خلفاءها بتشجيع العلم على اختلاف ألوانه ، حتى النظر الحز والفلسفة ؛ وحين جاء المتوكل ونهى عن النظر ، وحجر على أبواب المقالات ، صادف هذا التحول في السياسة العلمية ابتداء ضعف سلطان الخلفاء ، ثم تلاه تجزئة الدولة الإسلامية إلى دول صغيرة . وكان هذا من أسباب تنافس الأمراء في تشجيع العلم ، بل وفي تقوية نفوذهم بالعلماء والأدباء والنايغين . ويضاف إلى هذا أن هؤلاء العلماء والمفكرين كانوا يجدون حمأة من أمراء تلك الممالك الناشئة ، كما كان من الفاراب وسيف الدولة الحمداني ؛ وكان الواحد منهم إذا خشي على نفسه أميراً من الأمراء انتقل عنه إلى غيره ، كما كان من ابن سينا (١) .

٣ - وثمة سمة أخرى كانت مما تميز به ذلك الزمن . ذلك أن هذه البيئة ، بلاد العراق وما إليها ، بما اجتمع فيها من ثقافات أمم عديدة ومختلفة : العرب ، فارس ، الروم ، اليونان ، الهند ، كانت تربة صالحة - أيما صلاح - لتردهر فيها مذاهب مختلفة في كبريات المسائل الدينية والمشاكل الفكرية . وكان من هذا أن صار لكل مذهب رؤساء ونصراء يتحزبون له إلى أقصى حدود التعصب ، وأن أخذت هذه المذاهب تصطرع فيما بينها وتتنازع البقاء ، وتثور من هذا فتن كبار كان لها ضحايا كثيرون وعجزت الدولة عن إخمادها في أحيان غير قليلة .

(١) يرجع إلى « طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة ٢ : ٥ - ٦ ، وإلى مزيج من الفلسفات اليهودية والعربية « المستشرق مونك » ص ٣٢٤ من الأصل الفرنسي ، وإلى البارون « كارادى فو » في كتابه : « ابن سينا » ص ١٣٩ - ١٤٠ من الأصل الفرنسي .

حقاً لقد كان في ذلك العصر شيعة يدعون الناس لإمام اضطروا للاختفاء وإليه يرجع العلم ومنه تلمس المعرفة ؛ ومعتزلة يرفضون التقليد ، ويمجدون العقل ويرفعونه مكاناً علياً ؛ ورافضة يعملون على قلب كل نظام ، وجعل الناس في أمر مزيج ، ليصلوا وسط هذه الفوضى إلى الحكم والسلطان ؛ وفلاسفة غاية وكدهم بث فلسفات لم تكن تهيأت لها العقول بعد كما يجب ؛ وحنابلة يتشددون في غلو في الدين ، ويشيرون لهذا على السلطة القائمة حيناً وعلى المتكلمين حيناً آخر ؛ وبجانب كل هؤلاء جميعاً نجد الأشاعرة من المتكلمين الذين يرون أنهم وحدهم أهل السنة ، والقوام على دين الله وتأبيده ، والدعاة للعقائد الدينية الحقة ، والباذلون أقصى الجهد في الاستدلال لها وتمكينها من القلوب والعقول جمع الله في هذا العصر عدداً كبيراً من نبغة العلماء في الأصول والفروع والفلسفة والتصوف ، وغير ذلك من ألوان العلوم التي نمت وأخصبت في ذلك العصر . وكان من احتكاك أصحاب المذاهب ، في هذا العلم أو ذاك ، بعضهم ببعض ، ومن رغبة كل منهم في نصرة مذهبه والإعلاء منه على حساب غيره ، أن كثرت المناظرات والجدل العلمي . وأن كان يحدث أحياناً غير قليلة فتن دامية . وجماع أسباب هذه الفتن هو العصبية في غير حق ، وعجز الدولة عن الهيمنة على الأمر ، ثم نصرة بعض الخلفاء أو الأمراء لهذا المذهب أو ذاك على مخالفه .

٤ - من أولئك العلماء الأعلام ، نشير ، في علم الكلام ، إلى القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني المتوفى في عام ٤٠٣ هـ ، سيف السنة وأوحد وقته في فنه . ويذكر ابن تيمية عنه أنه أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعرى ، وليس فيهم مثله لاقبله ولا بعده (١) .

(١) ابن العماد ، شذرات الذهب ، طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ - ٣ : ١٦٩

ومنهم القاضي عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الهمداني المعتزلي المعروف ، صاحب التصانيف ، المتوفى عام ٤١٥ هـ . ويقول عنه ابن قاضي شبيهه في طبقاته بأنه كان قاضي الري وأعمالها وشافعي المذهب ، ومع هذا كان شيخ الاعتزال (١) .

ومنهم أيضاً أبو اسحق الإسفرائيني (٢) ، إبراهيم بن محمد ، المتوفى عام ٤١٨ هـ ، الأصولي المتكلم ، أحد الأعلام وصاحب التصانيف . كما كان شيخ أحرارمان في زمانه (٣) .

ومنهم الإمام السكبير والمفسر المعروف ، حجة المتكلمين ، أبو المظفر الإسفرائيني المتوفى بطوس سنة ٤٧١ هـ . ومن مؤلفاته التي نشرت حديثاً بالقاهرة كتابه : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ، وذلك بعناية الأستاذ الجليل المحقق الشيخ محمد زاهد السكوثرى ؛ فقد عرف بالكتاب وترجم للوثائق ، وعلق حواشيه .

وأخيراً ، في هذه الناحية ، نذكر ابن المعلم المقيد أبا عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان البغدادي ، عالم الشيعة وأمام الرافضة ورئيس الكلام والفقه والجدل ، ومن ثم كان يناظر إمام كل عقيدة (٤) ، وقد توفي عام ٤١٣ هـ .

٥ - أما الفتن التي كانت تقوم كثيراً بين أهل السنة وبين الشيعة أو

(١) شذرات - ٣ : ٢٠٣

(٢) نسبة إلى إسفراين ، بلدة بناحية نيسابور على منتصف الطريق من جرجان ، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن . الباب في الأنساب لابن الأثير - ١ : ٤٣ . من طبعة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ

(٣) نفسه - ٣ : ٢٠٩

(٤) نفسه - ٣ : ١٩٩ - ٢٠٠

الرافضة ، أوبين الحنابلة وبين عامة من يخالفونهم فى رأى ، أوبين غير هؤلاء . وأولئك من أصحاب المذاهب والمقالات ، والتى ماروع المسلمون بها إلا لضعف الخلافة وسوء الإدارة — أما فيما يتصل بهذه الفتن، فحسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن العماد^(١) إلى أنه فى سنة ٤٠٨ وقعت فتنة عظيمة بين أهل السنة والشيعة قتل فيها طائفة من الفريقين ، وعجز صاحب الشرطة عن التأثيرين المتقاتلين . كما بعث فى العام نفسه الخليفة العباسى القادر بالله ، وكان صاحب سنة ، إلى السلطان محمود بن سبكتكين يأمره ببث السنة فى خراسان ، ففعل ذلك فى مبالغة . نعم ، لقد بالغ حتى قتل جماعة ونفى كثيراً من خصوم أهل السنة ، أى من المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والجهمية والمشبهة ، كما أمر بلعنهم على المنابر .

بل إن هذا الخليفة القادر بالله ينزل بنفسه إلى معركة الخلاف بين المذاهب ، فيؤلف كتاباً ينصر فيه مذهبا على آخر . لقد كان هذا الخليفة ديناً يديم التمسك كما يقول ابن العماد ، لكن هذا لم يمنعه من أن يصنف كتاباً فيه يكفر المعتزلة القائلين بخلق القرآن ؛ وكان هذا الكتاب يقرأ كل جمعة ، ويحضره الناس مدة من الزمن^(٢) .

٦ — من ذلك — ومثله كثير — نستطيع أن نتصور مقدار عناية كل صاحب مقالة أو مذهب بنصرة مذهبه تأليفاً ومناظرة .

ونعرف أن حجة الإسلام الغزالى لما رأى استشراف الباطنية ، انبرى للرد عليهم ؛ كما أنه ، حين تحقق كثرة المذاهب والنحل ، حمل نفسه على الفحص عنها وبيان صحيحها من زيفها ، كما قص هذا بنفسه علينا فى كتابه المنقذ من الضلال .

(١) شذرات الذهب > ٣ : ١٨٦

(٢) نفسه > ٣ : ٢٢١ - ٢٢٢

لاجرم إذاً ، أن نجد إمام الحرمين يشعر بهذا الواجب ، ولا يقصر فيه ، واجب نصرته مذهبه مناظرة وتأليفاً ، وأن يكتب فى هذا أكثر من كتاب . ومن هذه الكتب كان كتاب « الإرشاد » الذى رأينا من الخير إخراج له لدارسى علم الكلام والفلسفة الإسلامية ، من الأساتذة والطلاب .

المؤلف

٧ — مؤلف كتاب « الإرشاد » هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى^(١) . ووالده هو أبو محمد الجوينى عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه ، بمثنائين تحت : أولاهما مضمومة مشددة والثانية مفتوحة ، شيخ الشافعية . وابن شبيهة فى طبقاته يذكر أنه كان يلقب بركن الإسلام ، وأنه كان إماماً فى التفسير والفقه والأدب . وبلغ من ورعه وتقواه ، وجده ووقاره ، أن عبد الواحد بن أبى القاسم القشبرى صاحب الرسالة يذكر أن المحققين يعتقدون فيه من السكامل أنه لو جاز أن يبعث الله نبياً فى عصره لما كان إلا هو^(٢) . وقد توفى عام ٤٣٨ .

هذا هو الجوينى الأب . أما الابن فهو أبو المعالى عبد الملك ، الملقب بضياء الدين ، النيسابورى ، والمعروف بإمام الحرمين .

٨ — وهو ، كما ترجم له ابن خلكان^(٣) ، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعى على الإطلاق ، المجمع على إمامته ، المتفق على غزارة مادته وتفتنه فى العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك .

(١) نسبة إلى « جوين » ناحية كبيرة من نواحي نيسابور تشتمل على قرى كثيرة . وينسب إليها جماعة من العلماء أظفر شذرات الذهب لابن العماد فى ترجمة والد إمام الحرمين > ٣ : ٢٦١ ، والباب فى الأنساب لابن الأثير طبعة القدسي بالقاهرة > ١ : ٢٥٦

(٢) شذرات الذهب > ٣ : ٢٦١ - ٢٦٢

(٣) وفيات الأعيان ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، > ١ : ٤٠٧ - ٤٠٨

تفقه في صباه على والده أبي محمد ، وأتى على جميع مصنفاته ، وتصرف فيها حتى زاد عليه . ولما توفي والده أقعد مكانه للتدريس ، وهو في نحو العشرين من عمره ، وهو مع ذلك من الأئمة المحققين كما يقول ابن تقي الدين السبكي (١) .

وتخرج في هذا العلم ، علم الكلام ، على أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرائيني ، تلميذ أبي اسحق إبراهيم بن محمد الاسفرائيني ، المتخرج على أبي الحسن الباهلي ، تلميذ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري (٢) .

ولما ظهر التعصب بين الفريقين : الأشاعرة والمعتزلة ، واضطربت الأمور خرج إلى الحجاز حاجا ، وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويبقى ، ولهذا قيل له إمام الحرمين . ثم عاد إلى نيسابور بعد أن استقرت الأحوال ، في أوائل ولاية السلطان ألب أرسلان ، والوزير يومئذ نظام الملك . فبقي له هذا الوزير المدرسة النظامية ، وأقعد للتدريس بها ، وبقي على هذا نحو ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع . وكان يقعد بين يديه لتلقى العلم نحو من ثلثمائة من الأئمة واعيان الطلاب (٣) .

واستمر إمام الحرمين على هذه الوجاهة في الدين والدنيا ، والرياسة في العلم الاصول منه والفروع ، حتى لحق بربه عام ٤٧٨ عن تسعة وخمسين عاما ، إذ كانت ولادته عام ٤١٩ .

٩ — وقد ترجم له كثيرون ممن عنوا بالترجمة لأعلام الإسلام . منهم ، كما رأينا ، ابن خلكان في وفيات الأعيان ١ : ٤٠٧ - ٤٠٨ ، وابن السبكي

(١) طبقات الشافعية الكبرى ، الطبعة الأولى بالطبعة الحسينية بالقاهرة ، ٣ : ٢٥٢

(٢) الشيخ الكوثري ، من مقدمته للعقيدة النظامية طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ صفحة ٦

(٣) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ١ : ٤٠٧ - ٤٠٨ ؛ وابن السبكي ، طبقات الشافعية ، ٣ : ٢٥٢

في طبقات الشافعية الكبرى ٣ : ٢٤٩ - ٢٨٢ . وأبو المحاسن في النجوم الزاهرة ٥ : ١٢١ من طبعة دار الكتب المصرية ، وابن الغماز الحنبلي في شذرات الذهب نشر القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٠ ٥ : ٣٦٢ - ٣٥٨ ، والحافظ ابن عساكر في تبیین كذب المفترى ص ٢٧٧ - ٢٨٥ ، نشر القدسي بدمشق سنة ١٣٤٧ . وغير هؤلاء مؤرخون كثيرون احتفلوا أيضاً بترجمته .

وليس هناك من فرق كبير بين المتقدم من هؤلاء المترجمين لإمام الحرمين والمتأخر ، إلا أن يكون زيادة بسط أو تركيز وإجمال . وكل هذه الترجمات تنطق بما كان له من وجاهة في الدنيا ، وجلالة في العلم ، حتى قلد رعاية الأصحاب ورياسة الطائفة .

١٠ — على أن ذلك لا يمنعنا من أن نورد هنا ترجمة صاحب كتاب المنتقى من تاريخ الإسلام للذهبي ، وهو أحمد بن الملا الحلبي . وهذا الكتاب بالخرافة الإجمالية بحلب رقم ١٢١ ، والجزء الذي فيه الترجمة هو الثامن من الكتاب ونسخة حلب هذه بخط المؤلف نفسه . ونورد هذه الترجمة بعبارة المؤلف ذاته باختصار يسير في مواضع قليلة (١) قال ابن الملا :

إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية أبو المعالي . ابن الإمام أبي محمد الجويني الفقيه الملقب ضياء الدين ، رئيس الشافعية بنيسابور . قال أبو سعيد السمعاني : كان إمام الأئمة على الإطلاق ، المجمع على إمامته شرقا وغربا ، لم تر العيون مثله . ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة في المحرم ، وتفقده على والده وأتى على جميع مصنفاته ، وتوفي أبوه وله عشرون

(١) أمديان هذه الترجمة النفيسة صديقنا الفاضل الأستاذ رشاد عبد المطلب بالإدارة الثقافية بأمانة الجامعة العربية . ويزيد في قيمتها أن الجزء الموجود من كتاب الذهبي بدار الكتب المصرية ليس فيه ترجمة لإمام الحرمين . وقد نقلها الأستاذ رشاد بخطه عند ما كانت بحلب ؛ فله خالص الشكر .

سنة فأقعد مكانه للتدريس . إلى أن ظهر التعصب بين الفريقين واضطربت الأحوال ، واضطر للسفر عن نيسابور ، فذهب إلى المعسكر ثم إلى بغداد ، وصحب أبا نصر الكندري الوزير مدة ، يطوف معه ويلتقي في حضرته بالأكابر من العلماء وينظرهم ، وتحنك بهم حتى تهذب في النظر وشاع ذكره . ثم خرج إلى الحجاز وجاور بمكة أربع سنين ، يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب ، إن أن رجع إلى بلده بنيسابور بعد مضي نوبة التعصب ، فأقعد للتدريس بنظامية نيسابور واستقامت أمور الطلبة ، وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة غير مزاحة ولا مدافع ، مسلم لد الخراب والمنبر والخطابة والتدريس ومجلس الوعظ يوم الجمعة . وظهرت تصانيفه ، وحضر دروسه الأكابر ، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلثمائة رجل . وكان مع تبحره في الفقه وأصوله لا يدري الحديث .

وقال في كتاب الرسالة النظامية : اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع على أهل الحق اعتقاد خواها ؛ فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ؛ وذهبت أئمة السلف إلى الانكشاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى . والذي نرتضيه رأيا ، وندين الله به عقدا ، اتباع سلف الأمة ، فالأولى الاتباع وترك الابتداع . والدليل السمي القاطع في ذلك ، أن إجماع الأمة سنة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك مافيه ، وهم صفوة الإسلام والمستغنون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة ، والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها . فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما ، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة . فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك

قاطعا بأنه الوجه المتبع . فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الرب تعالى عن صفات المحدثات ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب ، وليجسرين الاستواء والمحيي وقوله : كما خلقت يدي ، ويبقى وجه ربك ، وتجري بأعيننا ، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره ، على ما ذكرنا . ولأبي المعالي من التصانيف : كتاب نهاية المطالب في دراية المذهب ، وهو كتاب جليل في ثمانية مجلدات ، وكتاب الإرشاد في الأصول ، وكتاب الرسالة النظامية في الأحكام الإسلامية ، وكتاب الشامل في أصول الدين ، وكتاب البرهان في أصول الفقه ، وكتاب غياث الأمم في الإمامة ، وكتاب مغيث الخلق في اختيار الإحق .

هذا ، وذكره الباخري في دميته ، فقال : فالفقه فقه الشافعي ، والأدب أدب الأصمعي ، وفي بصره بالوعظ الحسن البصري ؛ وكيف ماهو ، فهو إمام كل إمام . . . إلى آخر مقال .

توفي أبو المعالي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر عام ٤٧٨ هـ ، وكسر منبره في الجامع ، وأغلقت الإسواق .

١١ — ومن هذه المراجع التي عُنيت بحياة أبي المعالي وتعرف نشاطه العلني ومؤلفاته ، نستطيع أن نذكر من هذه المؤلفات :

- ١ — الشامل في أصول الدين
- ٢ — الإرشاد ، وهو تلخيص طيب للشامل
- ٣ — العقيدة النظامية (١)

(١) نشرت بالقاهرة عام ١٩٤٨ بمطبعة الأنوار ، بعناية وتقديم العلامة الشيخ الكوثري ، وفيها رجع عن آراء له ذكرها في الشامل ثم في الإرشاد .

- ٤ — نهاية المطلب في دراية [أو رواية] المذهب . وهو كتاب لم يؤلف في الإسلام مثله في رأى ابن خليكان وابن السبكي وابن العماد
- ٥ — البرهان في أصول الفقه
- ٦ — الورقات
- ٧ — غياث الإمام في الإمامة
- ٨ — مغيث الخلق في اختيار الأحق (١) [أى في ترجيح مذهب الشافعى]
- ٩ — مختصر النهاية .
- وزاد بروكلمان في كتابه « تاريخ الأدب العربى » كتباً ورسائل أخرى منها :

- ١ — اللع في أصول الدين
- ٢ — رسالة في إثبات الاستواء
- ٣ — شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل .
- ٤ — هذا ونعتقد أن نبوغ إمام الحرمين ، وكتابة ما كتب في علم الكلام بالطريقة التي رآها وسار عليها ، وبخاصة كتابيه : الشامل والإرشاد ، كان بداية عصر جديد في علم الكلام (٢) .

إن من أنصار مذهب الأشعرى الأعلام ، الذين عملوا على نصرته المذهب وإذاعته في مشرق الإسلام ومغربيه ، الإمام القاضى البلاقلى الذى سبقته الإشارة إليه . هذا العالم الكبير ، الذى صار إماماً للمذهب بعد أن تناوله بالتهذيب ، وضع لمسائل العلم وقضاياها المقدمات العقلية التى تتوقف عليها

(١) نشر عام ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١م الشيخ الكوثرى رسالة لطيفة في الرد على هذا الكتاب ، سماها إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيب الخلق ، مطبعة الأنوار .

(٢) يسرنى أن أذكر أنه بعد أن تكون لى هذا رأى ، رأيت الشيخ العلامة الكوثرى ذكره من قبل في مقدمته للعقيدة النظامية صفحة ٣ - ٤

الأدلة ؛ وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأن العرض لا يبقى زمانين . ثم بعد ذلك ، كان من هذا الإمام ، على أمتعته ، أن جعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الدينية فى وجوب اعتقادها لتوقف تلك الأدلة - فى رأيه - عليها ، ولأن بطلان الدليل يؤذن - فيما يقول - ببطلان المدلول (١)

وهكذا ضيق القاضى ومن معه على الناس ، ولم يوغلوا فى الدين برفق . ولت شعرى ماذا يرون فى إيمانهم أنفسهم قبل ذلك ، وفى إيمان الصحابة وعامة المسلمين الذين يحفلون هذه الأدلة من قبل ومن بعد (٢)

ولكن كان من حسن جد الإسلام والمسلمين أن نبغ ، بعد الباقلانى ، إمام الحرمين وتلميذه الأشهر أبو حامد الغزالى . لقد صار كل منهما إماماً فى وقته للمذهب ، ولم يعتقدوا ومن تبعهم - كما رأى الباقلانى من قبل - بطلان المدلول إذا بطل الدليل ، وبهذا انفك الحجر عن الناس فى الاستدلال .

هذه الطريقة عرفت بطريقة المتأخرين ، ولا تزال متبعة حتى هذه الأيام فى دراسة علم الكلام . وهى تمتاز أيضاً بإفصاح مجال الرد فى مؤلفات هذا العلم على الفلاسفة ومن إليهم ، فيما ذهبوا إليه مما لا يتفق والدين فى رأى المتكلمين ، وكان هذا سبب خلط مذاهب الفلاسفة بعلم التوحيد .

ويرى العلامة المؤرخ ابن خلدون فى مقدمته ص ٣٦٩ ، وتبعه فى هذا الرأى خالنا العلامة المرحوم الشيخ حسين والى ، أن الغزالى أول من كتب فى علم الكلام على هذه الطريقة ، يعنى الطريقة التى تهدف أيضاً للرد على الفلاسفة ، وهذا رأى نعتقد أنه غير رقيق .

(١) ابن خلدون ، المقدمة مطبعة التقدم بالقاهرة سنة ١٣٢٢ هـ ، صفحة ٣٦٩

(٢) الشيخ حسين والى كتاب التوحيد الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٩٠٩ م - ١ : ٤ هـ

إنه بالرجوع إلى بعض مؤلفات إمام الحرمين ، مثل كتاب الإرشاد ، يتبين أن الغزالي أفاد منها في الرد على الفلاسفة في المسائل التي أخذها عليهم في كتابه التهاافت . ويكفي أن ينظر الباحث في مبحث القول في العالم ومبحث إثبات العلم بالصانع ، ليعلم مقدار ما أفاد الغزالي من شيخه وأستاذه في الرد على الفلاسفة . وإذا ، لا يكون حجة الإسلام أول من أدخل في مصنفاته في هذا العلم الرد على ماذهب إليه الفلاسفة ولا يتفق والدين في رأيه . وأيضا لا يكون صحيحا إذا مايقول في كتابه المنقذ من الضلال : « ولم أر أحدا من علماء الإسلام صرف عنايته وهمته إلى ذلك » (١) أى إلى دراسة الفلسفة ليعرف مافيه من فساد وغائلة .

على أننا لانكر أن الغزالي كان هو المجتلي في هذا الميدان . ويشهد له كتاباه الخطيران : مقاصد الفلاسفة وتهافت الفلاسفة ، وما كان لهما من أثر قوى لا يزال ملحوظا حتى هذه الأيام .

الكتاب

١٢ - وكتاب « الإرشاد » على ما نرى ، كتاب قصد منه مؤلفه إمام الحرمين بيان العقائد الدينية والاستدلال لها ، ثم الدفاع عنها ومناهضة أصحاب المقالات والمذاهب المخالفة للدين ، هذه المقالات والمذاهب التي كان العالم الاسلامي في زمنه يروج بها موجا ، وكل ذلك في أسلوب قوى واضح ومركز في غير تعقيد ؛ فليس بالمطول الذي يدعو للبلل والسآمة ، ولا بالموجز في مبالغة فيكون عنه لبس أو إبهام . وهو إلى هذا فيه من أصالة الرأي واستقلال الفكر ، ما يجعله أحق بأن يدرس رسميا في الأزهر من الكتب التي بيد الطلاب .

وهنا أود أن ألفت النظر بصفة خاصة إلى أن هذا الكتاب ، شأنه في ذلك شأن الكتب ألقت في هذا العلم في ذلك العصر ، يعتبر بحق إحدى الصور التي تمثل لنا ذلك العصر والمجتمع الذي كان يحيا فيه ، والمذاهب والمقالات التي كانت تجد سبيلها للحياة والصراع في سبيل البقاء ، فهو كتاب حي يصور ناحية من نواحي الزمن الذي كتب فيه .

وقد شرح هذا الكتاب كما يذكر صاحب كشف الظنون ، تلميذ إمام الحرمين أبو القاسم سليمان [أو سليمان] بن ناصر الأنصاري المتوفى سنة ٥١٢ هـ . ثم شرحه من بعده الإمام أبو اسحاق إبراهيم يوسف بن أوس المشتهر بابن المرأة . وهذا الشرح توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية رقم ٦ توحيد وتاريخها عام ٧٣٩ هـ . وهو في خمسة مجلدات مجموع أوراقها قرابة تسعمائة صفحة ، ولا يشمل كتاب الإمامة الذي هو آخر كتاب الإرشاد .

رأى في دراسة علم الكلام

١٣ - وهنا أراني منساقا إلى التقدم برأى في علم الكلام ودراسته ، حسب الاوضاع التي نعرفها أيامنا هذه بالأزهر .

علم الكلام ، كما يقول ابن خلدون في مقدمته ، « علم يتضمن الحجاج عن العقائد الايمانية بالأدلة العقلية ، والرد على المبتدعين المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة » . أو بعبارة أخرى ، هو علم يهدف إلى بيان العقائد الدينية كما ورد بها الكتاب والصحيح من السنة ، وإلى الاستدلال لها ، والدفاع عنها ؛ وأخيرا إلى الرد على الفرق الضالة بما ذهب إليه في هذه العقائد .

ومعنى هذا أن هذا العلم يجب أن يلاحظ فيه أمران :

١ — أن يقوم على أدلة تتناسب وعقليات من تتوجه إليهم من صنوف الناس المختلفة في الفهم والادراك وطرق الوصول لليقين .

٢ — الرد على الفرق المخالفة لهذه العقائد ، الفرق التي لها وجود فعلا في الزمن الذي نعيش فيه .

بعد هذا نقول :

إن الأدلة التي كان يحصل بها تسليم أو اقتناع فيما مضى من الأزمان ، قد لا يحصل بها هذا في الزمن الحاضر بعد تقدم العلم ، وبخاصة العلوم الطبيعية الذي لا يسلم إلا بما يقع في دائرة التجربة والاختيار .

وإن الشاب اليوم الذي ضم إلى ثقافته الشرقية أو الإسلامية طرفا من علم الغرب الطبيعي المادى ، ليس من العقل أو العدل أن نصطنع فقط في الحجاج معه ما كان أسلافنا يصطنعون من الأدلة في الجدل مع معاصريهم في ذلك الزمن البعيد ، أيام كان الاسلام قوى الاسر وفي شدة عنفوانه .

ومن العجب والغرابة بمكان ، أن نعكف على جود قوم لانكاد نحس لهم ركزا ، ونترك أمثال القاديانية والبهائية ولهم من النشاط الدينى ومن الدعاوة لمذاهبهم ما هو معروف في أوروبا وأميركا !

١٤ — إن على علماء الكلام أو التوحيد ، على الأزهر وكلية أصول الدين ، أن يطبوا لداء الإلحاد الذى يقوم كما يرى أصحابه ، على أساس من علم العصر والذى نراه استشرى بين كثرة من العلماء ومن الشبان المثقفين ثقافة علمية عالية . وإنى لأعرف عددا كبيرا من هؤلاء الشبان ، عرقهم في باريس لندن وعرقهم هنا في مصر ، يقولون بأنه لم يبق لديهم الدليل على وجود الله ، ويرون أن تفسير الوجود أو العالم فيسور دون اللجوء إلى فرض وجود الله . وإذا سألتهم عن الشبهات التى قامت سداً بعينهم وبين اليقين بوجود الله ، وإذا

أخذت في الجدل معهم مستعينا بكل ما عرفت من كتب علم الكلام وأدلتها في هذا السبيل ، لم تصل منهم إلى ما تريد ، وطالبون بأدلة تستند إلى حقائق أو مقررات العلم الحديث .

ولسنا نريد بهذا أن ندعو لعدم دراسة علم التوحيد ، ذلك بعيد أن يدور منا بالبال . بل المراد من هذا أن ندلل على وجوب تطور هذا العلم بوجه عام ، وذلك بأن نجدد في كتب أدلته ومشاكله وفي الفرق التي يرد عليها ، وحينئذ يكون أداة لا بد منها ، أداة يكون منها خير كثير في تثبيت عقائد الدين وهداية الضالين .

إن لكتب علم التوحيد القديمه قيمة تاريخية كبيرة في تصوير العصور التي كتبت فيها ، وبيان جهود مؤلفيها — أسلافنا الأعلام — في التدليل للعقائد الدينية والرد على الزنادقة وأرباب المقالات الأخرى . وهي ، مع هذا كله تفيد الحاضر في كونها بعض المراجع التي لا يستغنى عنها للتأليف في هذا العلم . ولكن على أن تكون دراستها مقدمة ، ومقدمة فقط ، لدراسة أخرى تناسب روح العصر الحالى ومشاكله .

١٥ — هذا ، وقد كان نشر هذا الكتاب أمنية لى منذ سنوات طويلة وقد رغب في ذلك وشجع عليه كثير من رجالات الأزهر المعنيين بالدراسات العقلية ، وبخاصة دراسة علم الكلام . وقد أراد الله أن يكون زميلي في هذا العمل تلميذ الأمام وصديق اليوم الأستاذ الشيخ علي عبد المنعم عبد الحميد المدرس بالقسم الثانوى بالأزهر . لقد عرفت هذا الأستاذ منذ كان طالبا بكلية أصول الدين ، وعرفت فيه حب الدرس والتماس المزيد من العرفان . كل ذلك في خلق طيب ، وتواضع محمود ، وإخلاص نادر في هذا الزمن ، مما جعله محبا إلى زملائه وموضع تقدير عارفيه .

وقد اعتمدنا في نشر هذا الكتاب على أربع نسخ^(١) كاملة جيدة :

١ — نسخة المستشرق الفرنسي لوسيانى Luciani التي نشرها عام ١٩٣٠م بخط مغربي ، معتمدا على نسخة باريس ونسخة الجزائر ونسخة تونس . وهي في ٢٤٤ صفحة من القطع الكبير .

وقد أثبتت هذا المستشرق اختلافات النسخ كالمعتاد ، إلا أننا لاحظنا أنه يختار أحيانا نص نسخة ويترك نص نسخة أخرى هو في رأينا أحق بالاختيار . وقد أشرنا إلى هذه النسخة بحرف « ل » .

٢ — نسخة دار الكتب المصرية رقم ٨١٩ توحيد . وهي بقلم معتاد بخط عبد الخالق بين أبي القاسم بن أحمد الأموي عام ٥٦٢ هـ ، في ٢٩٨ ورقة ، ومسطرتها ١٧ سطرا . ومقاسها ١٣ × ٥ سم . وقد رمزنا لها بحرف « م » ،

٣ — نسخة أخرى بدار الكتب المصرية ، بخط مغربي واضح . رقم ١١٧٩ توحيد في ١٠٨ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، ومقاسها ١٦ × ٢٢ سم . وقد وصلت إلى الدار عن مكتبة المرحوم أحمد الحسيني بك ، ولذلك رمزنا لها بحرف « ح » .

٤ — نسخة المكتبة الأحمدية بحلب ، رقم ٧٦٤ توحيد . وتاريخ نسخها سنة ٩٨٢ هـ . وهي في ١٠٦ ورقة ، وبكل صفحة ٢٢ سطرا ، وبخط نسخي قديم ، وناسخها هو أحمد بن علي بن محمد بن أبي السعود الحمدي . وعلى النسخة تمليكات أربعة ، وهي وقف على المدرسة الأحمدية ، وكان الانتفاع بها بفضل الإدارة الثقافية بأمانة الجامعة العربية بالقاهرة ، وقد رمزنا لها بحرف « ب » .

(١) على أن نسخة لوسيانى ، التي جعلناها أصلا ، تجعل النسخ التي رجعنا إليها ستا لأربعا ؛ وذلك بما أثبتت من اختلافات النسخ الثلاث التي رجع إليها ، فجعلتها بذلك تحت أيدينا ، وأمكن لنا الموازنة بينها وبين النسخ الأخرى ، ثم الاختيار لما رأيناه الصحيح .

وقد أخذنا أصلا لنسختنا ، التي نشرها اليوم ، نسخة المستشرق لوسيانى ، وأثبتنا اختلافات النسخ الأخرى في نهاية كل صفحة ، إذ لم نر من العدل أن نفرض اختيارنا على القراء .

ولما كان كثير من فصول الكتاب ليس لها عناوين مستقلة ، فقد رأينا من الخير جعل عنوان لكل فصل ، ووضعنا العنوان الذي يكون من عندنا بين معقوفتين هكذا [] . وكذلك كل ما كان موضوعا بين هاتين العلامتين يكون من عملنا الخاص ، سواء في الصلب أو في الهامش . أما ما وضع بين علامتي التنصيص « » ، فهو من زيادة نسخة على غيرها أو نقص نسخة عن أخرى^(١) . كإثباتنا من الخير الترجمة للاعلام التي وردت بالكتاب ، سواء أكانت أعلام أشخاص أو أما كن أو فرق كلامية أو فلسفية .

وهنا ، يسرنا أن نذكر بجزيل الحمد والتقدير حضرة الاستاذ الكبير أمين بك مرمي قنديل المدير العام لدار الكتب المصرية ، على أن تفضل بالاذن بتصوير نسخة من نسختي الدار وجعلها تحت تصرفنا ، وبذلك تيسر لنا إلى حد كبير معارضة النسخ بعضها ببعض .

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وفي سبيل العلم ، وأن يجعل منه خيرا كثيرا .

محمد يوسف موسى

شوال عام ١٣٦٩ هـ
أغسطس ١٩٥٠ م } الروضة

(١) إلا في الفصل الخاص بأسماء الله الحسنى ؛ فقد وضع كل اسم من الأسماء السكرية بين علامتي تنصيص تميزا له عن سائر الكلام ، مع اتفاق النسخ كلها في ذكر هذه الأسماء طبعا .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد
وعلى آله .

الحمد لله باري النسم ، ومحبي الرم ؛ ومقدر القسم ، ومفرق الأمم
إلى الهداية للطريق الأمم ، والخذلان باقتراف الزلل واللمم ؛ موضع
الحق بواضحات الدلائل ، ومزهق الكفر والباطل ، ومبتعث الرسول
صلى الله عليه وسلم ، على حين ضلال من الخلق وقتور من الحق ، بشيراً
ونذيراً ، وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً .

هذا ، ولما رأينا أدلة التوحيد عصاماً للتسديد ، ورباطاً لأسباب
التأييد ؛ وألقينا الكتب المبسوطة المحتوية على القواطع الساطعة ،
والبراهين الصادقة ، لا تهمض لدركها همم^(١) أهل هذا الزمان ؛
وصادفنا المعتقدات عريّة عن قواطع البرهان ؛ رأينا أن نسلك مسلكاً
يشتمل على الأدلة القطعية ، والقضايا العقلية ، متعلّياً عن رتب
المعتقدات ، منحطاً عن جلة المصنفات . والله وليّ الإعانة والتوفيق ،
وهو بالفضل حقيق .

مطبعة السعادة بمصر

(١) ل تقس : همم ، والزيادة عن خ .

باب في أحكام النظر

أول ما يجب على العاقل البالغ ، باستكمال سن البلوغ أو الحلم
شرعاً ، القصد إلى النظر الصحيح المنفصلي إلى العلم بحدث^(١) العالم .
والنظر في اصطلاح الموحدين ، هو الفكر الذي يطلب به من قام
به عاملاً أو غلبة ظن . ثم ينقسم النظر قسمين^(٢) ؛ إلى الصحيح ، وإلى
الفاسد ؛ والصحيح منه كل ما يؤدي إلى العثور على الوجه الذي منه
يدل^(٣) الدليل ؛ والفاسد ما عداه . ثم قد يفسد النظر بجيده عن سنن
الدليل أصلاً ، وقد يفسد^(٤) مع استناده للسداد أولاً لطروء قاطع .
فإن قيل : قد أنكرت طائفة^(٥) من الأوائل إفشاء النظر إلى العلم ،
وزعموا أن مدارك العلوم الحواس ، فكيف السبيل إلى مكالمتهم ؟
قلنا : الوجه أن تقسم الكلام عليهم ، فنقول : هل تزعمون أنكم عالمون
بفساد النظر ، أو^(٦) تستريون فيه ؟ فإن قطعوا بفساد النظر ، فقد
ناقضوا نص مذهبهم في حصر مدارك العلوم في الحواس ، إذ العلم
بفساد النظر خارج عن قبيل المحسوسات .
ثم نقول : أعلمتم فساد النظر ضرورة ، أم علمتموه نظراً ؟ فإن زعموا

(١) م : بحدوث (٢) ح نقص : قسمين (٣) ح نقص : يدل
(٤) ل : يقصر ، والذي أفتناه عن ح (٥) هم السوفسطائيون اليونان . ومن
أشهر رجالهم بروتاجوراس المتوفى عام ٤١١ قبل الميلاد ، ومعاصره جرجياس ، المتوفى عام
٣٨٠ ق . م . (٦) ج ، ب : ثم أم

أنهم علموه ضرورة كانوا مباهتين، ثم لا يسمون عن^(١) مقابلة دعواهم بنقيضها. وإن زعموا أنهم أدركوا فساد النظر بالنظر، فقد ناقضوا^(٢) كلامهم؛ حيث نفوا جملة النظر وقضوا بأنه لا يؤدي إلى العلم، ثم تمسكوا بنوع من النظر، واعترفوا بكونه مفضياً إلى العلم^(٣).

وإن قالوا: أتم إذا أثبتتم النظر وادعيتم أداءه إلى العلم، أتسندون دعواكم إلى الضرورة، أو تسندونها إلى النظر؟ فإن ادعيتم الضرورة لزمكم ما ألزمتونا وانعكس عليكم مرامكم؛ وإن^(٤) حكمتهم بصحة النظر بالنظر فقد أثبتتم الشيء بنفسه، وذلك مستحيل. قلنا: كلامكم هذا يفيدكم شيئاً، أو لا يفيدكم شيئاً أصلاً؟ فإن زعموا أنه لا يفيد عاملاً ولا يجلب حكماً، فقد اعترفوا بكونه لغوياً، وكفونا مؤنة الجواب.

وإن زعموا أنه يفيد العلم بفساد دليلنا، فقد تمسكوا بضرب من النظر في سياق إنكار جميعه. وإن قالوا: غرضنا مقابلة الفاسد بالفاسد، رددنا عليهم التقسيم، وقلنا: معارضة الفاسد بالفاسد من وجوه النظر. ثم نقول: لا بُد في إثبات جميع أنواع النظر بنوع منها يثبت نفسه وغيره، وهذا كالعلم^(٥) يتعلق بالمعلومات ويتعلق بنفسه؛ إذ بالعلم يُعلم العلم، كما به يُعلم سائر المعلومات.

وإن قال السائل: لست قاطعاً بطلان النظر فيطرده على تقسيمكم،

(١) ح: من (٢) ح: فقد تناقض (٣) «العلم» زيادة في ح، م
(٤) ل: فإن (٥) ل: زاد: الذي، ولم يذكرها كل من ح، م

وإنما أنا مستريب مسترشد؛ فالوجه أن يقال لمن رام إرشاداً: سبيلك أن تنظر في الأدلة نظراً قوياً، وتهيج فيها نهجاً مستقيماً؛ فإذا صح منك النظر، واستدّت^(١) منك العبر، أفضت بك إلى العلم. وإن نظر كما رسم له، وأنكر أداء صحيح النظر إلى العلم، فقد تبين عناده، وسقط استرشاده.

فصل

[في مضادة النظر العلم، والجهل، والشك]

النظر يضاد العلم بالمنظور فيه، ويضاد الجهل به، والشك فيه. فوجه^(٢) مضادته للعلم أنه بحث عنه^(٣) وابتغاء توصل إليه، وذلك يناقض تحقق العلم، إذ الحاصل لا يُتغى. وسبيل مضادته للجهل، أن الجهل اعتقاد يتعلق بالمعتقد على خلاف ماهو به، والموصوف به مصمم عليه، وذلك يناقض التطلب والبحث. والتشكك تردد بين معتقدين، والنظر بُنية للحق. فهو إذاً مضاد للعلم وجملة أضداده.

(١) استند الشعاع: استقام. واستدّت هنا: معناها: استقامت
(٢) ح: ووجه (٣) ل: عليه، وما أثبتناه عن م، ح

فصل

[بالنظر يحصل العلم]

النظر الصحيح إذا تم على سداده ، ولم تعقبه ^(١) آفة تنافي العلم ، حصل ^(٢) العلم بالمنظور فيه على الاتصال بتصرُّم النظر . ولا يتأتى من الناظر جهل بالمدلول عقيب النظر مع ذكره له ، ولا يولد النظر العلم ، « ولا يوجبه إيجاب العلة معلولها » ^(٣) . وزعمت المعتزلة ^(٤) أنه يولده . ووافقونا على أن تذاكر النظر لا يولد العلم ، وإن كان يتضمنه . وسيرد أصل التولد في موضعه إن شاء الله عز وجل .

فإن قالوا ^(٥) : إذا كان النظر لا يولد العلم ، ولا يوجبه إيجاب العلة معلولها ، فما معنى تضمنه له ؟ قلنا : المراد بذلك أن النظر الصحيح إذا استبقي ^(٦) ، وانتفت الآفاق بعده ، فيتيقن ^(٧) عقلا ثبوت العلم بالمنظور فيه ؛ فثبوتها كذلك حتم من غير أن يوجب أحدهما الثاني أو يوجده أو يولده ، فسيبيلهما ^(٨) كسبيل الإرادة لشيء ^(٩) مع العلم به ،

(١) م : يعقبه (٢) ل ، ح ، م : فيحصل (٣) م : قص ما بين العلامتين

(٤) يذكر أبو الظفر الإسفراييني في التبصير أن واصل بن عطاء الغزال ، المتوفى عام ١٣١ هو رأس المعتزلة ، وأول من دعا الخلق إلى بدعتهم ؛ ومن أسماهم القدريّة . على أنهم يسمون أنفسهم « أهل العدل والتوحيد »

(٥) م : فإن قيل (٦) م : إذا سبق (٧) م : فتمين (٨) م ، ح : وسيبيلها (٩) م : للشيء

إذا لا تتحقق إرادة الشيء من غير علم به . ثم تلازمهما ^(١) لا يقتضى بكون أحدهما موجدًا ، أو موجبًا ، أو مولدًا ^(٢) .

فصل

[النظر الصحيح والنظر الفاسد]

النظر الصحيح يتضمن العلم كما سبق ، والنظر الفاسد لا يتضمن علمًا ، وكما لا يتضمنه ^(٣) فكذلك لا يتضمن جهلا ولا ضداً من أضداد العلم ^(٤) سواء ؛ فإن النظر الصحيح يطلع الناظر على وجه الدليل المقتضى ^(٥) للعلم بالمدلول . وإذا ^(٦) فسد النظر بمصادفة الشبهة ، فليس للشبهة وجه متعلق باعتقاد على التحقيق ^(٧) ، لكان ^(٨) دليلا ، ولكان الاعتقاد علمًا .

ومما يوضح ذلك ، أن الدليل لما دل بصفته النفسية ، دل كل من أحاط به علما على مدلوله ؛ فلو كان للشبهة وجه أيضا ، لقاد العالم بحقيقة الشبهة إلى الجهل ، وليس الأمر كذلك .

(١) ح زاد : كذلك (٢) م : قص : أو مولدا (٣) ح : عارته : لا يتضمن علمًا (٤) م : العلوم (٥) م : يقتضى (٦) م ، ح : فإذا (٧) م : قص : على التحقيق (٨) م : لكانت

فصل

[في الأدلة]

الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى ما لا يعلم^(١) في مستقر العادة اضطراراً، وهي تنقسم إلى العقلي والسمعي .

فأما العقلي من الأدلة، فما دل بصفة لازمة^(٢) هو في نفسه عليها، ولا يتقرر في العقل تقدير وجوده غير دال على مدلوله؛ كالحادث الدال بجواز وجوده على مقتضى يخصه بالوجود الجائز، وكذلك الإتيان والتخصيص الدالان على علم المتقن وإرادة المخصص .

والسمعي، هو الذي يستند إلى خبر صدق أو أمر يجب اتباعه .

فصل

[وجوب النظر شرعاً]

النظر الموصل إلى المعارف واجب، ومدرّك وجوبه الشرع، وجملة أحكام التكليف متعلقة من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية .

وذهبت المعتزلة إلى أن العقل يتوصل به إلى درك واجبات، ومن جعلها النظر، فيعلم وجوبه عندهم عقلاً، وستأني المسألة إن شاء الله

(١) م : عبارته : إلى علم ما لا يعلم ... الخ (٢) م : بصفة نفسية

عز وجل، ولكننا نذكر منها طرفاً يختص بالنظر .

فإن قالوا : إذا تفيتم مدرّك^(١) وجوب النظر عقلاً، ففي مصيركم إلى ذلك إبطال تحدى الأنبياء عليهم السلام، وانحسام سبيل الاحتجاج^(٢)؛ فإنهم إذا دعوا الخلق إلى ما ظهر من أمرهم، واستدعوا منهم النظر فيما أبدوه^(٣) من المعجزات، وخصّصوا به من الآيات، فيقال لهم : لا يجب النظر إلا بشرع مستقر، وتكليف ثابت مستمر، ولم^(٤) يثبت بعد عندنا شرع تتلقى^(٥) منه الواجبات؛ فيحملهم هذا الاعتقاد على الإضراب عن الرشاد، والتمادي في^(٦) الجحد والعناد .

قلنا : هذا الرأي الذي ألزمتونا في الشبرع المنقول ينعكس عليكم في قضايا العقول؛ فإن الموصل إلى العلم بوجوب النظر من مجاري العبر، وعندكم أن العاقل يخطر له تجويز صانع يطلب منه معرفته وشكره على نعمه^(٧)، ولو عرفه لنجا ورجا الثواب الجزيل، ولو كفر واستكبر لتصدى لاستحقاق العقاب الويل^(٨) .

(١) م : منعم درك (٢) م : الحجاج - وزاد : على العقلاء ، وم : عليهم .

(٣) م : أبدوا به (٤) ل : ولا (٥) ل : مثلي ، م : يتلقى ، وما أثبتناه عن ح

(٦) ل : على الجحد ، والذي أثبتناه عن م (٧) ل : نعمه ، والذي أثبتناه عن م

(٨) م : قص ، الويل .

فإذا تقابل عنده الجائزان، وتعارض لديه الاحتمالان، وهو يتوقع في التمسك بأحدهما التعرض للنعيم المقيم، ويرقب في ملابسة الثاني استيجاب العذاب الأليم، فالعقل يقضى باختيار سبيل^(١) النجاة، وإيثار تجنب المهلكات. فإذا كان السبيل المفضى إلى العلم بوجوب النظر اختلاج الخواطر في النفس، وتعارض الجائزات في الخدس، فمن ذهل عن هذه الخواطر، وغفل عن هذه الضمائر، فلا يكون^(٢) عالما بوجوب النظر.

ويلزم الخصوم في مدارك العقول، عند الغفلة والذهول، ما ألزمونا في مقتضى الشرع المنقول. وما ألزمناهم من فرض الكلام عند^(٣) عدم الخاطرين يناظر ادعاء النبوة مع عدم المعجزة، فلزمهم العكس ولم يلزمنا^(٤) ما قالوه. فإن المعجزة إذا ظهرت وتمكن العاقل من دركها، كانت بمثابة جريان الخاطرين على زعم الخصم؛ فإذا^(٥) جريا، فإمكان^(٦) النظر في اختيار أحدهما كما مكان النظر في المعجزة عند ظهورها.

ثم نقول: شرط الوجوب عندنا، ثبوت السمع الدال عليه، مع تمكن المكلف من الوصول إليه. فإذا ظهرت المعجزات، ودلت^(٧)

(١) م قص: سبيل (٢) م: ولا يكون (٣) م: في عدم (٤) ل: ولزمنا،
والتي أثبتناه عن م (٥) م: إذا أخبرنا (٦) م: فأمكن
(٧) م: ودل.

على صدق الرسل الدلالات، فقد تقرر الشرع^(١) واستمر السمع، المنبئ عن وجوب الواجبات وحظر المحظورات. ولا يتوقف وجوب الشيء على علم المكلف به، ولكن الشرط تمكن المخاطب من تحصيل العلم به.

فإن قيل: ما الدال^(٢) على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا: أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب.

(١) م قص: الشرع (٢) ل: ما الدليل، والثبت عن ح، م.

باب حقيقة العلم

العلم معرفة المعلوم على ما هو به . وهذا أولى في رزم تحديد العلم من ألفاظ مأثورة عن بعض أصحابنا في حد العلم ؛ منها قول بعضهم : العلم تبين المعلوم على ما هو به ؛ ومنها قول شيخنا^(١) رحمه الله : العلم ما أوجب كون محله عالماً ؛ ومنها قول طائفة : العلم ما يصح ممن اتصف به إحكام الفعل وإتقانه .

فأما قول من قال : هو^(٢) تبين المعلوم على ما هو به^(٣) ، فرغوب عنه ، إذ التبين ينبئ عن الإحاطة بالمعلوم عن جهل أو غفلة ، إذ يقول من علم ما لم يكن عالماً به : قد تبينته ، وغرضنا من الحد ذكر ما يشمل على العلم القديم والحادث .

ولا نرتضى أيضاً حد^(٤) العلم بأنه الذي أوجب^(٥) لمحله كونه عالماً فإن الغرض من الحدود تبين المقصود ، وهذا فيه إجمال ، إذ قد^(٦) يجري عروضة ومثله في كل معنى يسأل المرء عن حده .

ولا يصح أيضاً تحديد العلم بما يصح من الموصوف به الإحكام ، فإن العلم^(٧) بالمستحيلات والقديم والموجودات الباقية ، لا يصح من

(١) م زاد : أبي الحسن (٢) م نقص : هو (٣) م نقص : على ما هو به (٤) م : تحديد (٥) م ، ح : يوجب (٦) م نقص : قد (٧) ح : العلوم

الموصوف بها الإحكام ، وإنما يتدرج تحت ما قاله هذا القائل ضرب واحد من العلوم ، وهو العلم بالإتقان والإحكام .

وأما أوائل المعتزلة فقد قالوا في حد العلم : هو اعتقاد الشيء على ما هو به مع توطين النفس . فأبطل عليهم حدهم باعتقاد المقلد ثبوت الصانع ؛ فإنه اعتقاد المعتقد^(١) على ما هو به مع سكوت النفس إلى المعتقد ، ثم هو ليس بعلم . فزاد المتأخرون فقالوا^(٢) : هو اعتقاد الشيء على ما هو به ، مع توطين النفس إلى المعتقد^(٣) إذا وقع ضرورة أو نظراً . وهذا يبطل بالعلم بأن لا شريك لله تعالى ، والعلم بالمستحيلات ، كاجتماع المتضادات ونحوها ، فهذه ونحوها^(٤) علوم ، وليست علوماً بأشياء . إذ الشيء هو الموجود عندنا ، وهو الموجود والمعدوم الذي يصح وجوده عندهم ، فقد شذت علوم عن الحد .

فصل

[العلم قديم وحادث]

العلم ينقسم إلى القديم والحادث . فالعلم القديم صفة الباري تعالى القائم^(٥) بذاته ، المتعلق بالمعلومات غير المنتهية ، الموجب للرب سبحانه وتعالى حكم الإحاطة المتقدس عن كونه ضرورياً أو كسبياً . والعلم الحادث ينقسم إلى الضروري ، والبدهي ، والكسبي .

(١) م : اعتقاد لمعتقد (٢) ح : وقالوا (٣) ل ، م : نقص : إلى المعتقد ، وهي مذكورة في ج (٤) ح : نقص : ونحوها . (٥) ح : القائمة .

فالضرورة هو العلم الحادث^(١) غير [ال] مقدور للعبد مع الاقتران بضرر أو حاجة، والبدهي كالضرورة غير أنه لا يقترن بضرر ولا حاجة، وقد يسمى كل واحد من هذين القسمين باسم الثاني. ومن حكم الضرورى في مستقر العادة أن يتوالى فلا يتأتى الاتكالك عنه والتشكك فيه؛ وذلك كالعلم بالمدرجات، وعلم المرء بنفسه، والعلم باستحالة اجتماع المتضادات ونحوها. والعلم الكسبي هو العلم الحادث المقدور بالقدرة الحادثة. ثم كل علم كسبي نظري، وهو الذي يتضمنه النظر الصحيح في الدليل.

هذا، ما استمرت به العادة، وفي المقدور إحداث علم وإحداث القدرة عليه من غير تقديم نظر، ولكن العادة مستمرة على أن كل علم كسبي نظري.

فصل

[العلوم وأضدادها]

للعلوم أضداد تخصها، وأضداد تضادها وتضاد غيرها. فأما الأضداد الخاصة، فمنها الجهل، وهو اعتقاد المعتقد على خلاف ما هو به؛ ومنها الشك، وهو الاستراية في معتقدين فصاعداً من غير ترجيح أحدهما

(١) ح عبارته: فالعلم الضرورى الحادث .. الخ

على الثاني؛ ومنها الظن، وهو كالشك في التردد، إلا أنه يترجح أحد المعتقدين في حكمه. والأضداد العامة كالموت، والنوم، والغفلة، والنشية^(١)؛ فهذه المعاني تضاد العلوم، وتضاد الإرادة^(٢)، وتضاد أضدادها^(٣).

فصل

[العقل علوم ضرورية]

العقل علوم ضرورية^(٤). والدليل على أنه من العلوم الضرورية^(٥)، استحالة الإتيان به مع تقدير الخلو عن جميع العلوم.

فإن قيل: المانع^(٦) من كون العقل خالياً عن العلوم كونه مشروطاً بثبوته بثبوت ضروب منها، كالإرادة المشروطة بالعلم بالمراد قلنا: غرضنا أن نتعرض للعقل المشروط في التكليف، إذ العارى منه لا يحيط علماً بما يكلف. فإذا افتقر التكليف إلى إحاطة المكلف بما كلف، ولا يحيط بذلك إلا بعد حصول علوم بمعلومات هي أصول النظر، ولا يتقدم الوصول إلى العلم بالتكليف دونها، فقصدنا ضبط تلك العلوم التي نشترط تقديمها على ابتداء النظر، وسمينا عقلاً؛ وتبين

(١) م عبارته: والنشية والغفلة. (٢) م: الإرادات.

(٣) ل، م قصا: وتضاد أضدادها، والزيادة عن ح. (٤) م عبارته: العقل ضرب من العلوم الضرورية.

(٥) م قص: الضرورية. (٦) م قص: بمن قوله: «فإن قيل المانع...» إلى قوله: «وليس العقل من العلوم النظرية...» (٥).

الأعراض ، ومنها إثبات استحالة حوادث لا أول لها . فإذا ثبتت هذه الأصول ، ترتب عليها أن الجواهر لا تسبق الحوادث ، وما لا يسبق الحادث ^(١) حادث .

فأما ^(٢) الأصل الأول ، فقد أنكرته ^(٣) طوائف من الملحدة ، وهو إثبات ^(٤) الأعراض ، وزعموا أن لا موجود إلا الجواهر . والدليل على إثبات الأعراض أنا إذا ^(٥) رأينا جوهرًا ساكنًا ، ثم رأيناه متحركًا مختصًا بالجهة التي انتقل إليها ، مفارقًا للتي انتقل عنها ، فعلى اضطرار نعلم أن اختصاصه بجهته من الممكنات وليس من الواجبات ، إذ لا استحالة تقدير بقاء الجوهر في الجهة الأولى . والحكم الجائز ثبوته والجائز انتفاؤه ، إذا تخصص بالثبوت بدلًا عن الانتفاء المجوز ، افتقر إلى مقتضى يقتضى له الاختصاص بالثبوت ، وذلك معلوم أيضًا ^(٦) على البدئية .

فإذا تقرر ذلك لم يخل المقتضى من أن يكون نفس الجوهر ، إذ لو كان كذلك لاختص بالجهة التي فرضنا الكلام فيها مادامت نفسه ، ولا استحالة عليه الزوال عنها والانتقال إلى غيرها ، فثبت أن المقتضى زائد على الجوهر . ثم الزائد عليه يستحيل أن يكون عديمًا ، إذ ^(٧) لا فرق بين نفي المقتضى وبين تقدير مقتضى منفي . فإذا ^(٨) صح كون المقتضى

(١) م ، ح : الحوادث . (٢) ح ، عتقون هنا بكلمة : فصل .

(٣) م عبارته : فقد أنكرت .

(٤) م : نقص : وهو إثبات . (٥) م : نقص : إذا .

(٦) م ، ح عبارتهما : وذلك أيضًا معلوم . (٧) م : لأنه .

(٨) ح ، م عبارتهما : وإذا وضع .

ثابتًا زائدًا على الجوهر ، لم يخل من أن يكون مثلاً له أو خلافًا . ويبتل أن يكون مثلاً ^(١) له فإن مثل الجوهر جوهر ، ولو اقتضى جوهر اختصاصًا لجوهر غيره بجهة لاستحال اختصاصه بتلك الجهة ، مع تقدير ^(٢) انتفاء الجوهر الذي قدر مقتضيًا ، وليس الأمر كذلك . ثم ليس أحد الجوهرين بأن يكون مقتضيًا اختصاصًا أولى من الثاني . فإذا ثبت ^(٣) المقتضى الزائد على الجوهر ، وتقرر أنه خلافه ^(٤) ، لم يخل من أن يكون فاعلاً مختارًا ، أو معنى موجبًا ، فإن كان معنى موجبًا ، تعين قيامه بالجوهر المختص بجهته ، إذ لو لم يكن له اختصاص لما كان بإيجابه الحكم له أولى من إيجابه لغيره ^(٥) . والذي وصفناه هو الغرض الذي ابتغيناه .

وإن قدر مقدر التخصص فاعلاً ^(٦) ، والكلام في جوهر مستمر الوجود ، كان ذلك محالًا ؛ إذ الباقي لا يفعل ، ولا بد للفاعل من فعل . فخرج من مضمون ذلك ثبوت الأعراض ؛ وهو من أم ^(٧) الأعراض في إثبات حدث العالم .

والأصل الثاني ، إثبات حدث الأعراض ، والغرض من ذلك

(١) م : مثله . (٢) م : نقص : تقدير .

(٣) ل : زاد : أن ، وتركها م ، ح . (٤) م : خلاف . (٥) م : نقص : من إيجابه لغيره .

(٦) م : زاد : مختارًا . (٧) م عبارته : من أحق ، وح عبارته : من أدق .

يترتب على أصول . منها إيضاح استحالة عدم القديم ، ومنها ^(١) استحالة عدم قيام الأعراض بأنفسها واستحالة انتقالها ، ومنها الرد على القائلين بالكمون والظهور . والأولى أن نطرد دلالة ^(٢) في حدث الأعراض .

ونورد هذه الأصول في معرض الأسئلة ، وثبتت المقاصد منها في معرض الأجوبة ، فنقول :

الجوهر الساكن إذا تحرك فقد طرأت عليه الحركة ، ودل طروءها على حدوثها ، وانتفاء السكون بطروءها يقضى بحدث السكون إذ لو ثبت قدمه لاستحال عدمه .

فإن قيل : يتم تنكرون ^(٣) على من يزعم أن الحركة كانت كامنة في الجوهر ، ثم ظهرت وانكمن لظهورها ^(٤) السكون ؟ قلنا : لو كان كذلك لاجتمع الضدان ^(٥) في المحل الواحد ، وكما نعلم استحالة كون الشيء متحركاً ساكناً ، فكذلك نعلم استحالة اجتماع الحركة والسكون .

ثم لو ظهرت الحركة والسكون مرة واستكننت أخرى ، لكان ذلك اعتوار حكيم عليه ، وذلك يتضمن ثبوت معينين ، يقتضي

(١) ح ٤ م عبارتهما : ومنها تقدير استحالة . الخ (٢) هكذا : « دلالة » في الأصول كلها .
(٣) م عبارته : يتم تنكرون . م : ظهورهما . (٤) م : عبارته : لاجتماع ضدان .

أحدهما كون الحركة باقية ، ويقضى الآخر كونها مستكنة خافية ، فإن الدال على إثبات الأعراض تناوب الأحكام وتعاقبها على الجواهر . ثم يلزم لو قدرنا الظهور والكمون ^(١) معينين ، ظهورهما عند ظهور أثرهما ، ككمونهما عند كمون ^(٢) أثرهما ، ويتسلسل القول في ذلك . ثم الحركة توجب كون محلها متحركاً لعينها ، فلو جاز ثبوتها من غير أن توجب حكمها للزم تجويز ذلك أبدأ فيها ، وذلك يقلب جنسها ، ويحيل حقيقة نفسها .

فصل (٣)

[في الدليل على استحالة عدم القديم]

فإن قيل : ما الدليل على استحالة عدم القديم ؟ قلنا : الدليل عليه ^(٤) أن عدمه في وقت مفروض يستحيل أن يكون واجباً ، حتى يمتنع تقدير استمرار الوجود الأزلي فيه ، وهذا معلوم بطلانه ^(٥) ببديهية العقل . فلو ^(٦) قدر في وقت مفروض عدم جائز ، مع تجويز استمرار الوجود بدلا عنه من غير مقتض ، كان ذلك محالاً ^(٧) ، إذ الجائز يقتدر إلى مقتض ، والعدم نفي محض يستحيل تعليقه ^(٨) بفاعل مخصص .

(١) م عبارته : السكون والظهور (٢) ح ٤ ل عبارتهما : وكونهما عند حصول أثرهما ، والعبارة التي أقتضينا عن م
(٣) م نقص : فصل (٤) م عبارته : الدليل على ذلك (٥) م نقص : بطلانه
(٦) ح ٤ م : ولو (٧) م عبارته : فذلك محال ، و ح عبارته : لكان ذلك محالاً .
(٨) م : تعلقه .

ويستحيل أيضاً حمل العدم على طريان ضد ، فإن الطاريء ليس هو^(١) بمضادة القديم أولى من القديم بمنع ما قُدِّرَ ضدًا له من الطروء . ولا يجوز استناد عدم القديم إلى انتفاء شرط من شرائط استمرار وجود القديم ، إذ لو قُدِّرَ لوجود القديم شرط لكان قديماً مقفراً عدمه لو قُدِّرَ إلى مقتضى ، ثم يتسلسل القول .

فإن قيل : أحد أركان الدليل على حدث الأعراض مبنى على منع انتقالها ، فما الدليل على منع انتقالها^(٢) ؟ إذ للقاتل أن يقول : الحركة الطارئة^(٣) على جوهر منتقلة إليه من جوهر آخر^(٤) . فالجواب أن الحركة حقيقتها الانتقال ، فينبغي أن تقتضى ما وجدت انتقال جوهر بها ، ولو انتقلت من جوهر إلى آخر للزم طريان حالة عليها لا تكون فيها^(٥) انتقالاً ، وذلك قلب لجنسها ، وانقلاب الأجناس محال ؛ ولو انتقل الانتقال لافتقر إلى انتقال ، ثم كذلك القول في الانتقال المشتغل إلى الانتقال ، وذلك يفضى إلى ما لا يتناهى . فقد ثبت بمجموع ما ذكرناه حدث الأعراض والأصول المرتبطة به .

وأما^(٦) الأصل الثالث ، فهو تبين استحالة تعرى الجواهر عن

(١) م قص : هو

(٢) م قص : فما الدليل على منع انتقالها ؟

(٣) ل قص : الطارئة ، وهي متبعة في ح ٤ م

(٤) م عبارته : من جواهر آخر

(٥) ح : بها

(٦) م : فأما

الأعراض ، فالذى صار إليه أهل الحق : أن الجوهر لا يخلو عن كل جنس من الأعراض^(١) وعن جميع^(٢) أضداده ، إن كانت له أضداد ، وإن كان له ضد واحد ، لم يخل الجوهر عن أحد الضدين ، فإن^(٣) قُدِّرَ عرض لا ضد له ، لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه .

وجوزت الملاحظة خلو الجواهر عن جميع الأعراض . والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهيولى^(٤) والأعراض تسمى الصورة^(٥) . وجوز الصالحى^(٦) الخلو عن جملة^(٧) الأعراض ابتداء . ومنع البصريون^(٨) من المعتزلة^(٩) العرو عن الأكوان ، وجوزوا الخلو عن ما غذاها . وقال

(١) ل قص : فالذى صار إليه أهل الحق أن الجوهر لا يخلو عن كل جنس من الأعراض وهذه العبارة من ح ٤ م (٢) ح عبارته : أحد جميع أضداده . . الخ (٣) ح ٤ م : وإن (٤) ح ٤ م : زادا . والبيادة (٥) ح ٤ م : تسمى الصور .

(٦) هو صالح بن مسريح التميمي . كان خارجياً ومن مشاهير المعتزلة ، وأتباعه في مذهبه يسوقون الصالحية (انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٩٦ نشر مطبعة المعارف بمصر سنة ١٩١٠ هـ) ويختصر هذا الكتاب للرسمي ص ٩٠ أصل وهامش ، نشر الهلال بمصر ١٩٣٤ بتحقيق فيليب حني ، وقد قتل عام ٧٦ هـ كما يذكر الاسفراييني في كتابه التبصير .

(٧) ح قص : جملة ؛ وم عبارته : العرو عن جملة . . الخ (٨) بعد أيام الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ انقسمت المعتزلة إلى فرع البصرة ، ومن أعلامه أبو خنيدل الملاف ، والنظام ، والجاحظ ، وأبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم ، ثم فرع بغداد . ومن أعلامه بشر بن المعتز ، وعصامة بن الأشرس ، وأبو الحسين الحياطي صاحب كتاب الانتصار . ويذكر أبو الحسين الملقب أن أول ظهور الاعتزال كان بالبصرة ، وأن معتزلة بغداد أخذوا عن معتزلة البصرة ، وأولهم بشر بن المعتز . انظر التذنية والرد على أهل الأهواء والبدع طبع مصر عام ١٩٤٩ ص ٤٢ — ٤٣ (٩) المعتزلة

الكسبي ومتبعوه^(١): يجوز الخلو عن الأكوان ويمتنع العرو عن الألوان . وكل مخالف لنا يوافقنا على امتناع العرو عن^(٢) الأعراض ، بعد قبول الجواهر لها . فيفرض الكلام مع الملحدة في الأكوان ، فإن القول فيها يستند إلى الضرورة ، فإننا ببديهية العقل^(٣) نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباعدة .

ومما يوضح ذلك ، أنها إذا اجتمعت فيما لم يزل^(٤) فلا يتقرر في العقل اجتماعها إلا عن افتراق سابق ، إذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع ؛ وكذلك إذا طرأ الافتراق عليها ، اضطررنا إلى العلم بأن الافتراق مسبق باجتماع .

وعرضنا في روم إثبات حدث العالم يتضح بثبوت^(٥) الأكوان . فإن^(٦) حاولنا ردًا على المعتزلة فيما خالفونا فيه تمسكنا بنكتتين : إحداهما الاستشهاد بالإجماع^(٧) على امتناع العرو عن الأعراض بعد الاتصاف بها . فنقول : كل عرض باق ، فإنه ينتفي عن محله بطريان ضد فيه^(٨) .

(١) هم أتباع عبد الله بن أحمد بن محمد البلخي المعروف بأبي القاسم الكسبي . وهو مؤلف كتاب « المقالات » المشهور ، وأخذ الاعتزال عن أبي الحسين الحياطي . وكان يدعى في كل علم ، ولم يصل إلى خلاصة شيء من العلوم . توفي في عام ٣١٩ هـ . انظر التبصير للاسفرائيلي ص ٥١ - ٥٢

(٢) م : من . (٣) ح ، م : عبارتهما : فإننا ببديهية العقول ... الخ . (٤) ح ، م : عبارتهما : فيما لا يزال . (٥) م : ثبوت . (٦) ح ٤ م : وإن (٧) م : بإجماع (٨) م : نفس : فيه

ثم الضد إنما يطرأ في حال عدم المتنى به على زعمهم ، فإذا انتفى البياض فهلا جاز أن لا يحدث بعد انتفائه لون ، إن كان يجوز تقدير الخلو من الألوان ابتداء^(١) ، ونطرد هذه الطريقة في أجناس الأعراض . ونقول أيضا^(٢) : الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى ، أنه لو قامت به لم يخل عنها ، وذلك يفضي لحدثة ، فإذا جوز الخصم عرو الجوهر^(٣) عن الحوادث ، مع قبوله لها صحة وجوازاً ، فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري تعالى للحوادث .

والأصل الرابع ، يشتمل على إيضاح استحالة حنود لا أول لها . والاعتناء بهذا الركن حتم ، فإن إثبات الغرض منه يزعزع جملة مذاهب الملحدة^(٤) . فأصل معظمهم أن العالم لم يزل على ماهو عليه ، ولم تزل دورة للفلك^(٥) قبل دورة إلى غير أول ، ثم لم تزل الحوادث في عالم الكون والفساد تتعاقب كذلك إلى غير مفتتح ، فكل ذلك مسبوق بمثله^(٦) ، وكل ولد مسبوق بوالد ، وكل زرع مسبوق ببذر^(٧) ، وكل بيضة مسبقة بدجاجة .

فنقول : موجب أصلكم يقضي بدخول حوادث^(٨) لا نهاية لأعدادها ، ولا غاية لأجادها ، على التعاقب في الوجود ، وذلك معلوم

(١) م : نفس : ابتداء (٢) لعل هذا بدء الكلام عن النكتة الثانية (٣) ح ٤ م : الجواهر (٤) ح : المعتزلة : وهو خطأ واضح (٥) م : عبارته : دورة الفلك (٦) ح ٤ م : بقصاً : فكل ذلك مسبوق بمثله (٧) ح : نفس : وكل زرع مسبوق ببذر (٨) ح : زاد : لا أول لها

بطلانه بأوائل المقول ، فإننا نفرض القول في الدورة التي نحن فيها ونقول : من أصل الملاحدة ، أنه انقضى قبل الدورة التي نحن فيها دورات لا نهاية لها ، وما انتفت^(١) عنه النهاية يستحيل أن يتصرم بالواحد على إثر الواحد ؛ فإذا انضمرت الدورة^(٢) التي قبل هذه الدورات ، أذن انقضاؤها وانتهائها بتناهيها ، وهذا القدر كافٍ في غرضنا .

فإن قيل : مقام أهل الجنان مؤبد مسرمد ، فإذا لم يبعد إثبات حوادث لا آخر لها ، لم يبعد إثبات حوادث لا أول لها ، قلنا : المستحيل أن يدخل في الوجود مالا يتناهى آخداً على التوالي ، وليس في توقع الوجود في الاستقبال والمآل قضاء بوجود مالا يتناهى ، ويستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري تعالى مالا يحصره عدد ولا يحصيه أمد . والذي يحقق ذلك أن حقيقة الحادث ماله أول ، وإثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض ، وليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر^(٣) .

وضرب المحصلون مثالين في الوجهين ، فقالوا : مثال إثبات حوادث لا أول لها^(٤) ، قول القائل لمن يخاطبه : لا أعطيك درهماً إلا

(١) ل : انتهت ، والعبارة المذكورة عن ح ، م . (٢) م : نفس : الدورة .

(٣) ل : عبارته : وليس من حقيقة الحادث ماله آخر . والعبارة التي أفتناها عن ح ، م .

(٤) ح ، م : زادا : قبل كل حادث .

وأعطيك قبله ديناراً ، ولا أعطيك ديناراً إلا وأعطيك قبله درهماً ، فلا يتصور أن يعطى على حكم شرطه ديناراً ولا درهماً . ومثال ما ألزمونا ، أن يقول القائل : لا أعطيك ديناراً إلا وأعطيك بعده درهماً ، ولا أعطيك درهماً إلا وأعطيك بعده ديناراً ، فيتصور منه أن يجري على حكم الشرط .

فإذا ثبت بما ذكرناه^(١) ، الأعراض وحدوثها ، واستحالة تعري الجواهر عنها ، واستنادها إلى أول ، فيخرج من مضمون هذه الأصول أن الجواهر لا تسبقها ، ومالا يسبق الحوادث حادث على الإضرار من غير حاجة إلى نظر واعتبار .

وهذه اللمع كافية في إثبات حدث الجواهر والأعراض ، ونحن بعد ذلك نوضح الطريق الموصل إلى العلم بالصانع ، وبالله التوفيق .

(١) م : بما ذكرناه .

إذا ثبت حدوث العالم، وتبين أنه مفتوح الوجود، فالحدث جائز وجوده وانتفاؤه^(١)، وكل وقت ضافه وقوعه كان من المجوزات تقدمه عليه بأوقات، ومن الممكنات استئثار وجوده عن وقته بساعات. فإذا وقع الوجود الجائز بدلاً عن استمرار العدم المجوز، قضت العقول ببداهتها بافتقاره إلى مخصص خصصه^(٢) بالوقوع. وذلك أرشدكم^(٣) الله مستبين على الضرورة، ولا حاجة فيه إلى سبر العبر والتمسك بسبيل النظر. ثم إذا وضح افتقار^(٤) الحادث إلى مخصص على الجملة، فلا يخلو ذلك المخصص من أن يكون موجباً^(٥) لوقوع الحدوث بمثابة العلة الموجبة معلولها، وإما أن يكون^(٦) طبيعة كما صار إليه الطبائعيون، وإما أن يكون فاعلاً مختاراً^(٧).

وباطل أن يكون جاريًا مجرى العلة، فإن العلة توجب معلولها على الاقتران. فلو قدر المخصص علة لم يخل من أن تكون قديمة أو حادثة؛

(١) م قص : وانتفاؤه
(٢) م عباره : أرشدك الله
(٣) ح عباره : من أن يكون فاعلاً مختاراً أو معنى موجباً
(٤) م قص : وإما أن يكون فاعلاً مختاراً : وح قدما عن موضعها ، كما أشير إليه
في رقم ٥ من هذا الحاشي

فإن كانت قديمة فيجب أن توجب وجود العالم أزلاً، وذلك يفضي إلى القول بقدم العالم، وقد أقننا الأدلة على حدوثه؛ وإن كانت حادثة افتقرت إلى مخصص، ثم يتسلسل القول في مقتضى المقتضى.

ومن زعم أن المخصص طبيعة فقد أحال فيما قال. فإن الطبيعة عند مثبتها توجب آثارها إذا ارتفعت الموانع، فإن كانت الطبيعة قديمة، فلتقتض بقدم^(١) العالم، وإن كانت حادثة، فلتكن مفتقرة إلى مخصص. وهذا القدر كاف في الرد على هؤلاء، ولعنا نرد على الطبائعيين بعد ذلك إن شاء الله عز وجل.

فإن^(٢) بطل أن يكون مخصص الحادث علة توجيه^(٣)، أو طبيعة توجده بنفسها لاعلى الاختيار، فيتعين بعد ذلك القطع بأن مخصص الحوادث فاعل لها على الاختيار، مخصص إيقاعها ببعض الصفات والأوقات.

وإذا أحاط العاقل بحدث العالم، واستبان أن له صانعاً، فيتعين عليه بعد ذلك النظر في ثلاثة أصول، يحتوي أحدها^(٤) على ذكر ما يجب لله تعالى من الصفات، والثاني يشتمل على ذكر ما يستحيل عليه، والثالث ينطوي على ذكر ما يجوز من أحكامه^(٥). وتنصرم بذلك هذه الأصول^(٦) قواعد المقائد إن شاء الله.

(١) م عباره : فلتقتض قدم
(٢) ح ع : م : فإذا
(٣) م قص : توجيه
(٤) ح ع عباره : أحدهما يشتمل
(٥) ح زاد : سبعاً وثمانين : م زاد : تعالى : (٦) ج قص : الأصول

باب (١)

القول فيما يجب لله تعالى من الصفات

اعلم أن صفاته سبحانه ؛ منها نفسية ، ومنها معنوية . وحقيقة صفة النفس ، كل صفة إثبات لنفس ، لازمة ما بقيت النفس ، غير معللة بعمل قائمة بالموصوف (٢) .

والصفات (٣) المعنوية : هي الأحكام الثابتة للموصوف بها ، معللة بعمل قائمة بالموصوف .

وتبين القسمين بالمثال أن كون الجوهر متحيزاً هو : (٤) صفة إثبات لازمة للجوهر ما استمرت نفسه ، وهي غير معللة بزائد على الجوهر ، فكانت من صفات النفس ؛ وكون العالم عالماً ، معلل بالعلم القائم بالعالم ، فكانت هذه الصفة وما يظاهرها في غرضنا من الصفات المعنوية .

وسبيلنا أن نتعرض في هذا المعتقد لإثبات العلم بالصفات النفسية الثابتة للباري تعالى ، ونفتتحها بالنظر في ثبوت وجوده .

فإن قال قائل : قد دللت فيما قدمتم على العلم بالصانع ، فبم

(١) م نقص كلمة : باب .

(٢) ل نقص : بعمل قائمة بالموصوف ؛ والذي أثبتناه عن ح ، م .

(٣) ل : والصفة ، والذكر عن ح ، م .

(٤) في ل : هي ، والذي أثبتناه عن ح ، م لم يذكر هو أو هي .

تذكرون (١) على من يقدر الصانع عدماً ؟ قلنا : المدم عندنا (٢) نفى محض وليس المعدوم على صفة من صفات الإثبات ، ولا فرق بين صانع منفي ، وبين تقدير الصانع منفي (٣) من كل وجه ؛ بل نفى الصانع وإن كان باطلاً بالدليل القاطع ، فالقول به (٤) متناقض في نفسه ، والمصير إلى إثبات صانع منفي متناقض . وإنما يلزم القول بالصانع المعدوم المعزلة ، من حيث أثبتوا للمعدوم صفات الإثبات ، وقضوا بأن المعدوم على خصائص الأجناس .

والوجه المرضي (٥) أن لا يعد الوجود من الصفات ، فإن الوجود نفس الذات ، وليس بمثابة التحيز للجوهر ، فإن التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر ، ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير مزيد . والأئمة رضي الله عنهم متوسعون في عد الوجود من الصفات ، والعلم به علم بالذات .

فصل (٦)

الدليل على قدم الباري تعالى

فإن قيل : ما الدليل على قدم الباري تعالى بعد ثبوت العلم بوجوده ،

(١) م : تذكرون . (٢) م نقص : عندنا .

(٣) ح ، م عبارتها : ولا فرق بين نفى الصانع وبين تقدير صانع منفي .

(٤) ح ، م زادا : غير . (٥) م نقص : المرضي .

(٦) م نقص : فصل .

وما حقيقة القدم أولاً ؟ قلنا : ذهب بعض الأئمة إلى أن القديم هو الذي لا أول لوجوده

وقال شيخنا^(١) رحمه الله عليه : كل موجود استمر وجوده وتقدم زمنياً متطاولاً ، فإنه يسمى قديماً في إطلاق اللسان ، قال الله تعالى : « حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ »^(٢)

وعرضنا نصيب الدليل على أن وجود القديم غير مفتتح ، والدليل عليه أنه لو كان حادثاً لافتقر إلى محدث ، وكذلك القول في محدثه ، وينساق ذلك إلى إثبات حوادث لا أول لها ، وقد سبق إيضاح بطلان ذلك

فإن قيل : في إثبات موجود لا أول له إثبات أوقات متعاقبة لا نهاية لها ، إذ لا يعقل استمرار وجود إلا في أوقات ، وذلك يؤدي إلى إثبات حوادث لا أول لها ؛ قلنا : هذا زلل ممن ظنه ، فإن الأوقات يعبر بها عن موجودات تقارن موجوداً ، وكل موجود أضيف إلى مقارنة موجود به فهو وقته ، والمستمر في العادات^(٣) التعبير بالأوقات عن حركات الفلك ، وتعاقب الجديدين

(١) ذكرنا في المقدمة أن الجويني تخرج في علم الكلام على أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرائيني تلميذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني ، التخرج على أبي الحسن الباهلي ، تلميذ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري .
(٢) يس ٣٦ : ٣٩ ونص الآية الكريمة : (والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم)
(٣) ح ، م : في المادة

فإذا تبين ذلك في معنى الوقت ، فليس من شرط وجود الشيء أن يقارنه موجود آخر ، إذا لم يتعلق أحدهما بالثاني في قضية عقلية ، ولو افتقر كل موجود إلى وقت ، وقدرت الأوقات موجودة ، لافتقرت إلى أوقات ، وذلك يجر إلى جهالات لا ينتجها عاقل ، والباري سبحانه^(١) قبل حدوث الحوادث منفرد بوجوده وصفاته ، لا يقارنه حادث .

فصل

[قيام الله تعالى بنفسه]

الباري سبحانه وتعالى قائم بنفسه ، متعال عن الافتقار إلى محل يحله أو مكان يُقوله . واختلفت عبارات الأئمة رحمهم الله تعالى ، في معنى القائم بالنفس ؛ فمنهم من قال : هو الموجود المستغنى عن المحل ، والجوهر على ذلك قائم بنفسه ؛ وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق رحمه الله^(٢) : القائم بالنفس هو الموجود^(٣) المستغنى عن المحل والمخصص ؛ وذلك يختص عنده بالباري تعالى ، إذ الجوهر^(٤) وإن لم يفتقر إلى محل يحله ، فقد افتقر وجوده ابتداء إلى مخصص قادر .

(١) ح : والباري تعالى ؛ م : فالباري سبحانه .
(٢) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني ، الملقب بركن الدين ، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي ، له التصانيف الجليلة ، التي منها كتابه الكبير الذي سماه « جامع الحاوي في أصول الدين والرد على الملحدين » في خمسة مجلدات . توفي يوم عاشوراء سنة ٤١٨ هـ بنبساور ، ودفن ببلدة إسفراين . عن ابن خلكان .
(٣) م نفس : هو الموجود . (٤) م : فالجوهر .
(٣)

والغرض المعنى من هذا الفصل ، هو إقامة الدليل على تقدس الرب تبارك وتعالى عن الحاجة إلى محل . والدليل عليه أنه لو حل محلاً ، وافترق وجوده إليه ، لكان المحل قديماً ، ولكان هو صفة له ، إذ كل محل موصوف بما قام به ، والصفة يستحيل أن تتصف بالأحكام التي توجبها المعاني . وسنبين وجوب اتصاف الباري بكونه حياً عالمناً قادراً .

فصل

[من صفات الله المخالفة للحوادث]

من صفات نفس القديم تعالى مخالفته للحوادث ، فالرب تعالى لا يشبه شيئاً من الحوادث ، ولا يشبهه شيء منها .

ولا بد في صدر هذا الفصل من التنبيه على حقيقة المثليين والمخالفين . فالمثلان كل موجودين سدّ أحدهما مسدّ الآخر ، وربما قيل في أحدهما : هما الموجودان اللذان يستويان فيما يجب ويجوز ويستحيل ، والأولى العبارة الأولى . والمختلفان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما لم يثبت للثاني .

وذهب ابن الجبائي^(١) ومتأخرو المعتزلة إلى أن المثليين هما الشيئان

(١) هو عبد السلام بن محمد أبو هاشم ابن الجبائي ، وأتباعه يسمون بالبهمية . توفي عام ٣٢١ هـ . ويذكر صاحب التصدير ص ٥٣ أن أكثر المعتزلة اليوم على مذهبه ؛ لأن صاحب إسماعيل بن عباد وزير آل بويه كان يدعو إلى مذهبه . وسمى أصحابه أيضاً باللمية ، لتجوين كون العبد مستحقاً للذم والعقاب على ما لم يفعل .

المشتركان في أخص الصفات . ثم قالوا : الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه من الصفات غير المعللة ؛ وعلى هذا المذهب بنوا كثيراً من الأهواء ، وهو باطل . فإن الأخص لو أوجب الاشتراك فيه الاشتراك في سائر الصفات النفسية ، لامتنع مشاركة الشيء خلافه في صفات العموم ، إذ هما غير مشتركين في الأخص ، فإذا فقدت العلة لزم انتفاء المعلول . وقد علمنا أن السواد^(٢) المخالف للحركة بالأخص مشارك لها في الحدث والوجود والعرضية وغيرها ، فيبطل تعليل التماثل في الصفات بالاشتراك في الأخص . ومما يبطل ذلك ، أن الشيء عندهم يماثل مثله بما يخالف به خلافه . ثم العلم مخالف للقدرة في كونه علماً على الضرورة ، ومنكر ذلك جاحد لها ، وذلك يبطل المصير إلى أن المخالفة والمماثلة تقعان بالأخص .

فالوجه^(٣) بعد بطلان اعتبار^(٤) الأخص لتعليله ، أن نقول : لا بد من رعاية جمع صفات النفس في تبين المماثلة ، وقد بطل التعليل بشيء منها ، فلا وجه إلا ذكر جميعها . وقد تقضت المعتزلة أصلها ، حيث أثبتوا للباري سبحانه وتعالى إرادة حادثة ، يستحيل عليها القيام بالحال ، وقضوا بأنها مثل لإرادتنا القائمة بالمحل ، وهذا اعتراف بالاشتراك في الأخص من غير وجوب الاشتراك في سائر الصفات .

(١) ح : البياض . (٢) ح : والوجه . (٣) ح : نفس : اعتبار .

فصل

[في المثليين والخلافيين]

فإن قيل : هل يجوز أن يستبد أحد المثليين بحكم عن مماثله ؟ أم هل يجوز أن يشارك أحد الخلافيين في حكم ما يخالفه ؟ قلنا : هذا السؤال يشتمل على مسألتين .

فأما الأولى ، فالجواب عنها أن الشيء لا يستبد بصفة نفس عن مثله ، ويجوز أن ينفرد بصفة معنى وقوعا يجوز مثلها على مماثله .

وبيان ذلك بالمثال أن الجواهر متماثلة لاستوائها في صفات الأنفس ، إذ لا يستبد جوهر عن جوهر بالتميز وقبول الأعراض ، إلى غير ذلك من صفات الأنفس ، وقد يختص بعض الجواهر بضروب من الأعراض يجوز أمثالها في سائر الجواهر . فخرج من ذلك أن اختصاص الشيء ببعض الصفات الجائزة على مماثله لا يقدح في مماثلته له ، فإن الشيء يماثل ما يماثله لنفسه ، فيراعى في حكم المماثلة صفات الأنفس . فالطواري^(١) الجائزة لا تحيل صفات الأنفس .

وأما^(٢) المسألة الثانية التي تضمنها السؤال ، فالوجه فيها^(٣) أن لا يمتنع^(٤) مشاركة الشيء لما يخالفه في بعض صفات العموم ؛

(١) ح ، م : والطواري . (٢) عن ح ، م ، وفي ل : فأما . (٣) م : فيه . (٤) ح عبارته : أنه لا يمتنع ؛ وم : أن لا يمتنع .

فالسواد^(١) وإن خالف البياض فإنه يشاركه في الوجود ، وكونهما عرضين لونين ، إلى غير ذلك .

وغيرنا من التعرض لهذه^(٢) المسألة الرد على طوائف من الباطنية^(٣) ، حيث قالوا : لا يثبت للباري ، تعالى عن قولهم ، صفة من صفات الإثبات . وزعموا أنهم لو وصفوا القديم^(٤) بكونه موجوداً ذاتاً^(٥) ، لكان ذلك تشبيهاً منهم له بالحوادث ، إذ هي ذوات موجودات . وسلوكوا مسلك النفي فيما يسألون عنه من صفات الإثبات . فإذا^(٦) قيل لهم الصانع موجود ، أبوا ذلك ، وقالوا : إنه ليس بمعدوم .

وهذا الذي قالوه لا تحقيق له . فإننا نقول : باضطراد نعلم أنه ليس بين الانتفاء والثبوت درجة ؛ وهؤلاء إن نقوا الصانع أقيمت عليهم الدلائل^(٧) في إثبات العلم به ، وإن أثبتوه لزيمهم من إثباته

(١) ح ، م : فإن السواد (٢) م : في هذه (٣) الباطنية جماعة ترى أن لكل ظاهر باطن ، ولكل شرع تأويل ، كما يذكر الشهرستاني . ويزعمون مع هذا أنهم أصحاب التعاليم ، والمخصوصون بالانقياس من الإمام العصوم ، كما يذكر الغزالي في النقد من الضلال . ومن فرقها الإسماعيلية ، والدروز ، والرافضة ، وبعض الشيعة . وهي من الطوائف التي ليست من الإسلام وإن انتسبت إليه ، كما يذكر الرسعي في مختصر كتاب الفرق بين الفرق ، ص ١٤٠ ، ١٧٠ ، ١٨٠ . وانظر في أصل ظهورها وعظم خطرهما على جميع الأديان ص ٨٣ وما بعدها من التبصير في الدين للأسفرايين ، نشر عزت المطار الحسيني بمصر سنة ١٩٤٠ م .

(٤) م عبارته : لو وصفوه بكونه موجوداً

(٥) ح عبارته : بكونه ذاتاً موجوداً (٦) ح : فإن

(٧) ح : الدلائل القواطع ؛ م : القواطع ، وقص : الدلائل .

ما حاذروه ، إذا الحوادث ثابتة تتضمن إثباته^(١) . فإن^(٢) زعموا أن الصانع ثابت ولكن لا نسميه ثابتاً ، لم يغنهم ذلك ؛ فإن التماثل والاختلاف يتعلقان بما ثبت عقلاً ، دون ما يطلق في اللغات والتسميات . ثم يلزمهم أن يصفوا الرب تعالى بالوجود ، ويمتنعوا من^(٣) وصف الحوادث به ، ففي^(٤) ذلك حصول غرضهم ؛ فبطل ما قالوه من كل وجه .

فإن قيل : فهل تطلقون القول بأن الله تعالى يماثل الحوادث في الوجود ، أم تأبون ذلك ؟ قلنا : هذا ما لا سبيل إلى إطلاقه ؛ فإن القائل إذا قال الرب تعالى يماثل الحوادث ، فقد وصف ذاته بالمماثلة ، وإنما يشارك القديم الحادث في حكم واحد ، فلا وجه لإطلاق التشبيه والتمثيل عموماً ، ثم رده إلى خصوص . بل الوجه أن يقال : حقيقة الوجود تثبت على وجه واحد شاهداً وغائباً ، فيقع التعرض لما فيه الاشتراك دون ما عداه .

فإن قيل : ألسنم تطلقون كونه مخالفاً لخلقه ، وإن كان مشاركاً للحوادث في الوجود ؟ قلنا : المخالفة بين الخلائق لا تجري مجرى المماثلة ؛ فإن المماثلة من حقيقتها تساوي المثليين الموصوفين بها في جميع صفات النفس ، والمخالفة لا تقتضي الاختلاف في جميع الصفات ؛ إذ لا تتحقق المخالفة

(١) ح ٤ م قصا : تتضمن إثباته
(٢) ح ٤ م : وإن
(٣) ح ٤ م : عن
(٤) ح ٤ م : وفي

إلا بين موجودين ، فمن ضرورة إطلاق المخالفة التعرض لاشتراك المختلفين في الوجود . فلما اقتضت المماثلة تعميم الاشتراك في صفات النفس لم نطلقها ، والاختلاف ليس من موضوعه التباين في كل الصفات .

فصل

[فيما يستحيل اتصاف الله به]

فإن قال قائل : قد ذكرت أنه لا يمتنع اشتراك القديم والحادث في بعض صفات الإثبات ، ففصلوا ما يختص بالحوادث^(١) من الصفات ، وهي استحيل في حكم الإله . قلنا : نذكر أولاً ما يختص الجواهر به . فما تختص الجواهر به التحيز ، ومذهب أهل الحق قاطبة أن الله^(٢) سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصيص بالجهات .

وذهبت الكرامية^(٣) وبعض الحشوية^(٤) إلى أن الباري ، تعالى عن قولهم ، متحيز مختص بجهة فوق ، تعالى الله عن قولهم . ومن الدليل

(١) ح ٤ م عبارتهما : ما يختص الحوادث به من الصفات .

(٢) ح ٤ م عبارتهما : أن القديم يتعالى عن التحيز .

(٣) الكرامية فرقة غالية في التجسيم ، تزعم أن لله جسماً وأعضاء ، وأنه يتحرك ويجلس .. وزعيم هذه الفرقة محمد بن كرام من سجستان ، وقد ضل به كثيرون . توفي عام ٢٥٥ أو ٢٥٦ هـ . وقد ترجم له بالساج ابن عساكر .

(٤) الحشوية طائفة من المحدثين بالغوا في إجراء الآيات والأحاديث ، التي قد يفهم منها التشبيه ، على ظاهرها ، فوقعوا في التجسيم الغليظ ، حتى أئمتنا الله تعالى جسماً وأعضاءاً .

على فساد ما انتحلوه أن المختص بالجهات يحوز عليه المحازاة^(١) مع الأجسام، وكل ما حازى الأجسام لم يخل من أن يكون مساوياً لأقدارها، أو لأقدار بعضها، أو يحازيها منه بعضه، وكل أصل قاد إلى تقدير الإله أو تبعيضه فهو كفر صراح. ثم ما يحازى الأجرام يحوز أن يماسها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها كان حادثاً، إذ سبيل الدليل على حدث الجواهر قبولها للمماسمة والمباينة على ماسبق. فإن طردوا دليل حدث الجواهر، لزم القضاء بحدث ما أثبتوا متحيزاً؛ وإن تقضوا الدليل فيما ألزموه، انحسم الطريق إلى إثبات حدث الجواهر.

فإن استدلووا بظاهر قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى»^(٢)، فالوجه معارضتهم بآي يساعدوننا على تأويلها، منها قوله تعالى: «وهو معكم أينما كنتم»^(٣)، وقوله تعالى: «أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت»^(٤). فنسألهم عن معنى ذلك؛ فإن حملوه على كونه معنا بالإحاطة والعلم، لم يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة، وذلك شائع^(٥) في اللغة، إذ العرب تقول استوى فلان على الممالك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب. وفائدة تخصيص العرش بالذكر

(١) ح ٤ م: المحاذيات. (٢) طه ك ٢٠: ٥.

(٣) الحديد م ٥٧: ٤.

(٤) الرعد م ١٣: ٣٣. وهذه الآية غير مذكورة في ح ٤ م.

(٥) ح ٤ م: ساين (بالسين المهملة والفتحة المعجمة).

أنه أعظم المخلوقات في ظن البرية، فنص تعالى عليه تنبيهاً بذكره^(١) على ما دونه.

فإن قيل: الاستواء بمعنى الغلبة ينبيء عن سبق مكافئة ومحاوله، قلنا: هذا باطل، إذ لو أنبأ الاستواء عن^(٢) ذلك لأنبأ عنه القهر. ثم الاستواء بمعنى الاستقرار بالذات ينبيء عن^(٣) اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر. ولا يبعد حمل الاستواء على قصد الإله إلى أمر في العرش^(٤)، وهذا تأويل سفيان الثوري رحمه الله^(٥) واستشهد عليه بقوله تعالى: «ثم استوى إلى السماء وهي دخان»^(٦)، معناه قصد إليها. فإن قيل: هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، مصيراً^(٧) إلى أنها من التشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله، قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبيء عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم^(٨)؛ وإن تشكك في ذلك كان في حكم المضم على اعتقاد التجسيم، وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والدى دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له،

(١) م عبارته: تنبيهاً بالذكر على ما دونه (٢) (٣) ل: على؛ وما أثبتناه عن ح ٤ م (٤) ح قصص: العرش. (٥) يذكر ابن خلسكان أنه كان إماماً في علم الحديث وغيره، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين. ويقال لأنه كان رأس الناس في زمانه، كما كان كذلك عمر بن الخطاب في زمانه توفي بالبصرة سنة ٦٦١ هـ وقد أراد المهدى العباس على قضاء الكوفة فأبى. (٦) فصلت ك ٤١: ١١.

(٧) ح زاد: منكم (٨) ح عبارته: فهو التزام التجسيم

وإذا أزيل الظاهر قطعاً فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول^(١) مستقر في موجب الشرع . والإعراض^(٢) عن التأويل حذاراً من مواجهة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام ، واستزلال العوام ، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين ، وتعرض بعض كتاب الله تعالى لرجم الظنون . والمعنى بقوله تعالى : «وأخر متشابهات»^(٣) الآية ، مراجعة منكري البعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم في استعجال^(٤) الساعة ، والسؤال عن منتهائها وموقعها ومرسأها . والمراد بقوله تعالى : «وما يعلم تأويله إلا الله»^(٥) ، أي وما يعلم مآله إلا الله ، ويشهد لذلك قوله تعالى : «هل ينظرون إلا تأويله» الآية^(٦) ، والتأويل فيها يحمل على الساعة في اتفاق الجماعة .

فصل

[في أن الله ليس جسماً خلافاً للكرامية]

صرحت طوائف من الكرامية بتسمية الرب تعالى عن قولهم جسماً ، وسبيل مفاحتهم بالكلام أن تقول : الجسم هو المؤلف^(٧) في حقيقة

(١) ح ، م عبارتهما : على محمل قويم في العقول مستقيم في موجب الشرع
(٢) ح : أو الإعراض . . . الخ
(٣) آل عمران م ٣ : ٧
(٤) ل : استعجاله ، والذي أثبتناه عن م
(٥) آل عمران م ٣ : ٧
(٦) الأعراف ك ٧ : ٥٣
(٧) م : المؤلف

اللغة ، ولذلك يقال في شخص فضل شخصاً بالعبالة^(١) وكثرة تألف الأجزاء إنه أجسم منه وإنه جسيم ، ولا وجه لحمل المبالغة إلا على تألف الأجزاء . فإذا أنبأنا المبالغة المأخوذة من الجسم على^(٢) زيادة التأليف ، فاسم الجسم يجب أن يدل على أصل التأليف ؛ إذ الأعم لما دل على منزلة في العلم ، دل العالم على أصله .

ثم نقول : إن سميتم الباري تعالى جسماً وأثبتتم له حقائق الأجسام ، فقد تعرضتم لأمرين : إما تقص^(٣) دلالة^(٤) حدث الجواهر ، فإن مبناها على قبولها للتأليف^(٥) والمماساة والمباينة ؛ وإما أن تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع^(٦) . وكلاهما خروج عن الدين ، وانسلاخ عن ربة المسلمين^(٧) .

ومن زعم منهم أنه لا يثبت للباري تعالى أحكام الأجسام ، وإنما^(٨) المعنى بتسميته جسماً الدلالة على وجوده ؛ فإن قالوا ذلك^(٩) قيل لهم : لم تحكمتم بتسمية ربكم باسم ينبيء عما يستحيل في صفته ، من غير أن يرد به شرع أو يستقر فيه سمع ، وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسداً ،

(١) العيل : الضخم من كل شيء ، والعبالة : الضخامة
(٢) ح ، م عبارتهما : إما أن تقضوا (٤) م : دلالات
(٣) ح عبارته : قبولها التأليف (٦) ح عبارته : قيام الحوادث بالصانع وهو دلالة الحدث في وجود الصانع
(٤) ح م قصا : وانسلاخ عن ربة المسلمين (٨) م : قص وانما
(٥) ح م قصا : فإن قالوا ذلك ؛ والذي أثبتناه عن م

ثم يحمل الجسد على الوجود؟ فإن قيل: إذا لم يمتنع تسمية الإله نفسا، كما دل عليه قوله تعالى: «تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك»^(١)، فلا يمتنع أيضا تسميته جسما؛ قلنا: لا يسوغ القياس في إثبات أسماء الرب سبحانه وتعالى، إذ لو ساغ^(٢) ذلك لساغ مثله في الجسد. على أن النفس يراد بها^(٣) الوجود؛ ولذلك يحسن قول القائل: نفس العرض والعرض نفسه، ولا يصح^(٤) أن يقال: جسم العرض، ثم الأصل اتباع الشرع.

فصل

[في عدم قبول الله للأعراض]

مما^(٦) يخالف الجوهر^(٧) فيه حكم الإله قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث، والرب سبحانه وتعالى يتقدس عن قبول الحوادث. وذهبت الكرامية إلى أن الحوادث تقوم بذات الرب تعالى عن قولهم: ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث، وصار إلى جهالة لم يسبقوا إليها، فقالوا: القول الحادث يقوم بذات الرب سبحانه وتعالى، وهو غير قائل به، وإنما هو^(٨) قائل بالقائلية.

(١) المائة م ٥ : ١١٦ ح : (٢) لو شاع (بالشيف المعجمة) ح : (٣) م : (٤) م : ولا يحسن (٥) ح ، م : يقول (٦) م : ومما (٧) ل : الجوهر ؛ وما أثبتناه عن ح ٦ م (٨) ل عبارته : وإنما هو عين قائل بالقائلية ؛ وما أثبتناه عن ح ٦ م

وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يجوز أن تتجدد، ولذلك وصفوه بكونه خالقا في الأزل، ولم يتحاشوا من قيام الحوادث به، وتنكبوا^(١) عن^(٢) إثبات وصف جديد له ذكرًا وقولا. والدليل على بطلان ما قالوه، أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها، لما سبق تقريره في الجواهر^(٣)، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض، ومالم^(٤) يخل من الحوادث لم يسبقها، وينساق ذلك إلى الحكم بحدث الصانع.

ولا يستقيم هذا الدليل على أصول المعتزلة مع مصيرهم إلى تجويز خلو الجواهر عن الأعراض، على تفصيل لهم أشرنا إليه، وإثباتهم أحكاما متجددة لذات الباري تعالى من الإرادات الحادثة^(٥) القائصة، لا بمحال على زعمهم. ويصدم أيضا عن طرد دليلهم^(٦) في هذه المسألة، أنه إذا لم يمتنع تجدد أحكام للذات من غير أن تدل على الحدث، لم يبعد مثل ذلك في اعتوار أنفس الأعراض على الذات.

وتقول للكرامية: مصيركم إلى إثبات قول حادث مع تقيكم اتصاف الباري به تناقض، إذ لو أجاز قيام معنى بمحل غائبا من غير أن

(١) ل : وتنكبوا ؛ وما أثبتناه عن ح ٦ م (٢) م : قص : عن (٣) ح عبارته : في الجواهر من حيث ... الخ (٤) ح ٦ م : ولو يخل ... الخ (٥) م عبارته : تعالى عن الإرادة الحادثة (٦) م عبارته : عن طرد دليل ... الخ

يتصف بحكمه ، لجاز شاهداً قيام أقوال وعلوم وإرادات بحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني ، وذلك يخلط الحقائق ويجر إلى جهالات . ثم نقول لهم : إذا جوزتم قيام ضروب من الحوادث بذاته ، فما المانع من تجويز قيام ألوان حادثة بذاته على التعاقب ، وكذلك سبيل الإلزام فيما يوافقونا على استحالة قيامه به سبحانه^(١) من الحوادث ، ومما يلزمهم تجويز قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته ، على حسب أصلهم في القول والإرادة الحادثتين^(٢) ، ولا يجدون بين ما جوزوه وامتنعوا منه فصلاً .

ونقول أيضاً : إذا^(٣) وصفتم الرب تعالى بكونه متحيزاً ، وكل متحيز حجم وجرم ، فلا يقرر^(٤) في المعقول خلوا لأجرام عن الألوان^(٥) ، فما المانع من تجويز قيام الألوان^(٦) بذات الرب . ولا محيص لهم عن شيء مما ألزموه .

فصل

في الدليل على استحالة كون الرب تعالى جوهرًا

والتنصيص على نكت في الرد على النصاري

الجوهر في اصطلاح المتكلمين هو المتحيز ، وقد أوضحنا الدليل

على استحالة كون الباري تعالى متحيزاً . وقد يحد الجوهر بالقابل للأعراض ، وقد تبين استحالة قبول الباري سبحانه وتعالى للحوادث . ومن وصف الباري تعالى بكونه جوهرًا ، قسم الكلام عليه ، وقيل له : إن أردت بتسميته جوهرًا اتصافه بخصائص الجواهر ، فقد سبقت الأدلة^(١) على استحالة ذلك عليه^(٢) . وإن أردت التسمية^(٣) من غير وصفه بحقيقته وخاصيته ، فالتسميتان تتلقى من السمع ؛ إذ العقول لا تدل عليها ، وليس يشهد لهذه التسمية دلالة سمعية ، ولا يسوغ^(٤) في^(٥) شيء من الملل التحكم بتسمية الباري تلقيناً^(٦) .

وذهبت النصاري إلى أن الباري ، سبحانه وتعالى عن قولهم ، جوهر ، وأنه^(٧) ثالث ثلاثة ، وعنوا بكونه جوهرًا أنه أصل للأقانيم^(٨) . والأقانيم عندهم ثلاثة : الوجود ، والحياة ، والعلم . ثم يعبرون عن الوجود بالأب ، وعن العلم بالكلمة ، وقد يسمونه ابنًا^(٩) ، ويعبرون عن الحياة بروح القدس . ولا يعنون بالكلمة الكلام ، فإن الكلام مخلوق عندهم^(١٠) .

(١) م : الدلالة (٢) م : استحالتها عليه (٣) م : تسمية (٤) ل ، ح : ولا يصوغ بالصاد المهملة ، والمثبت عن م (٥) ح : نفس : في (٦) م : تلقيناً (بالباء الموحدة) (٧) ح ، م : قصا : وأنه (٨) ح ، م : عبارتهما : أصل الأقانيم (٩) ح : عبارته : يسمونه الابن . (١٠) ح : عبارته : عندهم مخلوق .

(١) ل ، م : قصا : سبحانه ، والمثبت عن ح (٢) ل ، م : الحادثتين ؛ والمثبت عن ح (٣) م : قد (٤) ح : ولا يقدر ، م : ولا يتعذر (٥) ل : على الألوان ، م : عن الأكوان ؛ والمثبت عن ح (٦) ح : قيام ألوان ، م : قيام الأكوان

ثم هذه ^(١) الأقانيم هي الجوهر عندهم بلا مزيد، والجوهر واحد ^(٢) والأقانيم ثلاثة، وليست الأقانيم عندهم موجودات بأنفسها، بل هي للجوهر في حكم الأحوال عند مثبتتها من الإسلاميين. والحال مثل التحيز للجوهر، وهو ^(٣) حال زائدة على وجود الجوهر. ولا تصف ^(٤) الحال بالعدم ولا بالوجود، ولكنها صفة وجود، والأقانيم حالة ^(٥) محل الأحوال عند النصارى.

ثم زعموا أن الكلمة اتحدت بالمسيح، وتدرعت بالناسوت منه ^(٦)، واختلفت مذاهبهم في تدرع اللاهوت بالناسوت؛ فزعم بعضهم أن المعنى به حلول الكلمة جسد المسيح، كما يحل العرض محله؛ وذهبت الروم ^(٧) إلى أن الكلمة مازجت جسد المسيح، وغالطته مغالطة الحجر اللين.

فهذه أصول مذاهبهم، فنقول لهم ^(٨): لا معنى لحصركم الأقانيم فيما ذكرتموه، وبم تنكرون على من يزعم أن الأقانيم أربعة، منها

(١) م : وهذه (٢) م زاد : عندهم.

(٣) م : فهي حالة : ح : فهو حال (٤) م : يتصف (٥) م نقص : حالة

(٦) ح نقص : منه (٧) كبار فرق النصارى ثلاثة : الملاكائية والنسطورية واليقونية والملاكائية أصحاب ملكا الذي ظهر بالروم وتولى عليها، ومعظم الروم ملكائية. ويقول بعضهم بأن الكلمة مازجت جسد المسيح كما يمازج الحجر اللين أو الماء اللين. الشهرستاني : اللين والنحل ج ١ عند عن الكلام النصارى.

(٨) ح ، م نقصا : لهم

القدرة، فليس إخراج القدرة من الأقانيم أولى من إخراج العلم. وكذلك إن ساغ المصير إلى أن الوجود أقنوم، فلا يمتنع عدّ البقاء أقنوماً، ويلزمون السمع والبصر علي نحو ^(١) ما تقدم ^(٢).

ونقول لهم : إذا زعمتم أن الكلمة تدرع بالمسيح ^(٣)، وفسرتموه بالحلول، قيل لكم : العلم المسمى كلمة، هل يفارق الجوهر أم لا ^(٤)، فإن زعموا ^(٥) أنه يفارقه ^(٦)، لزعمهم فيه ^(٧) أن يقولوا : لم يكن للجوهر أقنوم العلم لما كان العلم ^(٨) متدرعاً بالمسيح، وهذا مما يابونه.

فإن زعموا أن أقنوم العلم لم يفارق الجوهر، استحال مع ذلك حلوله في جسد المسيح ^(٩) عيسى عليه السلام مع اختصاصه بالجوهر الأول، فإنه يمتنع حلول عرض في جسم مع بقاء ذلك العرض في جسم آخر؛ فإذا امتنع ذلك في العرض، فلا ن يمتنع ذلك ^(١٠) في الخاصية التي تنزل منزلة صفات النفس أولى. ولو جاز أن تتحد الكلمة بالمسيح،

(١) ح نقص : نحو (٢) ح زاد : ذكره

(٣) ح عبارته : تدرعت بالمسيح

(٤) ح عبارته : العلم المسمى جوهرًا هل يقارن الكلمة ؟ وفي م : العلم المسمى كلمة هل فارتق الجوهر ؟ (٥) م : فإن قالوا

(٦) م : أنه فارقه (٧) ح ، م : لزعمهم منه

(٨) ح ، م : نقصا : العلم

(٩) ح عبارته : حلوله في جسد المسيح مع اختصاصه .. الخ ؛ م عبارته : حلوله في جسد عيسى .. الخ (١٠) ح ، م : نقصا : ذلك

لجاز أن يتحد الجوهر بالناسوت^(١)، ولا فصل في ذلك، وقد منعوا اتحاد الجوهر^(٢) بالناسوت.

ويقال لهم: إذا اتحدت الكلمة بالمسيح، فهلا^(٣) اتحد به روح القدس، وهو أقنوم الحياة، فإن من حكم العلم أن لا يفارق الحياة؟ وكل ذلك يوضح خبط النصارى.

والرد على الروم في الاختلاط بثابة الرد على أصحاب الحلول؛ ويخصصون بأن الاختلاط إنما يتصف به الأجرام والأجسام، فكيف وجهه في الأقنوم الذي هو خاصية!^(٤)

ومما يصعب موقعه عليهم أن نقول: بم تنكرون على من يزعم أن الكلمة اتحدت بموسى صلوات الله عليه، ولذلك كان يقلب العصا ثعباناً مبيتاً، ويفلق البحر أفلاقاً^(٥)، كالأطواد، إلى غير ذلك من آياته عليه السلام^(٦)؟

والذي اتحلوا^(٧) فاسد معتقدهم من أجله، ما ظهر على يد عيسى صلى الله عليه وسلم من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله.

(١) م عبارته: أن يتحد الجوهر نفسه بالمسيح

(٢) ل عبارته: وقد منعوا اتحاد الجوهر؟ والزيادة عن م

(٣) ل: فهل لا (وهو خطأ في الكتابة) (٤) م: خاصيته

(٥) م عبارته: ويفلق البحر أفراقاً؛ ح عبارته: ويفلق البحر أفلاقاً فرقا

(٦) ل، م قصا: عليه السلام، وهي عن ح (٧) م عبارته: والذي تخيلوا . الخ

فإذا عورضوا بآيات غيره من الأنبياء عليهم السلام، اضطربت مذاهبهم، ولم يرجعوا إلى محصل، إذ أصلهم أن الاتحاد لم يقع إلا بالمسيح عليه السلام.

ثم مذهبهم أن الأقانيم آلهة، والنصارى مع اختلاف فرقها مجتمعون على التثليث؛ فنقول لهم: كل أقنوم لا يتصف عندكم بالوجود على حياله، فكيف يتصف بالإلهية ما لا يتصف بالوجود؟

وسنقيم واضح الأدلة على أن الإله يجب أن يكون حياً عالمًا قادراً، فلو كان أقنوم العلم إلهًا لوجب أن يكون حياً قادراً. ثم يقال لهم: هلا جعلتم الآلهة أربعة: الجوهر، والوجود، والحياة، والعلم؟ لو لا الركون إلى محض التحكم في الدين!

ثم أطبقت النصارى على أن المسيح إله، وأطبقوا على أنه ابن^(١)، واتفقوا على أنه لاهوت وناسوت^(٢)، وهذه مناقضات؛ فإن إطلاق اسم الإله لمحض^(٣) حكم الإلهية، وليس المسيح إلهًا محضًا. ثم أطبقوا على^(٤) أن المسيح صلب، ولما روجعوا قالوا: المصلوب الناسوت، والناسوت المحض ليس هو المسيح. ونعتضد الرد عليهم بإثبات الوحدةانية، وفيما قلناه أكمل مقنع.

(١) ح ٤ م: ابن الإله

(٢) م عبارته: ناسوت ولاهوت

(٣) م عبارته: فإن إطلاق اسم الإله لمحض حكم الإلهية . الخ

(٤) ل، م قصا: على؛ وما أثبتناه عن ح

باب العلم بالوحدانية

الباري^(١) سبحانه وتعالى واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين^(٢) الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل الواحد هو الشيء لوقع الاكتفاء بذلك^(٣). والرب سبحانه وتعالى موجود فرد، متقدس عن قبول التبعض والاقسام. وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مثل له ولا نظير. ويترتب على اعتقاد حقيقة الوحدانية. إيضاح الدليل على أن الإله ليس بمؤلف؛ إذ لو كان كذلك، تعالى الله عنه وتقدس، لكان كل بعض قائماً بنفسه عالماً حياً قادراً، وذلك تصريح بإثبات إلهين^(٤).

والغرض من ذلك يبتنى^(٥) على أن حكم العلم يختص بما قام به، وكذلك القول في جملة المعاني الموجبة أحكامها لما قامت به. ولوقدر بعضين، وحكم بقيام العلم والقدرة والحياة بأحدهما، فهو الإله، والزائد عليه قديم على هذا التقدير غير متصف بأوصاف الألوهية، وذلك

(١) م : الرب تعالى

(٢) م : الموحدين

(٣) ح : ولو قيل الواحد الشيء الواحد لاكتفى بذلك (٤) ح : الإلهين

(٥) ل : يبنى ؛ ح : يبنى ؛ م : يبتنى .

ما نوضح بطلانه في آخر هذا الباب^(١). فإذا، اتضح المراد^(٢) من حقيقة الوحدانية على الجملة^(٣).

فالمقصود من عقد^(٤) هذا الباب إيضاح الدليل على أن الإله واحد ويستحيل تقدير إلهين. والدليل عليه، أننا لو قدرنا إلهين، وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه ومن الثاني إرادة تسكينه، فتتصدى^(٥) لنا وجوه كلها مستحيلة^(٦). وذلك أنا لو فرضنا نفوذ إرادتهما ووقوع مراديهما، لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل. ويستحيل أيضاً أن لا تنفذ إرادتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما، ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد. ويستحيل أيضاً الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته، وسندل على استحالة ثبوت قديم عاجز.

فإن قيل : رتبتم هذه الدلالة على اختلاف إرادتي القديمين، فبم تنكرون على من يعتقد قديمين يريد كل واحد منهما ما يريد الآخر^(٧)؟

(١) م عبارته : وذلك نوضح إبطاله في آخر الباب إن شاء الله

(٢) م : الرد (٣) ح ، م : المجسمة

(٤) م نقص : عقد (٥) م : فيتصدى (٦) ح عبارته : مستحيلة كلها

(٧) ح عبارته : ما يريد الآخر الثاني

قلنا هذه الدلالة تطرد على تقدير الاختلاف كما قررناه ، وهي مطردة^(١) أيضاً على تقدير الاتفاق ؛ فإن إرادة تحريك الجسم من أحدهما مع إرادة الثاني تسكينه ممكنة غير مستحيلة ، وكل ما دل وقوعه على العجز^(٢) والاتصاف ببعض القصور دل جوازه على مثله . والدليل عليه أن من اعتقد جواز قيام الحوادث بالقديم ، ملتزماً ما يفرض^(٣) إلى الحكم بحدته ، نازل منزلة من يعتقد قيام الحوادث به^(٤) وقوعاً وتحققاً . والجاري من أحد^(٥) الحديثين في تنفيذ إرادته المتصدى لأن يُمنع عرضة للنقص ، كالمصدود عما يريد حقا بتسوية^(٦) بين من يجوز ضده وبين من اتفق رده .

فإن قيل : بم تنكرون على من يزعم أن اختلاف القديمين في الإرادة غير جائز ولا واقع ؟ قلنا : لو قدرنا انفراد أحدهما لما امتنع في قضية العقل إرادته تحريك الجسم في الوقت المفروض ، ولو قدرنا انفراد الثاني لم تمتنع إرادته تسكينه . ولا^(٧) توجب ذات لا اختصاص لها بأخرى تغيير أحكام صفاتها ؛ فليجز من كل واحد منهما عند تقدير الاجتماع ، ما يجوز عند تقدير الانفراد .

(١) ح ٤ م عبارتها : وهي جارية

(٢) ح ٤ م عبارتها : على الحدوث (٣) ح ٤ م زادا : به (٤) م نقص : به

(٥) ل نقص : أحد ؛ والزيادة عن م (٦) ح ٤ م : تسوية (٧) ل : فلا

وقال بعض الحذاق : غايتنا في دلالة التمانع ، إمتناع وقوع مرادين^(١) ؛ وإثبات قديمين على قضية هذا السؤال يفرض إلى منع ، ما يجوز لكل قديم لو قدرنا انفراده ، وذلك أحق بالدلالة على التعجيز والتنقيص .

ولا تستمر هذه الدلالة على أصول المعتزلة ، مع مصيرهم إلى أنه يقع من العباد ما لا يريد الرب ، تعالى عن قولهم^(٢) ، ولا يتضمن ذلك عندهم الحكم بقصوره . فإن قالوا : الرب تعالى قادر على إلقاء الخلق إلى ما يريد ، قيل : مراده عندكم أن يؤمن العباد على الاختيار إيماناً مثاباً عليه ، ولا يريد منهم إيماناً^(٣) وهم إليه ملجئون وعليه مكرهون ؛ فالذي يريد لا يقدر على إيقاعه ، والذي يقدر عليه لا يريد . وقد أضرب شيوخ المعتزلة عن دلالة التمانع لما ذكرناه ، وهي المنصوصة في نص قوله تعالى^(٤) : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »^(٥) .

فإن قيل : قد أسندتم الدليل على الوحدانية إلى استحالة ثبوت قديم عاجز ، وأتمم بالدليل على ذلك^(٦) مطالبون ؛ قلنا : لو قدرنا قديماً

(١) م عبارته : وقوع مراد أحدهما (٢) م نقص : عن قولهم

(٣) ل عبارته : ولا يريد منهم إيمانهم ... الخ ، والعبارة المذكورة عن م ، ح

(٤) ل نقص : تعالى وهي مذكورة في ح ، م (٥) الأنبياء ك ٢١ : ٢٢

(٦) ح عبارته : وأتمم على ذلك بالدليل ... الخ

عاجزاً، لكان عاجزاً بعجز قديم قائم به، والعقل يقضى باستحالة العجز القديم، لأن^(١) من حكم العجز أن يمتنع به إيقاع الفعل الممكن في نفسه. ولو أثبتنا عاجزاً قديماً، لجرنا ذلك إلى الحكم بإمكان الفعل أزلاً، ثم القضاء^(٢) بأن العجز مانع منه، وبإضطرار نعلم استحالة الفعل أزلاً، وهذا بمثابة قطعنا باستحالة تقدير حركة قديمة؛ إذ الحركة لا بد^(٣) أن تكون مسبقة بكون في مكان، ثم تكون الحركة انتقالاً منه.

فإن قيل: ^(٤) ما ذكرتموه ينعكس عليكم في إثبات القدرة القديمة؛ إذ القدرة القديمة^(٥) تقتضي^(٦) تمكناً من الفعل، فالتزموا من إثبات القدرة الأزلية الحكم بإمكان فعل أزلي؛ قلنا: ليس من حكم القدرة التمكن بها ناجزاً، إذ لو قدرنا شاهداً قدرة باقية^(٧)، واعتقدنا ذلك مثلاً، فلا يمتنع تقدمها على المقدور، ولا يمتنع منع القادر عن^(٨) مقدوره مع استمرار قدرته؛ فوضح بذلك أننا لا نشترط مقارنة إمكان وقوع المقدور للقدرة، ويستحيل من كل وجه^(٩) التمكن من الفعل مع العجز عنه.

(١) م: لا (٢) م: ثم الحكم

(٣) م: عبارته: لا بد وأن... الخ؛ ح: عبارته: لا بد لهما

(٤) ح: فإن قالوا (٥) ح، م: قصا: القديمة

(٦) ح: تقضى (٧) م: عبارته: إذ لو قدرنا قدرة باقية شاهداً

(٨) ح، م: من (٩) م: زاد: مقارنة.

فإن قيل: بم تنكرون على من يزعم أن مقدورات القديم متناهية، والكلام في إثبات الوجدانية يتشبه بنفي النهاية عن مقدورات الإله؛ قلنا: إن خصص السائل السؤال بتقدير قديم واحد، فالجواب أن المقدورات لو تناهت مع أن العقل يقضى بجواز^(١) وقوع أمثال ما وقع، والجائز وقوعه لا يقع بنفسه من غير مقتض، وفي قصر^(٢) القدرة على ما يتناهى إخراج أمثاله عن إمكان الوقوع، إذ لا يقع حادث إلا بالقدرة، ومساق ذلك يجر إلى جمع الاستحالة والإمكان فيما علم فيه الإمكان.

وإن فرض السائل السؤال عن قديمين، فزعم^(٣) أن أحدهما يقدر على قبيل من المقدورات، والثاني يقدر على قبيل آخر، وهذا من أغمض ما يسأل عنه؛ فنقول: نحن نصور جسماً وتعرض لتقسيم^(٤) الدليل لتحريكه وتسكينه. فإن زعم السائل أنهما جميعاً خارجان عن مقدوريهما، كان محالاً مؤدياً إلى خلو الجسم عن الحركة والسكون؛ وإن قدر السكون مقدوراً لأحدهما، والحركة مقدورة للثاني، فآل هذا التقدير التامع كما قررناه^(٥).

فإن قيل: الحركة والسكون^(٦) وقبيل الأكوان مقدور أحدهما

(١) ح: قص: بجواز

(٢) ل: وفي حصر، والثبت عن م

(٣) م: وزعم (٤) م: بتقسيم (٥) م: كما قدرناه، ح: كما قررنا

(٦) م: التحريك والتسكين

وليس مقدوراً للثاني ، فنفرض الدليل في الألوان^(١) . فإن عورضنا فيها تعديناها^(٢) إلى قبيل آخر من الأعراض ، ولا نزال كذلك حتى ينساق الدليل إلى أحد آخرين ؛ إما أن يشتركا في الإقتدار على قبيل من الأعراض ، ويترتب عليه التمانع ، إذ كل قبيل من الأعراض يشتمل على المتضادات^(٣) . وإن عورضنا فرضنا الدليل في المثليين من كل قبيل ليستقر^(٤) فيه الدليل ، فإن المثليين يتضادان ، كما سنذكر في درج الكلام إن شاء الله عز وجل ؛ فهذا أحد ما آتت الممانعة^(٥) التي قدرناها .

ولو قال السائل : إن أحد القديمين ينفرد بالاقتدار على خلق جميع^(٦) أجناس الأعراض^(٧) ؛ قيل : هل يتصف الثاني بالاقتدار على خلق الجواهر أم لا ؟ فإن قال السائل^(٨) : إنه لا يقتدر عليه ، فقد أخرج عن كونه قادراً أصلاً ، وإثبات قديم غير قادر على مقدور ولا عالم بمعلوم ولا حي بحياة^(٩) تحكم بادعاء ما لا دليل عليه . وليس غرضنا^(١٠)

(١) م : في الألوان

(٢) م : تعدينا

(٣) ح عبارته : تشتمل عليه المتضادات

(٤) م : يستقر

(٥) م : هكذا في ح ، م ؛ وفي ل : فهذا آخر ما ل النح

(٦) م : قص : جميع

(٧) ح عبارته : بالاقتدار على خلق الأعمال

(٨) م : قص : السائل

(٩) ل ، م : قصا : بحياة ، والمثبت عن ح

(١٠) م : وليس من غرضنا

في هذا المعتقد الدليل على نفيه ، ومقصودنا التعرض لنفي قديمين يقدر لكل واحد منهما حكم الإلهية .

على أن القديم واجب وجوده ، إذ لو قدر اتفاؤه لما وقع ممكن ، إذ الممكن لا يقع بنفسه ؛ وفي العلم البديهي بجواز وقوع الممكنات^(١) ما يقتضي القطع بوجوب وجود القديم ، وفي الحكم بجوازه انقلاب الواجب جائزاً^(٢) . فلو أثبتنا قديماً غير مؤثر ، لكان لا يجب وجوده ، إذ لا يتعلق بوجوده جواز جائز من الأفعال . فإذا^(٣) كان جائزاً امتنع كونه قديماً إذ القديم يجب وجوده ، والجائز يفقر وقوعه إلى مقتض ، والحكم بالجواز والقدم متناقض^(٤) .

وإن قال السائل : خلق الجواهر مقدور للذي لم نصفه بالاقتدار على الأعراض ؛ فنقول^(٥) : الجوهر الفرد العرى عن الأعراض^(٦) غير ممكن ، ولا يتعلق الاقتدار إلا بممكن ، وحق المقتدر على الاختراع أن يتمكن من إيقاع مقدوره ؛ وهذا القدر كاف فافهمه .

وهذه^(٧) حمل كافية في إثبات العلم بالصفات الواجبة النفسية ، وقد

(١) ل عبارته : أن وقوع الممكنات ؛ والعبارة المثبتة عن ح .

(٢) ل عبارته : انقلاب الجائز مستحيلاً ؛ وما أثبتناه عن ح . (٣) ح : وإذا .

(٤) م : قوله : « على أن القديم واجب وجوده إلى آخر الفقرة ساقط في « م » .

(٥) م : يقال . (٦) ح عبارته : العرى من العرض .

(٧) ح ، م : فهذه .

ضمناها وأدرجنا فيها ما يستحيل على البارى تعالى ، حيث نفينا عنه خصائص الجواهر والأعراض ، ونصبنا الأدلة على تقديسه عن أحكام الأجسام^(١) . وما ذكرناه يغنى عن التعرض لكثير مما يرسمه المتكلمون فيما يستحيل على البارى تعالى .

وإذا سئل العاقل عما يستحيل على ربه ، فالعبارة الوجيزة في الجواب أن يقول : يستحيل عليه كل ما يدل على حدثه ؛ ويندرج تحت ذلك استحالة تميزه ، وقبوله للحوادث ، وافتقاره إلى محل يحله .

وكل ما ذكرناه أحد قسمي الصفات الواجبة ، وهي النفسية منها ، فأما المعنوية فهي نحن نبتيها .

باب

إثبات^(١) العلم بالصفات المعنوية

اعلموا أرشدكم الله^(٢) تعالى أن الكلام في هذا الباب يتشعب ، وهو عمدة أهل التوحيد^(٣) . وغرضنا على مقدار قصدنا ضبط^(٤) ركنين : أحدهما إثبات العلم بأحكام الصفات ، والثاني إثبات العلم بالصفات الموجبة لأحكامها .

فأما الأحكام ، فما نصدر الباب به أن نوضح كون صانع العالم قادراً عالماً ، ولا حاجة بنا^(٥) بعد سبق المقدمات التي ذكرناها إلى نظر واعتبار في القطع بكون الصانع عالماً قادراً . فإذا تقرر أن البارى تعالى صانع العالم ، واستبان للعاقل لطائف الصنع ، وأحاط بما تتصف به السموات والأرض وما بينهما من الاتساق والانتظام والإتقان والأحكام ، فيضطر إلى العلم بأنها لم تحدث إلا من عالم بها قادر عليها ، ولا يستريب اللبيب في امتناع الاختراع من الجهلة^(٦) والموتى والجمادات والعجزة . وكذلك يعلم كل عاقل على البديهة ، أن الفعل الرصين المحكم المتين

(٢) م عبارته . اعلم أرشدك الله

(٤) م : يضبط

(٦) م قص : الجهلة

(١) م قص : وإثبات

(٣) م عبارته : وهو عمدة التوحيد

(٥) م : عندنا

(١) م عبارته : عن أحكام الجواهر والأجسام .

يستحيل صدوره من الجاهل به . ومن جوّز ، وقد لاحت ^(١) له سطور منظومة وخطوط متسقة مرقومة ، صدورها من جاهل بالخط كان عن المعقول خارجاً ، وفي تيه الجهل والجا .

وقد حاول بعض المتكلمين سبر النظر وطرق العبر في ذلك ، ومسلكهم ما نوى إليه . وذلك أنهم قالوا : ألفتنا الأفعال تمتنع على بعض الموجودات ولا تمتنع ^(٢) على بعضها . ثم إذا نظرنا في الموانع جرّنا السبر والتقسيم إلى أن الذي لا يمتنع عليه الفعل القادر العالم ، ومآل ذلك يستند إلى دعوى الضرورة ؛ إذ لو قال قائل : لا يمتنع الفعل على موجود ^(٣) ، لكان الوجه في الرد عليه نسبته إلى جحد الضرورة . فإذا اضطرنا إلى ذلك انتهاء ، كان الأحرى أن تمسك به ابتداء .

فإن قيل : قد أطلق العقلاء القول بدلالة المحكم على علم المحكم ، والذي ذكرتموه خروج على ^(٤) قولهم ؛ قلنا : المرضي عندنا في ذلك أن الحادث يدل على القدرة أو على كون القادر قادراً ، والمحكم يدل على كون المحكم عالماً ^(٥) ؛ ولكن يدرك ^(٦) كون ما ذكرناه دليلاً ضرورة من غير احتياج إلى مباحثة ونظر يفضى إذا صح إلى العثور على

(١) ل : لحت ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٢) م : عبارته : على كل موجود

(٣) ح : عبارته : على أن المحكم عالم

(٤) ح ، م : ولا تفسر

(٥) ح ، م : عن

(٦) م : ولكي تدرك :

الوجه الذي منه يدل الدليل ^(١) ، فأعلم ذلك .

فإذا ^(٢) اتضح كون الباري سبحانه عالماً قادراً ، فباضطراب تعلم كونه حياً . ولو نظر العاقل بدءاً في الفعل واعتقد أن له صانعاً ، فيضطر منه إلى العلم بكون صانعه حياً ، إذا درأ عن معتقداته ^(٣) وساوس الطبائعين ، كما سبقت الإشارة إليها . فهذا القدر كاف في هذا المعتقد .

فصل

[صانع العالم مرید]

صانع العالم مرید على الحقيقة ، وذهب أبو القاسم الكعبي ^(٤) إلى أن الباري تعالى لا يتصف بكونه مریداً على الحقيقة ؛ وإن ^(٥) وصف بذلك شرعاً في أفعاله ، فالمراد بكونه مریداً لها أنه خالقها ومنشئها . وإذا وصف بكونه مریداً لبعض أفعال ^(٦) ، فالمراد بوصفه أنه أمر بها . وذهب النجار ^(٧) إلى أن الباري تعالى مرید لنفسه . ثم قال عند المراجعة : المعنى بكونه مریداً ، أنه غير مستكره ولا مغلوب .

(١) م : عبارته : الذي يدل منه الدليل (٢) م : وإذا

(٣) م : معتقده (٤) ح : نقص : أبو القاسم

(٥) ح : فإن (٦) م : الأعمال

(٧) هو أبو الحسين بن محمد النجار رئيس الفرقة التجارية . وهو وأتباعه (كما يذكر صاحب التبصير) يوافقون أهل السنة في بعض أصولهم مثل خلق الأفعال ، والمعتزلة في بعض أصولهم أيضاً مثل نفي الرؤية والقول بمحدث الكلام . وقدمات النجار حوالي عام ٢٣٠

وذهب بعض معتزلة البصرة إلى أن الباري^(١) تعالى يريد للحوادث بإرادة حادثة ثابتة لا في محل، وزعموا أن كل حادث من أفعاله مراد له بإرادة حادثة، وكل مأمور به من أفعال العباد مراد له، ولا تتعلق إرادة واحدة بمرادين عندهم، ثم الإرادات تقع حادثة غير مرادة.

وأما وجه الرد على الكعبي ومتبعيه، فهو أن تقول: قد سلمت لنا أن اختصاص أفعال العباد بالوقوع في بعض الأوقات على خصائص من الصفات، يقتضي القصد إلى تخصيصها بأوقاتها وخصائص صفاتها، كما أن الاتساق والانتظام والإيقان والإحكام^(٢) تدل على كون المتقن عالماً، فكذلك الاختصاص يدل على كونه قاصداً إلى التخصيص، والأدلة العقلية المفضية إلى القطع يلزم أطرافها. ولو تخيل العاقل ثبوت الدلالة غير دالة، لكان ذلك موجباً^(٣) لخروجها^(٤) عن قضية الأدلة على العموم.

فنقول للكعبي، بعد تقرير^(٥) ذلك: كل وجه يدل العقل شاهداً من أجله على كونه مراداً مقصوداً، فهو مقرر في فعل الله تعالى بتلازم^(٦) دلالة فعله على ما دل عليه الفعل شاهداً. ولو ساغ التعرض لنقض الدلالة^(٧) وعدم^(٨) طردها^(٩)، لساغ أن يدل الإحكام شاهداً

(١) م: الرب (٢) ح عبارته: والإحكام والإيقان

(٣) ح، م: مؤذنا (٤) م: بخروجها (٥) م: تقرر

(٦) م: فيلزم (٧) ح: الأدلة (٨) ح، م: وحسم (٩) ح: أطرافها

على كون المحكم عالماً، من غير أن يدل الإحكام في^(١) فعل الله تعالى على كونه عالماً.

فإن قيل: إنما يدل الفعل شاهداً على القصد من حيث لا يحيط الفاعل^(٢) بالمغيب عنه، فإذا لم يتصف بكونه عالماً بوقت وقوع الفعل وما يختص به لم يكن بد من تخصيص^(٣) قصد؛ والباري تعالى عالم بالغيوب على حقائقها، فوقع الاجتزاء بكونه عالماً عن تقدير كونه مراداً.

وهذا باطل من أوجه؛ أقربها أن ما ذكره يجر عليهم أن يحكموا بأن الباري تعالى غير قادر اكتفاء بكونه عالماً، وفرق في ذلك بين الشاهد والغائب^(٤). ثم تفرض عليهم فاعلاً شاهداً مطلقاً على ما سيكون من فعله، بإنباء صادق أتاه، أو إعلام الله إياه. ولو كان الأمر كذلك لافتقر الفعل مع ذلك إلى القصد إليه، فبطل التعويل على صرف وجه الدليل إلى ذهول الفاعل عما لم يقع من فعله.

ثم الناظر في الأفعال المقدورة للعباد يستدل على قصدهم بأفعالهم، وإن لم يخطر له ذهولهم وانطواء الغيوب عنهم؛ فلو كان الفعل يدل على القصد شاهداً من حيث لم يعلم الفاعل ما ل الأفعال، لتوقف

(١) ح: من (٢) م: العالم (٣) ح: م: تقرر

(٤) ح: م: غائبا والشاهد. وفي باقي الأصول: وفوق الخ (٥)

الاستدلال الناظر^(١) على أن يخطر ذلك بالبال ، فإن انخراط ركن من الاستدلال يمنع العثور على العلم في ثاني الحال .

وإن تعسف من متبعي الكعبي متعسف ، وزعم أن الفعل شاهداً غير دال على قصد الفاعل إليه ، وإن ثبت القصد فهو غير مدلول بالفعل^(٢) ؛ فيقال له^(٣) : هذا جحد للضرورة ، وتعرض لالتزام جهالات . وأقرب ما يعارض هذا القائل^(٤) ، أن يقال له : لا يدل المحكم على علم المحكم ، وإن ثبت العلم ببدلالة^(٥) أخرى .

وهذه الطريقة لا تستمر على أصول المعتزلة^(٦) من البصريين على الكعبي ، فإنهم قد تقضوا الدلالة في قواعد من العقائد .

ونحن نورد^(٧) الآن وجهاً واحداً منها ، وهو أن الأحكام في فعل الباري تعالى دلالة على كونه عالماً عندهم ، وأثبتوا أفعالا محكمة شاهداً مختصرة للعبد على زعمهم ، وهي صادرة منه مع غفلته عنها لذهوله^(٨) عن معظم صفاتها ، فإذا ساغ لهم تعدد دلالة الأحكام لم تستمر لهم مطالبة الكعبي ، لما مهدناه من السبيل في لزوم طرد الدليل ، وهذا القدر كاف في الرد على الكعبي .

(١) م : استدلال الناظر . (٢) ح : للفعل .

(٣) ح : يقال له . (٤) م : زاد : به . (٥) م : بدلالة .

(٦) م : نفس : على أصول المعتزلة من : وعبارته : لا تستمر للبصريين على الكعبي . الخ .

(٧) م : ونحن نفرض . (٨) ح : وذهوله : م : أو ذهوله .

وأما^(١) وجه الرد على النجار وأتباعه ، فهو أن تقول : قولكم إن الباري سبحانه يريد لنفسه ، منقسم عليكم ؛ فإن أردتم بذلك كونه مريداً قاصداً على التحقيق ، كما نعتوه بكونه عالماً لنفسه ، فسيأتي الرد عليكم وعلى إخوانكم ، إذا نجح غرضنا من إثبات العلم بأحكام الصفات .

ولا وجه في الرد عليهم إن سلكوا هذا المسلك ، إلا التمسك بالطرق الدالة على العلم ، والقدرة ، والحياة .

وقد حاولت المعتزلة طرقاً في منع كون الباري تعالى مريداً لنفسه كلها باطلة^(٢) ، وسنشير إلى الغرض منها عند ردنا على البصريين .

فإن^(٣) زعمت^(٤) النجارية أن المعنى بكون مريداً لنفسه أنه غير مغلوب ولا مستكره ، فيقال لهم : قد فسرتم الإثبات بالنفي^(٥) ، فإن نفي الغلبة والاستكراه يتضمن^(٦) إثبات حكم صفة^(٧) ثم هم مساعدون على نفي الغلبة والاستكراه ، ومطالبون بعد هذه الموافقة بأن يثبتوا^(٨) كون الإله قاصداً إلى فعله ؛ فإن تمنعوا^(٩) من ذلك

(١) م : فأما . (٢) م : نفس : كلها باطلة .

(٣) ح ، م : وإن . (٤) م : زعم .

(٥) م : عبارته : قد فسرتم إثباتاً بنفي . (٦) ح ، م : لا يتضمن .

(٧) ح : بصفة . (٨) م : بأن يثبتوا . (٩) م : امتنعوا .

ألزموا ما ألزم الكعبي على ما قدمناه حرفاً حرفاً، ومآل هذا المذهب يرجع إلى نفي حكم الإرادة .

وقد ألزم^(١) النجارية على أصلهم^(٢) مناقضات . فقليل لهم : إن كان المريد هو الذي لا يغلب ولا يستكره ، فليكن الباري مريداً لنفسه من حيث إنه غير مغلوب فيها^(٣) ولا مستكره عليها^(٤) .

وأما البصريون ، فالكلام عليهم في فصلين : أحدهما في وصفهم الباري تعالى بكونه مريداً ، والثاني في حكمهم بحدوث إرادته .

فنقول أولاً : مادليلكم على كون الباري تعالى مريداً ؟ فإن زعموا أن الدليل على ذلك اختصاص الحوادث بأوقاتها وصفاتها ، بطل عليهم دليلهم بالإرادات الحادثة التي أثبتوها ، وزعموا^(٥) أنها غير مرادة ، فإنها حادثة مختصة بأوقاتها ، وهي غير مرادة^(٦) . فإن قالوا : الإرادة يراد بها ولا تراد هي في نفسها ، وربما يضربون أمثالا يوهون بها ؛ ويقولون^(٧) : بعض المحسوسات يشتهي^(٨) ، والشهوة لا تشتهي ؛ والأمر المطلوب^(٩) يتمنى ، والتمنى لا يتمنى ؛ وكذلك^(١٠) الإرادة لا تراد ،

(١) ح : ألزمت . (٢) م : على لفظهم .

(٣) م : نقص : فيها . (٤) ح ، م : عليه . (٥) م : فزعموا .

(٦) م : نقص العبارة الآتية : « فإنها حادثة مختصة بأوقاتها وهي غير مرادة » .

(٧) ح ، م : فيقولون . (٨) ح : تشتهي « بالمعجمة الفوقانية » .

(٩) م : المظنون . (١٠) ح ، م : فكذلك .

ويراد بها ، وهذا الذي ذكروه دعوى عريّة عن البرهان^(١) ؛ فإن من جمع بين مختلف فيه ومتفق عليه ، احتاج إلى نصب دليل قاطع على وجوب الجمع بينهما ، ثم لا يسلم ما قالوه من معارضة تخالفه .

فلو قال قائل : العلم يُعلم به ولا يعلم في نفسه ، جرياً على ما مهدوه ، وقياساً على الشهوة والتمنى ، لكان الكلام عليه كالكلام عليهم .

ثم تقول : من فعل فعلاً ، وكان عالماً بإنشائه إياه في وقت مخصوص ، فلا بد^(٢) أن يكون مؤثراً وقوعه في ذلك الوقت مع اقتداره عليه وعلمه به ، ووضوح ذلك يداني مدارك الضرورات .

ثم العقل يقضى باستواء الإرادة الموقعة في وقت وغيرها من الحوادث . فبطل تعويلهم على أن الإرادة لا تراد ، ثم لا يغيثهم خبطهم في الإرادة ، وقد نقضت دليلهم ؛ فإن ما عولوا عليه من دلالة الاختصاص على الإرادة يبطل^(٣) عليهم بالإرادة ، وكلامهم بمد ذلك تعليل للنقض ، فقد انسدت^(٤) عليهم طريق الاستدلال ، على كون الباري تعالى مريداً .

ومما يطالبون به ، أن يقال لهم : بم تنكرون على من يزعم أن الباري سبحانه وتعالى مريد لنفسه ، كما أنه حيٌّ قادرٌ عالمٌ^(٥) بنفسه عندكم ؟

فإن قالوا : إنما يمتنع ذلك لأن الحكم الثابت للنفس إذا كان

(١) م : نقص : عن البرهان . (٢) ح ، م : زادا : من .

(٣) م : بطل . (٤) ل : استند ، وما أثبتناه عن م .

(٥) ح ، م : عبارتهما : حيٌّ عالمٌ قادر .

يقتضى تعلقا، يجب أن يعم تعلقه جملة المتعلقات، ولذلك وجب كونه عالما بكل معلوم، لما كان عالما لنفسه؛ إذ لا اختصاص للنفس ببعض المتعلقات^(١) دون بعض، ومساق ذلك يوجب كونه مريدا لكل مراد لو كان مريدا لنفسه.

وهذا الذي ذكره من تحكيمات الباطلة. ويقال لهم: بأي دليل أنكرتم تعلق الحكم النفسى ببعض المتعلقات دون بعض؟ وبم تردون على من يقول^(٢) من التجارية: إنه مريد لبعض المرادات لنفسه، وهذا بمثابة اختصاص العلم بالحادث بتعلق^(٣) بتعلقه لعينه؛ وليس لقائل أن يقول: لا اختصاص للعلم بالسواد، وإضافته إلى السواد بمثابة إضافته إلى غيره.

فإن قالوا: قد استشهدنا بكونه^(٤) عالما بكل معلوم، قلنا: تحكمت في الاستدلال وضرب الأمثال. فلم زعمتم أنه إنما يجب كون الباري تعالى عالما بكل معلوم من حيث كان عالما لنفسه؟ وقد علمتم أن^(٥) مذهب خصومتكم اعتقاد ثبوت الصفات، والمصير إلى أن الباري تعالى عالم بعلم. ثم ما ذكره تولوا نقضه حينما^(٦) قالوا: الباري قادر لنفسه، ولا يتصف بكونه قادرا على كل مقدور، فإن مقصورات العباد غير مقصورات له.

(١) م عبارته: بعض المتعلقات. (٢) م: قال. (٣) م نفس: يتعلق. (٤) م عبارته: يكون الباري تعالى. (٥) ح: م، م: من. (٦) ح: م، م: حيث قالوا.

وقد أثبت المتأخرون منهم^(١) أجناسا مقدورة للعباد، ومنعوا كونها مقدورة للرب تعالى، سواء كانت مقدورة للعبد أم^(٢) لم تخلق له القدرة عليها، منها الجهل. فإن قالوا: مقصورات العباد لم تتعلق بها قدرة القديم، من حيث استحالة مقدور بين قادرين، والمستحيل لا يعد من قبيل المقصورات؛ قلنا: لا ينجيكم روحانكم عما أكرمتموه؛ فإن ما سيقدر عليه عبد^(٣) في معلوم الله تعالى غير مقدور لله تعالى قبل أن يقدر عليه^(٤) عبده عندهم، وهو إذ ذاك غير مقدور للعبد. ولا يحتمل هذا المعتقد أكثر مما ذكرناه. ومما نلزمهم أن تقول: إذا حكمت بأن الباري تعالى يتجدد عليه أحكام الإرادة^(٥) فيما لا يزال، فما المانع من قيام موجباتها به؟ فإن قالوا: لو قامت به لم يخل عنها أو عن^(٦) ضدها^(٧) ثم ينساق ذلك إلى الدليل على حديثه؛ قلنا: إنه جاز أن يتصف بأحكام الحوادث من غير أن كان متصفا بنقائضها قبل الاتصاف بها، فما المانع من أن تقوم به الحوادث فيما لا يزال مع خلوه عن أضدادها قبلها؟ ثم أصلكم^(٨) أن الحى يجوز أن يمرى عن الإرادة وأضدادها، وهذا^(٩) مذهب الدهماء منهم.

وكل ما ذكرناه كلام في أحد القسمين الموعودين في صدر الكلام على البصريين، وهو التعرض لكون الباري تعالى مريدا. فأما الرد عليهم في إثبات الإرادة الحادثة، فسنذكره^(١٠) عند خوضنا في إثبات الصفات إن شاء الله، فإننا بعد في إثبات العلم بأحكامها.

(١) م نفس: منهم. (٢) ح: م، م: أو. (٣) ح: العبد. (٤) ل نفس: عليه، والزيادة عن ح. (٥) ح: م قصا: الإرادة. (٦) م: وعن. (٧) ح: م: أضدادها. (٨) ح: م، م: أصلهم. (٩) م: هذا (بدون واو). (١٠) م: قد ذكره (بدون السين).

فصل

[الباري تعالى سميع بصير]

الباري تعالى سميع بصير^(١) عند أهل العقل^(٢)، واختلفت مذاهب أهل البدع والأهواء.

فذهب الكعبي وأتباعه من البغداديين إلى أن الباري تعالى إذا سمي سميعاً بصيراً، فالمعنى بالاسمين كونه عالماً بالمعلومات على حقائقها، وإلى ذلك ذهب طوائف من النجارية.

وذهب المتقدمون من معتزلة البصرة إلى أن الباري تعالى سميع بصير على الحقيقة، كما أنه عالم على الحقيقة^(٣)، وزعموا أنه سميع بصير لنفسه^(٤).

وذهب الجبائي وابنه إلى أن المعنى بكونه سميعاً بصيراً، أنه حي لا آفة به. ومن أصلهما أن حقيقة السميع والبصير^(٥) شاهداً يظاهري حقيقتهما غائباً.

والدليل على أن الباري تعالى سميع بصير على الحقيقة، أن الأفعال دالة على كونه حياً كما سبق تقريره، والحي يجوز أن يتصف بكونه

(١) ل نقص : بصير؛ وهي مذكورة في ح، م، (٢) ح، م : أهل الحق.

(٣) م نقص : كما أنه عالم على الحقيقة. (٤) ح، م زادا : كما قالوا إنه عالم لنفسه.

(٥) م نقص : أنه حي لا آفة به، ومن أصلهما أن حقيقة السميع والبصير.

سميعاً بصيراً، وإذا خرج عن كونه سميعاً بصيراً لزم^(١) اتصافه بكونه مثوفاً، إذ كل قابل لتقيضين على البذل لا واسطة بينهما يستحيل خلوه عنهما. فإذا^(٢) تقرر استحالة كونه مثوفاً، تقرر^(٣) اتصافه بكونه سميعاً بصيراً؛ فهذا تحرير الدلالة، والغرض منها يتبين بأسئلة واتصالات عنها.

فإن قال قائل : قد بنيتم كلامكم هذا على قبول الباري تعالى الاتصاف بكونه سميعاً بصيراً، فبم تنكرون على من يأبي ذلك وينكره، ويزعم أن الباري تعالى يستحيل عليه قبول السمع والبصر وأضدادهما، كما يستحيل عليه قبول الألوان؟ قلنا : قد وضح أن الحي شاهداً قابلاً للاتصاف بالسمع والبصر، وإذا تقرر ذلك سلكتنا مسلك^(٤) السبر والتقسيم؛ وقلنا الجهاد لا يقبل الاتصاف بالسمع والبصر، فإذا اتصف بالحياة تهيأ لقبول السمع والبصر إن لم تقم به آفات؛ ثم إذا سبرنا صفات الحي، رَوَّماً للعشور^(٥) على ما يصحح قبوله للسمع والبصر، لم يصح على السبر إلا كونه حياً، إذ لو قدرنا مصححاً آخر سوى ذلك لبطل التقدير؛ فإذا^(٦) وضح أن الحي باين الجهاد في صحة قبول السمع والبصر لكونه حياً، لزم من ذلك القضاء بمثله في كون الباري تعالى حياً.

(١) ح نقص : لزم.

(٣) م : تعين.

(٥) ح : ورونا العشور.

(٢) م : وإذا.

(٤) ح، م : طريق.

(٦) ح : وإذا.

وليس منكر صحة قبول السمع والبصر وحكمهما ، بأسمع حالاً ممن يزعم أن الباري تعالى لا يتصف بالعلم وأضداد ، مصيراً إلى أنه يستحيل أن يتصف ^(١) بأحكامها ؛ فهذا ^(٢) القدر كاف في غرضنا .

فإن قيل : ما الدليل على امتناع عُرْو الشيء عن أحكام الأضداد مع جواز قبوله للأحاد ؟ قلنا : كل ما يدل على استحالة عرو الجواهر عن المتضادات فهو دليل على ذلك ، وقد ^(٣) سبق الإيعاء إلى ذلك ^(٤) في أول المعتقد .

فإن قيل : من أركان دليلكم استحالة اتصاف الباري تعالى بالآفات المضادة للسمع والبصر ، فما الدليل على ذلك ؟ قلنا ^(٥) : هذا مما كثر فيه كلام المتكلمين ، ولا نرتضى مما ذكره في هذا المدخل إلا الالتجاء إلى السمع ، إذ قد أجمعت الأئمة وكل من آمن بالله ^(٦) تعالى على تقدس الباري تعالى عن الآفات والنقائص .

فإن قيل : الإجماع لا يدل عقلاً ، وإنما دل السمع على كونه دليلاً ؛ والسمع وإن تشعبت طرقه فما له ^(٧) كلام الله تعالى ، وهو ^(٨) الصدق وقوله

(١) ح ، م : اتصافه .

(٣) ل : فقد ؟ وقد عن م ، ح .

(٥) م نقص : قلنا .

(٧) م : ما لها .

(٢) م : وهذا .

(٤) م : إليه .

(٦) م عبارته : وكل مؤمن بالله .

(٨) ل ، م : قصا : وهو ، وما أثبتناه عن ح .

الحق ؛ والأفعال لا تدل على ثبوت ^(١) الكلام ، بل سنبين إثباته كسبيل إثبات السمع والبصر ، كما سنذكره . فلو وقعت الطلبية في الكلام نفسه ، وأسندنا إثباته إلى نفي الآفة ، ثم رجعنا في نفي الآفة إلى الإجماع الذي لا يثبت إلا بالكلام ، لكننا محاولين إثبات الكلام بما لا يثبت إلا بعد تقدم ^(٢) العلم بالكلام عليه ^(٣) ، وذلك نهاية العجز ؛ قلنا : هذا السؤال ^(٤) عظيم الوقع ، يتعين الاعتناء بالانفصال عنه ، ويتجه عندنا في درء السؤال أن نقول : المعجزات إذا دلت على صدق الرسل [عليهم السلام] ، وأخبروا بعد ثبوت صدقهم عن الكلام الثابت لله تعالى على الجملة ، ثم أخبروا عن تفاصيل متعلقاته ، فيعلم على القطع ما نرومه .

فإن قيل : المعجزات لا تدل على صدق الأنبياء لأعيانها دلالة الأدلة العقلية ، وإنما تدل من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول على ما سنذكره في باب المعجزات ؛ فإذا كان المعجز يدل من هذا الوجه لأنه يحل محل قول مصدق ، فكيف تدل المعجزة على قول ، ووجه دليله نزوله منزلة قول ؟ قلنا : هذا تخيل ملبس ^(٥) ، ولكن الحق يتبين عند التحصيل ؛ فإن من ادعى في ^(٦) محفل أنه رسول ملك ، وقام على رءوس الأشهاد وادعى أنه رسول الملك على من شهد وغاب ، وذلك بمن رأى من الملك ومسمع ، ثم قال : آية رسالتى أنى إذا اقترحت على الملك أن يقوم ويقعد

(١) ح ، م : قصا : ثبوت .

(٢) م : تقدم .

(٣) ح ، م : قصا : عليه .

(٤) م : هذا سؤال .

(٥) م : قص : ملبس .

(٦) م : على .

فعل على خلاف المعتاد منه ، ثم عقب على ^(١) ما قال بالاقتراح ، فوافقته الملك ؛ فيضطر أهل المجلس إلى العلم بكونه رسولا مصدقا من المرسل . وقد لا يخطر لبعضهم كون المرسل متكلمًا ، وقد يحضر المجلس من ينفي كلام النفس ويعتقد ألا كلام إلا ^(٢) العبارات ، ثم يستوى الحاضرون في درك العلم بكونه رسولا ، مع اختلافهم في الذهول عن كلامه إذ ذاك والعلم به ؛ فاعلم ذلك ترشد .

وهذا الفصل لا يليق بمقدار هذا المعتقد ، ولكننا ألفينا فصلا تقدر لدى الإملاء ، فضمنناه هذا المعتقد ، وبالله التوفيق .

وسبيل إثبات العلم بكون الباري تعالى متكلمًا ، كسبيل إثبات العلم بكونه سميعًا بصيرًا ، ولكن المقصد ^(٣) منه لا يتضح قبل أن تثبت كلام النفس ونرد على منكريه .

فصل

[لا يوصف الباري تعالى بأنه ذائق شام . . إلخ]

فإن قيل : قد وصفتم الباري ^(٤) تعالى بكونه سميعًا بصيرًا ، والسمع والبصر إدراكان ، ثم تثبت شاهدًا إدراكات ^(٥) سواهما : إدراك يتعلق

(١) ح ، م قصا : على .
(٢) م : المقصد .
(٣) م : قص : إدراكات .
(٤) م : سوى .
(٥) م : الرب .

بقييل الطعوم ، وإدراك يتعلق بقييل الروائح ، وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة ؛ فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الإدراكات ، أم تقتصرون على وصفه بكونه سميعًا بصيرًا ؟ قلنا : الصحيح المقطوع به عندنا وجوب وصفه بأحكام ^(١) الإدراكات ، إذ كل إدراك ينفيه ضد فهو آفة ، فإدراكه على وجوب وصفه بأحكام السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الإدراكات ^(٢) .

ثم يتقدس الرب سبحانه وتعالى عن كونه شامًا ذائقًا لامسًا ، فإن هذه الصفات منبئة على ضروب من الاتصالات ، والرب يتعالى عنها . ثم هي لا تنبئ عن حقائق الإدراكات ؛ فإن الإنسان يقول شمتت تفاحة فلم أدرك ريحها ؛ ولو كان الشم دالًا على الإدراك ، لكان ذلك ^(٣) بمثابة قول القائل : أدركت ريحها ولم أدركه ، وكذلك القول في الذوق واللمس .

(١) ح : يحكم الإدراكات .
(٢) ح : قص : من قوله « إذ كل إدراك ينفيه . . . » إلى آخر الفقرة .
(٣) م : قص : ذلك .

فصل

[الرَّبُّ باقٍ مستمرٌّ الوجود]

الرَّبُّ سبحانه وتعالى باقٍ مستمرٌّ الوجود، وكان الترتيب الذي بيننا عليه الكلام في الصفات يقتضي أن تعدّ هذه الصفة في الأبواب المشتملة على ذكر صفات النفس؛ فإن الذي نرتضيه، أن الباقي باقٍ لنفسه^(١)، وليس كونه باقياً من الأحكام التي توجهها المعاني، وسنوضح ذلك من بعد إن شاء الله عز وجل.

وكل ما دلّ على قدم الباري تعالى، واستحالة عدمه، ووجوب وجوده، فهو دال على كونه تعالى باقياً.

والذي ذكرناه لمع مغنية في إثبات العلوم بأحكام الصفات الموجبة^(٢).

ونحن الآن نخوض في إثبات العلم^(٣) بالصفات الموجبة للذات أحكامها، مستعينين بالله تعالى^(٤).

باب

القول في إثبات العلم بالصفات

مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه وتعالى حيٌّ، عالمٌ، قادرٌ؛ له^(١) الحياة القديمة، والعلم القديم، والقدرة القديمة، والإرادة القديمة^(٢).

واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من أهل الأهواء على نفي الصفات، ثم اختلفت آراؤهم في التعبير عن وصفه بأحكام الصفات؛ فقال قائلون إنه^(٣) حيٌّ، عالمٌ، قادرٌ^(٤) لنفسه.

واختار آخرون عبارة أخرى، فقالوا: هذه الأحكام ثابتة^(٥) للذات لكونه على حالة هي أخص صفاته، وتلك الحالة توجب له كونه حياً عالماً قادراً.

وذهب ذاهبون من نقاة الصفات إلى أن الباري، تعالى عن قولهم، حيٌّ، عالمٌ، قادرٌ، لا لعل ولا لنفسه.

ونحن نرى أن تقدم على الخوض في الحجاج فصلين^(٦)؛ يشتمل

(١) م : بوله .

(٢) ح ٤ م قصا : والإرادة القديمة .

(٣) ح ، م : لأنه تعالى .

(٤) ج ٤ م عبارتها : حي قادر عالم .

(٥) ح ، م زاد : له بنفسه ، وقال ابن الجبائي هذه الأحكام ثابتة للذات ... الخ .

(٦) م عبارته : نرى أن تقدم قبل الخوض في الحجاج فصلين ... الخ .

(١) م : باق بنفسه . (٢) م : نفس : الموجبة . (٣) ح ، م : العلوم :

(٤) م عبارته : مستعينين بالله فإنه خير معين .

أحدهما على إثبات الأحوال ، والردّ على منكريها ؛ ويشتمل الثاني على جواز تعليل الواجب من الأحكام . فإذا ^(١) نجزا ، خُصّنا بعدها في الحجاج .

فصل

[في إثبات الأحوال والردّ على منكريها ^(٢)]

الحال ^(٣) صفة لموجود ، غير متصفة بالوجود ولا بالعدم ^(٤) . ثم من الأحوال ما ثبت للذوات معللاً ، ومنها ما ثبت غير معلل . فأما المعلل منها ، فكل حكم ثابت للذات عن معنى قائم بها ^(٥) ؛ نحو كون الحيّ حيّاً ، وكون القادر قادراً . وكل معنى قام بمحل ، فهو عندنا يوجب له حالاً ، ولا يختص بإيجاب ^(٦) الأحوال بالمعاني التي تشترط في ثبوتها الحياة .

وأما الحال التي لا تعلل ، فكل صفة إثبات لذات من غير علة زائدة على الذات ، وذلك كتحيّز الجوهر فإنه زائد على وجوده . وكل صفة لوجود لا تنفرد بالوجود ، ولا تعلل بموجود ، فهي من هذا القسم ؛ ويندرج تحته كون الموجود عرضاً ، لوئاً ، سواداً ، كوناً ^(٧) ،

- (١) م : وإذا . (٢) م : نفس : والرد على منكريها .
(٣) ح : ل زادا : فتقول الحال الخ ، ولم يذكرها م . (٤) م : نفس : ولا بالعدم .
(٥) ح : عبارته : قائم به . (٦) م : إثبات .
(٧) م : نفس : كوناً .

علماً ، إلى غير ذلك . وأنكر معظم المتكلمين الأحوال ، وزعموا أن كون الجوهر متحيّزاً عين وجوده ، وكذلك قولهم في كل ما حكمنا بكونه ^(١) حالا لموجود زائداً على وجوده .

والدليل على إثبات الأحوال ، أن من علم بوجود الجوهر ولم يحط علماً ^(٢) بتحيزه ، ثم استبان تحيزه فقد استجد علماً متعلقاً بمعلوم ، ويسوغ تقدير العلم بالوجود دون العلم بالتحيز . وإذا تقرّر ^(٣) تغاير ^(٤) العلمين ، فلا يخلو معلوم العلم الثاني من أمرين : إما أن يكون هو المعلوم بالعلم الأول ، وإما أن يكون زائداً عليه ، وباطل أن يكون المعلوم بالعلم الثاني هو ^(٥) المعلوم بالعلم الأول لأوجه :

منها ، أن العاقل يقطع عند الإتيان بالعلم الثاني ، أنه أحاط بما لم يحيط به قبل ، واستدرك ما لم يستدركه أولاً ، ويجوز تقدير الجهل بالتحيز مع العلم بالوجود ؛ فلو كان تحيز الجوهر وجوده ، لاستحال ذلك كما يستحيل أن يعلم الموجود ^(٦) من يجهله في حالة واحدة ^(٧) .

- (١) ح : بعلة . (٢) م : نفس : علماً .
(٣) ح : فإذا ؟ م : عبارته : وإذا ثبت وهرر ... الخ .
(٤) ل : تغير ؛ والثبت عن ح ، م . (٥) م : نفس : هو .
(٦) م : الوجود . (٧) م : نفس : في حالة واحدة .

ومن الدليل على ذلك ، أنه إذا اتحد معلوم العالمين الحادثين ، لم يتقرر القضاء باختلافهما قياساً على العالمين بوجود الجوهر^(١) وتجزئه^(٢) .
وربما يطلق نقاة الأحوال ، أن الشيء يعلم من وجه ويجهل من وجه ،
والتعرض للوجوه إثبات الأحوال .

ولا يستغنى خائض في هذا الفن عن التعرض للأحوال ؛ إما بتسميتها أحوالاً ، أو وجوهاً ، أو صفات نفس .

ولا ينبغي أن يكيع^(٣) ذو التحصيل من تهويل نقاة الأحوال ، بأن الحال لا يتصف بالوجود ولا بالعدم ، فإن قصارى ما يذكرونه استبعاد وإدعاء^(٤) لا يمكن استناده إلى دعوى ضرورة وتمسك بدليل . ومذهبنا أن المعلومات تنقسم إلى وجود ، وعدم ، وصفة وجود لا تتصف بالوجود والعدم .

فإذا وضع^(٥) ما قلنا ، فاعلم أن إثبات العلم بالصفة الأزلية لا يتلقى إلا من اعتبار الغائب بالشاهد ، والتحكم بذلك من غير جمع يجر إلى الدهر والكفر^(٦) ، وكل جهالة تأباها العقول ؛ فإن من قال يقضي على الغائب بحكم الشاهد من غير جمع ، لزمه أن يحكم بكون الباري تعالى

(١) م : الجوهرين . (٢) م قص : وتجزئه .

(٣) كمت عن الشيء أكيع ، إذا هبته وجبت عنه .

(٤) م قص : وإدعاء . (٥) ل : صح ، وما أثبتناه عن ح ، م .

(٦) ح ، م قصا : والكفر .

جسماً محدوداً من حيث لم يشاهد فاعلاً إلا كذلك ، ويلزم منه القضاء بتعاقب الحوادث إلى غير أول من حيث لم يشاهدها إلا متعاقبة ، إلى غير ذلك من الجهالات .

فإذا لم يكن من جامع بدء ، فالجامع^(١) بين الشاهد والغائب أربعة : أحدها العلة ؛ فإذا ثبت كون حكم معلولاً بعلّة شاهدًا وقامت الدلالة عليه ، لزم القضاء بارتباط العلة بالمعلول شاهدًا وغائبًا ، حتى يتلازما^(٢) وينتقي كل واحد منهما عند انتفاء الثاني ، وهذا نحو ما حكمنا بأن كون العالم عالمًا شاهدًا ، معلل بالعلم . وسنوضح ذلك على قدر الكتاب ، إذا خضنا في الحجاج^(٣) .

الطريقة الثانية في الجمع الشرط ؛ فإذا تبين كون الحكم^(٤) مشروطًا بشرط شاهدًا ، ثم^(٥) ثبت^(٦) مثل ذلك الحكم غائبًا ، فيجب القضاء بكونه مشروطًا بذلك الشرط^(٧) اعتباراً بالشاهد ؛ وهذا نحو حكمنا بأن كون العالم عالمًا مشروط بكونه حيًا ، فلما تقرر ذلك شاهدًا اطرّد غائبًا .

(١) ح ، م : فالجامع . (٢) م : يتلازمان .

(٣) ل : بالحجاج ، وما أثبتناه عن ح ، م . (٤) ح ، م : حكم .

(٥) م قص : ثم . (٦) ح ، م : ثبت .

(٧) م قص : بذلك الشرط .

والطريقة الثالثة الحقيقة : فهما تقررت حقيقة شاهداً في محقق
اطردت في مثله غائباً ، وذلك نحو حكمنا ^(١) بأن حقيقة العالم ، من قام
به العلم .

والطريقة الرابعة في الجمع الدليل ؛ فإذا دلّ دليل على مدلول عقلا
لم يوجد الدليل غير دال شاهداً وغائباً ، وهذا ^(٢) كدلالة الاحداث على
المحدث . فهذا أحد الفصلين الموعودين .

فصل

[تعليل الواجب والردّ على منكريه]

فأما ^(٣) الفصل الثاني ، فهو يشتمل ^(٤) على تعليل الواجب والردّ
على منكريه . والذي تبني المعتزلة فاسد معتقدهم في نفي الصفات عليه ،
مصيرهم إلى أن كون الباري تعالى عالماً واجب ، والواجب يستقل
بوجوبه عن ^(٥) مقتض . يقتضيه ؛ وليس كذلك كون العالم عالماً شاهداً ،
فإنه جائز ممكن ، فإذا ثبت افتقر إلى مخصص أو مقتض .

وشبهوا الحكم الواجب والجائز ، بالوجود الواجب والجائز .
والقديم سبحانه وتعالى لما كان واجب الوجود ، لم يتعلق وجوده

(١) ل : ما حكمنا ؛ والثبت عن ح ٦ م
(٢) ح : وأما
(٣) ل : على ؛ والثبت عن ح ٦ م
(٤) ح ٦ م : مشتمل
(٥) ح : وذلك

بمقتض ؛ والحادث لما كان جائز الوجود ، افتقر وقوعه إلى
مقتض .

وهذا الذي ذكره دعوى عريّة ، فيقال لهم : بيم تُنكرون
على من يزعم أن الحكم الواجب يتعلق بموجب واجب ؟ والحكم
الجائز يتعلق بعلة جائزة ؟

وأما استشهادهم بالوجود ، فلا محصول له ؛ فإننا لم نحكم بما قالوه
لوجوب ^(١) وجود القديم سبحانه وتعالى ، بل قضينا به من حيث
انتفت الأولية عن وجود الباري سبحانه ، وما لا أول له يستحيل أن
يتعلق بفاعل ، فإن لكل فعل مبتداً ؛ فاستحال لذلك تعلقه بفاعل ،
واستحال أيضاً تعلقه بعلة ، فإن الوجود لا يعمل ^(٢) شاهداً وغائباً .

ثم نقول لهم : قد عولتم فيما يعمل على الجواز ، وقضيتم بأن الحكم
إنما يعمل بجوازه ، ثم عكستم الجواز وزعمتم أن الواجب لا يعمل ، وما
ذكرتموه يطل في الطرد ^(٣) والعكس .

فأما تعليل الجائز ، فباطل بالوجود ؛ فإنه جائز للحوادث ، وهو
غير معلل .

(١) خ : بوجوب
(٢) م : بالطرد
(٣) ل : لا يعمل ، والثبت عن ح ٦ م

فإن قالوا: وجود الحوادث^(١) وإن لم يعمل فهو متعلق^(٢) بالفاعل، ومن حكم الجائز، أن يتعلق بمقتضى، ثم قد يكون المقتضى علة، وقد يكون فاعلاً؟ قلنا: الوجود عندنا^(٣) حال للجوهر، والجوهر كان في عدمه جوهرًا، ثم طرأ عليه حال الوجود؛ فهلا زعمتم أن كون العالم عالمًا شاهدًا حال يطرأ على الذات الموصوفة^(٤) بمخصائص الصفات، وجودًا وعدمًا؟ وذلك يفضي إلى نفي العمل شاهدًا، ولا محيص عن ذلك.

وقولهم يستقل الواجب بوجوبه، يبطل عليهم بأشياء: منها، أن كون العالم عالمًا شاهدًا إذا ثبت فقد التحق بالواجبات، من حيث لا ينتق ما وقع حتى يصير كأنه لم يقع، فيجب أن لا يكون الحال الواقع معللاً.

والدليل على ذلك أصلان من مذاهب المعتزلة؛ أحدهما، أنهم قالوا: الحادث غير مقدور في حال حدوثه، وإنما تتعلق القدرة به قبل الحدوث؛ فكما استقل الحادث بالوقوع عن تعلق القدرة، فليستقل الحال عند الوقوع عن إيجاب العلة.

(١) ح ٤ م: الحادث

(٢) م: معلق

(٣) ح ٤ م: عندكم

(٤) ح ٤ م: عبارتهما: حال يطرأ على الذات المستمرة الوجود بالقادر كالوجود الطارى على الذات الموصوفة.

والأصل الثاني، أنهم أثبتوا صفات سموها تابعة للحدوث^(١)، وزعموا أنها لا تقع بالقدرة لوجوبها، وعدوها من ذلك تحيز الجوهر، وقيام العرض بالمحل. ومنها، كون العالم عالمًا المعلن بالعلم؛ فإذا ألحقوا الحال الذي فيه نزعنا بالصفات الواجبة التابعة للحدوث، وأخرجوه عن كونه مقدورًا ولم يخرجوه عن كونه معلولًا، فدل مجموع ذلك على أن الوجوب لا ينافي التعليل.

ومما يبطل^(٢) ما قالوه، أنهم طردوا الشرط شاهدًا وغائبًا، وحكموا بأن كون العالم عالمًا مشروط بكونه حيًا، ثم قضوا بذلك في كون الباري تعالى عالمًا قادرًا؛ فإذا لم يفصلوا بين الواجب والجائز في حكم الشرط، لم يسغ لهم الفصل في حكم العلة. وهذا التقدر كاف فيما نبغيه.

فإذا ثبت مضمون الفصلين خضنا بعدها في الحجاج. ونحن الآن نقيم على الخصوم ثلاثة أدلة، يفضي كل واحد منها إلى القطع، والله المستعان.

فالطريقة الأولى، أن نقول: قد سلمتم لنا أن كون العالم عالمًا

(١) ل: للحدوث، وما أثبتناه عن ح ٤ م

(٢) ح ٤ م: زادا: به

حكم ثابت للذات ، كما أن كون المرید مريداً حكم ثابت للذات ، ثم منعتم كون الباري تعالى مريداً لنفسه ؛ وكل ما صدكم عن ذلك في كونه مريداً فهو متقرر في كونه عالماً ، ويتضح الجمع بالسبر والتقسيم . فنقول : امتناع كون الباري سبحانه وتعالى مريداً لنفسه لا يخلو ؛ إما أن يستند إلى وجوب تعليل هذا الحكم غائباً ، كما ثبت تعليله شاهداً ؛ فإن كان الأمر كذلك ، فيجىء من مضمونه تعليل كونه تعالى عالماً طرداً للعلة المقررة شاهداً ؛ وإن كان ما ذكرناه في حكم الإرادة يستند إلى ما هذبوا به ، من أنه لو كان مريداً لنفسه لكان مريداً لكل المرادات ، وقد أوضحنا إبطال ذلك عليهم عند كلامنا في حكم الإرادة .

فإذا بطل معلولهم في منع كون الباري تعالى مريداً لنفسه ، فلا يبقى بعده إلا ما ذكرناه . وليس يجرى كون المرید مريداً مجرى كون الفاعل فاعلاً ؛ فإن المرید بكونه مريداً حكماً وحالاً على التحقيق ، وليس للفاعل بكونه فاعلاً حال ؛ فهذه طريقة قاطعة فيما نلتمسه . والطريقة الثانية أن نقول : قد ثبت أن كون العالم عالماً شاهداً معلل بالعلم ، والعلة العقلية مع معلولها يتلازمان ، ولا يجوز تقدير واحد منهما دون الثاني ؛ فلو^(١) جاز تقدير كون العالم عالماً دون العلم ، لجاز

(١) ح ، م : ولو

تقدير العلم من غير أن يتصف محله بكونه عالماً ، ولا معنى لإيجاب العلم حكمه ، إلا أنه يلزمه ، فإنه لا يثبت إثبات القدرة مقدورها ؛ فلو جاز ثبوت الحكم دون العلة لوجوبه ، لجاز وجود العلة دون حكمها لوجوبها .

والعبارات المتداولة بين الأصوليين ، أن^(١) تسمية العالم عالماً تقتضي علة موجبة ، موضوعاً للتفاهم والميز بين ذات وذات ؛ فإذا ثبت ذلك شاهداً وجب القضاء به غائباً .

وإن^(٢) قالوا : كون العالم عالماً شاهداً^(٣) إنما يعلل لجوازه ، فقد قدمنا ما يبطل ذلك في النقي والإثبات .

فإن قالوا : كون العالم عالماً غائباً على خلاف كون العالم عالماً شاهداً ؛ وإذا^(٤) ثبت^(٥) حكم معلل بعلة ، فإنما يلزم تعليل مثل ذلك الحكم بالعلة طرداً ؛ قلنا : الوجه الذي يقتضي العلم شاهداً حكماً ، يقتضيه غائباً^(٦) . وإذا^(٧) اختلف العلمان فلا يثبت حكم الاختلاف لحكميهما من الوجه الذي يقتضي العلة معلولها لأجله^(٨) ؛ فإن العلم شاهداً يخالف العلم القديم عندنا ، بكونه حادثاً عرضاً مختصاً

(١) ح ، م : في
(٢) ح : نفس : شاهداً
(٣) ح ، م : عبارتهما : الوجه الذي يقتضي العلم لأجله الحكم شاهداً محققاً يقتضيه غائباً .
(٤) ح : فإن
(٥) ح : زاد : كون
(٦) ح : م : من أجله
(٧) ح : وإن
(٨) ح : فإن

يتعلق واحد إلى غير ذلك . والعلم بهذه الوجوه لا يوجب كون العالم عالماً ، وإنما يوجبه من حيث يكون^(١) علماً ، وذلك ثابت شاهداً وغائباً . ثم ما ألزمونا في^(٢) تباين الحكمين في حكم العلة ، يلزمهم في تباينهما في حكم الشرط .

والطريقة الثالثة ، وهي عمدة شيخنا رضى الله عنه ، أن تقول : العلم^(٣) المتعلق بالمعلوم علم . فإذا زعمتم أن الباري تعالى عالم بالمعلوم ، والمعلوم في حقه محاط به ، فلا يتقرر معلوم محاط به لا يتعلق به متعلق . ثم المتعلق بالمحاط به يستحيل أن يكون خارجاً من قبيل العلوم ، ولا معنى لتعلق العلم بالمعلوم إلا كون المعلوم محاطاً به .

وهذا أكد على أصول المعتزلة ؛ فإنهم قالوا : تعلق العلمين بالمعلوم الواحد يوجب تماثلهما ، وبنوا على ذلك مماثلة العلم القديم - لو ثبت - للعلم الحادث . وذلك قاطع إذا تأملته ، وبالله التوفيق .

ومعول نقاة الصفات على طرق :

منها ، ادعائهم منع تعليل الواجب كما قدمناه ، وقد سبق الاعتراض عليه بما فيه مقنع .

(١) ح ، م : لم : كان

(٢) م : من

(٣) ح ، م : قصا : العلم

ومما يتمسكون به أيضاً ، أن قالوا : لو أثبتنا صفات قديمة لكائنات مشاركة للبارى تعالى في القدم ، وهو أخص صفات الذات ، والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه من الصفات ، ومساق ذلك يقضى بكون الصفات آلهة .

وهذا الذي ذكروه تعرض للدعوى من غير برهان . فأما قولهم الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه ، فهم فيه منازعون ؛ ثم لو سلم ذلك لهم^(١) جدلاً ، نوزعوا في كون القدم أخص أوصاف الباري تعالى ، ولا يحدون إلى إثبات ذلك سبيلاً .

ثم يقال لهم^(٢) : الإرادة التي أثبتوها للبارى تعالى حادثة قاعة ، لا يحل ، مثل على زعمكم للإرادة الثابتة للعبد القائمة به إذا تعلقتا بتعلق واحد ، وهما^(٣) مشتركتان في الأخص ، ويثبت^(٤) لأحدهما وجوب القيام بالحل ، ويستحيل ذلك على الثانية ، وهذا ينقض^(٥) ما حاولوه من وجوب اشتراك المشتركين في الأخص في جميع الصفات .

على أنا نقول لهم : منعكم تعليل الواجب يناقض مصيركم إلى أن الاجتماع في الأخص يوجب الاجتماع فيما عداه ؛ فإن تماثل المثليين

(١) ح ، م : عابرتها : ثم لو سلم لهم ذلك

(٢) م : قص : لهم

(٣) م : فيها مشتركان

(٤) ح ، م : وثبت

(٥) ل : ينتقض ، والثبت عن ح ، م

واجب، وتعرضكم^(١) لتعليله تصريح بتعليل الواجب.

ومما يتمسكون به أن قالوا: علم الباري تعالى على زعمكم يتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على التفصيل، وهو في حكم العلوم المختلفة الحادثة، إذ لا يتعلق العلم الحادث بالسواد والبياض؛ فإذا تعلق علم الباري بالمعلومات المختلفة كان في حكم العلوم الحادثة^(٢)، وإذا لم يبعد ذلك لم يبعد أيضا كونه في حكم القدرة^(٣)، وإن كانت القدرة والعلم مختلفين شاهدا؛ ويلزم من مفاد ذلك الاجتزاء بصفة واحدة، تكون في حكم العلوم والحياة والقدرة.

وهذا الذي ذكره مما لا يلزم الجواب عنه نظراً، فإنه كلامٌ منهم في تفصيل الصفات مع مصيرهم إلى نفي أصلها، ثم إذا^(٤) أوضحنا فيه معتقداً وإن لم يكن يلزمنا في طرق الحجاج، قلنا: القضية العقلية تدل على إثبات الصفة على الجملة، فأما كون العلم زائداً على القدرة فما لا يتوصل القطع إليه^(٥) عقلاً. والسبيل فيه التمسك بأدلة السمع، فإن المتكلمين في الصفات بالنفي والإثبات مجمعون على نفي^(٦) صفة^(٧) في حكم العلم والقدرة، فنراهم إثبات صفة في حكمها كان خارقاً للاجماع.

(١) م: وفي تعرضكم

(٢) ح، م: قصا: الحادثة

(٣) م: القدرة

(٤) م: إن

(٥) ح، م: عبارتهما: فما لا يتوصل إلى القطع به

(٦) م: نقص: نفي

(٧) م: زاد: هي

فإن قيل: إذا لم يبعد ثبوت علم في حكم علوم، فما المانع من مصيرنا إلى أن الباري تعالى عالم بالمعلومات لنفسه، قادر عليها لنفسه، وتكون نفسه في حكم العلم والقدرة، وذلك يقضى إلى الاستغناء بالذات عن الصفات؟ قلنا: هذا ليس بالاستدلال، فإنكم بنيتم قولكم هذا على أصل تعتقدون فسادَه؛ إذ العلم الذي اعتقدناه غير ثابت عندكم، فكيف تبنيون مذهبكم على ما تعتقدون بطلانه؟

ثم مضمون ما عولتم^(١) عليه يقضى بما توافقونا على بطلانه؛ وذلك أن ذات الباري تعالى لو كان في حكم العلوم لكانت علما، وهذا ما^(٢) لا ينتج له أحد من أهل الملة. وقد قال أبو الهذيل^(٣): الباري تعالى عالم بعلم، وعلمه نفسه، ونفسه ليست^(٤) بعلم، وعُدَّ هذا من فضائحه ومناقضاته. وهو مع مفارقة ما أنكره سائر المعتزلة، ينكر كون ذات الباري تعالى علما وقدرة^(٥). وأحق الناس بالتزام^(٦) ذلك المعتزلة؛ فإنهم قالوا: لو ثبت للباري تعالى علم متعلق بمعلوم علمنا، لكان مثلاً لعلمنا؛ فلو قضوا بكون ذاته في حكم العلوم، لألزموا كون ذاته علما،

(١) ح، م: عولوا

(٢) م: ما لم ينتج له، ح: مما لا ينتج له

(٣) رئيس الفرقة الهذلية. وهو أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف: وأمره في الاعتزال مشهور. وقد صنف بعض المعتزلة كتاباً في تكفيره لما ذهب إليه من الآراء الضالة، مات عام ٢٢٧ أو عام ٢٣٥.

(٤) ل، م: ليس، واليثبت عن ح. (٥) ل: عبارته: علما قدرة، وما أئتمناه عن م

(٦) ح، م: يمنع

وهو مما يابونه أصلاً^(١).

فإن قيل: إن كان ما ذكرتموه دفعا لكلام الخصم، فبم تدفعون ذلك عن أنفسكم، وقد زعمتم أن العقل يقضى بإثبات الصفة على الجملة، والكلام في التفاصيل موقوف على الأدلة السمعية؟^(٢) قلنا: هذا مما لا يحتمل هذا المعتقد بسطه، ولكن القدر اللائق به أن العقل يدل على إثبات العلم، ثم المصير إلى أن العلم زائد على النفس مدركه السمع، فإذا دل العقل على إثبات العلم، وانعقد الإجماع على أن وجود الباري تعالى ليس بعلم، فيحصل من مدلول السمع والعقل^(٣) إثبات علم زائد على الوجود، وبالله التوفيق.

فصل

[إرادة الله قديمة]

قد ذكرنا الدليل على إثبات^(٤) كون الباري تعالى مريدا عند تعرضنا لإثبات العلم بأحكام الصفات. ثم مذهب أهل الحق أن الباري تعالى مريد بإرادة قديمة. وقد زعمت المعتزلة البصريون أنه مريد بإرادة حادثة لا في محل، وذلك باطل من أوجه:

منها، إن إرادته لو كانت حادثة لاقتقرت إلى تعلق إرادته بها؛ فإن كل فعل ينشئه الفاعل، وهو عالم به ويأيقاه على صفة مخصوصة في

(٢) م: على أدلة السمع

(٤) م: نفس: إثبات

(١) م: نفس: أصلاً

(٣) ح: عبارته: العقل والسمع

وقت مخصوص، فلا بد أن يكون قاصداً إلى إيقاعه؛ ونفى القصد إلى إيقاع فعل، مع العلم به، يلزم صاحبه نفي المقصود إلى إيقاع^(١) جميع الأفعال. فإذا^(٢) قالوا: الإرادة يراد بها وهي لا تراد في نفسها، لم يكثر بقولهم، وألزموا ما ذكرناه من استحالة إنشاء فعل مع العلم به من غير قصد إليه.

وقد ادعى بعض المحققين في ذلك الضرورة، وهو غير مبعد في دعواه.

ولو ساغ^(٣) للبصريين ما قالوه، لساغ لجهم أن يقول: الباري تعالى يخلق لنفسه علوماً حادثة بالحوادث يجب أن يعلم الحوادث بها، ولا يجب أن يعلم العلوم بأنفسها بعلوم آخر، وهذا مما لا فصل فيه.

ثم نقول: قد وافقتمونا على أن المتماثلين يجب اشتراكهما في الواجبات والجائزات وما يستحيل، ثم أوجبتم لإرادتنا القيام^(٤) بالحال؛ فالتزموا ذلك في إرادة الباري تعالى.

ثم يلزمهم قيام إرادة الباري، تعالى عن^(٥) زعمهم، بالجماد. فإن حاولوا دفع ذلك، وقالوا^(٦) الإرادة تستدعي محلاً مخصوصاً وبنية مخصوصة وحياة، قيل لهم: اثباتكم إرادة لا في محل، نفي للمحل والبنية

(١) ح: م: نفس: إيقاع

(٣) ح: عبارته: ثم ولو ساغ

(٥) ح: على زعمهم

(٢) ح: فإن

(٤) م: نفس: القيام

(٦) م: فقالوا

والصفة التي أشرتم إليها؛ فإذا ساغ نفي أصل المحل، لم يعمد نفي شرط المحل.

فصل

[ذهب جهم إلى إثبات علوم حادثة]

ذهب جهم^(١) إلى إثبات علوم حادثة للرب، تعالى عن قول المبطلين. وزعم أن المعلومات إذا تجددت أحدث الباري سبحانه وتعالى علوما متجددة، بها يعلم المعلومات الحادثة، ثم العلوم تتعاقب حسب تعاقب المعلومات في وقوعها متقدمة عليها.

والذي ذكره^(٢) خروج عن الدين ومخالفة^(٣) لإجماع المسلمين، وإضراب عن قضية العقول^(٤). وسبيل الرد عليه في مدارك العقل يداني سبيل الرد على البصريين، في اعتقادهم الإرادات الحادثة الثابتة على زعمهم لله تعالى^(٥) في غير محال.

فنقول لجهم: إن افتقرت الإرادات^(٦) إلى علوم متعلقة^(٧) بها، فلتنفقر العلوم الحادثة إلى علوم آخر متعلقة بها، بأنهما مشاكهة للمعلومات في كونها أفعالا حوادث؛ وذلك إن التزمه تجر إلى إثبات علوم لانهاية لها، وهي

(١) هو جهم بن صفوان زعيم الفرقة الجهمية. وقد ذهب إلى الجبر وخلق القرآن ونفى علم الله بما يجدر من الأمور حتى يكون ويمحدث فعلا. وكذلك زعم أن الجنة والنار تخفيا كما يخفى سائر الأشياء. وقد قتل جزاء بدعته عام ١٢٨ وقيل عام ١٣٢.

(٢) ل: ذكره؛ وما أثبتاه عن ح، م (٣) ح، م: ومفارقة

(٤) ح: العقل (٥) ح: عبارته: الثابتة لله تعالى على زعمهم

(٦) ح، م: إن افتقرت الحوادث (٧) م: تتعلق

متعاقبة حادثة، ومقاده تسويغ حوادث لا أول لها. وإن لم يلتزم^(١) ذلك، لزمه^(٢) من استغناء العلوم عن علوم مع حدوثها، استغناء جملة الحوادث عن تعلق العلوم بها.

ثم العلوم الحادثة عند جهم لا تخلو^(٣): إما أن تكون ثابتة في غير محل، أو قائمة بأجسام، أو قائمة بذات الباري تعالى؛ فإن زعم أنها ثابتة في غير محل، رُدَّ عليه بما رد على مثبتى الإرادات الحادثة في غير محل وإن زعم أنها تقوم بذات الرب، كان الرد عليه كالرد على الكرامية الصائرين إلى أن الحوادث تقوم بذات الرب سبحانه وتعالى عن قولهم وإن زعم أنها تقوم بأجسام، لزم أن يجوز قيام علم بجسم والمتصف بحكمه جسم آخر، طردا لما يجوز من قيام العلم بجسم مع رجوع حكمه إلى الله تعالى. فإذا^(٤) بطلت الأقسام، ولا مزيد عليها، أذن بطلانها بفساد المذهب المنقسم إليها.

فإن قيل: الباري سبحانه كان عالما في أزله بأن العالم سيقع، فلما وقع فيما لا يزال كان ذلك معلوما متجددا، ويتصف الباري تعالى عند وقوع العالم بكونه عالما بوقوعه؛ وإذا تجدد له حكم واتصاف اقتضى ذلك تجدد موجب للحكم ومقتض له، وذلك يقضى بالعلوم المتجددة.

(١) ل: يستلزم والثبت عن ح، م (٢) ل، م: لزم: والثبت عن ح

(٣) م: نقص: لا تخلو (٤) م: وإذا

قلنا لا يتجدد للباري سبحانه وتعالى حكم لم يكن ، ولا تعاقب عليه الأحوال ، إذ يلزم من تعاقبها ما يلزم من تعاقب الحوادث على الجواهر ؛ بل الباري تعالى متصف بعلم واحد ، متعلق بما لم يزل ، ولا يزال ، وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفصيلها ، ولا يتعدد علمه بتعدد المعلومات^(١) ، وإن كانت العلوم الحادثة تتعدد بتعدد المعلومات .

ثم كما لا يتعدد إذا تعددت المعلومات ، فكذلك لا يتجدد إذا تجددت .

والذي يوضح الحق في ذلك ؛ أن من اعتقد بقاء العلم الحادث ، ثم صور علماً متعلقاً بأن سيقدم زيد غداً ، وقرر استمرار العلم بتوقع قدومه إلى قدومه ، فإذا قدم لم يفتقر إلى علم متجدد بوقوع قدومه ، إذ قد سبق له العلم بقدومه في الوقت المعين .

وآية ذلك أنا لو قدرنا اعتقاد دوام العلم كما صورناه ، ولم نفرض عند وقوع القدوم علماً آخر سوى ما قدمنا دوامه ، وقلنا لا يتعلق العلم السابق بالوقوع ، للزم كونه جاهلاً بالوقوع في وقته أو غافلاً عنه مع تقدير دوام العلم بالقدوم المرقوب في الوقت المعين ، وذلك باطل على الضرورة .

(١) م : التلقات

وليس من معتقدا المصير إلى بقاء العلوم الحادثة ، ولكن الأدلة العقلية تبني على الحقائق مرة ، وعلى تقدير اعتقادات أخرى ، فإذا لم يلزم شاهداً تجدد علوم عند تجدد المعلومات في حق من سبق له العلم بوقوعها في الاستقبال ، فلأن لا يلزم ذلك في حق الباري تعالى أولى فافهم .

فصل

[الله متكلم أمر ناه]

الباري سبحانه وتعالى متكلم ، أمر ، ناه ، مخبر ، واعد ، متواعد . وقد قدمنا^(١) في خلال إثبات أحكام الصفات المعنوية ، الطريق إلى إثبات العلم بكون الرب تعالى متكلم عند إسنادنا نفي النقائص إلى السمع ، وتوجيهنا على أنفسنا السؤال عما يثبت للسمع . فإذا وضع كون الباري تعالى متكلماً ، فقد آن أن نتكلم في صفة كلامه .

فاعلموا وقيم البدع ، أن من مذهب أهل الحق : أن الباري سبحانه وتعالى متكلم بكلام أزلي ، لا مفتتح لوجوده . وأطبق المتممون إلى الإسلام على إثبات الكلام ، ولم يصر صائر

(١) م عبارته : وقدما الكلام ... الخ

إلى نفيه ، ولم ينتحل أحد في كونه متكلماً نحلة تفاة الصفات في كونه عالماً قادراً حياً .

ثم ذهب المعتزلة ، والخواارج^(١) ، والزيدية^(٢) ، والإمامية^(٣) ، ومن عداهم من أهل الأهواء ، إلى أن كلام الباري ، تعالى عن قول الزائغين ، حادث مفتتح الوجود .

وصار صائرون من هؤلاء إلى الامتناع من تسميته مخلوقاً مع القطع بحديثه ، لما في لفظ المخلوق من إيهاً المخلق ، إذ الكلام المخلوق هو الذي يبيده المتكلم تخرصاً من غير أصل .

(١) الخوارج هم الذين خرجوا على الإمام على رضي الله عنه حين رضى التحكيم في خلافة معاوية وهم عشرون فرقة يجمعها القول بتكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكيم ، وكل من رضى بما صنع الحكماء . وتفكير كل من اقترب ذنباً من المسلمين إلا النجيدات الذين يرون أن الفاسق كافر أي بنعمة ربه . كما أنهم جميعاً أيضاً يرون الخروج على الإمام الجائر ، وكان من ذلك حروب كثيرة كما هو معروف .

وكان من زعمائهم ورجالهم عبد الله بن وهب الراسبي وحر قوص بن زهير البجلي ، وقد قتل كلاهما في موقعة النهروان عام ٣٨ هـ ونافع ابن الأزرق شيخ الأزارقة الذي مات عام ٦٥ هـ .

(٢) الزيدية فرقة من الشيعة أتباع زيد بن علي زين العابدين عليهما السلام . وعندها صاحب التبصير في الدين من الروافض ، وإن كان الإمام زيد رضي الله عنه من أئمة خلق الله عز رضى الشيخين أبي بكر وعمر رضوان الله عليهم . وأهل اليمن اليوم من الشيعة الزيدية .

والزيدية فرق ثلاث : الجارورية والسلمانية والأبرية . راجع التبصير ص ١٦ وما بعدها .

(٢) الإمامية من فرق الشيعة كما هو معروف . وهي نفسها انقسمت إلى فرق مختلفة كثيرة عد منها الإسفيراني في كتابه التبصير خمس عشرة فرقة (ص ٢٠ وما بعدها) . ومن أشهر هذه الفرق الباقرية الذين يسوقون الإمامة إلى محمد بن الحسين الباقر المتوفى عام ١١٤ هـ وإن كانوا لا يصدقون بموته ولا يزالون ينتظرونه . والإسماعيلية الذين يزعمون أن الإمامة صارت من جعفر الصادق المتوفى في عام ١٤٨ هـ إلى ابنه إسماعيل ، مع إجماع المؤرخين على وفاة إسماعيل قبل أبيه كما يذكر صاحب التبصير .

وأطلق معظم المعتزلة لفظ المخلوق على كلام الله تعالى ، وذهبت الكرامية إلى أن كلام الله قديم^(١) ، والقول حادث غير محدث ، والقرآن قول الله^(٢) ، وليس بكلام الله ؛ وكلام الله عندهم القدرة على الكلام^(٣) ، وقوله حادث قائم بذاته ، تعالى^(٤) عن قول المبطلين ؛ وهو غير قائل بالقول القائم به ، بل قائل بالقائية ، وكل مفتتح وجوده قائم بالذات ، فهو حادث بالقدرة غير محدث ؛ وكل مفتتح مبان للذات ، فهو محدث بقوله : « كن » ، لا بالقدرة ، في هذين طويل ، لا يسع هذا المعتقد استقصاؤه .

وغرضنا من إيضاح الحق والرد على متكبيه لا يتبين إلا بعد عقد فصول في ماهية الكلام وحقيقته شاهداً ، حتى إذا وضحت الأغراض منها العطفنا بعدها إلى مقصدنا . وقد التزمنا التمسك بالقواطع في هذا المعتقد على صغر حجمه ، وآثرنا إجراءه على خلاف ما صادفنا من معتقدات الأئمة ؛ وهذا الشرط يلزمنا طرقاً من البسط في مسألة الكلام ، وها نحن خائضون فيه .

(١) م عبارته : إلى أن الكلام قديم (٢) م نفس : الله
(٣) ح ، م : على التكلم (٤) ح عبارته : تعالى الله الخ

فصل

[في حقيقة الكلام وحده ومعناه]

إعلم ، أرشدك الله تعالى ، أن المعتزلة ومخالفي أهل الحق قد تخطوا في حقيقة^(١) الكلام .
وها نحن نؤمّي إلى مجمل من ألفاظهم ، ثم نتعقبها^(٢) بالنقض .

ومما ذكره قدامؤهم : أن الكلام حروف منتظمة ، وأصوات متقطعة ، دالة على أغراض صحيحة ، وهذا باطل ؛ إذ الحد ما يحوى آحاد محدود ، والحرف الواحد قد يكون كلاماً مفيداً ، فإنك إذا أمرت من « وقى » و « وشى » قلت « ق » و « ش » ، وهذا^(٣) كلام وليس بحروف وأصوات .

فإن قيل : الحرف الواحد لا ينطق به ، بل إن جرّد الأمر من هذه الأدوات^(٤) وصل بهاء الاستراحة ، فقليل « قه » و « شه » ، فلم يستقل الحرف الواحد بنفسه^(٥) ، وهذا لا ينجيهم^(٦) عما أريد بهم ،

(١) ح ، م : في حد

(٢) م : فتعقبها

(٣) م : فهذا

(٤) م : الأبواب

(٥) ح ، م : قصا : بنفسه

(٦) م : لا ينجيهم

فإن « ق »^(١) في درج الكلام ، ووصله كلام ، وهو حرف واحد ، وإنما غرضنا إيضاح ذلك .

ثم لا معنى للتقييد بالإفادة ، فإن من لفظ بكلمات لا تقيّد ، يقال : تكلم ولم يفد ، فلا معنى للتقييد بالإفادة .

ثم نقول : الحروف أنفاس الأصوات ، فلا معنى لتكررها^(٢) ، والحدود يتوقى فيها التكرير الذي لا يفيد .

فإذا قالوا : الكلام أصوات مقطعة ، وحروف منتظمة^(٣) ، فتقديره الكلام أصوات وأصوات ، وإذا حذفوا الحروف ، قيل لهم : الأصوات المقطعة لا تقيّد لأنفسها ما لم يصطاح على نصبها أدلة ، فإن ارتضيتم ذلك واكتفيتم به لزمكم على مساقه تسمية تقرات على أوتار مصطاح عليها كلاماً ، وهذا القدر كاف في تتبع حدم .

فإن قال قائل : ما حد الكلام عندكم ؟ قلنا : من أئمتنا من يمتنع من^(٤) تحديد الكلام ، وبيّنه بالتفصيل كما سنوضحه عند ذكرنا ماهية الكلام .

(١) ح ، ل : « قه » و « شه » والمثبت عن م .

(٢) ح م : لتكريرها

(٣) م : قص : منتظمة

(٤) م : عن

وجملة المعلومات لا تضبطها الحدود ؛ بل منها ما يحد ، ومنها ما لا يحد ؛ كما أن منها ما يعلى ، ومنها ما لا يعلى .
وقال شيخنا رحمه الله : الكلام ما أوجب لمحله كونه متكلماً ، وهذا فيه نظر عندنا .

والأولى ، أن نقول : الكلام هو القول القائم بالنفس ، وإن رُمنا تفصيلاً^(١) ، فهو القول القائم بالنفس ، الذي تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات .

فصل

[أنكرت المعتزلة الكلام النفسى]

قد أنكرت المعتزلة الكلام القائم بالنفس ، وزعموا أن الكلام : هو الأصوات المتقطعة ، والحروف المنتظمة ، ونصوا كلاماً قائماً بالنفس سوى العبارات الآيلة إلى الحروف والأصوات .

وربما ثبت ابن الجبائى كلام النفس ، ويسميه الخواطر ، ويزعم أن تلك الخواطر يسميها ويدركها بحاسة السمع . وذهب الجبائى إلى أن

(١) ح عبارته : وإن رُمنا البيان تفصيلاً ؛ م : وإن رُمنا بياناً

(٢) م قمص : قد

الأصوات المتقطعة على مخارج الحروف ليست بكلام^(١) ، وإنما الكلام الحروف المقارنة للأصوات ، وهى ليست بأصوات ولكنها تسمع إذا سمعت الأصوات .

وذهب أهل الحق إلى إثبات الكلام القائم بالنفس ، وهو الفكر الذى يدور فى الخلد^(٢) ، وتدل عليه العبارات تارة وما يصطلح عليه من الإشارات ونحوها أخرى .

والدليل على إثبات الكلام القائم بالنفس^(٣) : أن العاقل إذا أمر عبده بأمر ، وجد فى نفسه اقتضاء الطاعة منه وجدانا ضروريا .

ثم إنه يدل على ما يجده ببعض اللغات وبضروب من الإشارات أو برقوم تسمى الكِثْبَة^(٤) .

فإن زعموا أن ما ذكرنا من الأمر إنما هو إرادة الأمر امتثال المأمور لأمره ، فذلك باطل ، فإن الأمر قد يأمر بما لا يريد أن يتمثل المخاطب فيه أمره ، وإن كان يجد فى هواجس النفس الاقتضاء منه الذى هو مدلول العبارة . وسندل من بعد على أن الأمر الموجب لا يجب كونه مريداً للفعول المأمورة به .

(١) م : ليست كلاماً (٢) الخلد بالتحريك ، البال والقلب والنفس

(٣) م عبارته : والدليل على إثبات كلام النفس

(٤) الكِثْبَة بكسر الكاف وتسكين التاء ؛ الكتابة

فإن^(١) قالوا : الذي يجده في نفسه إرادة تجعل^(٢) اللفظ الصادر منه أمر على جهة ندب أو إيجاب ، وهذا باطل من أوجه ؛ أحدها^(٣) أن اللفظة تتصرم مع استمرار وجدان الاقتضاء في النفس ، والماضي لا يراد بل يتلف عليه ، وعلى اضطرار نعلم أن مانجده بعد اقتضاء اللفظ ليس تلفها على منقضى . ومما يوضح ذلك أن اللفظة ترجمة عما في الضمير وهذا مما تقتضى به^(٤) العقول ، وليست اللفظة ترجمة عن إرادة جعلها على صفة ، بل هي ترجمة اقتضاء وإيجاب ، ولا يحدد ذلك محصل .

فإن قيل : الاقتضاء ضرب من الاعتقاد ، كان محالا ؛ فإن الاعتقاد إما أن يكون ظنا أو علما أو جهلا ، إلى غير ذلك من صنوف الاعتقادات ، والذي يجده من^(٥) نفسه الاقتضاء يقطع بأنه ليس بعلم ولا ظن ولا جهل^(٦) ولا حدس ولا تخمين^(٧) . والذي يحقق ذلك أن ما ألزمونا من جعل الاقتضاء إرادة واعتقادا ، يلزمهم القول به في النظر ، فلو قال قائل : النظر إرادة علم بالمنظورية أو هو من ضروب الاعتقادات ، فلا ينفصلون عن ذلك بما يوضح كون النظر زائدا على الإرادات والاعتقادات إلا وسبيلهم يطرد لنا في إثبات غرضنا .

(١) ح ، م : وإن

(٢) م : منها

(٣) م : في

(٤) ح عبارته : ليس بجعل ولا علم ولا ظن ولا حدس ولا تخمين

(٥) م : لجعل

(٦) م : له

(٧) م : نقص : ولا جهل

ومن الدليل على إثبات كلام النفس أن قول القائل : « افعل » قد يتضمن استحبابا وقد يتضمن إيجابا ، وقد يقتضى إباحة ، وقد يرد مورد النهي . فإذا دل على إيجاب يستحيل أن يكون هو الإيجاب بنفسه ، فإن صورة اللفظ في إرادة الإيجاب كصورة اللفظ في إرادة الاستحباب ، إذ هو أصوات متقطعة ضربا من التقطع^(١) ، والأصوات لا تختلف في اتقسام جهات الاحتمالات على قطع . فيلزم المصير إلى أن الإيجاب معنى في النفس ، ثم تعتور عليه الدلالات بالعبارات وغيرها من الأمارات .

فإن قيل : ما ألزمتمونا في مرامكم ينعكس عليكم في كون اللفظ دليلا على ما في النفس ، فإن الدليل على الإيجاب يجب أن يتميز عن الدليل على الاستحباب ، قلنا : ليس يرجع تمييز الدليلين إلى أنفس الأصوات ، ولكن إذا اقترنت القرائن بالألفاظ وشهدت الأحوال ، اضطر المخاطب إلى درك مقصود اللفظ . وما ذكرناه من قرآن الأحوال ليست من الكلام عند المخالفين ، فهذا القدر مغن في مدارك العقل .

وإن رددنا إلى إطلاق أهل اللسان ، عرفنا قطعا أن العرب تطلق

(١) م : من التقطيم .

كلام النفس والقول الدائر في الخلد ، وتقول : كان في نفسى كلام ، وزورت في نفسى قولا ، وإشتهار ذلك يغنى عن الاستشهاد عليه بنثر لنثر أو شعر لشاعر ، وقد قال الأخطل :^(١)

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فإن قال المخالف : الألفاظ المقيدة يسميها العقلاء كلاما على الإطلاق ، ويقولون سمعنا^(٢) كلاما ومرامهم ما أدركوه من العبارات قلنا^(٣) : الطريقة المرضية عندنا أن العبارات تسمى كلاما على الحقيقة ، والكلام القائم بالنفس كلام ، وفي الجمع بينهما ما يدرأ تشغيب المخالفين .

ومن أصحابنا من قال الكلام الحقيقي هو القائم بالنفس ، والعبارات تسمى كلاما تجوزا كما تسمى علوما تجوزا ؛ إذ قد يقول القائل سمعت علما وأدركت علوما^(٤) ، وإنما يريد إدراك العبارات الدالة على العلوم ، ورب مجاز يشتهر اشتها الحقائق .

(١) شاعر معروف من خول الشعراء في الدولة الأموية وكان مختصا بالخليفة عبد الملك ابن مروان ومات سنة ٩٠ هـ في خلافة الوليد .
(٢) ل ، م : سمعت ؛ وما أثبتناه عن ح .
(٣) ل عبارة : ومرامهم ما أدركوه من العبارات تسمى كلاما وفي الجمع بينهما ... الخ ؛ وما أثبتناه عن ح ، م . (٤) م : علما .

فصل

[المتكلم من قام به الكلام]

المتكلم عند أهل الحق من قام به الكلام . والكلام عند مثبتى الأحوال منهم^(١) يوجب لمحله حالا وهى كونه متكلمًا ، وينزل الكلام في ذلك منزلة العلوم والقدر ونحوها^(٢) من الصفات الموجبة لمحالها الأحكام .

وذهبت المعتزلة ، وكل قائل بأن كلام الله تعالى حادث ، إلى أن كون المتكلم متكلمًا من صفات الأفعال ، والمتكلم عندهم من فعل الكلام . ثم ليس للفاعل من^(٣) فعله حكم يرجع إلى ذاته ، إذ المعنى بكون الفاعل فاعلا عندهم وقوع الفعل منه ، وعلى موجب ذلك لم يشترطوا قيام الكلام بالمتكلم ، كما لا يجب قيام الفعل بالفاعل ، وهو^(٤) من أهم ما يعنى به في^(٥) هذا الفصل .

فنقول : لو كان المتكلم من فعل الكلام ، لكان لا يعلم المتكلم متكلمًا من يعلمه فاعلا للكلام ، وليس الأمر كذلك . فإن من سمع كلاما صادرا من متكلم استيقن كونه متكلمًا ، من غير أن يخطر بباله كونه فاعلا لكلامه أو مضطرا إليه ، فإذا اعتقد كونه متكلمًا مع

(١) ح : ما يوجب . (٢) م : وغيرها .
(٣) ح : في . (٤) م : نفس : وهو . (٥) م : نفس : في .

الإضراب عن هذه الجهات^(١)، تقرر بذلك أن كون المتكلم متكلماً ليس معناه كونه فاعلاً للكلام. والذي يوضح ذلك أنا نعتقد أن لا فاعل على الحقيقة إلا الله تعالى، ونصمم على هذا الاعتقاد، ولا نزاعنا عن العلم الضروري بكون المتكلم متكلماً.

ومما يقوى التمسك به أن نقول: الكلام عندكم أصوات متقطعة وحروف^(٢) منتظمة ضرباً من الانتظام؛ فإذا قال القائل^(٣) منا: قد قمت اليوم إلى زيد، فهذا الصادر منه كلامه وهو المتكلم به. فلو^(٤) خلق الله تعالى هذه الأصوات على انتظامها في العبد ضرورة^(٥) فلا يخلو المخالف، وقد فرضنا الكلام في ذلك؛ إما أن يقضى بكون محل الكلام متكلماً، وإما أن لا يقضى به. فإن زعم أن المحل هو المتكلم فقد نقض المصير إلى أن المتكلم من فعل الكلام، فإن الكلام من فعل الله في الصورة المفروضة؛ وإن^(٦) زعم أن محل الكلام أو الجملة التي محل الكلام منها ليست بمتكلمة، فقد عاند وجحد ما يداني البداية؛ فإنا نسمع من قام به الكلام يقول: قد قمت اليوم إلى زيد، كما كنا نسمعه يقول ذلك، إذ هو مختار.

(١) ح، م: الجهات.

(٢) م: حروف.

(٣) م: عبارته: فإن قال قائل... إلخ.

(٤) م: ضرورة؛ م: ضرورياً.

(٥) م: ضرورة؛ م: ضرورياً.

(٦) م: ضرورة؛ م: ضرورياً.

ولو بيننا غرضنا من هذا الفصل على أصلنا في استبعاد^(١) الرب سبحانه بالخلق، واستحالة كون غيره موجداً؛ فيتضح على هذا الأصل بطلان المصير إلى أن الباري تعالى إنما كان متكلماً من حيث كان فاعلاً للكلام، إذ هو فاعل كلام^(٢) المحدثين وليس متكلماً به.

ويتضح الإلزام على البخارية: فإنهم يوافقون أهل الحق في أن الرب تعالى خالق أعمال العباد، فلا يستمر لهم، وهذا معتقدهم، القول بأن المتكلم من فعل الكلام^(٣). ثم الكلام على مذهب المخالفين أصوات، فإذن كان المتكلم من فعل الكلام، فليكن المصوت من فعل الصوت. ويلزم من سياق ذلك كون الباري تعالى عن قول الزائعين، مصوتاً من حيث كان فاعلاً للصوت.

وإذا بطل بهذه القواطع مذهب من يقول المتكلم من فعل الكلام فلا بد من اختصاص الكلام بالمتكلم على وجه من الوجوه. فإذا انتقض وجه الفعل^(٤) فلا يبقى على السبر والتقسيم، بعد بطلان ما ذكرناه إلا ما ارتضيناه من أن المتكلم من قام به الكلام. ثم ثبوت هذا الأصل يفرض إلى أن الكلام يوجب حكماً لمحلّه وهو كونه متكلماً، فإن كل صفة قامت بمحل أوجبته له حكماً.

(١) ح، م: في استثناء.

(٢) ح: فاعل لكلام.

(٣) م: ضرورة؛ م: ضرورياً.

(٤) م: ضرورة؛ م: ضرورياً.

فهذه مقدمات كافية^(١) لغرضنا في الرد على المخالفين ؛ ثم نوجه عليهم طلبات قبل الخوض في مقصود المسألة ، ونقول : الكلام في تفاصيل « الكلام » فرع لثبوت كون الباري تعالى متكلماً ، فبم ينكرون على من يزعم أنه ليس بمتكلم أصلاً ؟ .

فإن زعموا أن المتكلم : من فعل الكلام ، والباري سبحانه وتعالى مقتدر على خلق الكلام وإبداعه .

قلنا : قد أبطلنا عليكم ذهابكم إلى أن المتكلم : من فعل الكلام بالطرق المتقدمة ؛ ثم ما ذكركموه إكتفاء منكم بأن الكلام مقدور للباري ، فلم زعمتم أن مقدوره قد وقع ، وليس كل ما يقضى العقل بكونه مقدرًا للباري تعالى يجب كونه واقعاً ، إذ ذاك يؤدي إلى وقوع ما لا يتناهي من الحوادث من حيث كانت المقدورات غير متناهية ؟

فإن قالوا : إننا عرفنا وقوع الكلام ، واتصافه تعالى بكونه متكلماً ، بالمعجزات^(٢) ، والآيات الخارقة للعادات ، الدالة على صدق مدعى النبوات ؛ ثم الأنبياء أخبروا عن كلام الله تعالى ووقوعه ، وهم المصدقون^(٣)

(١) م نقص : كافية .

(٢) م نقص : بالمعجزات .

(٣) ح ، م عبارتهما : المصدقون المؤيدون .

والمؤيدون^(١) بالآيات المحققة ، والبراهين المصدقة ؛ وعضدوا كلامهم هذا بأن قالوا : قد أسندتم العلم بنفي النقائص إلى السمع ، ثم بنيتم إثبات كلام الله تعالى على المعجزات ، فبم تنكرون على من يسلك مسلككم في ذلك ؟ قلنا : خصوصاً من المعتزلة ، ومن انتحوا نحوم ، مصدودون أولاً عن إثبات المعجزات ، والتوصل إلى العلم بوجوهها ، الدالة على صدق المتحدين بها^(٢) ، على ما سنذكر ذلك ، إن شاء الله تعالى في المعجزات .

ثم نقول : لا يستمر^(٣) لكم ما استمر لنا ؛ فإذا قلنا عند محاولة إثبات ما رُمناه من تصديق^(٤) الملك ، وتصدره بمنصبه في موعد معلوم ، وقد احتفَّ به المختصون بخدمته ، من حاشيته ، ثم ادَّعى من جملة الحاضرين مدَّع أنه رسول الملك إلى من شهد وغاب ، وذلك بمرأى من الملك ومسمع ، واستشهد في هذه الحالة على إثبات الرسالة ، بأمر يصدر من الملك ، خارق للمألوف من عادته ، فأجابه الملك إلى مناه ووافق دعواه ، فيدل ذلك على تصديق الملك إياه بقوله في نفسه ، والفعل الظاهر مترجم عنه ، نازل منزلة العبارات المصطلح عليها في إفهام المعاني .

(١) ح ، م عبارتهما : المصدقون المؤيدون

(٢) ل عبارته : إلى العلم بوجوهها الدالة على صدق المتحدي به ؛ وما أثبتناه عن ح ، م .

(٣) م : لا يستقيم . (٤) م عبارته : تصديق من تصدى للملك وتصدر لمنصبه .

[فهذه ^(١) سبيلنا ، ولا يستتب ذلك للمعتزلة ، فإن المعنى يكون
البارى تعالى متكلماً عندهم ، أنه فاعل الكلام ^(٢) . وليس في ظهور
الآيات ما يدل على أن الباري ^(٣) تعالى خلق أصواتاً متقطعة في بعض
الأجسام ، وهي الكلام ، وإنما ترتبط المعجزات بتصديق مظهرها ،
إذا كان التصديق صفته ، وكان المصدق متصفاً به على التحقيق ،
وليس ترجع من الفعل صفة حقيقية ^(٤) إلى الفاعل ، فلا تكون المعجزات
دالة على ثبوت الكلام .

والذي يوضح غرضنا في ذلك ، أننا نينا بالبراهين أن المصدق لا يكون
مصدقاً لفعله التصديق ، إذ التصديق من أقسام الكلام .
وقد ذكرنا عموماً بطلان مذهب من يقول : التكلم من فعل
الكلام ، وذلك محتوي على التصديق ، فإنه من الكلام .

فإذا بطل كون الباري تعالى مصدقاً للرسول ^(٥) بقول على مذاهب
المعتزلة ، ووجه دلالة المعجزة على صدق الأنبياء ونزولها منزلة التصديق
بالقول فعند ذلك يتضح بطلان وجه ^(٦) دلالة المعجزات على فساد عقائدهم ^(٧)

(١) ل ، م : فهذا ؛ ح : هذه .

(٢) ح ، م : أن فاعل الكلام

(٣) ح ، م : الرب

(٤) ح ، م : حقيقة

(٥) ل : الرسول وما أثبتناه عن ح ، م

(٦) م عبارة : بطلان وجه المعجزات

(٧) ح ، م : فاسد عقائدهم

ومتناقض قواعدهم ، وفي بطلان المعجزات إنحسام السبل المفضية
بسالكها إلى إثبات القول ، وكذلك يفعل الله بكل جاحد مرتاب .
فهذه طلبية عليهم قبل الخوض في مقصود المسألة .

ومما يطالبون به ^(١) أن نقول : هم تنكرون على من يزعم أنه
تعالى متكلم لنفسه ، كما أنه عندهم ^(٢) حي ، عالم ، قادر لنفسه ، ويلزمون
ذلك في كونه تعالى مريداً لنفسه ؟ فإن قالوا : يمتنع كونه تعالى مريداً ،
متكلماً لنفسه ، من حيث أن الصفة الثابتة للنفس يجب أن يعم تعلقها
إذا كانت متعلقة بسائر المتعلقات ، ولذلك وجب كونه عالماً بكل
المعلومات ، إذ ^(٣) كان عالماً لنفسه ، وهذا الذي ذكره دعوى عريّة .
وللمطالب أن يقول : إن الرب تعالى مريد لنفسه لبعض المراتبات دون
بعض ، وهذا بمثابة الاختصاص للإرادة الحادثة بتعلقها .

فلو قال قائل : لم اختصت الإرادة بتعلقها ، وهلا تمدته إلى
ماعداه ؟ فن جواب المحققين أن كل متعلق بتعلق يختص به ، لا يعمل
اختصاصه ، وإنما اختص لنفسه كما تعلق لنفسه ، وليس يسلم لهم أن
الدال على كون الإله عالماً بكل معلوم ، كونه عالماً لنفسه ، وإنما الدال
عليه وجه آخر .

(١) م : ومما يطالبون به .

(٢) ح ، م : لما كان

(٣) ح قص : حي

ولا يحصى من هذه الطلبية . على أنهم تقضوا ما أسسوا ، حيث قالوا : البارئ تعالى قادر لنفسه ، ثم زعموا أن كونه قادراً لا يتعلق بجميع المقدورات ، فإن مقدورات العباد ليست مقدورة للبارئ عندهم ، تعالى الله عن قولهم ؛ فهذه صفة نفسية على زعمهم خصصوها .

فإن قالوا : الكلام حروف منتظمة ، وأصوات متقطعة ، فلا وجه لثبوت التكلم ، صادراً عن النفس ؛ وهذا الذي ذكره تعويل منهم على ما تقرر الفراغ من إبطاله ^(١) ، إذ قد أثبتنا كلاماً قائماً بالنفس ، ليس من قبيل الحروف والأصوات والألحان والنغمات . فهذا القدر مقصدنا من تقديم هذه الطلبات .

واعلموا بعدها أن الكلام مع المعتزلة ، وسائر المخالفين في هذه المسألة ، يتعلق بالنفي والإثبات ، فإن ما أثبتوه وقدروه كلاماً ، فهو في نفسه ثابت ، وقولهم : إنه كلام الله تعالى ، إذرّ إلى التحصيل آل الكلام إلى اللغات والتسميات ؛ فإن معنى قولهم : « هذه العبارات كلام الله » أنها خلقه ، ونحن لا ننكر أنها ^(٢) خلق الله ، ولكن نمتنع ^(٣) من تسمية

(١) م عبارته : على ما تقرر الفراغ عنه من إبطاله ... الخ

(٢) م عبارته : لا ننكر كونها خلقاً له .

(٣) ح : نمتنع

خالق الكلام متكلاً به ؛ فقد أطبقنا على المعنى ، وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته .

والكلام الذي يقضى أهل الحق بقدمه ، هو الكلام القائم بالنفس ، والمخالفون ينكرون أصله ولا يشبتونه ، فتنازعوا بعد إثباته في حدثه أو قدمه ^(١) . فإذا تعرضنا للحجاج ، كان مساقه إثبات موجود نقوا أصله ، فنقول : قد ثبت كون البارئ تعالى متكلاً بكلام ، والعقول تقضى باختصاص كلامه به من وجه من الوجوه . ولا حاجة لتكلف ^(٢) إثبات ذلك بالدليل .

ثم لا يخلو الاختصاص المتفق عليه مذهباً ، المقضى به عقلاً : إما أن يكون من حيث كان فعلاً للبارئ ، وإما أن يكون من حيث يختص بصفة أخرى من صفاته النفسية ^(٣) ، أو المعنوية . وقد بطل ^(٤) المصير إلى أن الاختصاص وقوع الكلام فعلاً لله تعالى ^(٥) ؛ فإننا قد أوضحنا بما قدمناه وجه الردّ على القائلين بأنّ التكلم من فعل الكلام ؛

(١) م : في حدثه وقدمه

(٢) م : ولا حاجة إلى تكلف ... الخ (٣) م : من الصفات النفسية .

(٤) م : ويبطل (بدون قد)

(٥) ح عبارته : وقوع الكلام فعل الكلام فإننا .. الخ

ويبطل تغيير الاختصاص بكون الكلام متعلقاً بعلم الله وإرادته أو سمعه ، أو بصره ، فإن هذه الوجوه تتحقق ^(١) في كلام العباد ، مع اختصاصهم بالإتصاف به .

ولا يستقيم ^(٢) أن يقال : إن الكلام مختص على وجه بصفة نفسية للباري تعالى ، فإن ذلك إجمال ، لا ادعاء الاختصاص ، ونحن في محاولة إيضاحه على التفصيل ^(٣) ، فقول القائل : الكلام مختص به ، أو بصفة من صفات نفسه على الإجمال ، من غير تعرض ، لتبيين وجه ^(٤) الاختصاص ، لا يتحصّل .

فإذا بطل صرف الاختصاص إلى الجهات المذكورة ، لم يبق بعدها إلا القطع بأن كلام الباري سبحانه وتعالى يختص به اختصاص القيام ، وإذا تقرر ذلك ترتبت ^(٥) عليه استحالة كونه حادثاً بقيام الدليل على استحالة قبوله للحوادث ، ولا يبق بعد بطلان هذه الأقسام إلا مذهب أهل الحق في وصف الباري تعالى بكونه متكلماً بكلام قديم أزلي . وفي طرق الحجاج العقلية متسع ، وفيما ذكرناه مقنع .

(١) م : تعلق (٢) م ولا يستمر
(٣) ل : على التفاصيل ، والتثبت عن ح ، م (٤) ح : لتبين وجه ...
(٥) ح : ترتب

فصل

[شبه المخالفين]

فما عولوا عليه أن قالوا : إذا أثبتتم كلاماً أزلياً ، لم يخل بعد ذلك من أمرين ؛ إما أن تقضوا بكون الكلام الأزلي أمراً ، نهياً ، إخباراً ؛ وإما ألا تقضوا بذلك .

فإن زعمتم أنه كان في الأزلي أمراً ، نهياً ، إخباراً ^(١) ، فقد أحلتم ؛ فإن من حكم الأمر والنهي ^(٢) ، أن يصادف مأموراً ومنهياً ، ولم يكن في الأزلي مخاطب متعرض ، لأن بحثاً على أمر ، ويزجر عن آخر ، وليس يعقل أمر لا مأمور له ، ويستحيل كون المستحيل مأموراً .

وإن زعمتم أن الكلام في الأزلي لم يكن موصوفاً بأحكام أو صاف ^(٣) الكلام ، فقد ذهبتم إلى ما لا يعقل . والكلام على المذهب ، ردّاً أو قبولا ^(٤) ، فرع لكونه معقولاً . قلنا : قد ذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب ^(٥) رحمه الله ^(٦) من أصحابنا إلى أن الكلام الأزلي لا يتصف بكونه أمراً ، نهياً ، خبراً ، إلا عند وجود المخاطبين واستجماعهم شرائط ^(٧) المأمورين المنهين .

(١) م قصص : إخباراً (٢) م : النبي والأمر
(٣) ح : راد وقبولا (٤) ح ، م قصص : ابن كلاب
(٥) هو ابن سعيد أو ابن محمد كما في طبقات الشافعية (٢ : ٥١) ابن كلاب أحد أئمة المتكلمين من أهل السنة . وتوفي بعد عام ٢٤٠ هـ بقليل .
(٦) م : لشرائط

فإذا أبدع الله العباد ، وأفهمهم كلامه على قضية أمر ، أو موجب زجر ، أو مقتضى خبر ، إتصف عند ذلك الكلام بهذه الأحكام ، وهي من صفات الأفعال عنده ، بثابة اتصاف البارئ تعالى فيما لا يزال بكونه خالقاً رازقاً محسناً متفضلاً .

وهذه الطريقة وإن درأت تشغيلاً فهي ^(١) غير مرضية ^(٢) . والصحيح ما ارتضاه شيخنا رضى الله عنه من أن الكلام الأزلى لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهيّاً خبراً ، والمعدوم على أصله ، مأموراً بالأمر الأزلى على تقدير الوجود ، والأمر القديم في نفسه على صفة الاقتضاء ، ممن سيكون إذا كانوا . والذي استنكروه من استحالة كون المعدوم مأموراً لا تحصيل له .

والوجه أولاً معارضتهم بأصل لهم يصددهم عن هذا الإلزام . وذلك أن ^(٣) مذهبهم أن المأمور به معدوم ، وإذا توجه الأمر على العبد بفعل ، فالفعل قبل وجوده مأمور به . وإذا وجد ، خرج عن كونه مأموراً به في حال حدوثه ، كما خرج إذ ذاك عن كونه مقدوراً على أصلهم ، وليس بين النفي والإثبات رتبة . فإذا لم يكن الفعل الثابت مأموراً به ، كان النفي مأموراً به متعلقاً بالأمر ؛ فإذا لم يبعدوا ^(٤) مأموراً به معدوماً ، لم يستقيم منهم استبعاد مأمور معدوم .

(١) ح م نقصا : فهي . والشغب بالتسكين ، كالشغب ، تصحيح الشر
(٢) ل : مرتضى : والثبت عن ح ، م (٣) ح ، م عبارتهما : وذلك أن من مذهبهم : الخ
(٤) ل : لم يبعدوا هم ، وح ، م لم يذكر « هم »

وما ذكره أبعد ؛ فإننا نجوز كون المعدوم مأموراً على تقدير الوجود ، وإذا وجد تحقق كونه مأموراً ، ونفخ تقدير معدومه علم البارئ تعالى أنه لا يوجد مأموراً ويستحيل وجوده مأموراً ، فما كان كذلك لم يتعلق به أمر التكليف . والمعتزلة قضوا بأن المعدوم مأمور به ، وهو يخرج عند الوجود عن كونه مأموراً به . وهذا تمحيص منهم لتعلق العلم ^(١) بالعدم .

ثم نقول : قد اتفق المسلمون قاطبة على أننا في وقتنا ^(٢) مأمورون بأمر الله ، ومذهب جماهير المعتزلة أنه ليس للرب تعالى في وقتنا كلام ، وأن ما وجد من كلامه ، قد ^(٣) عدم ؛ فإذا ^(٤) لم يستبعدوا كوننا مأمورين ، ولا أمر ، لم يبق لهم مضطرب فيما ذكره .

ثم الرب سبحانه في أزله كان قادراً ، ومن حكم كون القادر قادراً أن يكون له مقدور ، والمقدور هو الجائر الممكن ، وإيقاع الأفعال في الأزل مستحيل متناقض . فإذا لم يبعد كونه قادراً أزلاً ، مع اختصاص وقوع المقدور بما لا يزال ، لم يبعد أن يتصف بكلام هو اقتضاء ممن سيكون .

ومما يستروحون إليه أن قالوا : قد أجمع المسلمون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله سبحانه ، واتفقوا على أنه سور وآيات

(١) ح ، م : الأمر
(٢) م نقص : قد

(٣) م عبارته : في وقتنا هذا
(٤) م : وإذا

وحروف منتظمة وكلمات ، وهي مسموعة على التحقيق ولها مفتاح ومختتم . وهي معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآية على صدقه ، والمعجزة لا تكون إلا فعلاً خارقاً للعادة ، واقعاً على حسب تحدى النبي صلى الله عليه وسلم . ويستحيل أن يكون القديم معجزاً ، إذ لا اختصاص للصفة الأزلية ببعض المتحدّين دون بعض^(١) ؛ ولو جاز تقدير كلام قديم^(٢) قائم بالنفس أزلي^(٣) معجزاً ، لجاز تقدير العلم القديم عند مثبتيه معجزاً .

وهذا الذي ذكره تخیلات لا تحصيل لها . فأما تشغيبيهم بأن القرآن في إجماع المسلمين سور وآيات ، ولها أوائل وفواصل ومطالع ومقاطع ؛ فنقول لهم : أولاً ، مذهب جماهيركم أنه كلام الله تعالى إذ خلقه كان^(٤) أصواتاً ، ثم تصرمت وانقضت ، والمتلو المحفوظ المكتوب ليس بكلام الله ، وهذا مذهب كل من يتحدّق من متأخريهم . والمصير إلى نفي كلام الله تعالى ، أبشع وأشنع من المماراة في صفة الكلام .

ولما استشعر الجبائي ذلك ، وأيقن^(٥) أنه يلزم^(٦) لو قال بهذا المذهب خرق إجماع الأمة ، أبدع مذهباً خرق به حجاب الهيبة وركب

(١) م نقص : دون بعض (٢) م نقص : قديم
(٣) م نقص : أزلي والمثبت عن ح ، م (٤) ح عبارته : إذ كان خلقه أصواتاً
(٥) م : وتيقن (٦) ح ، م : يلزم

جحد الضرورات ، وقال كلام الله تعالى يوجد مع قراءة^(١) كل قارئ . ثم الكلام عنده حروف تقارن الأصوات المتقطعة على مخارج الحروف ، وليست هي أصواتاً ، وزعم أنها توجد عند الكتابة ؛ فإذا انسقت الحروف^(٢) المنظومة ، والرسوم المرقومة ، وجدت حروف قائمة بالمصحف ليست الأشكال الباذية والأسطر الظاهرة . ثم زعم أن الحروف تسمع عند القراءة وإن لم تكن أصواتاً ، ولا ترى عند ثبوت الأسطر .

وقال أيضاً : من قرأ كلام الله تعالى تثبت^(٣) مع لهواته^(٤) حروف هي قراءته ، وهي مغايرة للأصوات ، وحروف هي كلام الله وهي مغايرة للقراءة والأصوات ، وإذا أضرب القارئ عن القراءة عدم عنه كلام الله تعالى وهو بعينه موجود قائم بغيره .

ومن شنيع^(٥) مذهبه أنه قال : إذا اجتمع طائفة من القراء على تلاوة آية فيوجد بكل واحد منهم كلام الله ، والموجود بالكل كلام واحد . ونفس تقل هذا المذهب يغني اللبيب عن تكلف الرد عليهم .

وأما تحكّمه بإثبات حروف مغايرة للأصوات ، ونزوح عن قضية العقل وإبداع مذهب لا شاهد له ، والحروف في تعارف العقلاء أنفس

(١) م نقص : قراءة (٢) ح ، م : الأجر
(٣) م : تثبت (٤) م : مع أصواته
(٥) تشنيع ، وما أثبتناه عن ح ، م

الأصوات المتقطعة. ثم إذا^(١) ساغ ادعاء إدراك ما ليس بصوت عند صوت، فما المانع من ادعاء رؤية الحروف عند انتظام الرسوم واتساق الرقوم في الأسطر المثبتة^(٢)؟

وأما المصير إلى قيام الكلام الواحد بمحال فجحد^(٣) للضرورة، ولا يستريب فيه محصل، وهذا المعتقد لا يسع استقصاء الرد عليه. ومن فضائح مذهبه، مصيره إلى أن العبد يلجئ الرب إلى خلق الكلام عند إثاره اختراع الأصوات والنغمات. وهذه فضائح بادية^(٤) لا ييوح^(٥) بها عاقل.

ثم نقول بعد معارضتهم: قد زعمتم أن القرآن كلام الله، وإذا روجعتم في معنى إضافة الكلام إلى الباري تعالى لم تبدوا وجهاً في الاختصاص^(٦) سوى كونه فعلاً له، والذي زعمتم أنه فعله فأتتم^(٧) مساعدون عليه من مذهبنا، وهو أقصى غرضكم بإضافة الكلام إلى الله تعالى. فقد تساوت الأقدام في إضافة الكلام إلى الله تعالى وبقي تنازع في^(٨) تسميات وإطلاقات، وليس من البعيد عندنا إضافة فعل الله تعالى إليه إذا استقر الشرع على الإذن فيه، وهذا يدرأ عنا جميع ما شغبوا به.

(١) م: إن

(٣) ل: م: جحد، والمثبت عن ح

(٥) ح: لا ييوح

(٧) ح: زاد: فيه

(٢) ح: المينة

(٤) ح: م: زاد: لا يخفاه بها

(٦) ج: نقص: في الاختصاص

(٨) ح: زاد: نفي

ثم، القرآن قد يحمل على القراءة، ويُقدّر مصدرًا لقرأ، ويشهد لذلك قول القائل، وهو حسان بن ثابت^(١) يمدح عثمان^(٢) رضي الله عنه^(٣):

ضحوا بأشبط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرأنا
معناه يقطع الليل تسبيحاً وقراءة. وقد سمي الرب تعالى الصلاة قرآنًا لاشتغالها على القراءة، فقال عز اسمه: «إن^(٤) قرآن الفجر كان مشهوداً»^(٥). ومعناه أن صلاة الفجر تشهد بها ملائكة الليل والنهار صاعدين^(٦) وهابطين. وفي مآثور الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أذن الله لشيء إذنه لنبي حسن الترنم بالقرآن»^(٧) معناه حسن الترنم بالقراءة.

وأما^(٨) ما ذكره من إجماع المسلمين على كون القرآن معجزة

(١) الشاعر المخضرم الفحل المعروف بدفاعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم توفي عام ٥٥٤ زمن معاوية

(٢) الحليفة الثالث الشهيد، قتل رضوان الله عليه ثمان عشر ليلة خلت من ذي الحجة سنة ٥٣٥.

(٣) ل: م: نقصا: وهو حسان بن ثابت يمدح عثمان رضي الله عنه وما أثبتناه. عن ح

(٤) ل: نقص: إن (٥) س: الأسراء ك ١٧—٧٨ (٦) م: زاد: به

(٧) الحديث كما رواه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة هو: «ما أذن الله لشيء

ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يمجهر به» (انظر كشف الخفا للعجلوني نشر القدسي

عام ١٣٥١ هـ ص ٢٩٩). وجملة «يمجهر به» قد تفيد أن المراد بكلمة «قرآن» الكتاب

الكريم لا القراءة كما يذكر المصنف الجوزي رحمه الله.

(٨) م: فأما

لِلرَّسُولِ ، مَعَ الْقَطْعِ بِإِحْصَارٍ^(١) الْمَعْجَزَاتِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ ،
فَنَقُولُ لَهُمْ : أَوَّلًا ، مِنْ أَصْلُكُمْ أَنْ مَا تَحْدِثُ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعَرَبَ ،
وَهُمُ اللَّسُنُ الْفَصِيحُ وَاللَّهُ الْبَلَّغُ ، لَمْ يَكُنْ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا خَلَقَهُ
الرَّبُّ تَعَالَى لِنَفْسِهِ كَانَ إِذْ ذَاكَ مَنْقُضِيًّا ، وَإِنَّمَا تَحْدِثُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بِمِثْلِهِ . فَأَنْتُمْ^(٢) أَحَقُّ بِمِرْأَمَةِ الْإِطْبَاقِ مِنْ خُصُومِكُمْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَمَنْ
تَصْرِيحُكُمْ بِأَنْ كُلَّ قَارِئٍ آتٍ بِمِثْلِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَالرَّبُّ^(٣) عَزَّ اسْمُهُ
قَالَ^(٤) : « قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ
لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ »^(٥) .

ثُمَّ مَا يَدُلُّونَ بِهِ عَلَيْهِ مُسَاعِدُونَ وَمُسَاهِمُونَ ؛ فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ
كَلَامَ اللَّهِ مَعْجَزَةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَعَنُوا بِكَلَامِ اللَّهِ كَلَامًا فَعَلَهُ ؛
وَنَحْنُ نَقُولُ : الْكَلَامُ الَّذِي فَعَلَهُ مَعْجَزَةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَلَمْ يَبْقَ
لَهُمْ اخْتِصَاصٌ فِي الْمَعْنَى ، وَاضْمَحَلَّ^(٦) جَمِيعُ مَا مَوْهُوا بِهِ .

وَمِمَّا يَشْعَبُونَ^(٧) بِهِ وَيَسْتَذَلُّونَ بِهِ الْعَوَامَ ، أَنْ قَالُوا قَوْلَهُ تَعَالَى
« فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ »^(٨) كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَقْدِيرُ الْإِتِّصَافِ بِهِ فِي الْأَزْلِ قَبْلَ
خَلْقِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُجْرًا وَخُلْفًا مِنَ الْكَلَامِ . وَالْوَجْهُ إِذَا تَمَسَّكُوا
بِذَلِكَ ، أَنْ يَقَالَ لَهُمْ : « اخْلَعْ نَعْلَيْكَ » فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى

(١) ل : بإحصار ، والثبوت عن ح ، م .

(٢) م : وأنتم . أي أنتم أحق من خصومكم بالخروج عن الإجماع الذي أطبق عليه الجميع .

(٣) م : يقول

(٤) ح : م : والرَّبُّ

(٥) الأسراء ك ١٧ : ٨٨

(٦) م : يشعرون

(٧) طه ك ٢٠ : ١٢

(١) ح : فإذا

(٢) م : فهو

(٣) ح ، م : التجدد

(٤) ح ، م : قدرناه . وما أنبأه عن م

(٥) ح ، م : عبارتها : فإنه في الأزل كان متعلقا

(٦) ح : فلما أوجده

فِي دَهْرِنَا ، وَمُوسَى غَيْرُ مُخَاطَبِ الْآنَ ، فَإِنْ^(١) لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ مُتَأَخِّرًا
لَمْ يَبْعُدْ مُتَقَدِّمًا .

ثُمَّ التَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَخَالَفِينَ قَدَرُوا الْكَلَامَ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا ،
وَبَنَوْا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ اسْتِحَالَةَ مُخَاطَبَةِ الْمَعْدُومِ بِحُرُوفٍ تَتَوَالَى ، وَلَيْسَ
الْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَرُوهُ . فَإِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ مَعْنًى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ
لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وَالْكَلامُ الْأَزْلَى يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِ الْكَلَامِ
عَلَى اتِّحَادِهِ ، وَهُوَ^(٢) أَمْرٌ بِالْأُمُورَاتِ ، نَهَى عَنِ الْمُنْهَيَاتِ ، خَبَرٌ عَنِ
الْمُخْبَرَاتِ ، ثُمَّ يَتَعَلَّقُ بِالْمُتَعَلِّقَاتِ الْمُتَجَدِّدَاتِ^(٣) وَلَا يَتَجَدَّدُ فِي نَفْسِهِ .

وَسَبِيلُهُ فِيمَا قَرَّرْنَاهُ^(٤) سَبِيلُ الْعِلْمِ الْأَزْلَى ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي الْأَزْلِ
مُتَعَلِّقًا^(٥) بِالْقَدِيمِ وَصِفَاتِهِ وَعَدَمِ الْعَالَمِ وَأَنَّهُ سَيَكُونُ فِيمَا لَا يَزَالُ ، وَلَمَّا
حَدَّثَ الْعَالَمُ تَعَلَّقَ الْعِلْمُ الْأَزْلَى بِوُقُوعِ حَدُوثِهِ وَلَمْ يَتَجَدَّدْ فِي نَفْسِهِ .
وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ الْأَزْلَى كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ خُطَابِ مُوسَى إِذَا وَجَدَ ،
فَلَمَّا وَجَدَ^(٦) كَانَ خُطَابًا لَهُ تَحْقِيقًا ، وَالتَّجَدُّدُ مُوسَى دُونَ
الْكَلَامِ .

(١) ح : فإذا

(٢) م : فهو

(٣) ح ، م : التجدد

(٤) ح ، م : قدرناه . وما أنبأه عن م

(٥) ح ، م : عبارتها : فإنه في الأزل كان متعلقا

(٦) ح : فلما أوجده

وربما يقولون : إنما يتكلم بالرد والقبول على المذهب المعقول ، والذي أثبتموه قائماً بالنفس غير معقول فتكلم^(١) عليه . والوجه إذا سلكوا هذا المسلك ، أن تقول : من أمر عبده وجد في نفسه اقتضاء الطاعة منه ودعاه إلى الامتثال ، ومنكر ذلك جاحد للضرورة ؛ فهذا الذي قضت به العقول هو الكلام القائم بالنفس عندنا ، وهو مفهوم معلوم . فإن هم صرفوا الاقتضاء إلى مصرف آخر سوى ما ادعيناه ، كان ذلك خبطاً منهم في الجدال^(٢) ، وقد قدمنا في أدلتنا ما يوضح صرف الاقتضاء إلى ما رمينا إليه . وفيما أبديناه^(٣) الآن ردع^(٤) لتشغيبيهم بدعوى الجهالة .

فصل

[كلام الله قديم عند الحشوية]

ذهبت الحشوية المتمون إلى الظاهر إلى أن كلام الله تعالى قديم أزلي ، ثم زعموا أنه حروف وأصوات ، وقطعوا بأن المسموع من أصوات القراء ونغماتهم عين كلام الله تعالى ، وأطلق الرعاع منهم القول بأن المسموع صوت الله تعالى ، وهذا قياس جهالاتهم .

(١) ل ، م : يتكلم ، والمثبت عن ح (٢) م : في الجدال

(٣) ل : وفيما ابتدأنا ، و العبارة المثبتة عن ح ، م

(٤) م : حط لتشغيبيهم

ثم قالوا : إذا كتبت كلام الله تعالى بجسم من الأجسام ، وانتظمت تلك الأجسام رسوماً ورقوماً ، وأسطراً وكلاماً ، فهي بأعيانها كلام الله تعالى القديم ، وقد كان إذ ذاك جسماً حادثاً ، ثم انقلب قديماً . وقضوا بأن المرئي من الأسطر الكلام القديم ، الذي هو حرف وصوت .

وأصلهم أن الأصوات ، على تقطعها وتواليها ، كانت ثابتة في الأزل ، قاعة بذات الباري ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً^(١) . وقواعد مذهبهم مبنية على جحد الضرورات ؛ فإنهم أثبتوا للكلام القديم على زعمهم ابتداءً وانتهاءً ، وجعلوا منه سابقاً ومسبقاً ، فإن الحرف الثاني من كل كلمة مسبق بالمقدم عليه ، وكل مسبق مبتدأ وجوده ، وباضطرار لعلم كون المفتوح وجوده حادثاً .

ولا خفاء بما غمتم لبديهة^(٢) العقول في حكمهم ، بانقلاب الحادث قديماً .

ومما يقرر افتضاحهم في مناكرة الحقائق ، أن الحروف لو مثلت من بعض الجواهر فهي عين كلام الله تعالى عندهم ، والحديد الذي صيقت^(٣) منه الحروف خارج عن كونه حديداً . ونحن ندرك زبُر الحديد

(١) ل نقص : علواً كبيراً ، وما أثبتناه عن ح ، م (٢) ح : بداية

(٣) م : صيغ

متألفة جسمًا، فكيف تسوغ حاجة قوم هذه غايتهم (١) .

ثم جهلهم يصممون على أن اسم الله إذا كتب، فالرقم المرئي في الكتابة هو الإله بعينه، وهو المعبود الذي يصمد إليه .

ثم أصلهم أن الكلام القديم يحل الأجسام ولا يفارق الذات، وهذا تلاعب بالدين، وانسلاخ عن رتبة المسلمين (٢)، ومضاهاة (٣) لنص مذهب النصارى في مصيرهم إلى قيام الكلمة بالمسيح، وتدرعها بالناسوت، ولو لا اغترار كثير من العوام بالاعتزاء إلى هؤلاء، لاقتضى الحال الإضراب عن التعرض لهذه العورات البادية، والفضائح المتبادلة .

فصل

[القول في القراءة]

القراءة عند أهل الحق أصوات القراء ونفائهم، وهى أكسابهم التى يؤمرون بها فى حال إيجاباً فى بعض العبادات، وندياً فى كثير من الأوقات؛ ويخرجون عنها إذا أجنبوا، ويثابون عليها ويعاقبون على تركها، وهذا مما أجمع عليه المسلمون، ونطقت به الآثار، ودل عليه

(١) م عبارته: عن رتبة الإسلام والمسلمين .

(٢) م : ومضاهاة به

المستفيض من الأخبار . ولا يتعلق الثواب والعقاب، إلا بما هو من اكتساب العباد . ويستحيل ارتباط التكليف والترغيب والتعنيف بصفة أزلية، خارجة عن الممكنات وقبيل المقدورات .

والقراءة هى التى تستطاب من قارئ، وتستبشع من آخر، وهى الملحونة، والقوية المستقيمة، وتنزه عن كل ما ذكرناه الصفة القديمة؛ ولا يخطر لمن لازم الإنصاف أن الأصوات التى يريح لها حلقه، وتنفخ على مستقر العادة منها أوداجه، ويقع على حسب الإشار والاختيار، محرفاً، وقوياً، وجهورياً، وخفياً (١) نفس كلام الله تعالى، فهذا القول فى القراءة .

فصل

[القول فى المقروء]

فأما المقروء بالقراءة فهو المفهوم منها المعلوم، وهو (٢) الكلام القديم الذى تدل عليه العبارات، وليس منها . ثم المقروء لا يحل القارئ ولا يقوم به، وسبيل القراءة والمقروء كسبيل الذكر والمذكور .

(١) ح زاد: ورخياً

(٢) ح عبارته: ومن الكلام القديم ... الخ

والذكر^(١) يرجع إلى أقوال الذاكرين ، والرَّبِّ المذكور المسيح
المجيد ، غير الذكر والتسبيح والتمجيد .
والعرب وضعت^(٢) أنواع الدلالات على المدلولات بالعبارات ؛
فسمت الإنباء عن الشعر إنشاداً ، والإنباء عن الغائبات التي ليست من
قبيل الكلام ذكراً ، وسمت الدلالة على كلام الله تعالى بالأصوات^(٣)
قراءة .

فصل

[كلام الله تعالى ليس حالاً في المصحف]

كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف ، محفوظ في الصدور ،
وليس حالاً في مصحف ، ولا قائماً بقلب . والكتابة قد يعبر بها عن
حركات الكاتب ، وقد يعبر بها عن الحروف^(٤) المرسومة ، والأسطر
المرقومة ، وكلها حوادث .

ومدلول الخطوط ، والمفهوم منها الكلام القديم ، وهذا بمثابة
إطلاق القول بأن كلام^(٥) الله تعالى مكتوب في المصاحف ، وليس المعنى
بذلك اتصاله بالأجسام وقيامه بالأجرام .

(١) ح ٤ م : فالذكر

(٣) ل قص : بالأصوات والثبت عن ح ٤ م

(٤) ح ٤ م : الأحرف (٥) ح ٤ ل قصا : كلام ، والثبت عن م

ولم يصر أحد من المتبين إلى التحقيق إلى قيام الكلام بحل
الأسطر ، إلا الجبائي فيما حكينا من هذيانه . ويؤثر عن النجار أن الرقوم
هي أجسام كلام الله تعالى ، والكلام أصوات عند القراءة ، وأجسام
عند الكتابة . وكل ذلك خبط وتخليط في بغية الحق ، وتقریط
في درك الصدق .

فصل

[كلام الله مسموع]

كلام الله تعالى مسموع في إطلاق المسلمين^(١) ، والشاهد لذلك من كتاب
الله تعالى قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى
يسمع كلام الله »^(٢) .

ثم السماع لفظة محتملة ، لا يتحد معناها^(٣) ، ولا يتفرد مقتضاها ؛
فقد يراد بها الإدراك ، وقد يراد بها الفهم والإحاطة ، وقد يراد بها
الطاعة والالتقياد ، وقد يراد بها الإجابة .

فأما السمع بمعنى الإدراك فشهور لا خفاء به ؛ وأما السمع بمعنى
الفهم والعلم فشائع مذكور غير منكور .

(١) ح عبارته : كلام الله تعالى في إطلاق المسلمين مسموع

(٢) التوبة م ٩ : ٦ (٣) م : لا يتحد لغواها

ووصف الله تعالى المعاندين^(١) من الكفرة بكونهم صما ؛ وليس المراد اختلال حواسهم ، ولكن المراد إعراضهم عن درك المعاني ، والإحاطة بما أنذروا به ، وتدبر آيات الله تعالى .

وإذا حكى الحاكى كلام غيره على وجهه ، فقد يقول السامع لأصوات المبلغ : قد سمعت كلام فلان ، وهو يعنى الغائب الذى أهى إليه معنى كلامه .

والذى يجب القطع به ، أن المسموع المدرك فى وقتنا الأصوات ؛ فإذا سمي كلام الله تعالى مسموعاً ، فالمعنى به كونه مفهوماً معلوماً^(٢) ، عن أصوات مدركه ومسموعة . والشاهد لذلك من القضايا الشرعية^(٣) إجماع الأمة على أن الرب تعالى خصص موسى ، وغيره من المصطفين من الإنس والملائكة ، بأن أسمعهم كلامه العزيز من غير واسطة .

فلو كان السامع لقراءة القارىء مدركاً لنفس كلام الله تعالى ، لما كان موسى صلوات الله عليه مخصصاً بالتكليم ، وإدراك كلام الله من غير تبليغ مبلغ وإنهاء مرسل .

(١) ح : المعاند

(٢) ح : قص : قد

(٣) ح : عبارته : معلوماً مفهوماً

(٤) ح : م : من قضايا الشريعة

فصل

[معنى إنزال كلام الله تعالى]

كلام الله تعالى مُنْزَلٌ على الأنبياء ، وقد دل على^(١) ذلك ، آى كثيرة من كتاب الله تعالى .

ثم ليس المعنى بالإنزال حط شيء من علو إلى سفلى ؛ فإن الإنزال بمعنى الانتقال ، يتخصص بالأجسام والأجرام .

ومن اعتقد قدم كلام الله تعالى ، وقيامه بنفس البارى سبحانه وتعالى ، واستحالة مزايته للموصوف به ، فلا يستريب فى إحالة^(٢) الانتقال عليه .

ومن اعتقد حدث الكلام ، وصار إلى أنه عرض من الأعراض ، فلا يسوغ على معتقده أيضاً تقدير الانتقال ، إذ العرض لا يزول ولا ينتقل . فالمعنى بالإنزال ، أن جبريل صلوات الله عليه أدرك كلام الله تعالى وهو فى مقامه فوق سبع سموات ، ثم نزل إلى الأرض ، فأفهم^(٣) الرسول صلى الله عليه وسلم ما فهمه^(٤) عند سيرة المنتهى من غير نقل لذات الكلام . وإذا قال القائل : نزلت رسالة الملك إلى القصر^(٥) ، لم يرد بذلك انتقال أصواته ، أو انتقال كلامه القائم بنفسه .

(١) ح : م : عبارتهما : وقد دل على إطلاق ذلك .. الخ

(٢) ح : فى استحالة

(٣) م : وأفهم

(٤) ل : ما أفهمه : والمثبت عن ح ، م (٥) ح : م : قص : إلى القصر

فصل

[كلام الله تعالى واحد]

كلام الله تعالى واحد ، وهو متعلق بجميع متعلقاته ، وكذلك القول في سائر صفاته . وهو ^(١) العالم بجميع المعلومات بعلم واحد ، والقادر على جميع المقدورات بقدرة واحدة . وكذلك القول في الحياة والسمع والبصر والإرادة .

والقضاء باتحاد الصفات ليس من مدارك العقول ، بل هو مسند إلى قضية الشرع وموجب السمع . وذلك أن إثبات العلم واحد يختلف فيه ، وإنما يتوصل إلى إثباته على منكريه بالأدلة العقلية ، وهذا في العلم الواحد . فأما تقدير علم ثان ، فلم يثبت أحد من أهل الكلام المتمين إلى الإسلام ، فنفيه مجمع عليه مع اتصافه بالقدم .

فإن قال قائل : لئن استمر لكم ^(٢) ما ذكرتموه في العلم والقدرة ، فما وجه تقريره في الإرادة والكلام ؟ قلنا : الغرض ^(٣) أن نوضح انعقاد الإجماع الواجب الاتباع على نفي كلام ثان قديم ^(٤) ، وذلك مقرر على ما ذكرناه ^(٥) لا ^(٦) خفاء به .

فإن قيل : ما ^(٧) الذي صرفكم ^(٨) عن مدارك العقول في هذه

(١) م : فهو (٢) ح : م : قصا : بكم (٣) ح : غرضنا (٤) ح : عبارته : قديم ثان
(٥) م : ما رماه (٦) ح : ولا (٧) ح : فلا (٨) م : سدكم

الفصول ؟ قلنا : قد ألفينا العلم القديم متعلقاً بالمعلومات ، قائماً مقام علوم مختلفة شاهداً ، وليس في العقل ما يفضى إلى القطع باستحالة قيام العلم القديم مقام القدرة ، وليس فيه أيضاً ما يؤدي إلى وجوب تعلق العلم الواحد بجميع المعلومات ، وكل ما يحاول به إثبات ذلك من قضيات العقول باطل . وهذا المعتقد لا يحتمل استقصاء ما قيل فيه والرد عليه ^(١) .

فصل

[عدم مغايرة الصفات للذات]

قد امتنع مثبتو الصفات من تسميتها مغايرة للذات ، وغرضنا من هذا الفصل يستدعي تقديم حقيقة الغيرين .

والذي ارتضاه المتأخرون من أثمتنا في حقيقة الغيرين ، أنهما الوجودان اللذان يجوز مفارقة أحدهما الثاني ^(٢) بزمان ، أو مكان ، أو وجود ، أو عدم . وهذا أمثل من قول من قال ^(٣) : الغيران كل شيئين يجوز وجود أحدهما مع عدم الثاني : فإن معتقد قدم الجواهر واستحالة عدمها ، يقطع بتغاير جسمين مع ذهوله عن تجويز عدم أحدهما ، ولا يتحقق العلم بالحقق دون درك الحقيقة .

(١) م : في الرد عليه (٢) م : أحدهما الثاني (٣) م : القائل

والقول في إيضاح معنى الغيرين ، ليس من القواطع عندي ؛ إذ لا تدل عليه قضية عقلية ، ولا دلالة قاطعة سمعية ، ولسنا تقطع بإبطال قول من قال من المعتزلة : كل شيئين غيران . والأمريويون إلى إطلاق^(١) ترجيح وتلويح مُتَلَقًى من^(٢) ألفاظ محتملة^(٣) .

فإن قيل : إذا لم تقطعوا^(٤) بما ذكره أئمتكم في حقيقة الغيرين ، فهل تقطعون بالمنع من إطلاق الغيرية في صفات الباري تعالى وذاته ؟ قلنا : هذا مما نمنع منه قطعاً ، لاتفاق الأمة على منع إطلاقه . وكما لا توصف للصفات بأنها أغيار للذات ، فلا يقال إنها هي . ولا نحاشي من إطلاق القول بأن الصفات موجودات ، والعلم مع الذات موجودان ، وكذلك القول في جميع الصفات . وامتنع الأئمة من تسمية الصفات مختلفة ، وأطلق الإمام القاضي^(٥) أبو بكر رضي الله عنه^(٦) القول بأنها مختلفة .

فصل

[الكلام في صفة البقاء]

ذهب العلماء من أئمتنا إلى أن البقاء صفة الباقي^(٧) زائدة على

(١) ح عبارته : يقول إلى أمرين ، ترجيح وتلويح ؛ م نفس : إطلاق
(٢) ح ٤ م زادا : إطلاق
(٣) ح : مختلفة (٤) ح زاد : بإبطال
(٥) ح نفس : القاضي
(٦) الإمام الأشعري القاضي أبو بكر محمد
ابن الطبيب الباقلائي . توفي عام ٤٠٣ هـ . راجع المقدمة (٧) ح ، م : صفة الباقي

وجوده ، بثابة العلم في حق العالم . والذي نرتضيه أن البقاء يرجع إلى نفس الوجود المستمر من غير مزيد ؛ ولو لم نسلك هذا المسلك للزمنا أن نصف الصفات الأزلية بكونها باقية ، ثم ثبت لها بقاء ، ويجر سياق هذا القول إلى قيام المعنى بالمعنى . ثم لو قدرنا بقاء قديماً ، للزمنا أن نصفه ببقاء ، ثم يتسلسل القول .

فإن قيل : الدليل^(١) على ثبوت المعاني تجدد أحكامها على محالها ؛ فإذا وجدنا جوهرًا غير متحرك ، ثم اتصف بالتحرك ، كان ذلك دالا على تجدد المعنى ، وهذا بعينه متحقق في البقاء ؛ فإن الجوهر في حال حدوثه لا يتصف بكونه باقياً ، وإذا استمر له الوجود اتصف بكونه باقياً . قلنا : الاتصاف بالبقاء راجع إلى استمرار الوجود ، وهو بمثابة القدم : فما وجد وكان حديث عهد بالحدوث لم يسم قديماً ، فإذا عتق وتقادم سمي في الإطلاق قديماً ، ولا يدل ذلك على أن القدم معنى .

فإن قيل : إذا صر قم البقاء إلى نفس الباقي ، فما الذي تنكرون من قول من يقول ببقاء الأعراض ؟ قلنا : الأعراض يستحيل بقاؤها ، فإنها لو بقيت لاستحال عدمها ؛ فإننا إذا قدرنا بقاء بياض ودوام وجوده ، لم يتصور انتفاؤه فيعقبه سواد ؛ إذ ليس السواد بنفي

(١) م : الدار

البياض ، ومضاداته أولى من البياض ، بدفع السواد ، ومنعه من الطرؤ .

ولا معنى لما يتخيله بعض الناس من أن الباقي يعدم بإعدام الله ؛ فإن الإعدام هو العدم ، والعدم نفي محض ، ولا معنى لتعلق القدرة بالنفي المحض . وتحصيل قول القائل : يقدر الباري على إعدام الموجود ، يؤول إلى أنه يقدر على أن لا يكون الموجود .

فإن قيل : فما معنى عدم الجواهر ؟ قلنا : الأعراض غير باقية ، فإذا أراد الله عدم جوهر اقتطع عنه الأعراض بأن لا يخلقها فيعدم الجوهر إذ ذاك ، إذ يستحيل وجود جوهر بلا عرض .

والمعتزلة نقوا البقاء ، وزعموا أن معظم الأعراض باقية ، وما يعدم من الباقيات ، فإنما يعدم بضد يطرأ عليه ، ووافقونا في استحالة بقاء الأصوات والإرادات في خبط طويل . وزعموا أن الجواهر تعدم ، بأن يخلق الله تعالى فناء في غير محل يضاد الجوهر ^(١) ، وهو في نفسه عرض قائم بنفسه ، ثم يستحيل عندهم فناء بعض الجواهر وبقاء بعضها .

القول ^(١) في معاني أسماء الله تعالى

[الكلام في التسمية والاسم]

التسمية ترجع عند أهل الحق إلى لفظ المسمى الدال على الاسم ، والاسم لا يرجع إلى لفظه ، بل هو مدلول التسمية .

فإذا قال القائل : زيد ، كان قوله تسمية ، وكان المفهوم منه اسماً ، والاسم هو المسمى في هذه الحالة ، والوصف والصفة بمثابة التسمية والاسم ؛ فالوصف قول الواصف ، والصفة مدلول الوصف .

ثم قد يرد الاسم ، والمراد به التسمية ، وقد ^(٢) ترد الصفة ، والمراد بها الوصف ، ولا يبلغ الكلام في ذلك مبلغ القطع .

وذهبت المعتزلة إلى التسوية بين الاسم والتسمية ، والوصف والصفة ، والتزموا على ذلك بدعة شنعاء ، فقالوا : لو لم تكن للباري في الأزل صفة ولا اسم ، فإن الاسم والصفة أقوال المسمين والواصفين ، ولم يكن في الأزل قول عندهم . ومن زعم أنه لم يكن لربه تعالى في أزله صفة الألوهية ، فقد فارق الدين ، وراغم إجماع المسلمين .

(١) ح : فصل في معاني الخ ؛ ل . باب القول الخ ؛ ب ، م . لم يذكر كلمة باب أو فصل ، وهو ما ارتضيناه .
(٢) م نفس : وقد

ثم ^(١) الدليل على أن الاسم يفارق التسمية، ويراد به المسمى،
 أي من كتاب الله تعالى؛ منها قوله تعالى: «سبح اسم ربك الأعلى» ^(٢)،
 وإنما المسيح وجود الباري تعالى دون ألفاظ الدناكرين؛ وقال عز
 وجل: «تبارك اسم ربك» ^(٣)؛ وقال تعالى: «ما تعبدون من دون
 الله إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم» ^(٤).

ومعلوم أن عبدة الأصنام ما عبدوا اللفظ والكلام، وإنما عبدوا
 المسميات لا التسميات:

فإن قيل: أطلق المسلمون القول بأن الله تعالى تسعة وتسعين اسماً؛
 فلو كان الاسم هو المسمى، لكان ذلك حكماً بتعدد الآلهة ^(٥).
 ولنا في جواب ^(٦) ذلك مسلكان:

أحدهما، أن نقول قد يراد بالاسم التسمية، وهذا ^(٧) مما لا ننكره،
 فيحمل الإطلاق في الأسماء على المسميات ^(٨).

والوجه الثاني، أن كل اسم دل على فعل فهو اسم، فالأسماء هي
 الأفعال، وهي متعددة؛ وما دل على الصفات القديمة، لم يبعد فيه
 التعدد؛ وما دل على الصفات النفسية، وهي الأحوال فلا يبعد أيضاً تعددها؛

(١) ح عبارته ثم إن الدليل...

(٢) الرحمن م ٥٥ : ٧٨

(٣) ح راد : قلنا

(٤) ح م : وهو

(٥) الأغل ك ٨٧ : ١

(٦) م قص : أنتم وآباؤكم ؛ يوسف ك ١٢ : ٤٠

(٧) م قص : جواب

(٨) ح م : التسميات

فصل

[الشرع وأسماء الله تعالى]

ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه؛ وما
 منع الشرع من إطلاقه، منعناه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض
 فيه بتحليل ولا تحريم؛ فإن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد السمع؛
 ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع ^(١)، لكانا مثبتين حكماً دون السمع.
 ثم لا نشترط في جواز الإطلاق، ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن
 ما يقتضي العمل - وإن لم يوجب العلم - فهو كاف. غير أن الأقيسة الشرعية
 من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه، فاعلم.

فصل

[معاني أسماء الله تعالى]

قسم شيخنا، رضي الله عنه، أسماء الرب سبحانه وتعالى ثلاثة أقسام.
 وقال من أسمائه ما نقول ^(٢) إنه هو هو ^(٣)، وهو كل مادلت التسمية به على
 وجوده؛ ومن أسمائه ما نقول ^(٤) إنه غيره، وهو كل مادلت التسمية به على
 فعل كخالق والرازق؛ ومن أسمائه ما لا يقال إنه هو ولا يقال إنه غيره،
 وهو كل مادلت التسمية به على صفة قديمة كالعالم والقادر.

وذكر بعض أئمتنا أن كل اسم هو المسمى بعينه، وصار إلى أن الرب

(١) م : من غير إذن

(٢) ح : ما يقال

(٣) ل : م عبارتها : إنه هو وهو كل... الخ، والثبت عن ح (٤) ح م : يقال

سبحانه وتعالى إذا سمي خالقاً فالخالق هو الاسم، وهو الرب تعالى؛ وليس الخالق اسماً للخلق، ولا الخلق اسماً للخالق، وطرد ذلك في جميع الأقسام. والمرضى عندنا طريقة شيخنا رضى الله عنه؛ فإن الأسماء تنزل منزلة الصفات، فإذا أطلقت ولم تقتض تقياً حملت على ثبوت متحقق. فإذا قلنا: الله الخالق، وجب صرف ذلك إلى ثبوت وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلق، ولا ترجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات، فلا يدل الخالق إلا على إثبات الخلق. ولذلك قال أئمتنا: لا يتصف البارى تعالى في أزله بكونه خالقاً، إذ لا خلق في الأزل، ولو وصف بذلك على معنى أنه قادر كان تجوزاً. فخرج من ذلك أن العلم والقدرة^(١) كما كانا صفتين، فكذلك هما اسمان. والكلام في ذلك يؤول إلى التنازع في إطلاق لفظ ومنع إطلاقه.

ثم جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات، أو يدل^(٢) على الصفات القديمة، وإلى^(٣) ما يدل على الأفعال، أو يدل^(٤) على النقي فيما يتقدس البارى سبحانه عنه. ونحن الآن نشير إلى تفسير الأسماء الماثورة على إيجاز.

فأما «الله»، فالصحيح أنه بمثابة الاسم العلم للبارى سبحانه، ولا اشتقاق له. ثم قيل^(٥): أصله إله، فزيدت اللام فيه تعظيماً. وقيل:

(١) ح م: العلم والفعل
(٢) ح: أو إلى ما يدل
(٣) ح: أو إلى ما يدل
(٤) ح: أو إلى
(٥) ح: وقد قيل

الإله، ثم حذفوا الهمزة المتخللة، وأدغموا اللام للتعظيم^(١) في التي تليها. وقيل: أصله^(٢) لاه، فزيدت فيه^(٣) اللام تعظيماً. وقال بعض أهل اللغة: هو من التأله، وهو التعبد، فالله معناه^(٤) المقصود بالعبادة.

«الرحمن الرحيم»: هما اسمان مأخوذان من الرحمة، ومعناها واحد عند المحققين، كالتدمان والتديم^(٥)، وإن كان الرحمن يختص به الله تعالى ولا يوصف به غيره. ثم الرحمة مصروفة عند المحققين إلى إرادة البارى تعالى إنعاماً على عبده، فيكون الاسمان من صفات الذات. وحمل بعض العلماء الرحمة على نفس الإنعام، فيعود الرحمن الرحيم^(٦) إلى صفات الأفعال.

«الملك»: معناه ذو الملك. ثم اختلفوا في الملك؛ فمنهم من فسره بالخلق، فالملك الخالق وهو من أسماء الأفعال. وقال بعضهم: الملك القدرة على الاختراع؛ إذ يقال: فلان يملك الاتفاع بماله، معناه يتمكن منه، فيكون الاسم على ذلك من أسماء الصفات، والرب تعالى لم يزل ولا يزال مالكا.

«القدوس»: فعول من القدس وهو الطهارة والنزاهة، ومعناه

(١) ح نقص: اللام للتعظيم
(٢) م نقص: أصله
(٣) م نقص: فيه
(٤) ح نقص: معناه
(٥) في اللغة: رجل تدمان أي تادم، وتاديه على الشرايب فهو تدمانه
(٦) م: الرحمن والرحيم

التنزيه لمن صفات النقص ودلالات الحدث ، وهو من أسماء التنزيه والتفني . وسميت الأرض المقدسة مقدسة ، لأنها مبرأة من أوحاش الجبابرة ، وسميت الجنان حضرة^(١) القدس لذلك .

« السلام » : قيل معناه ذو السلامة من كل آفة وتقيصة ، فيكون من أسماء التنزيه ؛ وقيل معناه مالك تسليم العباد من المهالك والمعاطب ، فيرجع إلى القدرة ؛ وقيل : ذو السلام على المؤمنين في الجنان ، فيرجع إلى الكلام القديم والقول الأزلي ، قال الله تعالى : « سلام قولا من رب رحيم »^(٢) .

« المؤمن » : قيل معناه المصدق ؛ فإن الإيمان هو التصديق والرب تعالى مصدق نفسه ورسله بقول المصدق ، فالاسم^(٣) راجع إلى الكلام ؛ وقيل المؤمن معناه أنه تعالى^(٤) يؤمن الأبرار^(٥) من الفرع الأكبر ، وعلى ذلك يحتمل صرف الاسم إلى القول ، فإن الرب تعالى سيؤمن عباده يوم العرض الأكبر ويستمعهم قوله تعالى : « لا تخافوا ولا تحزنوا »^(٦) ، ويجوز صرف الاسم إلى القدرة على خلق الأمانة والطمأنينة ، فيكون من أسماء الأفعال .

(١) ح ، م : حظائر

(٢) يس ك ٣٦ : ٥٨

(٣) ح : والاسم

(٤) ل : نفس : تعالى ؛ والتثبت عن ج ، م (٥) ل : الأبدان ؛ وما أفتناه عن ح ، م

(٦) فصلت ك ٤١ : ٣٠

« المهيمن » : قيل معناه الشاهد ؛ ثم ينقسم معنى الشاهد فيمكن حمله على العالم الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة ، ويمكن حمله على القول بمعنى أن الرب تعالى يشهد على كل نفس بما كسبت ؛ قال الخليل^(١) في تفسير المهيمن : هو الرقيب ، وسيأتي تفسير الرقيب ؛ وقيل : معنى المهيمن أصله المؤمن فقلبت الهمزة هاء على قياس قولهم : هزقت وأزقت في معنى ، وهزجت في أزقت وأزجت^(٢) ؛ والمؤمن معناه الأمين ، وهو الصادق وعده .

« العزيز » : معناه الغالب ، والغلبة ترجع إلى القدرة ؛ ومن قول العرب : « من عز بز » معناه من غلب صلب^(٣) ، والأرض الصلبة تسمى عزازاً لقوتها ؛ وقيل : العزيز القديم المثل ، فالاسم على ذلك يرجع إلى التنزيه .

« الجبار »^(٤) : معناه مقدر الصلاح ، من قولهم : جبرت العظم الكسير^(٥) فأنجبر^(٦) فهو من أسماء الأفعال إذا ؛ وقيل : الجبار معناه حامل العباد على ما يريد ، ويرجع الاسم إما إلى الفعل وإما إلى القدرة عليه ؛ وقيل : الجبار معناه الذي لا يؤثر فيه قصد القاصدين

(١) الخليل بن أحمد إمام البصريين في النحو واللغة . توفي عام ١٧٠ أو ١٧٥ هـ رحمه الله

(٢) ح : نفس : وهزجت في أزقت وأزجت ؛ وعبارة م : هزقت وهزجت في أزقت وأزجت

(٣) ح ، م : سلب (٤) ح : عبارته : الجبار قيل معناه

(٥) ل : الكسر ؛ ح ، م : نقصا : الكسر

(٦) ح ، ل : عبارتهما : فأنجبر وجبر هو ؛ م : نفس : وجبر هو

ولا يناله كيد الكائدين. والنحلة إذا أرقلت^(١) وبسقت وفاتت الأيدي، قيل نحلة جبارة؛ فيقرب معنى الجبار من معنى المتعال على ما يأتي تفسيره. «التكبر»: معناه ومعنى «العلو»، و«المتعال»، و«المعظم» واحد. ومن العلماء من حمل هذه الأسماء على التنزيه والتعالى والتقديس عن أمارات الحدث وسمات النقص. ومن الأئمة من حمل هذه الأسماء على الاتصاف بجميع صفات الألوهية التي بها يخالف الرب خلقه، ويندرج تحت هذه الطريقة تضمنها للتنزيه، وهذا أحسن؛ ولا بعد في اشتغال^(٢) الاسم الواحد على معان تنقسم إلى النفي والإثبات.

«الخالق، الباري، المصور»: أما الخالق فعنه بين؛ والخلق قد يراد به الاختراع وهو أظهر معانيه، ويراد به التقدير؛ ولذلك سمي الخذاء^(٣) خالقاً، لتقديره بعض طاقات النعل على بعض. وحمل المفسرون قوله تعالى «فتبارك الله أحسن الخالقين»^(٤) على معنى التقدير. والباري معناه الخالق؛ والمصور مبدع الصور.

«الغفار»: معناه الستار، والغفر في اللغة الستر، ومنه سمي المغفر مغفراً. ثم يمكن حمل الستار على ترك العقاب، ويمكن حمله على الإنعام الذي يدرأ عن العبد ما يفضحه في العاجل والآجل.

(١) الرقعة فتفتح الرء وتشددها النحلة فانت اليد، وأرقلت: أسرع.

(٢) ل: استعمال؛ وما أثبتناه عن ح، م.

(٣) ل: الخذو؛ وما أثبتناه عن ح، م. (٤) المؤمنون ٢٣: ١٤.

«القهار»: ظاهر المعنى. ويمكن صرفه إلى القدرة^(١)، ولا يعد صرفه إلى الأفعال التي تذلل الجبارة كالأهلاك ونحوه.

«الوهاب»: مانح النعم^(٢). «الرزاق»: خالق الرزق ومبدع الامتاع به، وسياق معنى الرزق. «الفتاح»: قيل معناه الحاكم بين الخلائق، والفتح الحكم في اللغة، والعرب تسمى الحاكم فتاحاً، وهو المعنى بقوله تعالى: «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق»^(٣) معناه ربنا احكم بيننا. وإذا حمل على الحاكم فيمكن صرفه إلى القول القديم، ويمكن صرفه إلى الأفعال المنصفة للمظلومين من الظالمين. وقيل: الفتح، مبدع الفتح والنصر. «العليم»: معناه: العالم على مبالغة؛ وبناء فعيل من أبنية المبالغة. «القابض، الباسط»: من صفات الأفعال؛ والقابض معناه المضيق على من أراد؛ والباسط، الموسع الأرزاق على من أراد. «الخافض، الرافع»: من صفات الأفعال، ومعناها ظاهر. وكذلك^(٤) «المعز، المذل، السميع، البصير»، ظاهر المعاني. «الحكيم»: معناه: الحاكم، ويمكن صرفه إلى قول الله، المبين

(١) ل: على؛ والمثبت عن ح، م. (٢) ل: نقص؛ مانح النعم؛ والمثبت عن ح، م.

(٣) الأعراف ٧: ٨٩.

(٤) ل: نقص؛ وكذلك؛ والمثبت عن ح، م.

لكل نفس جزاء عملها^(١)، ويمكن صرفه إلى أفعال المجازاة في الثواب والعقاب.

وقيل: الحكم والحاكم يرجعان إلى معنى المنع؛ ومن ذلك سميت حكمة اللجام حكمة، فإنها تمنع الدابة من الجماح، وسميت العلوم حكماً، لأنها تزرع الموصوفين بها عن شيم الجاهلين.

«العدل» معناه: العادل، وهو الذي يفعل ماله فعله.

«اللطيف» قيل: اللطيف، كالجميل، معناه الجميل، وهو إذا من صفات الأفعال. وقيل: اللطيف، العليم بمخفيات الأمور.

«الخبير» معناه: العليم.

«الخليم» معناه الذي لا تستغفره زلات العصاة، ولا تحمله على استعجال عقوبتهم قبل آجالها^(٢)، ويرجع^(٣) معنى الاسم إلى التنزيه والتعالي عن الاتصاف بالعجلة. وقيل: الخليم العقو؛ ومعناه ينقسم إما إلى الإلزام، وإما إلى ترك الانتقام، والوجهان قريبان.

«الشكور»: معناه المجازي عباده على شكرهم^(٤) إياه، فيكون الاسم من معنى^(٥) الازدواج؛ وقيل: الشكور معطى الكثير على العمل^(٦)

(٢) ل: آجالهم: والثبت عن ح: م.

(٤) ح: من قبل شكرهم.

(٦) ح: م: الخويل.

(١) م: عمله.

(٣) ح: م: فيرجع.

(٥) ح: م: له: على معنى.

القليل؛ وقيل: الشكور المثني على العباد المصطفين^(١)، فهذا إذا راجع إلى القول.

«الحفيظ»: قيل معناه العليم، والحفظ العلم، ومنه قول القائل: فلان يحفظ القرآن، معناه يعلمه؛ وقيل: الحفيظ الحافظ، وهو مدبر الخلائق وكالهم عن المهالك.

«المقيت»: قيل معناه خالق الأقوات؛ وقيل معناه المقدر ومبدع كل شيء على قدره؛ وقيل معناه القادر، وقال الشاعر:

وذى صنغن كفت النفس عنه وكنت على إساءته مقيتا
معناه قادراً حتى إساءته^(٢).

«الحسيب»: قيل معناه الكافي، والعرب تقول: أعطيت فاحسبته، معناه جاملته إلى أن قال^(٣) حسبي أي كفاني؛ وقيل الحسيب معناه محاسب الخلق، ويرجع الاسم إلى القول.

«الجليل» معناه: العظيم، وقد سبق تفسيره.

«الكريم» قيل معناه المفضل؛ وقيل معناه الغفور؛ وقيل معناه للعلی: وخزائن الأموال تسمى كرائم، وكل تقيس كريم.

«الريب» معناه: العليم الذي لا يعزب عنه شيء.

(١) م: الطيبين.

(٣) م: حملته على أن قال ... الخ.

(٢) ح: م: قصا: حتى إساءته.

« المجيب » : يرجع معناه إلى إجابة دعاء الداعين ، وهو راجع إلى الكلام القديم ، ويمكن حمله على الأفعال التي تقتضى إسعاف المحتاجين ؛ يقال : أجبته فلاناً إلى ملتصقة ، إذا أسعفته به .

« الواسع » : قيل معناه العالم ، وقيل معناه الجواد ، فإن ذا الجود يوصف بسعة الصدر ، وينفى عنه ضيق العطن ؛ وقيل معناه الغنى^(١) وسيأتى تفسير الغنى في باب^(٢) التعديل

« الحكيم » : قيل معناه العليم ؛ وقيل معناه الحاكم ، وقدمت تفسيره ؛ وقيل معناه المحكم المتقن

« الودود » : قيل معناه الواد ، وتفسيره المحب لأوليائه ، وسيأتى تفسير المحبة من الله إن شاء الله ؛ وقيل الودود المودود .

« المجيد » ، قال الزجاج^(٣) : معناه الحسن الفعال ، وأصله من قولهم مجدت الماشية إذا صادفت روضة أنفًا خصيبة ، وأمجدها الراعى ؛ ومنه قول العرب : في كل شجر نار ، واستمجد المرخ والعفار . والمرخ والعفار شجرتان تقدح العرب بهما ؛ واستمجد معناه اشتمل على حظ كبير^(٤) ، فالمجيد على ذلك يقرب من^(٥) الجواد . والجواد يمكن حمله

(١) م : الغنى

(٢) ل ، م : أبواب وما أثبتناه عن ح

(٣) إبراهيم بن السري الزجاج الإمام المشهور في النحو واللغة ، توفي عام ٣١١ هـ أو

٣١٦ هـ رحمه الله . (٤) ح ، م : كثيراً

(٥) ل : إلى ، والثبت عن ح ، م

على المنعم ، ويمكن حمله على المقتدر على الوجود والإنعام^(١) ، ويمكن حمل المجيد على الكريم ، فإن المجد شائع بمعنى الكرم .

« الباعث » : ناشر الموتى يوم الحشر^(٢) ؛ وقيل معناه : باعث الرسل إلى الأمم .

« الوارث » : الباقي بعد فناء خلقه . « الشهيد » ، قيل معناه : العليم كما سبق . « الحق » ، قيل معناه : الواجب الوجود ؛ وقيل معناه : الحق ، وهو يقرب من صفات الأفعال على ذلك .

« الوكيل » معناه : القائم على خلقه بما يصلحهم ، وقيل معناه : الموكل إليه تدير البرية . « القوي » ، معناه : القادر ؛ وقيل معناه المتين . « الولي » ، معناه : الناصر ؛ وقيل : معناه : متولى أمر الخلائق . « الحميد »^(٣) معناه : المحمود . وحقيقة الحمد : الثناء .

« المحصى » ، قيل معناه : العالم ، المحيط بالمعلومات ؛ وقيل معناه : القادر ، والوجهان ظاهران في اللغة .

« المبدئ » ، المعيد ، المحي ، المميت ، الحي : لا خفاء بمعانيها^(٤)

(١) ح قص : الإنعام . (٢) م : الحشر . (٣) م : الحميد

(٤) م : بمعناها ، ح : بمعانيها

« القيوم »، معناه : مدبر الخلائق في الحال والمآل ، وهي من صفات الأفعال .

« الواجد »، قيل معناه : الغنى من الوجود . قال الله تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدكم »^(١) .

« الماجد »، معناه : المجيد . « الواحد »، معناه : المتوحد^(٢) . المتعالي عن الإقسام ؛ وقيل معناه : الذي لا مثيل له (في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه ، « هل تعلم له سمياً »)^(٣) .

« الصمد »، قيل : هو السيد ؛ وقيل في السيد إنه المالك ، وقيل إنه الحليم . وفسر ابن عباس قوله تعالى في صفة يحيى عليه السلام : « وسيداً وحجوراً »^(٤) قال : معناه « حليماً » ؛ وقيل : الصمد الذي يصمد إليه في الحوائج ؛ وقيل الصمد الذي لا جوف له .

« القادر ، المقتدر ، المقدر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر » . مفهومه المعنى .

« الظاهر ، الباطن » ؛ قيل الظاهر معناه القاهر ، من قول القائل « ظهر فلان على فلان » ؛ وقيل معناه^(٥) المعلوم بالأدلة القاطعة .

(١) الطلاق م ٦٥ : ٦ (٢) ح قص : التوحد ، م : الوجود

(٣) ح ، م قصا : ما بين القوسين والآية من سورة مريم ك ١٩ : ٦٥

(٤) آل عمران م ٣ : ٣٩ ح قص : معناه

« والباطن » قيل : هو^(١) المحتجب عن خلقه بموانع أبدعها في أبصارهم ؛ وقيل^(٢) : العالم بالخفيات .

« البر » : خالق البرية . « التواب » : الذي يرجع إنعامه على من حل عقد إصراره من المذنبين ، ورجع إلى إلزام الطاعة ، والتوبة الرجوع . « المقسط » : العادل ؛ يقال أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار .

« النور »، معناه : الهادي . « البديع »، قيل : هو المبدع ؛ وقيل : هو الذي لا نظير له .

« الرشيد »، قيل : معناه المرشد^(٣) ؛ وقيل : هو العالم ؛ وقيل : هو المتعالي عن الدنياه^(٤) وسمات النقص .

« الصبور »، معناه الحليم ، وقد سبق تفسيره .

فصل

[اليدان والعينان والوجه]

ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى ، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل . والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة ، وحمل العينين على البصر ، وحمل الوجه على الوجود . ومن أثبت هذه الصفات السمعية وصار إلى أنها زائدة على مادلت عليه دلالات العقول ، استدلل بقوله تعالى في توبيخ إبليس إذ امتنع عن

(١) ح قص : هو (٢) ح ، م : وقيل هو العالم . . . الخ

(٣) ح ، م عبارتهما : قيل هو المرشد (٤) ل : الدنياه ؛ والثبت عن ح ، م

السجود: «ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي» ^(١). قالوا: ولا وجه
لحمل اليدين على القدرة، إذ جملة المبدعات مختزعة لله تعالى ^(٢) بالقدرة،
ففي الحمل على ذلك إبطال فائدة التخصيص، وهذا غير سديد؛ فإن
العقول قضت بأن الخلق لا يقع إلا بالقدرة، أو بكون القادر قادراً، فلا
وجه لاعتقاد وقوع خلق آدم عليه السلام بغير القدرة.

ومما يوضح ما قلناه، أن آدم صلوات الله عليه ما يستحق أن يسجد له لما خصص به ^(٣) من الخلق باليدين، وذلك متفق عليه مقضى به في موجب العقل، وإنما لزم السجود اتباعاً لأمر الله. فإذا وجب على كل محقق القطع بأن آدم عليه السلام لم يسجد له لأنه خلق باليدين، وظاهر الآية يقتضي اقتضاء السجود لاختصاص آدم بما تضمنته الآية، فالظاهر متروك إذا والعقل حاكم بأن الذي يقع الخلق به ^(٤) القدرة.

ثم لا بُعد في تكريم بعض العباد بالتخصيص بالذكر ، ونظائر^(٥) ذلك في كتاب الله كثيرة^(٦) فإنه عز اسمه أضاف الكعبة إلى نفسه ولا اختصاص لها بذلك ، وأضاف المؤمنين بصفة العبودية إلى نفسه ، وأضاف روح عيسى عليه السلام إلى نفسه . والإضافة تنقسم إلى إضافة صفة ، وإضافة ملك ، وإضافة تشريف .

(۱) حصہ ۳۸ : ۷۵

(۲) ل، ح نقصا: لله تعالى، والثبت عن م

(٣) ل : نقص : به : والثابت عن خ : ثم : (٤) ح : عبارته : يقع به الخلق :

(۵) س: و نظیر

(۶) ح: کثیر

فأما الآية (١) المشتمة على ذكر العيين (٢) فزالة الظاهر اتفاقاً ، وكذلك قوله تعالى (٣) في الإنباء عن سفينة نوح عليه السلام : « تجري بأعيننا » (٤) ولم يثبت أحد من المتبين إلى التحقيق أعيناً لله تعالى . والمعنى بالآية أنها تجري بأعيننا ، وهي منا بالمكان المحوط بالملائكة والحفظ والرعاية ؛ يقال فلان برأى من الملك ومسمع ، إذ كان بحيث تحوطه عنايته وتكتفئه رعايته . وقيل المراد بالأعين في هذه الآية ، الأعين التي انفجرت من الأرض ، وأضيفت إلى الله تعالى ملكا ، وهذا غير (٥) بعيد .

وأما قوله تعالى « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » (١) ،
فلا وجه حمل الوجه على صفة ، إذ لا تختص بالبقاء بعد فناء الخلق صفة
الله تعالى ، بل هو الباقي بصفاته الواجبة ، فالأظهر حمل الوجه على
الوجود . وقيل المراد بالوجه الجهة التي يراد بها التقرب إلى الله تعالى ؛
ينال : فمات ذلك لوجه الله تعالى ، معناه جهة امتثال أمر الله . فالمعنى
بالآية : أن كل مالم يُردِّبه وجه الله محبط .

وَمِنْ سَلَكٍ مِنْ أَصْحَابِنَا سَبِيلٌ ^(٧) إِثْبَاتِ هَذِهِ ^(٨) الصِّفَاتِ بَطَوَاهِرِ

(١) م : والآية

(٢) ح ، م : العين

(٣) ح. عبارته : وذلك في قوله تعالى م . وهو قوله تعالى . (٤) القمر ك ٥٤ : ١٤

(٥) م عابرة : هذا يعيد (٦) ح ، م قصصا : « ذو الجلال والإكرام : الرحمن م ٢٧:٥٥

(۸) م ۶ م قصصا : هذه

(۷) ح : م : نقصا : سبیل

هذه الآيات، الرامة سوق كلامه أن يجعل الاستواء والمجىء والنزول
والجنب من الصفات تمسكاً بالظاهر ^(١) . فإن ساع تأويلها فيما يتفق
عليه ، لم يبعد أيضاً طريق التأويل فيما ذكرناه .

وكنّا على الإضراب عن الكلام على الظواهر ، فإذا^(٢) عرض
فستشير إلى جمل منها في الكتاب والسنة . وقد صرح^(٣) بالاسترواح
إليها الحشوية الرعاع المجسمة .

فَمَا يَسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ^(٤) ،
 قِيلَ مَعْنَاهُ ^(٥) اللَّهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَا يَسْتَجِيزُ مِنْكُمْ إِلَى
 الْإِسْلَامِ الْقَوْلُ بِأَنَّ نُورَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٦) هُوَ الْإِلَهَ . وَالْمَقْصُودُ
 مِنَ الْآيَةِ ضَرْبُ الْأَمْثَالِ فَهِيَ بِذَلِكَ عَلَى الْإِجْمَالِ ، وَقَدْ نَطَقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ
 فِي سِيَاقِ الْآيَةِ ، فَإِنَّهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ قَالَ : « وَيُضْرَبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ » ^(٧) .

ومما يسأل عنه قوله تعالى : « يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله »^(٨) ، ولا يلتبس معنى هذه الآية إلا على غر^(٩) غبي . إذ لا يتجه في انتظام الكلام حمل الجنب على تقدير الجارحة^(١٠) ، مع ذكر

(۱) ح، م : بالظواهر

(۳) ح ۴ م : رضی

(٥) م نقص : معناه : ح غبارته : وقد قيل معناه .. الخ (٦) م نقص : الأرض

(٧) التورم ٢٤ : ٣٥

(۹) م. نقص : غر

(۲) م : فان

(٤) النور م ٢٤ : ٣٥

معناه.. الخ (٦) ثم نقص الأوصاف

(٨) - الزمر ك- ٣٩ : ٥٦

(١٠) ح، م: جارحة

التفريط^(١)، فلا وجه لإحتمل الجنب على جهات أمر الله تعالى
ومأخذها. وقد يراد بالجنب الجنب والذئب [لعل المراد بها جمع ذروة]؛
يقال فلان محترس^(٢) برعاية فلان، لائذ إلى جنبه، عائذ بجنبه. وليس
ما ذكرنا من مضارب التأويل، بل على قطع نعلم بطلان حمل
الجنب الذي أضيف إليه التفريط على الجارحة.

ومما يسأل عنه قوله تعالى : « يوم يكشف عن ساق » (٣) ،
فالمنى (٤) بالآية الإنباء عن أهوال يوم (٥) القيامة وصنوبة أحوالها ،
وما يدفع إليه المجرمون من أنكأها . وإذا جدد الأمر في الحرب ، واستعرت
الصدور بالفيظ ، وحدثت الأعين بالبغضاء ، وشتمت الأنوف ،
والتحمت المصارع ، قيل (٦) : قامت الحرب على ساقها ، ولا يخيل
لعمل الساق على الجراحة ذو تحصيل .

ومما يسأل عنه قوله تعالى : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » (٧) ،
وكذلك (٨) قوله تعالى : « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من
الغمام والملائكة » (٩) ؛ وليس المعنى بالجيء الانتقال والزوال ، تعالى الله (١٠)

(۱) ل زاد : إلیه ؛ ولم یذکرها ج ، م (۲) م : محتوش

(۳) الفلم : ۶۸ : ۷۲

(۵) ح ۶ م نقضاً : يوم

(٧) الفجر ٨٩ : ٢٢

(٩) ح قصص : والملائكة

(١٠) ل تقص : الله والمثبت عن ٦

(۲) م : محتویات

(٤) م : والمعنى

(٦) ح. عباوة :

(۸) م نقص : کن

البقرة م ٢ : ٢١٠

عن ذلك ؛ بل المعنى بقوله : « وجاء ربك » ، أى ^(١) جاء أمر ربك وقضاؤه الفصل وحكمه العدل

ومن شائع الكلام التعبير عن الأمر بذي الأمر في إرادة التعظيم ؛ إذ يقال : إذا جاء الأمير بطل من سواه ، وليس الغرض انتقاله ، بل المراد اتصال نوافذ أو أمره وزواجه . وإذا كان للتأويل مجال رحب ، وللأمكن تجرئ سبب ^(٢) ، فلا معنى لحمل الآية على ما يقتضى تثبيت ^(٣) دلالات الحدث

ومما يجب الاعتناء به معارضة الحشوية بآيات يوافقون ^(٤) على تأويلها ، حتى إذا سلكوا مسلك التأويل ، عورضوا بذلك السبيل فيما فيه التنازع ؛ فما ^(٥) يعارضون به قوله تعالى : « وهو معكم أينما كنتم » ^(٦) فإن راموا إجراء ذلك على الظاهر ، حلوا عقد إصرارهم في حمل الاستواء على العرش على الكون عليه ، والتزعوا فضائح لا ييؤء بها عاقل . وإن حملوا قوله : « هو معكم أينما كنتم » ^(٧) ، وقوله : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » ^(٨) ، على

(١) ح عبارته : أى وجاء

(٢) ل : مجرئ بضمين فوق الراء ؛ وما أثبتناه عن ح . وفي جميع النسخ سجب بالماء ولا معنى له ، ونعتقد الحاء محرفة عن الماء . والسبب : الغلاة ؛ أى مجرى واسما

(٣) ل ، ح : ثبت ؛ والثابت عن م (٤) ح : يوافقونا

(٥) م : وما (٦) الحديد م ٥٧ : (٧) م : نقص : أينما كنتم

(٨) ح ، م : نقصا : ولا خمسة إلا هو سادسهم ، والآية من سورة المجادلة م ٥٨ : ٧

الإحاطة بالخفيات ، فقد تسوغوا التأويل ، وهذا القدر في ظواهر القرآن كاف

وأما الأحاديث التى يتمسكون بها ، فأحاد لا تقضى إلى العلم ، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائعا ، لكننا نوصى إلى تأويل ما دون منها في الصحاح . فمنها حديث النزول ، وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة جمعة ويقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من داع فأجيب له ؟ » الحديث ^(١) . ولا وجه لحمل النزول على التحول ، وتفرغ مكان وشغل غيره ، فإن ذلك من صفات الأجسام ونسوت الأجرام . وتجويز ذلك يؤدى إلى طرفى تقيض ، أحدهما الحكم بحدوث الإله ، والثانى القدح فى الدليل على حدوث الأجسام .

والوجه ^(٢) حمل النزول ، وإن كان مضافا إلى الله تعالى ، على نزول ملائكته المقربين ، وذلك سائغ غير بعيد . ونظير ذلك قوله [تعالى] : « إننا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » ^(٣) ، معناه إننا

(١) ورد هذا الحديث بروايات وألفاظ مختلفة فى كتب الصحاح وفى موطأ مالك رضى الله عنه طبعة القاهرة ١ : ٣٨٥ أن ربنا ينزل كل ليلة إلى السماء الأولى قبل الثالث الأخير من الليل ، ويقول « من يدعوني فأستجب له ؟ من له حاجة فأقضيها له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ »

(٢) ح ، م : فالوجه (٣) م : نقص : إننا : روى عنه

(٤) المائدة م ٥ : ٣٣

جزاء الذين يحاربون أولياء الله، ولا يبعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تخصيصاً .

ومما يتجه في تأويل الحديث أن يحمل النزول على إسباغ الله نعماءه على عباده [مع] ^(١) تماديهم ^(٢) في العدوان وإصرارهم على العصيان ، وذهولهم في الليالي عن تدبر آيات الله تعالى ، وتذكر ما هم بصدد من أمر الآخرة . وقد يطلق النزول في حق الواحد منا على إرادة التواضع ؛ فيقال : نزل الملك عن كبريائه إلى الدرجة الدنيا ، إذا حلم على رعيته ، وانحط عن سطوته ، مع تمكنه من تشديد الوطأة عليهم .

ومن الدليل على أن النزول ليس من شرطه الانتقال ، إطلاق النزول مضافاً إلى القرآن ، مع العلم باستحالة انتقال الكلام كما سبق .

ومما وقع السؤال عنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا كان يوم القيامة ، واستقر أهل الجنان في النعيم ، وأهل النار في الجحيم ؛ وقالت النار : هل من مزيد ؟ ، فيضع الجبار قدمه في النار ، فتقول النار : قَطُّ قَطُّ » .

وهذا مما رواه محمد بن إسماعيل في كتاب التفسير من مسنده

الصحيح .

(١) في جميع النسخ : على ؛ والأوضح مع .

(٢) ل عبارة : تمادي العدوان ، وما أثبتناه عن ح ، م .

وللتأويل أوسع مجال فيه ^(١) ، فيمكن أن يحمل الجبار على متجبر من العباد ، وهو في معلوم الله من أعتى العتاة ، وقد ألهمت النار ترقبه ، فهي لا تزال تستزيد حتى يستقر قدم ذلك الجبار فيها ^(٢) ، فتقول النار عند ذلك : قَطُّ قَطُّ .

وقد ورد في مآثور الأخبار : أن أقدام الخلائق البر منهم والفاجر تستقر على متن جهنم كأنها إهالة ^(٣) جامدة ، فإذا وافت ^(٤) الأقدام عليها ازدرجت النار أهلها ، ولهي أعرف بهم من الوالدة بولدها . ومصدق حمل الجبار على ما ذكرناه ، ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أهل النار كل متكبر جبار ، جَطُّ ، جَعَطَرِي ، جَوَاطُ » ^(٥) .

ويمكن حمل القدم على بعض الأمم المستوجبة للنار في علم الله تعالى ، وتكون الإضافة في القدم بمعنى الملك

ومما تمسك به الحشوية ، ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله خلق آدم ^(٦) على صورته » ^(٧) ، وهذا الحديث غير

(١) ح عبارته : وللتأويل فيه أوسع مجال (٢) م نقص : فيها

(٣) الإهالة الودك ، وهو رسم الضخم

(٤) م : توافت

(٥) الجط الضخم كالعظ وهو العظيم في قسته والسبي الخلق والخطري الذي ينتفخ بما ليس عنده ؛ والجواط كشداد الضخم الخيال والكثير الكلام والجلبة في الشر والجموع المتنوع

(٦) ح عبارته : خلق الله آدم ... الخ

(٧) رواه بعض كتب الحديث ؛ وفيه كلام كثير ، وبخاصة في تأويله .

مدون في الصحاح ، وإن صح فقد تقل له سبب أغفله الحشوية ، وهو ما روى أن رجلاً كان يلطم عبداً له حسن الوجه ^(١) ، فبهاء ^(٢) صلى الله عليه وسلم عن ذلك ^(٣) ، وقال : « إن الله تعالى خلق آدم على صورته » ، والهاء راجعة على ^(٤) العبد المنهى عن ضربه . ويمكن صرف الهاء ^(٥) إلى آدم نفسه ، ومعنى الحديث على ذلك أن الله تعالى خلق آدم بشراً سوا من غير والد ووالدة ^(٦) .

والغرض من الحديث : أنه عليه الصلاة والسلام لم يدر في أطوار الخلق ، بل أبدعه الله على صورته .

ومن أحاط بما ذكرناه ، لم يصعب عليه مدرك تأويل ما يسأل عنه ، بعد التثبت وعدم الإبتدار إلى تأويل كل ما يسأل عنه من مناكير الأخبار ^(٧) .

فهذا ، رحمكم الله ، كاف بالغ في إثبات العلوم بالصفات الواجبة المنقبة إلى النفسية والمعنوية ، وقد اندرج في خلل الكلام في هذا القسم ، إيضاح ما يستحيل على الله تعالى .

فإذا انصرم ^(٨) هذان الركنان ، لم يبق بعدهما إلا الكلام فيما يجوز على الله تعالى ، وبنجاز ذلك يتصرم المعتقد ، وبالله التوفيق ^(٩) .

(١) ح ، م ، ر : حسن الصورة (٢) م : قبح (٣) ح ، م ، ر : عن لطفه (٤) م : زاد ، ذلك ؛ ح : عبارته : ذلك إلى العبد (٥) م : صرفه (٦) ح : ولا والدة (٧) ل : من مناكير الأحاديث ، والتثبت عن ح ، م (٨) ح ، م ، ر : وإذا تصرم (٩) م : قص : وبالله التوفيق

باب

القول فيما يجوز على الله تعالى ^(١)

هذا الباب ينقسم ، ويتفَنَّن ، ويندرج ^(٢) تحته أصول عظيمة للموقع .

ونحن نرى تصديره بإثبات جواز تعلق ^(٣) الرؤية بالله تعالى ^(٤) .

(١) م : قص : باب ؛ وب : قص : القول فيما يجوز على الله تعالى (٢) ح : وتندرج (٣) م : قص : تعلق (٤) ب ، ح ، م ، ر : بالبارئ تعالى

باب

إثبات جواز الرؤية على الله تعالى^(١)

فصل

[إثبات الإدراك]

الأولى بنا^(٢) تقديم فصول يتعلق بها احتجاج أهل الحق، ويستند إليها الانفصال عن شبه المخالفين؛ فنأهيا: إثبات الإدراك شاهداً.

فالذي صار إليه أهل الحق ومعظم المعتزلة أن المدرك شاهداً مدركٌ بإدراك، كما أن العالم شاهداً عالم يعلم^(٣). وذهب ابن الجبائي وشيعته إلى نفي الإدراك شاهداً وغائباً. والمصير إلى أن المدرك هو الحى الذى لا آفة به.

وكل ما دل على إثبات الأعراض فهو دال على إثبات الإدراكات فإننا استدللنا على ثبوت العلم بتجدد حكمه، وهو كون العالم عالماً، ثم سبرنا الدلالة وقسمناها على حسب ما سبق من سبيل التوصل إلى إثبات المعاني،

(١) م نقص: على الله تعالى، ب، ح: لم يعنوننا [باب إثبات جواز الرؤية ...]

(٢) ب، ح، م: الأولى تقديم

(٣) ل عبارته: كما أن العالم عالم يعلم شاهداً، وما أثبتناه عن ح، م

فيجرتنا سياق الدليل إلى إثبات العلم بكون المدرك مدركاً^(١)؛ وكما يتجدد كون العالم عالماً شاهداً ثم لا يلزم ذلك غائباً^(٢) فكذلك يتجدد كون المدرك مدركاً

ومن حمل كون المدرك مدركاً على كونه حياً وانتفاء الآفة عنه، لم يتجه له انفصال عن من يسلك هذا المسلك بعينه في العلوم والقدر والإرادات؛ وإن حمل الإدراك على حصول بنية مخصوصة، لم يبعد حمل العلم أيضاً^(٣) على بنية مخصوصة^(٤). والجملة المغنية عن التفصيل: أن نفي الإدراكات يُطَرِّق القوادح إلى سبيل إثبات الأعراض.

وإذا ثبت الإدراك بما أشرنا إليه، فاعلموا أن الإدراك لا يفتقر إلى بنية مخصوصة، وهذا باطل من أوجه: أقربها أن الإدراك الواحد لا يقوم إلا بالجواهر الفرد، ثم لا أثر للجواهر المحيطة بمحل الإدراك في محل الإدراك^(٥)؛ فإن كل جوهر يختص بجزئه موصوف بأعراضه، ولا يؤثر جوهر في جوهر^(٦)

(وإنما تثبت أحكام الجواهر من أعراضها^(٧) المختصة بها قياماً،

(١) ح، م قصا: بكون المدرك مدركاً (٢) م نقص: ذلك غائباً

(٣) ح: لم يبعد أيضاً حمل العلم (٤) ح نقص: مخصوصة

(٥) ح نقص: في محل الإدراك (٦) م زائد: آخر

(٧) ح: من الأعراض

وكذلك لا يؤثر عرض قائم بجوهر في جوهر آخر (١).
فإذا ثبت بما ذكرناه أن الجواهر التي يقدر اجتماعها مع محل الإدراك غير مؤثرة فيه، ووجودها (٢) في حكمه كعدمها، فيفرض مجموع ذلك إلى القطع بنفي اشتراط بنية وتركيب على صفة مخصوصة، وذلك قاطع في مقصودنا.

ومما يقوى التمسك به في نفي اشتراط البنية، أن الشرط حكمه أن يطرد شاهداً وغائباً، ولذلك قالت المعتزلة: لما كان كون الحي حياً شرطاً في كونه عالماً شاهداً لزم القضاء بمثل ذلك (٣) غائباً.
فيلزمهم على هذا الشرط أن تقول لهم (٤): لو (٥) كان كون المدرك مدركاً شاهداً (٦) مشروطاً بكونه مبنياً، للزم من وصف الباري بكونه مدركاً وصفه بكونه مبنياً (٧)، تعالى الله عن قول المبطلين.

وإذا ثبت الإدراك وتقرر عدم افتقاره إلى بنية، وجواز قيامه بالجواهر الفرد، فنبنى على ذلك أصلاً في إيضاح (٨) بطلان عصمة

(١) م قصص: ما بين القوسين من قوله « ولما ثبت إلى قوله في جوهر آخر »

(٢) ل: وجودها [بدون الواو]

(٣) ح عبارته: لزم القضاء بمثله غائباً (٤) ح، م قصص: فيلزمهم على هذا الشرط أن تقول لهم

(٥) ح: ولو (٦) ح، م قصص: شاهداً

(٧) ح عبارته: لكان كون القديم مدركاً مشروطاً بكونه مبنياً

(٨) ح، م: في إيضاحه

المعتزلة، وذلك أنهم قالوا: لا يدرك المدرك بإدراك الرؤية، حتى ينبعث شعاع من ناظر الرأي ويتصل بالمرئي؛ فإذا استند (١) الشعاع وتحقق انبعاثه من الحاسة على المرئي (٢)، واستقرت قواعده عليها، ولأق الطرف الأخير (٣) المرئي ولم ينب عنه، فيرى عند ذلك

فإذا (٤) كان بين المرئي والرأي حجاب كثيف يمنع الشعاع من النفوذ لم يره. فإذا (٥) بعدت المسافة، وصارت بحيث تنبوا الأشعة (٦) وتبيد (٧)، فلا يرى البعيد، وإن أفرط قربه من الناظر، وامتنع من إفراط القرب انبعاث الشعاع (٨) لم ير أيضاً؛ ولذلك (٩) لا يرى داخل الأجفان عندهم.

وحملوا رؤية الرأي نفسه عند النظر إلى جسم صقيل على ذلك، فقالوا: الأشعة تنبعث، فإذا لاقت جسماً (١٠) صقيلاً، لم تتشبث فيه (١١) إذ لا تضرس للصقيل (١٢)، فينعكس الشعاع إلى الناظر، ويتصل به،

(١) استند: استقام

(٢) ح: الآخر

(٣) ح: وإذا

(٤) ح، م: تنبذ

(٥) ل: وكذلك، والثبت عن ح، م

(٦) م قصص: جسماً

(٧) م قصص: فيه

(٨) ح، م قصص: على المرئي

(٩) ح: وإذا

(١٠) ح زاد: عنها، م زاد: فيها

(١١) ح: الأشعة

(١٢) م قصص: جسماً

(١٣) م عبارته: تضر بين الصقيل

فيدرك إذ ذاك نفسه ؛ وإذا انقرج الشعاع من الأحوال وغيره ، لم يدرك المدرك على ما هو عليه لعدم استداد الشعاع ، في هذين طويلا لا يحتمل هذا المعتقد شرحه .

وكل ما هذوا به مبنى على انبعاث أشعة هي ^(١) أجسام لطيفة مضئنة من حاسة البصر ، ولا يجوز تقدير انبعاثها من غير بنية العين . وإذا ^(٢) أبطلنا بما قدمناه افتقار الإدراك ، وكون المدرك مدركا ، إلى بنية ، فذلك يتضمن إفساد ما تبوه على البنية لا محالة .

ثم الشعاع أجسام عندهم في داخل العين تتبع منها عند فتح الأجفان . فيقال لهم : ما الذي يوجب انبعاثها ؟ وهلا استقرت في أحيازها ؟ وما الموجب لا تقباضها وانسائها ؟ فإن زعموا أن في تلك ^(٣) الحاسة اعتمادات ^(٤) توجب دفع الأشعة ، فذلك بناء على فساد أصلهم في التولد وهم غير مساعدين عليه . ثم عندهم أن الاعتمادات اللازمة تكون سفلية كاعتمادات الثقل ، وعلوية ، كاعتمادات لهيب النار إذا اضطربت ، فأما سائر الجهات فالاعتمادات فيها محتلبة مكتسبة ؛ والناظر ليس بمحتلب ^(٥) اعتمادا على جهة ، كما يحتلبه إذا حاول دفع ثقل ينة أو يسرة

(١) ح : وهي

(٢) ل نفس : تلك ، والثبت عن ح ، م

(٣) يراد بكلمة « اعتمادات » في هذه العبارة وما يليها ما تعتمد عليه وتستند إليه الأجسام

في انبعاثها .

(٤) ح ، م : محتلب

فإن ^(١) قالوا : إنما ينبعث الشعاع بحركات ^(٢) الحديقة والأجفان ، فذلك محال ، فإن من تصطم أجفانه يرى إذا سكن حدقته ، فإذا ثبت أنه ليس لانبعث الأشعة موجب وإن عد من خلق الله ، فيلزم أن يقدر جواز عدم خلقه ، حتى يجوز أن يفتح الحى المدرك غير المتوقف عينه وترتفع الحواجز ولا يريد الرب تعالى انبعث الشعاع ولا يرى إذ ذاك شيئا ، وهو ^(٣) من أمحل المحال عند القوم .

ومما يصعب موقعه عليهم أن تقول : لئن كان الجوهر يرى لاتصال الشعاع به ، فما بال لونه يرى ^(٤) وهو عرض ، وقد رئي ، ولا يجوز الإتصال بالأعراض

فإن قالوا : إنما يرى ما يتصل به الشعاع ، أو ما يقوم بما يتصل به الشعاع ؛ فنقول : مفاد ذلك يلزمكم جواز رؤية الطعوم والروايح ، لأنها تقوم بما يتصل به الشعاع ^(٥) .

وتقول لهم أيضا : عندكم أن الجوهر الفرد لو مثل في سميت الشعاع لما رئي ، وقد اتصل الشعاع على استداده به ، ولو قدرنا انضمام جواهر إليه لما خصه من الشعاع إلا ما اتصل به إذا قدر

(١) م : وإن

(٢) ح : لحركات

(٣) ح : وهذا

(٤) ح ، م : تقصا : يرى

(٥) ح عبارة : بما يصل الشعاع به .

فرداً ، وكل ذلك دال على بطلان انبعاث الأشعة من الناظر واتصالها بالمرئيات .

(وإذا استدلل المخالفون ، على ما اعتقدوه من انبعاث الأشعة من الناظر ، واتصالها بالمرئيات)^(١) ، بما قدمناه في صدر الفصل ، وما يستروحون إليه من ذكر القرب والبعد ، وتعريج الأشعة وانعكاسها عن الأجسام الصقيلة ، فليس في شيء مما ذكره مستروح .

وإيجاز الجواب عن جميع ما يمثّلون به ، أن تقول : لم ادّعيتم حمل ثبوت الرؤية تارة وانتفاءها أخرى ، على ظنونكم في انبعاث الأشعة واتصالها ؟ وبم تردون قول من يقول : كل ما تنفونه وتثبتونه يرجع إلى استمرار العادات على قضية أرادها الله عليها^(٢) ، وسبيلها كسبيل استعقاب الأكل والشرب ، الشبع ، والرّى ، وإن لم يكونا موجبين لهما ؟ ولو انخرقت العادة الجارية ، لجاز رؤية البعيد المفرط البعد^(٣) ، والقريب المتداني .

ومجوز أيضاً رؤية ما وراء الحجاب^(٤) ، وإذا طولبوا بذلك لم

(١) ح قس : ما بين القوسين . من قوله « وإذا استدلل المخالفون ... » إلى قوله ... واتصالها بالمرئيات »

(٢) ح قس : عليها .

(٣) ح قس : البعد .

(٤) ح م : الحجب ، وزاد ح : به .

يرجعوا إلا إلى استبعاد محض لا محصول له ، والوجه معارضتهم بكل ما يوافقون^(١) على أنه موجب العادات المستمرة .

فصل

[الإدراكات خمسة]

الإدراكات^(٢) خمسة : أحدها البصر المتعلق بقبيل المرئيات ، والثاني السمع المتعلق بالأصوات ، والثالث : الإدراك المتعلق بالروائح ، والرابع : الإدراك المتعلق بالطعوم ، والخامس : الإدراك المتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة . والخاصة في اصطلاح المحققين هي الجارحة التي يقوم ببعضها الإدراك ، وقد يعبر بالشّمّ واللمس والدوق عن الإدراكات تجوزاً .

وهذه العبارات منبئة عند المحصلين عن اتصالات بين الحواس وبين^(٣) أجسام تدرك ، ويدرك^(٤) أعراض لها . وليست الاتصالات إدراكات ولا شرائط فيها ، وإن استمرت العادات بها . والدليل عليه أنك تقول شممت الشيء فلم أدرك ريحه ، وذقته فلم أجد طعمه ، ولمسته

(١) ح : ما يوافقونا عليه .

(٢) ح زاد : كلها .

(٣) م قس : وبين .

(٤) ح قس : ويدرك .

فلم أدرك حرارته . وذلك يحقق أنه ^(١) ليس المراد بها في الإطلاق أنفس الإدراكات .

وعداً أئمتنا رضى الله عنهم من الإدراكات وجدان الحى من نفسه الآلام والذات ، وسائر الصفات المشروطة بالحياة . ولا سبيل إلى القول بأن وجدان هذه الصفات هو العلم بها ؛ فإن الإنسان قد يضطر إلى العلم بتألم غيره ، ويجد من نفسه الألم المختص به ، ويفرق بيديه عقله بين وجدانه ذلك من نفسه وبين علمه بألم غيره .

فصل

[كل موجود يجوز أن يرى]

اتفق أهل الحق على أن كل موجود يجوز أن يرى . وذهب المحققون منهم إلى أن كل إدراك ، يجوز تعلقه بقبيل من الموجودات في مجرى العادات ، فسائغ تعلقه في قبيله بجميع الموجودات . والمصحح لكون الشيء بحيث أن يدرك هو الوجود ، ويترد ذلك في جميع الإدراكات ، على ما سنبينه بالحجاج إن شاء الله عز وجل .

وقد تتصل أطراف الكلام بما لا يستغنى المسترشد عن الإحاطة به ، وذلك أن قائل لو قال : هل يجوز أن يدرك المدرك إدراك نفسه ،

(١) ح عبارته : وذلك أنه يحقق أنه ليس الخ

فالمرضى عندنا أنه يجوز أن يدرك المدرك إدراك نفسه ، وإن لم يدركه فإنما لم ^(١) يدركه لما منع ينافى إدراك الإدراك ، فيكون منعاً منه ومنعاً من تقدير أن يدركه في نفسه . وهل يجوز أن يتعلق إدراك الغير بإدراك غيره وموانعه ؟ وهذا من الدقيق الذى لا يتأتى بسطه هاهنا .

فصل

[الموانع من الإدراك]

كل ما يجوز أن يدرك ^(٢) فإذا لم يدركه المدرك ، فإنما لم يدركه ^(٣) لقيام مانع به مضاد لإدراك ما يجوز أن يدركه ^(٤) . وتعدد الموانع حسب تعدد تقدير الإدراكات ، وهى متناهية الأعداد ، إذ ^(٥) لا تنتفى النهاية عن أعداد المدركات .

وقد أنكرت المعتزلة الموانع التى أثبتناها مضادة للإدراكات . وزعموا أن الموانع منها القرب والبعد ^(٦) المفرطان ، وعدم انبعاث الشعاع على شكل السداد ، وعدم اتصاله بالمرئي . والحجب الكشافة غير الشفافة من الموانع على أصولهم . وحملوا العمى على انتقاض بنية الحاسة . وكل

(١) م : لا

(٢) ل : أن يدركه ، وما أثبتناه عن ح ، م . (٣) ح : نفس : فإنما لم يدركه

(٤) ح ، م : إدراكه (٥) م : نفس : إذا

(٦) م عبارته : البعد والقرب

ما يدل على إثبات الأعراض دال على أن العمى ، وكل مانع من الإدراك معنى ؛ ولو جاز حمل العمى على انتقاض البنية .

ومن أحاط بما أخذ الأدلة ، هان عليه طرد الدليل الذي رمناه ، وإن ابتغى مبتغى تجديد العهد بسبيل الدليل على ما نروم إثباته من الأعراض ، فليسرد ما رسمناه في إثبات الأعراض حرفاً حرفاً . فهذه المقدمات لم نجد من تقديمها بدءاً .

فصل (١)

[رؤية الله تعالى]

ذكرنا من مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه يجوز أن يرى ، ونقلنا مخالفة المخالفين . ثم معظم المعتزلة مجمعون^(١) على أن الباري تعالى لا يرى نفسه ، وهو في معتقد هؤلاء يستحيل أن يرى بالحواس ويستحيل أن يرى من غير حاسة . وذهبت شذوذة من المعتزلة إلى أن الباري يرى نفسه ، وإنما تمتنع على المحدثين رؤيته من حيث لا يرون إلا بالحاسة^(٢) واتصال الأشعة . وذهب الكعبي وصحبه إلى أنه تعالى لا يرى ، ولا يرى نفسه ولا غيره ، وهذا مذهب النجار .

(١) لم يثبتوا فصل وإنما عنوان مسألة .

(٢) ح : متفقون ، م : لم يذكر مجمعون ولا متفقون .

(٣) ح : عبارته : من حيث يرون بالحاسة .

والذي يعول عليه في إثبات جواز الرؤية بمدارك^(١) العقول ، أن نقول : قد أدركنا شاهداً مختلفات ، وهي الجواهر والألوان ، وحقيقة الوجود تشترك فيها المختلفات ، وإنما يؤول اختلافها إلى أحوالها وصفات أنفسها ، والرؤية لا تتعلق بالأحوال . فإن كل ما يرى ويميز عن غيره^(٢) في حكم الإدراك ، فهو ذات على الحقيقة ، والأحوال ليست بذوات . فإذا تقرر بضرورة العقل أن الإدراك لا يتعلق إلا بالوجود ، وحقيقة الوجود لا تختلف ، فإذا رتب وجود لازم تجويز رؤية كل موجود^(٣) ؛ كما أنه إذا رتب جوهر ، لازم تجويز رؤية كل جوهر ؛ وهذا قاطع في إثبات ما نبغيه .

فإن قيل : لو كانت الرؤية لا تتعلق إلا بالوجود^(٤) ، لما أدرك المدرك اختلاف المدركات ، وهذا السؤال وجهه البهشية^(٥) ؛ فإن من أصلهم : أن الإدراك لا يتعلق بالوجود ، وإنما يتعلق بخاص وصف المدرك .

والذي ذكرناه في نهاية من^(٦) التناقض ؛ فإن ابن الجبائي امتنع من وصف الحال بكونها معلومة على حيالها ، محاذرة من أن تتخيل

(١) ل : فمدارك ؛ وما أثبتناه عن ح ، م .

(٢) م : عبارة : ويميز في حكم الإدراك من غيره .

(٣) م : جوهر .

(٤) ح : م ، م : بالوجود .

(٥) م : البهشية .

(٦) ح ، م : قصا : من .

الحال ذاتاً، ثم زعم أنها المدركة دون الذات ووجودها. وكيف يستجيز اللبيب أن يحكم بأنه يدرك ما لا يعلم، مع القطع بأن تعلق العلم أعم من تعلق الإدراك؛ فإن العلم يتعلق بالوجود^(١) والعدم؛ والإدراك لا يتعلق إلا بالذات الموصوفة^(٢) بالوجود.

فإن قالوا: فما بال الحال^(٣) علمت (عند إدراك الوجود)؟ قلنا: قولنا في العلم بالأحوال عند إدراك الوجود، كقولهم في العلم بالوجود عند إدراك الأحوال^(٤). ثم لا يبعد في مجازي العقول وجود اقتران معنيين، وهو بمثابة اقتران الآلام بالعلم بها، والمحل بالعرض، إلى غير ذلك.

وأما من نفى جواز الرؤية، فما يعمولون^(٥) عليه أن الباري تعالى لو كان مرئياً لرأيناه في وقتنا؛ إذ الموانع من الرؤية منفية عنه، وهي القرب والبعد المفرطان، والحجب الحائلة ونحوها، فلما لم نره كان ذلك دالاً على أننا لم نره^(٦) لاستحالة رؤيته.

فنقول لهم: لم حصرتم الموانع فيما ذكرتموه؟ ولم أنكرتم مزيداً

(١) ل زاد: عند ادراك الأحوال (٢) ح، م: عبارتهما: بذات موصوفة

(٣) م، ح: الأحوال (٤) نسخة ح وردت فيها العبارة التي بين قوسين كالآتي: (عند إدراك الوجود كقولكم في العلم بالوجود عند ادراك الأحوال؟ قلنا: قولنا في العلم بالأحوال عند إدراك الوجود، كقولكم في العلم بالوجود عند إدراك الأحوال) (٥) م: عولوا (٦) ح: لانراه

عليها؟ فلا يرجعون عند تحقيق^(١) الطلبة إلا إلى قولهم: سبرنا الموانع فلم نلف إلا^(٢) ما أفصحناه. فيقال لهم: عدم عثوركم على ضبط الموانع، لا ينتصب علماً قاطعاً، وأنتم عرضة للزلل، ولا يجب لكم المصصة، ولا الإحاطة بقصارى الأشياء وحقاتقها، فلا يرجعون عند ذلك إلا إلى تردد وتبدد.

ثم نقول لهم^(٣): بم تنكرون على من يزعم أننا إنما لم نره لمنايع قائم بالحاسة، مضاد لإدراكه؟ فإن قالوا: مقاد هذا المذهب يفضي بمقتضاه إلى أن يجوز أن تكون بحضرته أطلال وأشخاص^(٤) وأشباح^(٥)، وأطوال شائخة وجبال راسخة^(٦)؛ وهو لا يراها، إذ لم يخلق له الإدراك لها، والتزام ذلك جهل وانسلاخ عن موجب العقل.

قلنا: هذا الذي ذكرتموه تعويل على تهويل لا تحصيل له، وهو على الفور ينعكس عليكم بالذي يغمض أجفانه، ويعتقد اقتدار الرب تعالى على أن يخلق في [أوجز]^(٧) ما يقدر وأسرع ما ينتظر^(٨) ما فرضتموه علينا؛ فما يؤمنه، وقد غمض أو أطرق، أن يكون قد

(١) ح: عند تحقيق (٢) ح، م: غير (٣) ح، م: قصا: لهم (٤) م: قص: أشخاص (٥) ح: قص: أشباح (٦) ح: راسية (٧) ل: أوحده؛ وما أثبتناه هو المناسب لما بعده (٨) م: عبارته: في أوحى ما يقدر وأوسع ما ينتظر

حدث بين يديه باختراع الله أطوار وأطالال؟ ومجوز ذلك متجاهل .
وكذلك اتفق المتشككون إلى الإسلام على اقتدار الرب على أن
يخلق بشراً سوياً بدياً^(١)، من غير أن يردده في أطوار الخلق من النطف
والأمشاج . ومن رأى بشراً سوياً^(٢)، واستراب في كونه مولوداً جرياً
على ما يجوز في قدرة الله تعالى كان والجأ في نية الجهل .

ومن الممكنات أن تجري الأودية دماغياً، وتنقلب الجبال ذهباً
إبريزاً، ولو جوزه عاقل في دهره وقدره ممكناً في عصره، كان مهووساً
موسوساً، فكذلك^(٣) سبيل القطع بأنه ليس بحضرتنا مالا نشاهده .
فرجع ذلك، وقيم البدع، إلى استقرار العوائد واستمرارها دون
موجبات العقول . كيف وقد خصص الرسل برؤية الملائكة على القرب
من صحبهم وكانوا لا يرونهم، إذ الدهر دهر انخراق العوائد ووضوح
المعجزات المجانية للعادات .

ومن شبههم : ما إذا تحقق رجوع إلى محض الدعوى، مثل قولهم :
الرائي يجب أن يكون مقابلاً للمرئي، أو في حكم المقابل . فيقال لهم
في هذا الضرب : أعلمتم ما ادعيتموه ضرورة، أم علمتموه نظراً؟ فإن

(١) م، ح : برأ

(٢) م قص : سوياً

(٣) م، ح : وكذلك .

ادعوا العلم الضروري ونسبوا خصومهم إلى جحده، سقطت حاجتهم
ويتبين بهتهم^(١) وتطرق إليهم من المجسمة^(٢) مثل ما ادعوه .
فإن قائلهم لو قال : باضطرار تعلم استحالة وجود^(٣) موجود
لا يجمع للعالم ولا مفارق له، لم تدفع هذه الدعوى إلا بمثل ما دفعنا
به^(٤) شبهة نقاة الرؤية . ثم الباري تعالى يرى خلقه من غير جهة، فجاز
أن يُرى في غير جهة .

وينبغي للمبتدئ في هذا الفن، أن لا يغفل عن معارضتهم بالعلم
وكون الرب تعالى معلوماً، في كل ما يتمسكون به في نفي جواز الرؤية .

فصل

[رؤية الله تعالى ستكون في الجنان]

قد ثبت بموجب العقل جواز رؤية الباري تعالى، وهذا الفصل
يشتمل على أن الرؤية ستكون في الجنان، وعداً من الله تعالى صدقاً
وقولاً حقاً .

والدليل عليه^(٥) نص الكتاب، وهو^(٦) قوله تعالى : « وجوه يومئذ
ناصرة إلى ربها ناظرة »^(٧) .

(١) ح زاد : وعنادهم

(٢) ل : الجنة : والثبت عن ح ، م

(٣) ح ، م قصا : وجود

(٤) ح ، م عبارتها : الإجماع دفعناه

(٥) ح ، م زادا : من (٦) ح ، م قصا : وهو (٧) القيامة ك ٧٥ : ٢٢ ، ٢٣

والنظر ينقسم معناه في اللغة، وتعموره وصائل مختلفة على حسب اختلاف معانيه. فإن أريد به التقرب والانتظار، استعمل من غير صلة؛ قال الله تعالى في الإنبياء عن أحوال المنافقين ومخاطبتهم المؤمنين، وقد حيل بينهم وبينهم: «أنظرونا تفتبس من نوركم»^(١)، معناه: انتظرونا. وإن^(٢) أريد بالنظر الفكر، وصل بفي، فتقول: نظرت في الأمر، إذا تدبرته. وإذا أريد به الترحم، وصل باللام، فتقول: نظرت لفلان. وإذا أريد به الإبصار، أي الرؤية^(٣) وصل إلى.

والنظر في الآية التي احتججنا بها موصول إلى خبر عن الوجوه الناضرة المستبشرة، فاقضاء^(٤) النظر لإثبات الرؤية. فإن عارضونا بقوله تعالى: «لا تدركه الأبصار» وهو يدرك الأبصار^(٥)، قلنا: في الكلام^(٦) على هذه الآية مسالك. منها، إن^(٧) الرب تعالى لا يدرك جريا على ظاهر الآية، بل يرى. وإنما امتنع من سلك هذا المسلك من إطلاق الإدراك لإنبائه عن الإحاطة وتضمنه الحقوق، وإنما يلحق ذو الغايات، والرب تعالى يتقدس عن

(١) الحديد م ٥٧ : ١٣

(٢) ح ٤ م : وإذا

(٣) م قصص : نظرت لفلان. وإذا أريد الأبصار أي الرؤية (٤) ح ٤ م : فاقضى النظر

(٥) م قصص : وهو يدرك الأبصار؛ ح قصص : يدرك الأبصار. والآية من سورة الأنعام ك ٦ : ١٠٣

(٦) ح : للكلام

(٧) ح ٤ م : قصص : إن

التحديد بالنهايات. وهؤلاء لا يمتنعون^(١) من إطلاق الإحاطة على معنى العلم، ويقولون: الرب تعالى يعلم على الحقيقة ولا يحاط به، ويرى ولا يدرك. ثم ليس في الآية نفى جواز الإدراك، وهو موضع الاختلاف الراجع إلى مدارك العقول.

ثم هذه الآية مطلقة غير مختصة بالأوقات، وهي عامة فيها، والآية التي استدللنا بها تنص على إثبات الرؤية في أوقات معلومة، فيتجه في طرق التأويل حمل المطلق على المقيّد، فيحمل نفى الإدراك على أيام الدنيا.

وإن عارضونا بقوله تعالى في جواب موسى عليه السلام: «لن تراني»^(٢)، فهذه^(٣) الآية من أصدق الأدلة^(٤) على ثبوت جواز الرؤية؛ فإن من اصطفاه الله لرسالته، واختاره^(٥) واجتياه لنبوءته، وخصه بتكريمه وشرفه بتكليمه، يستحيل أن يحفل من حكم ربه ما يدركه حثالة المعترلة.

ومن نفى الرؤية نسب مثبت جوازها إما إلى ثبوت^(٦) ما يقتضي تكفيرا، وإما إلى ثبوت ما يقتضي تضليلا، والأنبياء عليهم السلام

(١) الأعراف ك ٧ : ١٤٣

(٢) م : من أصدق الدلالة

(٣) ح ٤ م : وهؤلاء يمتنعون

(٤) ل : وهذه؛ وما أثبتناه عن ح ٤ م

(٥) ح ٤ م : قصص : واختاره

(٦) ح ٤ م : قصص : ثبوت

مبرعون عن ذلك ، كيف وقد ذهب مخالفونا إلى وجوب عصمتهم عن جميع الزلل !

فإن^(١) قال منهم قائل : إنما سأل موسى عليه السلام علماً ضرورياً ، وعبر عنه بالرؤية ، قيل له : الرؤية المقرونة بالنظر الموصول «إلى» ، نص في الرؤية .

ثم الجواب يحمل على حسب الخطاب ، فما بال المعتزلة حملوا : « لن تراني » على نفي الرؤية ، وحملوا السؤال في صدر الآية على غير الرؤية ؟ وإن قال منهم قائل : إنما سأل الرؤية لقومه قطعاً لمعاذيرهم ، إذ كانوا يسألونه أن يريهم الله جهرة ، قيل له : هذا مخالفة للنص ، فإنه عليه السلام أضاف الرؤية المستولة إلى نفسه ، حيث قال : « أرني » .

ثم كيف يظن بالكليم أن يسأل ربه ما يعلم استحالاته^(٢) في حكمه تعالى لأجل قومه ! ولما سأله وقد جاوزوا البحر أن يجعل لهم إلهاً ، قال في الرد عليهم : « إنكم قوم تجهلون »^(٣) .

وقد ذهبت شذمة من المعتزلة ، إلى أن موسى عليه السلام كان يعتقد جواز الرؤية غلطاً ، فأعلمه الله تعالى أنه لا يجوز^(٤) ذلك^(٥) ،

(١) ح : وإن

(٢) ل عبارته : أن يسأل من ربه رؤية ما يعلم استحالاته ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٣) الاعراف ك ١٣٨ : ٧ م عبارته : فأعلمه الله ، وذلك عظيمة ، كبرت كلمة الخ

(٥) ح زاد : عليه

وتلك عظيمة ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، وهو^(١) من أعظم الإزدراء بالأنبياء . ولو جاز ذلك ، لجاز أن يعتقد نبي كونه ربه جسماً غلطاً ، ثم يعلمه الله ويلهمه الصواب .

فإذا تبين أن سؤال موسى عليه السلام دال على جواز ما سئل عنه ، ثم سؤاله كان عن^(٢) رؤية في الحال ، فلا يقدر في النبوة ذهول النبي عليه الصلاة والسلام عن علم الغيب^(٣) . فكان^(٤) صلى الله عليه وسلم يظن ما اعتقده جائزاً ناجزاً ، فأعلمه الرب تعالى مكنون غيبه . ثم سؤاله كان^(٥) عن رؤية في الحال ، فتعين حمل النفي على موضع السؤال .

فصل

[الفرق بين الرؤية ، والشم ، واللمس ، والذوق]

فإن قيل : قدمتم أن كل إدراك فإنه متعلق جوازاً بكل موجود ، وقود ذلك يلزمكم^(١) تجويز تعلق الإدراكات الخمسة بذات الباري وصفاته ، وملزم ذلك ينتهي إلى الحكم بكون الرب تعالى مشموماً ملموساً مذوقاً . قلنا : قد ذكرنا أن اللمس والذوق والشم عبارات عن

(١) ح : وهذا

(٣) م : الغيب

(٥) ح زاد : غير .

(٢) ح زاد : غير

(٤) ح : وكان

(٦) ح : جواز .

اتصالات ، وليست هي الإدراكات . فآما الإدراكات ، مع القطع باستحالة الاتصال ، فيجوز تعلقها بكل موجود ، وكل دال على جواز رؤية كل موجود ، يطرد في جميع الإدراكات .

فإن قيل : قد قدمتم في الصفات الواجبة ، أن الرب تعالى سميع بصير ، وأثبتتم العلم بالسمع والبصر ، فهل تثبتون للبصير تعالى سائر الإدراكات ؟ قلنا : الصحيح عندنا إثباتها ، والدال على إثبات العلم بالسمع والبصر دال على جميع الإدراكات .

فهذا باب مما يجوز في أحكام الإله . ومما يتعلق بالجائر من أحكامه ، ذكر خلقه واختراعه المخترعات ، ويتصل بذلك خلق الأعمال ، وما تمس الحاجة إليه من أحكام قدر العباد .

باب

القول في خلق الأعمال^(١)

اتفق سلف الأمة ، قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ، ولا خالق سواه ، ولا مخترع^(٢) ، إلا هو . فهذا^(٣) هو مذهب أهل الحق ؛ فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به ، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه . ويخرج من مضمون هذا الأصل ، أن كل مقدور لقادر ، فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشؤه .

واتفقت المعتزلة ، ومن تابعهم من أهل الأهواء^(٤) على أن العباد موجدون لأفعالهم ، مخترعون لها بقدرهم . واتفقوا أيضاً على أن الرب تعالى عن قولهم ، لا يتصف بالاقتدار على مقدور العباد ، كما لا يتصف العباد بالاقتدار على مقدور الرب تعالى .

ثم المتقدمون منهم^(٥) كانوا يمتنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لا خالق إلا الله تعالى ، ثم تجرأ المتأخرون

(١) ح عبارته : القول في خلق الأعمال باب ؛ وب : يوافق ما أثبتناه .

(٢) ح : ولا مبدع (٣) ح : وهذا

(٤) م : أهل الزيف (٥) ح ، م قصا : منهم

منهم وسموا العبد خالقاً على الحقيقة. وأبدع بعض المتأخرين ما فارق به رتبة الدين ^(١)، فقالوا: العبد خالق، والرب تعالى عن قول المبطلين لا يسمى خالقاً على الحقيقة. أعاذكم الله من ^(٢) البدع والتأدي في الضلالات ونحن الآن نرسم على المخالفين ثلاثة أضرب من الكلام؛ فأما الضرب الأول، فتمسك ^(٣) فيه بالقواطع العقلية ^(٤) في خروج العبد عن كونه مخترعاً؛ ونذكر في الضرب الثاني، إلزامات للمعتزلة مأخذها العقول أيضاً، والغرض منها إيضاح تناقض مذاهبهم؛ ونذكر في الضرب الثالث، الأدلة السمعية الدالة على صحة ما انتحاه ^(٥) أهل الحق.

فصل

[ليس العبد مخترعاً]

أما ^(٦) الضرب الأول من الكلام، فينحصر المقصود منه في طريقتين. إحداهما، أن نقول لخصومنا: قد زعمتم أن مقدورات العباد ليست مقدورة للرب تعالى، مصيراً منكم إلى استحالة إثبات مقدور بين قادرين، فنقول لكم: الرب تعالى قبل أن أقدر عبده ^(٧)،

(١) ح: السليين.

(٢) ل: تمسك (بدون الفاء)؛ والمثبت عن م، ح.

(٣) م: بالقاطع العقلي.

(٤) ح، م: فأما.

(٥) م: أقدر غيره.

وقبل أن اخترعه، هل كان موصوفاً بالاقتدار على ما كان في معلومه أنه سيقدر عليه من يخترعه أم لا؟ فإن زعموا أنه تعالى لم يكن موصوفاً بالاقتدار على ما سيقدر عليه العبد، فذلك ظاهر البطلان؛ فإن ما سيقدر عليه العبد عين ^(١) مقدور الله تعالى، إذ هو ^(٢) من الجائزات الممكنات المتعلق بها قدرة العبد ^(٣) بعد في الصورة التي فرضنا السؤال عنها.

وإن كان يمتنع تعلق كون الباري تعالى قادراً بمقدور العبد، من حيث يستحيل عند الخصوم مقدور بين قادرين، فلا ينبغي أن يمتنع كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى قبل أن يقدر عليه العبد ^(٤) عنده ^(٥)، فإنه لم يتعلق به بعد القدرة الحادثة. وإذا وجب كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى قبل أن يقدر عبده عليه ^(٦)، فإذا أقدره ^(٧) استحال أن يخرج ما كان مقدوراً لله تعالى عن كونه مقدوراً له.

(١) ح: عبارته: فإن ما سيقدر عليه العبد من غير مقدور الله تعالى.

(٢) م: نقص: «عين مقدور الله تعالى إذ هو».

(٣) ح، م: عبارتهما: من الجائزات الممكنات ولم يتعلق بها قدرة العبد.

(٤) ح: عبارته: قبل أن يقدر العبد عليه؛ وب يوافق ما أثبتناه.

(٥) ح: نقص: عنده؛ وب يوافق ما أثبتناه.

(٦) ح: عبارته: «قبل أن يقدر العبد عليه». وزاد «فإن لم يتعلق به بعد القدرة الحادثة، وإذا وجب كون ما سيقدر عليه العبد مقدور الله تعالى قبل أن يقدر الله تعالى عليه عبده، فإذا أقدره... الخ».

(٧) م: أقدره الله.

ولو تناقض في معتقد المخالفين^(١) بقاؤه مقدوراً للرب تعالى مع تجدد تعلق قدرة العبد به ، فاستبقاء كونه مقدوراً للرب تعالى ، وانتفاء كونه مقدوراً للعبد ، أولى من انقطاع تعلق كون الرب تعالى قادراً عليه^(٢) لتجدد كونه مقدوراً للعبد .

وإذا ثبت وجوب كون مقدور العبد مقدوراً لله تعالى ، فكل ما هو مقدور له ، فإنه محدثه وخالقه ، إذ من المستحيل أن يفرد العبد باختراع ما هو مقدور للرب تعالى .

ومما تمسك به أئمتنا أن قالوا : الأفعال المحكمة دالة على علم مخترعها ، وتصدر من العبد أفعال في غفلته وذهوله ، وهي^(٣) على الإتساق والانتظام ، وصفة الإتيان والإحكام ، والعبد غير عالم بما يصدر منه ، فيجب أن يكون الصادر منه دالاً على علم مخترعه . وإنما يتقرر ذلك على مذهب أهل الحق ، الصائرين إلى أن مخترع الأفعال الرب تعالى ، وهو عالم بحقائقها .

ومن ذهب إلى أن العبد مخترع أفعاله ، وهو غير عالم بها في الصورة التي وضعنا^(٤) الدلالة فيها ، فقد أخرج الإتيان^(٥) والإحكام عن كونه دالاً على المتقن المخترع ، وذلك نقض للدلالة^(٦) العقلية .

(١) م : المخالف . (٢) م : عنه . (٣) م : وهو . (٤) م : صنعنا . (٥) م : قس : الإتيان . (٦) م : الأدلة .

ثم لو ساغ وقوع محكم وفاعله^(١) غير عالم به ، ساغ أيضاً بطلان دلالة الفعل على القادر ؛ وذلك ينساق القول به^(٢) إلى بطلان دلالة الفعل على الفاعل^(٣) .

فإن عكسوا علينا ما ذكرناه في الكسب ، وقالوا : يجب كون المكتسب عالماً بما يكتسبه ، ثم يجوز أن يصدر منه القليل من الأفعال وإن كان ذاهلاً غافلاً .

قلنا : لا يجب عندنا في حكم^(٤) العقل كون المكتسب عالماً بما يكتسبه ، ثم يجوز أن يصدر منه القليل^(٥) ، إذ لو وجب ذلك في الكثير من الأفعال لوجب في القليل منها .

فإن قالوا : يجوز على ما أصلتموه صدور الأفعال الكثيرة من العبد من غير علمه بها ، قلنا : هذا مما نجوز في موجب العقل ، وإنما يتمتع وقوعه لاطراد العادات ، ولو انخرقت لما امتنع في جائزات العقول ما طالبتمونا به .

فإن قالوا : قد ذكرتم عند الكلام في إثبات العلم بكونه تعالى عالماً ، أن ذلك إنما يعلم اضطراراً ولا يتوصل إليه نظراً واعتباراً ،

(١) م : ومخترعه . (٢) ل : بها ؛ والثبت عن ح . (٣) م : قس : « وذلك ينساق القول به إلى بطلان دلالة الفعل على الفاعل » . (٤) م : قس : في حكم . (٥) م : قس : « ثم يجوز أن يصدر منه القليل » .

فهذا ^(١) ما ارتضيتموه ^(٢). ثم هو مناقض ^(٣) لما استروحتم إليه الآن. من حيث قلتم: الفعل المحكم دال على كون مخترعه عالماً به؛ قلنا: هذا تليس منكم، ولا تناقض في الجمع بين ما قدمناه وبين ما استدللنا به الآن؛ فإننا، وإن قلنا: نعلم أن المحكم لا يصدر إلا من عالم على الضرورة، حقيقة القول ^(٤) يؤول إلى أن المحكم دليل على كون فاعله عالماً به، من غير احتياج إلى نظر في كونه دليلاً. وكأن الأدلة ^(٥) تنقسم: فمنها ما لا يعلم كونه دليلاً إلا بالنظر، ومنها ما يعلم كونه دليلاً على الضرورة؛ والذي نحن فيه من القسم الأخير، ولا معنى لكون الشيء دليلاً على مدلول إلا أن يكون بحيث ^(٦) يجب من العلم به العلم بمدلوله، وهذا سبيل المحكم الدال على علم محكمه. وهذا ^(٧) الكلام في الضرب الأول.

فأما الضرب الثاني، وهو التعرض لإلزامهم، فإنه يشتمل على قواطع لا محيص عنها. فمن أقواها، أن القدرة الحادثة على أصولهم تتعلق بالوجود ^(٨) دون غيره من الصفات، ثم حقيقة الوجود لكل حادث لا تختلف، واختلاف المختلفات يؤول إلى أحوالها الزائدة على وجودها، وليست هي أثراً للقدرة. ومن أصول القوم أن القدرة

(١) ح: وهذا

(٣) ح: عبارته: وهو متناقض

(٥) ح: فكأن

(٧) م، ح: فهذا كلام

(٢) ح: ما اعتبرتموه

(٤) م: زاد فيه

(٦) ح: من حيث

(٨) م: بالحدوث

المتعلقة بالشيء تتعلق بأمثاله وأضداده، والموجودات مشتركة في حقيقة ما هو متعلق القدرة، فيجب تعلق القدرة الحادثة بجميع الحوادث كالطعوم والألوان والجواهر ^(١). كما يجب عندكم تعلق القدرة على حركة بجميع ما يمثّلها، ولا محيص لهم عن ذلك.

فإن قالوا: ما ألزمتونا في الاختراع ينقلب عليكم في تعلق القدرة كسباً، وإذا تعلقّت القدرة بنوع من الأعراض لزمتكم ما ألزمتونا تجويز تعلقها بجميع الحوادث، وإن لم تلزموا ما عكس عليكم لم يستمر ما ألزمتموه ^(٢)؛ قلنا: القدرة الحادثة لا تتعلق عندنا بمحض الوجود، بل تتعلق بالذات وأحوالها، والذوات مختلفة بأحوالها فلا يلزمنا من حكمتنا بتعلق القدرة بشيء المحكم بجواز تعلقها بما يخالفه. وإنما عظم موقع هذا الكلام على المعتزلة من حيث قالوا: لا تتعلق القدرة إلا بالوجود، ثم الوجود في حقيقته لا يختلف.

ومما يعظم موقعه عليهم، أنهم قالوا: القدرة الحادثة لا يتأتى بها إعادة ما اختُرع بها أولاً، ومعلوم أن الإعادة بمثابة النشأة الأولى. ولذلك استدلل الإسلاميون على اقتدار الرب على الإعادة باقتداره على ابتداء الفطرة، وقد نطق بذلك ^(٣) الكتاب، واحتج الرب على منكري

(١) ح، م: عبارتهما: كالطعوم والألوان ونحوهما

(٢) م: ما ألزمتونا

(٣) ح: عبارته: وقد نطق بذلك نص الكتاب

الإعادة بالنشأة الأولى .

فإذا اعترفت المعتزلة بأن القدرة الحادثة لا تصلح لإعادة ما يجوز في العقل إعادته على الجملة ، فكذلك ينبغي أن لا تصلح لابتداء الخلق . وإن ألزمونا تعلق القدرة الحادثة بالمعاد ، التزمناه ولم نبعده ؛ فإذا أعاد الله ما كان مقدوراً للعبد ، فيجوز أن يعيد قدرته عليه .

ومما نلزمهم [به] ^(١) أن تقول : قد وافقتمونا على أن ما عدا الوجود من صفات الأفعال لا يقع بالقدرة الحادثة ، مع أنها متجددة ، كما أن الوجود متجدد ، فما الفصل بين الوجود وبين ^(٢) الصفة ^(٣) الزائدة عليه ؟

فإن قالوا : إذا ثبت وجود الحركة ، وجب عند ثبوت وجودها ثبوت أحكامها ، والقدرة إنما تؤثر في الجائز دون الواجب ، والصفات التابعة للوجود واجبة ؛ فلم تؤثر القدرة فيها ؟ قلنا : لا معنى لوجوبها ، إذ يجوز تقدير انتفاءها أصلاً إذا انتفى الوجود .

فإن قالوا : المعنى بوجوبها أنها إنما تجب عند ثبوت الوجود ، قلنا : وكذلك يجب الوجود عند ثبوتها ؛ فإنه كما يستحيل ثبوت الحدوث دون الصفات التابعة له ، فكذلك يستحيل ثبوت الصفات

(١) زيادة يستلزمها المقام

(٢) م : نفس : ين

(٣) ح : م : الصفات

التابعة له دون الحدوث ، ولا يحيط عن ذلك . فهذه الزامات لاحيلة للخصوم في دفعها .

فأما ^(١) الضرب الثالث من الكلام ، فالغرض منه التعلق بالأدلة السمعية ؛ وهي تنقسم إلى ما يتلقى من مواقع إجماع الأمة ، وإلى ما يستفاد من نصوص الكتاب .

فأما ما يتلقى من إطلاق الأمة فأوجهه : منها أن الأمة مجمعة على الإبتهاال إلى الله تعالى وإبداء الرغبة إليه في أن يرزقهم الإيمان والإيقان ويحجبهم الكفر والفسوق والعصيان ، ولو كانت المعارف غير مقدورة للباري تعالى ، لكانت هذه الدعوة الشائعة والرغبة الدائمة ، متعلقة بسؤال ما لا يقدر الباري عليه ^(٢) .

فإن قالوا : هذه الرغبة محمولة على سؤال الإقذار على الإيمان والإعانة عليه بخلق القدرة ، قلنا : هذا غير سديد على أصولكم ؛ فإن كل مكلف قادر على الإيمان ، والرب تعالى لا يسلبه الاقتدار عليه ، فلا وجه لحمل الدعاء على ابتغاء موجود ، إذ الداعي ^(٣) يلتمس متوقفاً ^(٤) مفقوداً .

ثم السلف الصالحون كما سألوا الله تعالى الإيمان ، كذلك سألوه

(١) ح : م : وأما

(٢) م : والداعي

(٣) م : نفس : عليه

(٤) م : نفس : متوقفاً

أن يجنبهم الكفر ، والقدرة على الإيمان قدرة على الكفر على أصول
المعتزلة ؛ فلتن كان الرب معيناً على الإيمان بخلق القدرة عليه ، فيجب (١)
أن يكون معيناً على الكفر بخلق القدرة عليه . ويقوى موقع ذلك على
الخصم (٢) ، إذا فرضنا الكلام فيمن علم الله منه أنه إذا أقدره كفر ؛ فإذا
أقدره والحالة هذه ، فهو بالإعانة على الكفر أحق منه (٣) بالإعانة على
الإيمان .

ومن دعوات النبيين في ذلك قول إبراهيم وابنه إسماعيل ،
صلوات الله عليهما : « ربنا واجعلنا مسلمين لك » (٤) الآية ، ومنها قول
إبراهيم عليه السلام : « واجنّبني وبني أن نعبد الأصنام » (٥) .

ومما تمسك به ، تلقياً من إطلاق الأمة وإجماع الأمة ، أن المسلمين
قبل أن تنبغ القدريّة كانوا مجمعين على أن الرب تعالى مالك كل مخلوق ،
ورب كل محدث .

ومن المستحيل أن يكون الباري تعالى مالكا (٦) ما لا يقدر عليه ،
والله ما لا يعد (٧) من مقدوراته ، ولا بد لكل مخلوق من رب ومالك .

(١) ل : يجب ؛ وما أثبتناه عن ح ، م .

(٢) ح ، م قصا : على الخصم

(٤) البقرة م ٢ : ١٢٨

(٦) ح ، ل ، م : مالك ؛ ولعل الصواب ما أثبتناه

(٧) ح قص : والله ما لا يعد

(٣) م : أحق فيه

(٥) إبراهيم ك ١٤ : ٣٥

وإذا كان العبد خالقاً لأفعال (١) نفسه لزم أن يكون ربها وإلهها ، من
حيث استبد بالاعتدال عليها ، وهذه عظيمة في الدين ، لا ييؤء بها موقف .
وقد دل عليه فحوى التنزيل ، فإنه عز من قائل قال : « إذا لذهب كل
إله بما خلق ، ولعل بعضهم على بعض » (٢) .

ومما تلقاه من هذه المآخذ أن تقول : خلق المعرفة والطاعات
والقربات ، أحسن من خلق الأجسام وأعراضها التي ليست من قبيل
الطاعات ، فلو اتصف العبد بخلق المعارف لكان أحسن خلقاً من ربه ،
ولكان أولى بإصلاح نفسه وإرشادها وإيقادها من الغي والمعاطب من
ربه . ومن زعم أن العبد أصلح لنفسه من ربه ، فقد راغم إجماع المسلمين
وفارق الدين .

وإن قالوا : لولا القدرة على الإيمان لما تمكن العبد من خلق
الإيمان ، فالقدرة إذاً أصلح وأحسن ؛ قلنا مضمون ذلك يلزم صاحب
هذا المقال (٣) أن يحمل القدرة على الكفر شراً من الكفر ، حيث إنه
لا يتمكن منه إلا بها ، والقدرة صالحة للضدين ، وليست بأحدهما أولى

(١) ح ، م : لأعمال

(٢) م قص : « ولعل بعضهم على بعض » من سورة المؤمنون ك ٢٣ : ٩١

(٣) ل : القاد ؛ وما أثبتناه عن ح ، م .

منها بالآخر ؛ فأتى كان الرب تعالى مصلحاً عبده بالإقتدار على الإيمان ،
فليكن مفسداً له بالتمكين من الكفر . وهذا القدر كافٍ في مقصودنا
من مآخذ إطلاق الأمة .

فأما ^(١) نصوص الكتاب ، فمنها قوله تعالى : « ذلكم الله ربكم
لا إله إلا هو خالق كل شيء » ^(٢) الآية . والآية تقتضي تفرد الباري تعالى
بخلق كل مخلوق ، والاستدلال بها يعتضد بأننا نعلم أن خواها يتضمن
التمدح بالاختراع والإبداع ، والتفرد بخلق كل شيء ؛ فلو كان غيره
خالقاً مبدعاً لانتفى التمدح بالخلق المحمول على الخصوص ، ولساغ
للعبد أن يتمدح ^(٣) بأنه خالق كل شيء ، ومراده أنه خالق لبعض
المخلوقات .

فإن قالوا : هذا الذي تمسكتم به عموم ، وللعلماء في الصيغ العامة
مذهبان : أحدهما جحد ^(٤) اقتضاء الألفاظ للعموم ^(٥) ، والثاني القول
بالعموم مع المصير إلى تعرضه للتأويل ، وكل ظاهر متعرض لجهاث
الاحتمالات ، فلا يسوغ التمسك به في القطعيات . قلنا : لم تمسك

(١) ح ، : وأما

(٢) ل : نص في الآية : « لا إله إلا هو » ، وأوردها صحيحة ح ، م ؛ وهي من سورة الأنعام

ك : ١٠٢ : ٦

(٣) ح ، ل : عبارته أن يتمدح هو بأنه خالق . الخ ؛ وما أثبتناه عن

(٤) ل : حجة اقتضاء ؛ والثبت عن ح ، م : ح : الألفاظ العامة

محض الصيغة حتى أوضحنا اقترانها بإرادة التمدح ، وبيننا أن ذلك
التمدح ^(١) مفهوم من مقتضى الآية على قطع ، ولا يستمر حمل الآية
على الخصوص مع ما استيقناه من التمدح ، والمفهوم ^(٢) وإن لم يستفد من
مجرد الصيغ فهو متفق من القرائن .

وعلى هذا الوجه يستدل بقوله تعالى : « أم جعلوا لله شركاء خلقوا
نكلكه فتشابه الخلق عليهم ، قل الله خالق كل شيء » الآية ^(٣) . وهذه
الآية نص في محل النزاع . فإن قالوا : هي متروكة الظاهر ، وكذلك
التي استدلت بها قبل ، فإن الظاهر في الآيتين يقتضي كون الرب تعالى
خالق كل شيء ، واسم الشيء يطلق ^(٤) على القديم والحادث . قلنا :
المخاطب المتكلم في هذه المواضع لا يدخل تحت قضية الخطاب ، ونظير
ذلك قول القائل : « لا يلقاني خصم منطيق ولا جدل ذو تحقيق إلا
أنجمته » ، فلا يتوهم عاقل دخول هذا المخبر عن نفسه تحت موجب
كلامه ، حتى يقدر كونه مفهماً نفسه . ولا تندريء قواطع النصوص
بالروغان والحيل .

ونستدل بكل آية في كتاب الله دالة على تمدح الباري تعالى بكونه
قادراً على كل شيء ، ولا معنى لذلك عند المعتزلة ، فإن المعنى بقوله تعالى :

(١) ح ، م : قصا : التمدح

(٢) م : والعموم

(٣) ح : زاد : « وهو الواحد القهار » ، والآية من سورة الرعد م : ١٣ : ١٦

(٤) ح ، م : ينطلق

« والله على كل شيء قدير »^(١) ، أنه قادر على أفعال نفسه وليس بمقتدر على أفعال غيره . وإذا كان الأمر كذلك ، فالعبد أيضا قادر على كل شيء على هذا التأويل ، ويبطل تمدح البادى تعالى عند التحصيل .

ومما^(٢) يستدل به أيضا قوله تعالى : « والله خلقكم وما تعملون »^(٣) . وسنعتقد فضلا في معنى الهدى والضلال ، والختم والطبع وشرح الصدور ونقتصر فيه بالقواطع من نصوص الكتاب وفحوى الخطاب . وقد حان أن نذكر عصم المعتزلة وشبههم ، وهي تنقسم عندهم إلى مدارك^(٤) العقول وما أخذ السمع .

فما تمسكوا به في مدارك العقول ، أن قالوا : العاقل يميز بين مقدوره ، وبين ما ليس بمقدوره ؛ ويدرك تفرقة بين حركاته الإرادية ، وألوانه التي لا اقتدار له عليها . ووجه الفصل بين القيلين أنه يصادف مقدوره واقعا به على حسب قصوده ودواعيه^(٥) ، ولا يقع منه مالا^(٦) يقع على حسب انكفائه وانصرافه . فإذا صادف الشيء واقعا على حسب المقصود^(٧) والداعية ، لم يسترب في وقوعه به ، ثم لا يقع به إلا الحدوث ،

(١) البقرة م ٢ : ٢٨٤

(٢) ح ٤ ل : وما ؛ والثبت عن م

(٣) الصفات ك ٣٧ : ٩٦

(٤) ح : مدرك [بالافراد]

(٥) ح : قص : لا

(٦) ح : قص : ودواعيه

(٧) ح : م : حسب المقصد

فليكن العبد محدثا لفعله . ولو كان فعله غير واقع به ، لكان بمثابة لونه وسائر صفاته الخارجة عن مقدوراته .

قلنا : هذا الذي عولم عليه ، دعاوى غير مقرونة بأدلة^(١) . فأما قولكم : إن المقدور يقع على حسب الداعية والقصد ، فباطل من أوجه ، منها : أن ذلك لا يعم الأحوال ولا يشمل الأفعال ، بل الأمر على الانقسام^(٢) ؛ فرب فعل يقع على حسب القصد ، وربما لا يقع على حسب^(٣) ، فإن أفعال العاقل الذاهل غير واقعة على حسب قصده ودواعيه ، وكذلك كل ما يصدر من النائم والمغمى عليه من الأفعال .

فإذا^(٤) لم يطرد ما قالوه في جميع^(٥) الأفعال ، فوقع بعضها على حسب الداعية لا يدل على كونه واقعا بالعبد^(٦) من فعله . فإنه قد يقع الشبع عند الأكل ، والرى عند الشرب ، واكتساب الثوب ألوانا مقصودة عند الصبغ ، وفهم المخاطب^(٧) عند الإفهام ، وخجله ووجهه عند التخجيل والتهويل ؛ فهذه^(٨) الأفعال ، مع وقوعها على حسب المقصود ، ليست أفعالا لدى الدواعي والقصود .

(١) ح ٤ م : بالأدلة

(٢) ح : على انقسام

(٣) ح : عبارته : لا يقع على حسب قصده

(٤) م : وإذا

(٥) ل : زاد : وقوع ؛ ولم يذكر هذه الكلمة ح م

(٦) ح : عبارته : بالعبد على أنه من فعله

(٧) ح : وفهم الخطاب

(٨) ح ٤ م : ثم هذه

ثم نقول : من اعتقد أن لا خالق إلا الله فلا تدعوه داعية إلى الخلق ، ولا يصح مع هذا الاعتقاد منه القصد إلى الإحداث . وأفعال معظم الخليفة غير واقعة على حسب القصد ، فإن المقصود الواقع بالعبد عند الخصوص الحدوث . فإذا وضح أنه غير مقصود من الذين ذكرناهم ، بطل استرواحهم إلى الدواعي ، وفسد ماعولوا عليه من الدعاوى .

ثم نقول : لا يبعد عنكم أن يخلق البارئ تعالى في العبد أكوأناً ضرورية ، ويخلق فيه الدواعي ضرورية إليها على الإطراد ، ولو كان الأمر كذلك لكانت الأكوأناً^(١) واقعة على حسب الدواعي^(٢) . ثم لا تقضى ، والحال هذه ، بكون الأكوأناً الضرورية الواقعة على حسب الدواعي أفعالا لدى الدواعي^(٣) ، فبطل ماعولوا عليه من كل وجه .

وما ذكرناه من إدراك التفرقة بين المقدور وغيره صحيح ، ولكن التفرقة آيلة إلى إدراك تعلق القدرة بأحدهما دون الثاني ، وهو كالفرق بين المعلوم والمظنون ، مع العلم بأن العلم والظن لا يؤثران في متعلقهما .

(١) م عبارته : لكانت الدواعي واقعة

(٢) م عبارته : على حسب الأفعال

(٣) م نفس : أفعالا لدى الدواعي

فصل (١)

[الفرق بين مطالبة العبد بألوانه وأجسامه ، وبين مطالبته بأفعاله]

ومما تمسكوا به ، وهو من أعظم تخیلاتهم ، أن قالوا : العبد مطالب من ربه تعالى بالطاعة ، ويستحيل في العقول أن يطالب العبد بما لا يقع منه . قالوا : المقدور عندهم بثبابة القدرة^(٢) في أن كل واحد منهما واقع بقدرة الله تعالى ، وليس للعبد من إيقاع المقدور شيء ، فما المطلوب ؟ وما معنى الطلب ؟ وما الفرق بين مطالبة العبد بألوانه وأجسامه ، وبين مطالبته بأفعاله ؟

وربما قرروا هذه الشبهة ، وقالوا : لسنا نلزمكم الآن أمراً يتعلق بتقبيح العمل^(٣) وتحسينه ، ولكن أهل الملل متفقون على أن ما يؤدي إلى حمل كلام الرب تعالى على التناقض والخروج عن الإفادة فهو باطل . ومن لغو الكلام أن يقول القائل لمن يخاطبه : افعل ما أنا فاعله ، وابدع ما أنا مبدعه .

وسبيلنا أن نقف على المفارقة بعكس هذه الشبهة عليهم من أوجه ، فمنها أن نقول : من أصلكم^(٤) أن المعدوم شيء وذات على خصائص الصفات ، فما معنى المطالبة بإثبات ما هو ثابت ؟ إذ لا معنى لكون

(١) ح ، م : لم يذكر كلمة (فصل) (٢) ل زاد : في العقول ، ولم يذكرها ح ، م (٣) ح ، م : العقل (٤) م : من أصلهم

المعلوم موجوداً ، إلا أنه ثابت ذات لها خصائص^(١) صفات . وهذا الذي ألزمنهم يبطل عليهم معنى الخلق في حكم الله سبحانه وتعالى .

فأما من أنكر الأحوال من المعتزلة ، فلا مطمع له في الانفصال عما ذكرناه . ومن قال بالأحوال من المstemين إلى الاعتزال ، فربما يقولون : المطلوب هو^(٢) الوجود ، وهو حال متجددة للذات ، وذلك محال .

فإن الحال لو كانت تنفرد بالإثبات عن الانتفاء^(٣) ، لكانت ذاتاً ؛ إذ كل ما يتخيل متفياً ، ثم يعتقد تجده على ذات واقعاً بالقدرة على حياله وانفراده فهو ذات . ولو ساغ صرف أثر القدرة إلى الحال ، لجاز أن يقال ، إذا سكن الجوهر عن تحرك ، فكونه ساكناً^(٤) حال ثابتة بالقدرة ، من غير احتياج إلى تقدير سكون هو عرض زائد عن الذات ، وذلك يقضى بإنكار الأعراض ، ولا مخلص لهم عن ذلك .

ومما انعكس به^(٥) شبههم أن تقول : العبد عندهم مطالب بالنظر ابتداء ، ولما يعتقد بعد أمراً مطالباً ، فكيف^(٦) التوصل إلى العلم بالمطلب قبل استيقان الطالب الأمر ؟

وما^(٧) عولوا عليه من إلزامنا تناقض الطلب قولاً ، ينعكس عليهم بما لا يجدون عنه محيصاً ، وذلك أنا نقول : من أصلكم أن

(١) م : خصوص

(٢) ح : عن انتفاء

(٣) ح : ومما ينعكس عليهم به

(٤) ح ٤ م : نقصا : هو

(٥) ح : عبارته : عن تحركه بكونه ساكناً

(٦) ح ٤ م : وكيف

(٧) م : وما

الرب تعالى مُصلح عباده بما كلفهم من طاعته ، فإذا فرضنا الكلام عليكم فيمن علم الله تعالى أنه لو اخترمه ولم يكمل عقله لنجا من العذاب . ولو أكمل عقله وأقدره لكفر وطغى ، فمن هذه حاله ، فصلاحه على الضرورة في أن يُخترَم . ومن أبدى في ذلك وراء سقطت مكالته^(١) ودحضت حجته . وكل كلام في اقتضاء تكليف فهو مقيد بقصد الإصلاح .

ولا مزيد في التناقض على أن يقول القائل : أمرك وقصدي بأمرك إصلاحك ، مع علمي بأنك لا تصلح ، ولو لم أمرك لنجوت من موبقات العواقب ومرديات العواطب . فهذا ، وقيم البدع ، غاية في التناقض لا يخفى مدركها على عاقل .

ومما يعارضون به ، أن أوامر الشرع وزواجره قد تتعلق بالأحوال للمصلحة بعلمها ، وذلك مثل تقدير الشرع بأمر مكلف بكونه قائماً عالماً ، ولا سبيل إلى جحد ذلك من موارد الشرع وموجبات السمع . ثم كون العالم عالماً ، وإن حسن تقدير الطلب فيه ، فليس هو واقعاً بالمطالب به على أصول^(٢) المخالفين ، فإنه لا يقع بالقدرة إلا حدوث ذات . والأحوال توجبها العال ، وتثبت واجبة تابعة للحدوث ؛ فإذا لم يبعد تقدير الطلب بما لا يقع بالمطالب ، لم يبعد ما ألزمونا .

(١) ح : نقص : مكالته

(٢) ل : عبارته : بالمطالب فيه عن أصول ؛ والثبت عن ح ، م

ثم نقول : ما أسندتم إليه تخيلكم محض تهويل . فإننا^(١) نقول قد سبقتم معرفتكم بأن خصوصكم لا يعتقدون كون العبد المأمور والمنهى موقفاً لفعله ، ثم علمتم اتفاق أهل الملل على توجه الأوامر على المكلفين ، ثم ادعيتم بعد هذين الأصلين استحالة الطلب فيما لا يوقعه المطالب .

وسبيل إيجاز الكلام أن نقول : ما ادعيتم استحالاته ، لا تخلون فيه من أمرين : إما أن تسندوا دعواكم إلى^(٢) الضرورة ، وإما أن تسندوها إلى دليل على زعمكم . وإن^(٣) ادعيتم العلم الضروري ، كنتم مباهتين في ادعاء الضرورة بإزاء مخالفة أكثر الأمة ، ثم لا تسلمون من^(٤) معارضة دعواكم بمثلهما . وإن أسندتم تصحيح دعواكم^(٥) إلى نظر ، فأبدوه تكلم عليه ، ولا تقتصروا على الدعوى العرية .

وقد سلك بعض أئمتنا^(٦) طريقاً في الكسب تدرأ هذه الشبهة ، على ما سنعتقد في حقيقة الكسب فصلاً^(٧) ، وذلك أنه قال : القدرة الحادثة تتضمن إثبات حال للمقدور بها ، وتلك الحال متعلق الطلب . والخلق على أصول المعتزلة^(٨) لا يتضمن إثبات ذات ، إذ الذوات عندكم ثابتة عدماً ووجوداً على صفات أنفسها . وإنما يتضمن الاختراع وجود الذات ، وهو حال عند محققهم .

(١) ل : فإذا ؛ وما أثبتناه عن ح ٦ م (٢) ج زاد : ادعاء (٣) ح ٦ م : فإن
(٤) ح : عن (٥) م نفس : وإن أسندتم لتصحيح دعواكم (٦) م : بعض أصحابنا
(٧) م نفس : على ما سنعتقد في حقيقة الكسب فصلاً (٨) م : والطلب

شبهة أخرى لهم ، وهي^(١) أنهم قالوا : إذا حكمتم بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في متعلقها ، فسبيلها سبيل العلم المتعلق بالمعلوم ، ويلزم على مقتضى ذلك تجويز تعلق القدرة الحادثة بالألوان والأجسام والقديم وجميع الحوادث قياساً لها^(٢) على المعلوم . وهذا الذي موهوا به دعوى ، وهم يثبتونها مطالبون ، وكل مُشبه^(٣) شيئاً بشيء^(٤) مطالب بالدليل على إثبات تشابههما في الوجه الذي يبغيه المشبه .

فإن قالوا : الجامع بين القدر والمعلوم استواءهما في انتقاء تأثيرهما في متعلقتهما ، قلنا : لم قلتم إن العلوم^(٥) عم تعلقها لأنه لا أثر لها^(٦) ولا يتخلصون من المطالبة أو يُوردوا دليلاً ، ولا يكادون يهتدون إليه سبيلاً . ثم الرؤية لا تؤثر في المرئي ، ولا تتعلق بجميع^(٧) الموجودات على مذهب الخصم . والعلم بسواد معين لا يتعلق بغيره ، وإن لم يكن له أثر في المعلوم به ، فبطل ما عولوا عليه .

ثم ما ذكروه ينعكس عليهم بما لا يحيص لهم عنه . وذلك أن حقيقة الحدوث لا تختلف ، وهي أثر القدرة عند الخصم ، والصفات التي تختلف بها الحوادث ليست من آثار القدرة . فهلا قضوا بتعلق القدرة

(١) ح : وهو (٢) ح نفس : لها
(٣) م : وكل من شبه (٤) ح زاد : فهو
(٥) ح عبارته : إن العلوم إنما عم تعلقها ... الخ
(٦) ح : فلا (٧) م : بجملة الموجودات

الحادثة بكل حادث، من حيث لا يختلف متعلق القدرة الحادثة وأثرها في جميعها !

شبهة أخرى لهم ، وذلك أنهم قالوا : العبد مثاب على فعله معاقب مملوم محمود ، وكل ذلك دال على أن فعله واقع منه ، إذ لا يحسن توبيخه والثناء عليه بما لا يقع منه كألوانه وأجسامه . وهذا الذي ذكره لا محصول له ؛ فإن الثواب والعقاب وتوابعهما من الذم والمدح لا يوجبها فعل المكلف عندنا . ولو ابتدأ الرب تعالى عبده بنعيم مقيم أو بعذاب أليم ، لكان ذلك ممكناً غير مستحيل . وإنما أفعال العباد في أحكام الشرائع أعلام وآيات لأحكام الله تعالى ، ولا بُد في نصب علم ليس هو واقعاً عن ^(١) نصب العلم له ^(٢) . وسنقرر ذلك في باب الثواب والعقاب إن شاء الله عز وجل .

فصل

[تعلق القدرة الحادثة بمقدورها]

فإن قيل : إنما يتكلم على المذهب رداً وقبولا إذا كان معقولا ، وما اعتقدتموه من كون العبد مكتسباً غير معقول ؛ فإن القدرة إذا

(١) م : ممن . (٢) ح : به .

لم تؤثر في مقدورها ، ولم يقع المقدور بها ، فلا معنى لتعلق القدرة . قلنا : قد ^(١) اختلف أئمتنا في وجه تعلق القدرة الحادثة بمقدورها .

فصار صائرون إلى أن القدرة الحادثة تؤثر في إثبات حال للمقدور ^(٢) يتميز بها المكتسب عن ^(٣) الضروري . فإذا فرضنا حركة ضرورية إلى جهة ، وقدرنا أخرى كسبية إلى تلك الجهة ، فالكسبية على حالة زائدة هي من أثر تعلق القدرة الحادثة بها ، والكسبية تتميز بها عن الضرورية . وأما الحدوث ، وإثبات الذوات ، فالرب تعالى مستأثر بها ^(٤) .

وهذه الطريقة غير مرضية ، ولا جريان لها على قواعد أهل الحق ، وفي المصير إليها افتتاح ^(٥) وجوه من الفساد يجب تنكُّبها .

منها ، أن العبد يستحيل أن ينفرد بمقدور دون الرب تعالى ؛ فإن ^(٦) فرضنا للقدرة الحادثة أثراً ، وحكمتنا بثبوته للعبد ^(٧) ، فقد خرنا اعتقاد وجوب كون الرب قادراً على كل شيء ^(٨) مقدور . ويستحيل المصير إلى أن الحالة المفروضة تقع بالقدرة القديمة والحادثة ، فإن ذلك مستحيل ، ولو ساغ فرضه لساغ تقدير خلق بين ^(٩) خالقين .

على أن صاحب هذه الطريقة يحيل معتقده على ادعاء حالة مجهولة لا يمكنه الإفصاح بها ، مع قطعنا بأن الحركة الكسبية مماثلة للضرورية . وتقدير

(١) م : نفس : قد (٢) ل : المقدور ، والمثبت عن ح : م (٣) ح : من (٤) ح : م : به (٥) م : اقتطاع (٦) ح : م : وإذا (٧) ح : نفس : للعبد (٨) م : نفس : شيء (٩) ح : خلق من خالقين (م - ١٤)

أحوال مجهولة حيد عن السداد ، وتطريق لدواعي الفساد إلى أصول الاعتقاد .

فالوجه ، القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً . وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها ؛ إذ العلم معقول تعلقه بالعلوم مع أنه لا يؤثر فيه ، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد^(١) لا تؤثر في متعلقها . فإن^(٢) استبعد الخصوم ذلك ، ورجعوا إلى كون العبد مطالباً ، فقد قدمنا ما^(٣) فيه إقناع في الانفصال .

فصل

[في الهدى والضلال ، والختم والطبع]

اعلم ، وفقك الله تعالى لمرضاته ، أن كتاب الله العزيز اشتمل على آي دالة على تفرد الرب تعالى^(٤) بهداية الخلق وإصلاحهم ، والطبع على قلوب الكفرة منهم ، وهي نصوص لإبطال^(٥) مذاهب مخالف أهل الحق . ونحن نذكر غرضنا من آيات الهدى والضلال ، ثم تتبعها بالآي المحتوية على ذكر الختم والطبع .

فما يعظم موقعه عليهم ، قوله تعالى : « والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم »^(٦) ؛ وقوله تعالى : « إنك لا تهدي من أحببت »

(١) ح ، م : بفعل الغير (٢) ح : وإن (٣) ح : نفس : ما (٤) ح : على تفرد سجنانه وتعالى (٥) ح : م : في إبطال (٦) يونس ك : (٧)

والله يهدي من يشاء^(١) ؛ وقوله تعالى : « فمن ير الله أن يهديه »^(٢) ؛ وقال عز وجل : « من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون »^(٣) .

واعلم أن الهدى في هذه الآي^(٤) لا يتجه حمله إلا على خلق الإيمان ، وكذلك لا يتجه حمل الإضلال على غير خلق الضلال . ولنا نذكر في الهداية في كتاب الله عز وجل على غير المعنى الذي رُمناه ، فقد ورد والمراد به الدعوة ؛ قال الله تعالى : « وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم »^(٥) ، معناه وإنك لتدعو .

وقد ورد الهداية ويراد^(٦) بها إرشاد المؤمنين إلى مسالك الجنان والطرق المقضية إليها يوم القيامة ، قال الله تعالى : « فلن يضل أعمالهم ، سيديهم ويصلح بهم »^(٧) ؛ فذكر الله تعالى المجاهدين في سبيله وعنى بهم المخلصين والأتقياء ، ثم قال : سيديهم ، فينبغي حمل الآية^(٨) على ما ذكرناه . وقال الله تعالى في الكفار : « فاهدوهم إلى صراط الجحيم »^(٩) ، معناه اسلكوا بهم^(١٠) إليها ، والمعنى بقوله تعالى : « وأما ثمود فهديناهم »^(١١) ، الدعوة ؛ ومعنى الآية ، أنادعوناهم فاستجبوا العمى على ما دعوا إليه من الهدى .

(١) القصص ك : ٢٨ : ٥٦ (٢) الأنعام ك : ٦ : ١٢٥ (٣) ل : من يهدى والهاء الثانية تحريف ، وصحة الآية من يهد الله (٤) هذه الآية لم يذكرها ح ، م ، وهي من سورة الاعراف ك : ٧ : ١٧٨ (٥) ح : عبارته : أن الهدى في الآية (٦) الشورى ك : ٤٢ : ٥٢ (٧) ح : والمراد بها (٨) ح : م : عبارتهما : فيعين حمل الهداية (٩) ح : م : عبارتهما : فيعين حمل الهداية (١٠) الصافات ك : ٣٧ : ٢٣ (١١) ح : فاسلكوا بهم (١٢) فضلت ك : ٤١ : ١٧

وإنما أشرنا إلى انقسام معنى الهدى والضلال ، لتحيطوا علماً بأننا لا ننكر ورود الهدى والضلال على غير معنى الخلق ، ولكننا خصصنا استدلالنا بالآي التي صدرنا الفصل (١) بها . ولا سبيل إلى حملها على الدعوة ، فإنه تعالى فصل بين الدعوى والهداية ، فقال : « والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء » (٢) ، نخصص الهداية وعمم الدعوة ، وهذا مقتضى ما استدللنا به من الآيات . ولا وجه لحملها على الإرشاد إلى طريق الجنان ، فإن (٣) الله تعالى علق الهداية على مشيئته (٤) وإرادته واختياره . وكل مستوجب (٥) الجنان ، فخم على الله عند المعتزلة أن يدخله الجنة . وقوله تعالى : « فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام » ، فصرح بأحكام الدنيا . وشرح الصدر (٦) وحرجه ، وذكر الإسلام من أصدق الآيات على ما قلناه .

وإن (٧) استشهاد المعتزلة في رؤم حمل الهداية على الدعوة أو غيرها مما يطابق معتقدهم بالآيات التي تلونها ، فالوجه أن نقول : لا بعد في حمل ما استشهدتم به على ما ذكرتموه ، وإنما استدللنا بالآيات المفصلة

- (١) ل : القصد ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٢) ح ، م : أكلا الآية : « إلى صراط مستقيم »
(٣) ح ، م : فإنه
(٤) ح : بمشيئة
(٥) ح : عبارته : وكل من يستوجب
(٦) ح ، ل : الصدور ؛ وما أثبتناه عن م
(٧) ح : فإن

المخصصة للهدى بقوم والضلالة بآخرين ، مع التنصيص على ذكر الإسلام وشرح الصدور وحرجه له (١) . ولا مجال لتأويلاتهم المزخرفة (٢) في النصوص التي استدللنا بها .

وأما (٣) آيات الطبع والحتم ، فمنها قوله تعالى : « ختم الله على قلوبهم » (٤) ؛ وقوله تعالى : « بل طبع الله عليها بكفرهم » (٥) ؛ وقوله تعالى : « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً » (٦) ؛ وقوله تعالى : « وجعلنا قلوبهم قاسية » (٧) .

وقد حارت المعتزلة في هذه الآيات ، واضطربت لها آراؤهم ، فذهبت طائفة من البصريين إلى حملها على تسمية الرب تعالى الكفرة بهذا الكفر والضلال ؛ قالوا : فهذا معنى الطبع .

ولا خفاء بسقوط هذا الكلام ، فإن الرب تعالى تمدح بهذه الآيات وأنبأ (٨) بها عن اقتهاره واقتداره على ضمائر العباد وإسرارهم (٩) . وبين أن القلوب بحكمه يقلبها كيف يشاء ، وصرح بذلك في قوله تعالى :

- (١) ح ، م : عبارتهما : وشرح الصدر ، ولا مجال ... الخ
(٢) ح : لتأويلهم المزخرف
(٣) ح : فأما
(٤) البقرة م ٢ : ٧
(٥) النساء م ٤ : ١٥٥
(٦) ح ٤ م قصا : « وفي آذانهم وقراً » ؛ والآية من سورة الانعام ك ٦ : ٢٥
(٧) المائدة م ٥ : ١٣
(٨) ح ، ل : وأنبياء ؛ وما أثبتناه عن م
(٩) ح ، م : عبارتهما : ضمائر العباد وإسرارهم

«وَتَقَلَّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» الآية (١)
فكيف يستجاز حمل هذه الآيات على تسمية وتلقب؟ وكيف يسوغ ذلك للييب؟ والواحد منا لا يعجز عن التسميات والتلقبات، فما وجه استيثار الرب بسلطانه؟

وحمل الجبائي وابنه هذه الآيات على حمل بشيع مؤذن بقلّة أكثراتهم بالدين، وذلك أنهما قالوا: من كفر وسم الله قلبه سمة (٢) يعامها الملائكة؛ فإذا (٣) ختموا على القلوب تميزت لهم قلوب الكفار من أفئدة الأبرار. فهذا معنى الختم عندهما، وما ذكرناه مخالفه لنص الكتاب وخفى الخطاب؛ فإن الآيات نصوص في أن الله تعالى يصرف بالطبع والختم عن سنن الرشاد من أراد صرفه من العباد؛ قال الله تعالى: «وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً» (٤)، فاقتضت الآيات كون الأكنة مانعة من إدراك الإيمان (٥). والسمة التي اخترعوا القول بها، لا تمنع من الإدراك.

والى متى تعدى غرضنا في الاختصار، وقد وضع الحق وحصل، وإلى متى تستبان عناد المخالفين في تأويلاتهم! والله الموفق للصواب (٦).

(١) ح ٤ م قصص: «كَلَّمَ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا»؛ والآية من سورة الأنعام ك ٦: ١١
(٢) ح ٢: بسمة (٣) ح ١: وإذا
(٤) ح ٤ م: قصص: «وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا» (٥) ح: الحق
(٦) ح عبارته: في تأويلاتهم في الكسب؛ ولم يذكر: «والله الموفق للصواب»

باب

القول في الاستطاعة وحكمها (١)

العبد قادر على كسبه، وقدرته ثابتة عليه. وذهبت الجبرية (٢) إلى نفي القدرة، وزعموا أن ما يسمى كسباً للعبد أو فعلاً له، فهو على سبيل التوسع والتجوز في الإطلاق، والحركات الاختيارية (٣) والإرادية بمثابة الرعدة والرعدة.

والدليل على إثبات القدرة، أن العبد إذا ارتعدت يده، ثم إنه حركها قصداً، فإنه يفرق بين حالته (٤) في الحركة الضرورية وبين الحالة (٥) التي اختارها واكتسبها، والفرقة بين (٦) حالتي الاضطراب والاختيار معلومة على الضرورة. ويستحيل رجوعها إلى اختلاف الحركتين، فإن الضرورية مماثلة للاختيارية قطعاً؛ فكل واحدة من الحركتين ذهاب في الجهة الواحدة وانتقال إليها، ولا وجه لادعاء إقترانها بصفة مجبولة تدعى، فإن ذلك يحسم طريق العلم بتماثل كل

(١) ح: عنوان: «فصل»، ولم يذكر: القول في الاستطاعة وحكمها؛ م قصص: «القول»
(٢) وتسمى أيضاً الجبرية، أتباع جهم بن صفوان، وقد تقدم ذكرهم ومذهبها في نفي الاختيار عن الإنسان لأني عمل من أعماله واضح البطلان.
(٣) ح قصص: الاختيارية (٤) ح ٤ م: حالته
(٥) ح ٤ م عبارتهما: والحركة التي اختارها (٦) ح عبارته: والفرقة في حالتي....

مثلين ؛ فإذا لم ترجع التفرقة إلى الحركتين ، تعين صرفها إلى صفة المتحرك .

ثم نسلك بعد ذلك سبيل السبر والتقسيم في إثبات القدرة ، على ما سبق التنبيه عليه عند محاولة الدليل على إثبات الأعراض ، فنقول : يستحيل رجوع التفرقة إلى نفس الفاعل من غير مزيد ، فإن الأمر لو كان كذلك لاستمرت صفة النفس ما دامت النفس .

فإذا^(١) رجعت التفرقة إلى زائد على النفس لم يخل ذلك الزائد : إما أن يكون حالا ، أو عرضاً . وباطل أن يكون حالا ، فإن الحال المجردة لا تطرأ على الجواهر ، بل تتبع موجوداً طارئاً كما قدمناه ؛ وإن كان ذلك الزائد عرضاً ، يتعين كونه قدرة ، فإنه مامن صفة من صفات المكتسب غير القدرة إلا ويتصور ثبوتها مع انتفاء الاقتدار ، وتتفق معظم الصفات المغايرة للقدرة ، مع ثبوت القدرة . ولسنا نستوعب الأقسام في مقدم الكلام^(٢) ، بل نجتري بالتنبيه عليه .

فإن قيل : بم تنكرون على من يصرف التفرقة إلى ثبوت الإرادة والكراهية ؟ قلنا : العاقل يفرق بين تحريكه يده وبين ارتعاده^(٣) وإن لم يكن له إرادة في حالتي غفلته وذهوله .

(١) ح : وإذا
(٣) ح ، م : ارتعاده يده

(٢) ح ، م : قصا : مقدم

فإن قيل : بم تردون على من يصرف التفرقة إلى صحة في الجارحة وبنية مخصوصة ، وإلى انتفاءها ؟ قلنا : هذا باطل من أوجه ، أقربها إلى غرضنا : أن الأيد الصحيح البنية يفرق بين أن يحرك يد نفسه قصداً ، وبين أن يحرك الغير يده ، وإن كانت بنية يده في الحالتين على صفة واحدة . فإذا بطلت هذه الأقسام ، تعين التنصيص على القدرة ، وهذا لا يتبين في تعيين كل غرض ينازع فيه^(١) .

فصل

[القدرة الحادثة لا تبقى]

القدرة الحادثة عرض من الأعراض عندنا^(٢) ، وهي غير باقية ، وهذا حكم جميع الأعراض عندنا ، وأطبقت المعتزلة على بقاء القدرة والدليل على استحالة بقاء جميع الأعراض أنها لو بقيت لاستحال عدمها . ونفرض هذا الدليل في القدرة ثم نستبين أطرافه فيما عداها ، فنقول : لو بقيت القدرة ثم قدر عدمها لم يخل القول في ذلك : إما أن يقدر انتفاؤها بطريان ضد^(٣) ، وهو^(٤) مذهب المخالفين ؛ وإما أن يقدر انتفاؤها بانتفاء شرط لها . وباطل تقدير عدمها بطريان ضد ، فإنه ليس الضد الطارئ ببقية القدرة أولى من درء القدرة الضد ومنعها إياه من الطريان . ثم إذا

(١) ل : تنازع عليه ؛ والثبت عن ح ، م
(٢) م : قص : عندنا
(٣) م : انتفاؤها بضد
(٤) م : قص : وهو

تعاقب ضدان ، فالثاني يوجد في حال عدم الأول ، فإذا^(١) تحقق عدمه فلا حاجة إلى الضد ، وقد تصرم ما قبله .

وباطل أن يقال تنتفي القدرة بانتفاء شرط لها فإن شرطها^(٢) لا يخلو إما أن يكون عرضاً ، وإما أن يكون جوهرأ ، فإن كان عرضاً : فالكلام في بقائه وانتفائه^(٣) كالكلام في القدرة ، وإن كان جوهرأ فلا يتصور مع القول ببقاء الأعراض انتفاء الجواهر ، فإن سبيل انتفاءها قطع الأعراض عنها فإذا قضى ببقاء الأعراض لم يتصور عدمها ؛ فإذا امتنع تقدير عدمها امتنع عدم الجواهر ، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في الصفات .

ويبطل المصير إلى أن القدرة تعدم بإعدام الله إياها فإن الإعدام هو العدم ، والعدم نفي محض ؛ ويستحيل أن يكون المقدور نفيًا ؛ إذ لافرق بين أن يقال : لا مقدور للقدرة ، وبين أن يقال مقدورها منتف .

فصل

[في القدرة الحادثة أيضاً]

إذا ثبت استحالة بقاء القدرة الحادثة فانها تفارق حدوث المقدور بها ، ولا تتقدم عليه ، ولو قدر ناسبق الإعتقاد إلى بقاء القدرة الحادثة^(٤) لما استحال تقدمها على وقوع مقدورها ، ولذلك يجب القطع بتقدم القدرة الأزلية على وقوع المقدورات بها . فلما ثبت أن القدرة الحادثة لا تبق ، ترتب على ذلك

(١) ح : وإذا (٢) ح : فإن شرط القدرة (٣) م : نقص : وانتفاءه (٤) ح : م : نقصا : الحادثة

الاستحالة تقدمها على المقدور ، فإنها لو تقدمت عليه لوقع المقدور مع انتفاء القدرة ، وذلك مستحيل لما سنده إن شاء الله عز وجل^(١) .

فصل

[الحادث في حال حدوثه مقدور لله تعالى]

الحادث^(٢) في حال حدوثه مقدور بالقدرة القديمة ، وإن كان متعلقاً للقدرة الحادثة فهو مقدور بها . وإذا بقي مقدور من مقدورات الباري تعالى ، وهو الجوهر^(٣) ، لا يبقى غيره من الحوادث ، فلا يتصف في حال بقائه واستمرار وجوده بكونه مقدورأ إجمالاً .

وذهبت المعتزلة إلى أن الحادث في حال حدوثه ، يستحيل أن يكون مقدورأ للقديم والحادث^(٤) ، وهو بمثابة الباقي المستمر ، وإنما تتعلق القدرة بالمقدور في حالة عدمه . وقالوا على طرد ذلك : يجب تقديم الاستطاعة على المقدور ، ويجوز مقارنة ذات القدرة حدوث المقدور من غير أن تكون متعلقة به حال وقوعه .

والدليل على أن الحادث مقدور ، وأن الاستطاعة تقارن الفعل ، أن تقول : القدرة من الصفات المتعلقة ، ويستحيل تقديرها دون متعلق لها ، فإن^(٥) فرضنا قدرة متقدمة ، وفرضنا مقدورأ^(٦) بعدها في حالتين متعاقبتين فلا يتقرر على أصول المعتزلة تعلق القدرة بالمقدور . فإننا إذا

(١) م : نقص : إن شاء الله عز وجل (٢) ل ، م : والحادث ؛ ح : لم يذكر الواو (٣) ح : م : زاد : إذ (٤) ح : م : والحادث (٥) ح : م : فإذا (٦) م : زاد : لها

نظرنا إلى الحالة الأولى، فلا يتصور فيها وقوع المقدور، وإن نظرنا إلى الحالة الثانية فلا تعلق للقدرة فيها. فإذا لم يتحقق في الحالة الأولى إمكان، ولم يتقرر في الحالة الثانية اقتدار، فلا يبقى لتعلق القدرة معنى. ونعتضد بعد ذلك بوجهين، أحدهما أن المقدور لا يخلو: إما أن يكون عدما، وإما أن يكون وجوداً؛ ويستحيل كونه عدماً فإنه نفي محض، والموجود عند المخالفين غير مقدور. والوجه الثاني أنهم^(١) زعموا أن الحادث بمثابة الباقي في استحالة كونه مقدوراً. ثم الإمكان في الحالة الأولى من وجود القدرة، والحالة المتوقعة بعدها ليست حالة تعلق القدرة؛ فإن ساغ ذلك فليكن الباقي مقدوراً في الحالة الأولى من القدرة، كما أن الحادث مقدور قبل وقوعه في الحالة الأولى من القدرة، ولا يحصى لهم^(٢) عن ذلك.

فإن قالوا: الحادث واقع كائن، والحاجة تمس إلى القدرة للايقاع بها؛ وإذا تحقق وقوع الحادث بها^(٣) انتفت الحاجة إلى القدرة، وينزل الحادث منزلة الباقي المستمر. قلنا: هذا الذي ذكرتموه يبطل^(٤) بالحكم المعلن بالعلة الموجبة له، فإن الحكم في حال ثبوته تقارنه العلة، وليس لقائل أن يقول: إذا ثبت الحكم لم يحتج مع ثبوته إلى تقدير علة مقارنة

(١) ح، م قصا: لهم
(٢) ح: زاد: عليكم

(١) ح، م زاد: إذ
(٣) م نقص: بها

له. وكذلك السبب المولد، قد يقارن وقوع المسبب ويجب^(١) ذلك فيه، كما نذكره بعد الإستطاعة إن شاء الله عز وجل.

ثم^(٢) حق العاقل أن يفرض في تصوره ثلاثة أحوال: حالة عدم، وحالة حدوث^(٣) بعدها، وحالة بقاء بعد الحدوث. فأما حالة عدم بخارية على استمرار الإلتفاء؛ وأما الحالة الثانية فلو كانت لا تعلق بالقدرة فيها^(٤) لاستمر العدم، فلما تعلق القدرة كان الوجود بدلا من العدم المجوز استمراره؛ وأما الحالة الثالثة، فقد استمر الوجود فيها، فلا حاجة إلى تقدير تعلق القدرة.

ثم، قد التزمت المعتزلة أمراً لا خفاء بطلانه، فقالوا: إذا تقدمت القدرة على المقدور بحالة واحدة، فيجوز أن يقع في الحالة الثانية عجز مضاد للقدرة. ثم العجز يظهر أثره في الحالة الثالثة من وجود القدرة، وهي الحالة الثانية من وجود العجز، فيجوز عندهم وقوع المقدور^(٥) في الحالة الثانية، مع العجز. وكذلك لو مات القادر في الحالة الثانية، تصور وقوع المقدور مع الموت، إذ لم يكن الفعل المقدور^(٦) مشروطاً بالحياة. ولا يرتضى عاقل ركوب هذه الجهالة.

(١) ل: ويوجب؛ والثبت عن ح، م (٢) ح زاد: من (٣) ح: وجود
(٤) م، ح عبارتها: فلولا تعلق القدرة بها (٥) م: المقدم
(٦) ل عبارته: لم يكن الفعل صفة واحدة مشروطاً بالحياة؛ والثبت عن ح، م

فإن قيل : كل صفتين متعلقتين متضادتين ، فإنهما يثبتان على قضية واحدة مع التناقض في التعلق . فإذا حكمت بأن القدرة الحادثة تقارن المقدور ، فيلزمكم أن تحكموا ببقائه العجز المعجوز عنه ، وذلك مستحيل ، فإن المرء يعجز^(١) عما يتوقعه في المآل . وقد جبن بعض أصحابنا وحكم بأن العجز يتقدم على المعجوز عنه ، بخلاف القدرة ، وذلك باطل : فإن العجز ينبغي أن يتعلق على حسب تعلق القدرة ، مع التناقض المعتقد بين الضدين ، ولذلك لا يتصور العجز عما لا يتصور الإقتدار عليه .

فاعلم ذلك ، واقطع بأن من قال : العبد عاجز عن الأجسام والألوان ، فهو متعجوز . والمراد بالعجز المتعجوز به انتفاء القدرة ، وهذا كما أن الجهل ضرب من الإعتقاد . وقد يسمى الغافل عن الشيء جاهلاً به ، وإن لم يكن معتقداً شيئاً ؛ فيخرج من ذلك أن المضطر إلى رعدته عاجز عنها معها ، كما أن المتحرك على اختيار^(٢) قارء على حركته مع حركته .

(١) م عبارته : فإن العجز عما يتوقعه في المآل

(٢) ح م : على الاختيار

فصل

[مقدور القدرة الحادثة واحد]

قلنا القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد ، وقد ذهب المعتزلة إلى أن القدرة تتعلق بالمضادات ، وذهب الأكثرون منهم إلى تعلقها بالمختلفات التي لا تتضاد . ثم أصلهم أن القدرة الحادثة تتعلق بما لا نهاية له من المقدورات على تعاقب الأوقات . وهم متفقون على أن القدرة الواحدة لا يتأتى بها إيقاع مثلين ، في محل واحد جميعاً^(١) في وقت واحد وإجماع يقع مثلاً كذلك بالقدرتين . فإن كثرت أعداد الأمثال ، مع اتحاد المحل والوقت ، كثرت^(٢) القُدُر على عدتها .

والأولى بنا بناء هذه المسألة على التي قبلها ، فنقول في منع تعلق القدرة الحادثة بالضدين : لو تعلقت بهما لقارنتهما ، ومن ضرورة ذلك قترانهما ، وهو باطل على الضرورة . فإن استحالة اجتماع الضدين مدركة بالبداية^(٣) ، وإن فرضنا الكلام في المختلفات التي لا تتضاد قلنا : لو تعلقت قدرة واحدة بكل ما يصح أن يكون مقدوراً للعبد ، لوجب أن تكون القدرة القادرة على الديب قادرة على اكتساب جميع العلوم والإرادات ونحوها من المقدورات . وهذا مما يعلم بطلانه ،

(١) ح م : بقصا : وقد

(٢) ل : كثر ، والثبت عن ح ، م

(٣) ح م : جمعا

(٤) يريد بداية النظر ، وذلك مفهوم

ويستغنى فيه عن سبر نظر وتقسيم فكر . ثم البناء على المسألة المتقدمة يطرد في هذا الطرف .

فنعول : ^(١) للمخالفين إذا حكمتم بأن القدرة الواحدة تتعلق بالضدين ، فلم يختص أحد الضدين بالوقوع بالقدرة بدلا عن الثاني ؛ فإن قالوا : إنما يقع من الضدين ما تجرد القصد إليه ، ولذلك يختص بالوقوع ، فهذا ^(٢) باطل من وجهين : أحدهما أن الغافل والنائم قد يقع منهما أحد الضدين من غير إرادة ، وصالح القدرة للواقع كصلاحها للذي لم يقع : والوجه الثاني ، أن تقول : إذا وقعت الإرادة مقدورة ، والكراهية التي هي ضد لها مقدورة أيضاً ، فما بال الإرادة اختصت بالوقوع ، والإرادة لا تراد عندكم ؟ ولا نخلص للمعتزلة من هذا المضيق والواقع عندنا مقدور ، ولذلك ^(٣) وقع بخلق القدرة عليه ، مع القطع بأنها لا تصلح لغير ما وقع .

ومما أزم المعتزلة في ذلك ، أن يقال لهم ^(٤) : الغفلة تضاد العلم ؛ ولذلك يعدم العلم عندكم بطريان الغفلة كما يعدم السواد بطريان البياض ، فيجب أن يكون القادر على العلم بالشئ قادراً على الغفلة عنه ، ومعلوم

(١) ل : وقول ، وللتبث عن ح ، م . (٢) ل ، ح ، م : وهذا

(٣) ح نقص : ولذلك م عبارته : الواقع عندنا مقدوراً وقع وكذلك بخلق الخ

(٤) م : أن قيل لهم

قطعا أن الغفلة غير مقدورة . والمعتزلة في ذلك خبط لا يحتمل هذا المعتقد ذكره .

فإن قالوا : سبيل القادر أن يتخير بين الإقدام على الشئ والإنشكاك عنه ، وإنما يتحقق ذلك عند التمكن من الضدين . ولو كانت القدرة لا تتعلق إلا بمقدور واحد ، لكان العبد ملجأً إليه غير واجد عنه محيصاً . وهذا الذي ذكره دعوى محضة ، واقتضار على ذكر المذهب : فليس من شرط القدرة على شئ القدرة على تركه ، وسبيل تعلق القدرة بالحادث بمقدورها كسبيل تعلق العلم بالمعلوم ، وليس من شرط تعلق العلم بالمعلوم أن يتعلق بضده .

ثم ما ذكره لا يستقيم منهم ، مع مصيرهم إلى أن المنوع قادر على ما منع منه . وأصلهم أن المقيد المربوط ^(١) قادر على المشي والتصعد في الهواء ^(٢) . فإذا ساغ لهم الحكم بإثبات القدرة مع امتناع وقوع المقدور ، لم يبعد منا إثبات القدرة على الشئ من غير اقتدار على ضده .

(١) م : المقيد المنوط

(٢) ل : عبارته : قادر على منع الشئ والتصعد في الهواء ؟ وما أثبتناه عن م

فصل

[التكليف بما لا يطاق]

فإن قيل : قد شاع من مذهب شيخكم تجويز تكليف ما لا يطاق ، فأوضحوا ما تزعمونه منه ، وأيدوه بالدليل بعد تصوير المسألة قلنا : تكليف ما لا يطاق تكثر صورته . فمن صورته تكليف جمع الضدين ، وإيقاع ما يخرج عن قبيل المقدورات . والصحيح عندنا أن ذلك جائز عقلا غير مستحيل . واختلف جواب شيخنا رضي الله عنه في جواز تكليف من لا يعلم ، كالغشي عليه والميت .

والدليل على جواز تكليف المحال ، الاتفاق على جواز تكليف العبد القيام مع كونه قاعداً حالة توجه الأمر عليه ، وقد أقننا الدليل القاطع على أن القاعدة غير قادر على القيام . فإذا جاز كون القيام مأموراً به قبل القدرة عليه ، وإن كان ذلك غير ممكن ، فلا يبقى لاستحالة تكليف المستحيل وجه .

فإن قيل : القيام ممكن على الجملة ، بخلاف جمع الضدين ؛ قيل : وقوع القيام مقدوراً من غير قدرة عليه مستحيل كجمع الضدين ، وإنما المأمور به قيام^(١) مقدور عليه .

(١) ح عبارته : قيام غير مقدر عليه .

فإن قيل : المأمور بالقيام منهى عن تركه ؛ فلتن كان القاعد ، في حال قعوده ، غير قادر على القيام بالمأمور به ، فهو قادر على القعود المنهى عنه ، وهو متعلق التكليف . وهذا أقرب وجه ذكر في ذلك ، وهو على التحصيل^(١) باطل من وجهين : أحدهما أن الأمر بالترقي في السماء^(٢) من تكليف المحال عند ثقائه ، وإن كان الاستقرار على الأرض مقدوراً ممكناً ، وهو ضد للترقي والتحليق في جو السماء^(٣) . والوجه الآخر أن القعود وإن كان منهياً عنه^(٤) ، فليس المقصود القعود ، بل المقصود بالطلب ما لا قدرة عليه وهو التحليق في جو السماء^(٥) .

فإن قالوا : الأمر بالضدين ينبيء عن طلب جمعهما ، وطلب الجمع يتطلب إرادة ، وإرادة جمع الضدين مستحيلة ؛ قلنا : هذا منبئ^(٦) على أن المأمور به يجب أن يكون مراداً للأمر ، وليس الأمر كذلك عندنا . فإن الرب تعالى يأمر الكافر بالإيمان ، وإذا كان شقياً في حكمه لا يريد منه وقوع الإيمان^(٧) .

فإن قيل : ما جوزتموه عقلاً ، هل اتفق وقوعه شرعاً ؟ قلنا : قال

(١) ح ، م : على تحصيله .
(٢) ل : بالترقي إلى السماء ؛ والثيب عن ح ، م .
(٣) ل عبارته : وهو ضد للترقي في جو السماء والتحليق في جو السماء ، وما أثبتناه عن ح ، م .
(٤) ل عبارته : والوجه الآخر وإن كان القعود منهياً عنه ؛ وما أثبتناه عن ح ، م .
(٥) ح ، م نقضاً : وهو التحليق في جو السماء . (٦) ل : هذا منبئ ؛ وما أثبتناه عن م .
(٧) ل عبارته : يأمر بالإيمان وإن كان شقياً في علمه ولا يريد منه وقوع الإيمان ؛ وما أثبتناه عن م .

شيخنا ذلك^(١) واقع شرعا ، فإن الله تعالى أمر أبا لهب^(٢) بأن يصدق النبي^(٣) ويؤمن به في جميع ما يخبر به^(٤) ، ومما أخبر به^(٥) أنه لا يؤمن به ؛ فقد أمره أن يصدقه بأنه لا يصدقه ، وذلك جمع تقيضين . وقد نطقت^(٦) آي من كتاب الله تعالى بالاستعاذة من تكليف مالا طاقة به ، فقال تعالى : « ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به »^(٧) ؛ فلو لم يكن ذلك ممكنا ، لما ساءت الاستعاذة منه .

فصل

[القدرة على الألوان والطعوم ونحوها]

فإن قيل : بم علمتم خروج الألوان والطعوم ونحوها عن كونها مقدورة للعباد^(٨) ؟ قلنا : لو كانت مقدورة لهم على الجملة لا تصفوا بالعجز عنها إذا لم يقدرُوا^(٩) عليها ، إذ المحل لا يخلو عن الشيء وضده . فإن قيل : ما يؤمنكم أنهم عاجزون عنها ؟ قلنا : لو عجزوا عنها لأحسوا عجزهم ، إذ العجز مما يحس كالعلوم والإرادات ونحوها . والدليل عليه أن العجز عما يجوز أن يكون مقدورا ، يجب أن يكون مدركا عند

(١) م قص : ذلك
(٢) ل ، م قصا : النبي ؛ والثبت عن ح
(٣) ح ، م زادا : عنه
(٤) (٧) البقرة م ٢ : ٢٨٦
(٥) م : ولا اقتدار

(٢) م : أباجيل
(٤) ح زاد : عنه
(٦) ح : نطقت بذلك
(٨) ح : للبشر

اتقاء الآفات المانعة من العلوم . ثم لا يجب إدراكه لكونه عرضا ، ولا لصفة أخرى سوى كونه عجزا ، فيلزم إدراك كل عجز لذلك . فإذا لم يدرك عجزاً عن الألوان ولا اقتداراً عليها ، قطعنا بنحروجها عن قبيل المقدورات . والله الموفق للصواب .

فصل

[قدرة الله تعالى على مالا يقع]

فلما علم الباري سبحانه أنه لا يقع من الحوادث ، فإيقاعه مقدور له . وثبت ذلك بالمثل أن إقامة الساعة مقدورة لله في وقتنا ، وإن علم أنها لا تقع ناجزة ، وقد اضطرب المتكلمون في هذا الفصل ، ولا محصول^(١) للاختلاف فيه عندي .

فإن المعنى بكون المعلوم الذي لا يقع مقدورا لله تعالى^(٢) أنه في نفسه ممكن ، وأن القدرة عليه في نفسها صالحة له ، لا يقصر تعلقها عنه بحسب قصور تعلق القدرة الحادثة عن الألوان ؛ فهذا المعنى بكونه مقدورا^(٣) ، ثم ما علم الله أنه لا يقع ، فإنه لا يقع^(٤) قطعا .

(١) ل : ولا حصوا ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٢) ح ، م عبارتهما : فإن المعنى بكون المعلوم مقدورا أنه الخ
(٣) ح ، م عبارتهما : فهذا معنى كونه مقدورا .
(٤) ح ، م : فلا يقع

فصل

[مشتعل على الرد على القائلين بالتولد]^(١)

القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بقائم محلها ، وما يقع مبيئاً لمحل القدرة فلا يكون مقدوراً بها ، بل يقع فعلاً للباري تعالى من غير اقتدار العبد عليه . فإذا اندفع حجر عند اعتماد العبد عليه ^(٢) ، فاندفاعه غير مقدور للعبد عند أهل الحق .

وذهبت المعتزلة إلى أن ^(٣) ما يقع مبيئاً لمحل القدرة ، أو للجملة التي محل القدرة منها ، فيجوز وقوعه متولداً عن سبب مقدور مباشر بالقدرة . فإذا اندفع الحجر عند الإيتماد عليه ، فاندفاعه متولد عن الاعتماد القائم بمحل القدرة .

ثم المتولد ^(٤) عندهم فعل لفاعل السبب ، وهو مقدوره ^(٥) بتوسط السبب . ومن المتولدات ما يقدم ^(٦) بمحل القدرة كالعالم النظري المتولد عن النظر القائم بمحل القدرة ، في خبط وتفصيل طويل واختلاف فيما يولد وفيما لا يولد ؛ وليس غرضنا التعرض لتفاصيل مذهبهم .

(١) ل : مشتعل في الرد ... الخ ؛ ح : على الرد ... الخ ؛ م : مشتعل على القائلين بالتولد

(٢) ح ، م : اعتماد معتمد عليه (٣) ح نقص : أن

(٤) ل : التولد ؛ والثابت عن ح ، م (٥) ل ، م : نقصا : له ؛ والثابت عن ح

(٦) ح ، م : زادا : عندهم

^(١) والدليل على صحة ^(١) ما صار إليه أهل الحق أن الذي وصفوه بكونه متولداً لا يخلو ؛ إما أن يكون مقدوراً ، أو غير مقدور . فإن كان مقدوراً ، كان ذلك باطلاً من وجهين : أحدهما أن السبب على أصولهم لا يجب للسبب عند تقدير ارتفاع الموانع ، فإذا كان السبب واجباً عند وجود السبب أو بعده فينبغي أن يستقل بوجوبه ، ويستغنى عن تأثير القدرة فيه . ولو تخيلنا اعتقاد مذهب المتولد ، وخطر لنا وجود السبب وارتفاع الموانع ، واعتقدنا مع ذلك انتفاء القدرة أصلاً ، فيوجد السبب بوجود السبب جرياً على ما قدمناه من الاعتقادات . والوجه الثاني أن السبب لو كان مقدوراً ^(٢) لتصور وقوعه دون توسط السبب ؛ والدليل عليه أنه لما وقع مقدوراً للباري تعالى إذا لم يتسبب العبد إليه ، فإنه يقع مقدوراً له تعالى من غير افتقار إلى توسط سبب .

فإن قالوا : الباري سبحانه وتعالى قادر بنفسه ، والعبد قادر بالقدرة ، والقادر بنفسه يخالف القادر بالقدرة ، ولذلك يتصف بالاعتقاد على أجناس لا يقدر عليها العباد بالقدرة ؛ قلنا : هذا لا تحصيل له ، فإن القدرة عندهم لا تؤثر في إيقاع المقدور شاهداً ، وإنما الموقع للفعل كون القادر قادراً . ثم هذا الحكم شاهداً يعلل بالقدرة ، وهو

(١) ح ، م : نقصا : صحة

(٢) ح : زاد : للعبد

غائب غير معلل لوجوبه وامتناع تعليل الواجب عندكم . ولذلك^(١) زعمتم أن أثر كون القادر قادراً شاهداً وغائباً الاختراع ، وقضيتكم باختصاص العبد بمقدورات لا تتناهى ، ولا ينعينكم بعد ذلك مناقضتكم أصلكم في الحكم بخروج بعض الأجناس عن مقدورات العباد . وأتمم مطالبون في ذلك بما أنكرتموه ؛ فلم^(٢) ينفجكم الاسترواح إلى القواعد الفاسدة والطلبة عليكم متوجهة في التسوية بين الشاهد والغائب في حكم المقدورات .

فإذا بطل بما ذكرناه كون المتولد مقدوراً للعبد^(٣) ، وهو^(٤) القسم الذي اعتنينا بإبطاله ، وهذا يبطل^(٥) مذهب كافة المعتزلة ، فلا يبقى بعد ذلك إلا الحكم بكون المتولد غير مقدور ؛ فإن قضى بذلك قاض كان مصرحاً بأنه ليس فعلاً لفاعل السبب . فإن شرط الفعل كونه مقدوراً للفاعل . وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له ، جاز أيضاً المصير إلى أن ما نعامه من جواهر العالم وأعراضه ليست فعلاً لله ، ولكنها واقعة عن سبب مقدور موجب لما عداه ، وذلك خروج عن الدين وانسلاخ عن مذهب المسامين .

- (١) ح : وكذلك
(٢) ح زاد : لم يبق لهم مستروح
(٣) ح : م قصا : وهذا يبطل
(٤) ح : م : وهذا

(٢) ح : ولا
(٤) ح : م : وهذا

ثم المصير إلى التولد ، يجر على معتقده فضائح تأباه العقول ، فيترك فسادها بالبداية . وذلك أن من رمى سهماً ، ثم اخترمته المنية بقتل اتصال السهم بالرمية ، ثم اتصل^(١) بها وصادف حياً ، ولم يزل الجرح سارياً إلى الإفضاء إلى زهوق الروح^(٢) في سنين وأعوام ، وكل ذلك بعد موت الرامي ، فهذه السرايات والآلام أفعال للرامي وكل ذلك بعد موت الرامي^(٣) وقد رمت عظامه ، ولا مزيد في الفساد على نسبة قتل إلى الميت .

وكل ما دللنا به على تفرد الباري سبحانه بخلق كل حادث ، فهو جار في هذا الفصل رداً على من يزعم^(٤) المتولدات مخترعة لفاعل الأسباب .

فإن قالوا : وجدنا المسببات واقعة على حسب القصد والدواعي وميالى الأسباب ، كما أن المقدورات المباشرة بالقدر القاعة بحالها تقع على حسب الدواعي والقصد ؛ فهذا^(٥) الذي ذكرناه مما تقتضيه في خلق الأعمال ، وأوضحنا بطلان التعويل عليه .

- (١) ل : انصف ؛ والمثبت عن ح ، م
(٢) ح : النفس
(٣) ح : م قصا : وكل ذلك بعد موت الرامي
(٤) ل : يرسم ؛ والمثبت عن ح ، م
(٥) ح ، ل ، م : وهذا ؛ والوجه ما أثبتناه

ومن أئمتنا^(١) من يطلق ذلك عاماً، ولا يطلقه تفصيلاً. وإذا سئل عن كون الكفر مراداً لله تعالى، لم يخص في الجواب ذكر تعلق الإرادة به، وإن كان يعتقد، ولكنه يجنب إطلاقه لما فيه من إيهام الزلل، إذ قد يتوهم كثير من الناس أن ما يريد الله تعالى بأمر به ويحرض عليه؛ ورب لفظ يطلق عاماً ولا يفصل. فإنك تقول: العالم بما فيه لله تعالى؛ وإن فرض سؤال في ولد أو زوجة، لم تقل الزوجة والولد لله تعالى؛ ومن حقق من أئمتنا، أضاف تعلق الإرادة إلى كل حادث: معماً ومخصصاً، مجعلاً ومفصلاً.

ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه، ومنع إطلاقه، المحبة والرضا فإذا قال القائل: هل يحب الله تعالى كفر الكفار ويرضاه؟ فن أئمتنا من لا يطلق ذلك ويأباه. ثم هؤلاء تحزبوا حزبين:

فقال بعضهم: المحبة والرضا يعبر بهما عن إناعام الله تعالى وفضاله، وهما من صفات أفعاله، وإذا قيل «أحب الله تعالى عبداً»^(٢)، فليس المراد به تحننا عليه وميلا إليه، بل المراد إناعامه على عبده. ومحبة العبد لربه تعالى إذعانه له واتباعه لطاعته^(٣)، فإنه تعالى يتقدس عن أن يعيل أو يعال إليه^(٤).

(١) ح ٤ م: ثم من أئمتنا

(٢) ل عبارته: إذعانه له في القيادة لطاعته؛ والثبت عن ح، م.

(٣) ل: أو يعال عليه؛ والثبت عن ح، م.

ومن هؤلاء من يحمل المحبة والرضا على الإرادة، ولكنه يقول: إذا تعلق الإرادة بنعيم ينال عبداً فإنها تسمى محبة ورضا، وإذا تعلقت بنقمة تنال عبداً^(١) فإنها تسمى سخطاً. ومن حمل المحبة على صفات الأفعال، حمل السخط^(٢) أيضاً عليها.

ومن حقق من أئمتنا لم يكع عن تهويل المعتزلة، وقال المحبة بمعنى الإرادة وكذلك الرضا، والرب تعالى يحب الكفر، ويرضاه كفرامعاقباً عليه^(٣). فثبت أن المحبة هي الإرادة، فيترتب على ذلك أمر معترض في الفصل ليس من مقصوده.

وهو أن تعلم أن الرب تعالى لا تتعلق به المحبة على الحقيقة، فإن الإرادة لا تتعلق إلا بتجدد^(٤)، والرب تعالى أزلي لا أول له؛ وإنما يريد المرید أن يكون مالم يس بكأن ويجوز كونه، وإن يعدم^(٥) ما يجوز عدمه. وما ثبت قدمه واستحالة عدمه، لم تتعلق به الإرادة.

والذي يكشف الحق في ذلك، أن اجتماع الضدين لما كان مستحيلاً، وكانت استحالة واجبة، يمنع أن يريد المرید استحالة^(٦) اجتماع الضدين.

(١) م نفس: فإنها تسمى محبة ورضا، وإذا تعلقت بنقمة تنال عبداً

(٢) ح زاد: والرضا

(٣) ل نفس: عليه، وما أثبتناه عن ح، م.

(٤) ل: بتجدد؛ وما أثبتناه عن ح، م.

(٥) ح عبارته: أو أن لا يعدم؛ م عبارته: أولاً يعدم

(٦) ح، م نقصا: استحالة

وكذلك من اعتقد أن كون السواد سواداً واجباً، فيستحيل منه أن يريد أن يكون السواد سواداً، مع اعتقاده وجوبه وتقديره استمراره الوجود له. ثم يرجع بنا الكلام إلى غرض الفصل.

قالت المعتزلة: الرب تعالى يريد لأفعاله سوى الإرادة والكراهة وهو يريد لما هو طاعة وقربة من أفعال العباد، كاره للمحظورات من أفعالهم. وأما المباح منها^(٢)، وما لا يدخل تحت التكليف من مقدورات البهائم والأطفال، فالرب عندهم لا يريد لها ولا يكرهها. ولنا في سبر ذلك مسلكان في العقل^(٣): أحدهما البناء على خلق الأفعال، وقد بينا أن كل خلق فالله عز وجل ربه وخالقه. ثم يجب من ذلك كونه تعالى يريد لكل حادث، قاصداً إلى إيقاعه واختراعه. والثاني أن نخصص العقل^(٤) بطرق مغنية عن البناء، مشوبة بالسمع. وموجب الشرع.

فما يستدل به أن تقول: اتفق مثبتو الصانع تعالى على تعالیه وتقديسه عن سمات النقص ووضر القصور؛ ثم اتفق أرباب الأسباب على أن نفوذ المشيئة أصدق آيات السلطان وأحق دلالات الكمال.

(١) ح عبارته: والكراهية من فعل غيره، م عبارته: سوى الإرادات والكراهية.
(٢) م عبارته: كاره للمحظور من أفعالهم والمباح منها... الخ.
(٣) ح نفس: سبر، م عبارته: ولنا في ذلك الفضل مسلكان.
(٤) ل: م: الفصل؛ وما أثبتناه عن ح.

ونقيض ذلك دليل تقيضه. فإذا زعمت المعتزلة أن معظم ما يجري من العباد، فالرب سبحانه وتعالى كاره له وهو واقع على كراهته، فقد قضوا بالقصور؛ و^(١) قالوا: أراد الرب ما لم يكن، وكان ما لم يرد، ولم تنفذ إرادته في خليقته، ولم تجر مشيئته في مملكته، ووقع كثير من الحوادث كما أراد إبليس وجنوده.

وللمعتزلة مراوغات في محاولة دفع ذلك، يهون مدرك جميعها والتفصي عنها. ونحن نذكر ما يخيلون به، ويستدلون به الطغام والعوام. فما ذكره أن قالوا: الرب تعالى قادر على إلجاء الخلق واضطرارهم إلى الإيمان، بأن يظهر آية تظل لها أعناق الجبابرة خاضعة. وإنما كان يلزم وصفه بالقصور لو لم يكن مقتدرراً على سوق الخلق^(٢) اقتهاراً واقساراً إلى ما أراد.

وهذا الذي ذكره تليس لا تحصيل له. فإنهم مطبقون على أن الرب لا يخلق إيمان المؤمنين وطاعة الطمعين، وإنما المعنى بالإلجاء عندهم إظهار آيات هائلة يؤمن عندها الكفار. والذي ذكره لا تحصيل له؛ فإنهم إنما يقع في المعلوم أن طوائف من الكفرة يصرون على كفرهم ولا يذعنون للحق، وإن عظمت الآيات، وهذا غير بعيد في جائزات القول. والذي يقرره أن^(٣) المعتزلة قالوا: رب عبد يعلم الرب تعالى أنه

(١) ل: زاد: قد؛ ولم يذكرها ح، م. (٢) ح، م: الخلاق (٣) ح نفس: أن (١٦)

ليس في المقدور لطف يفعلُه الباري تعالى به فيؤمن عنده ، فإذا لم يكن ذلك بعيداً في اللطف ، لم يبعد في الآيات المخوفة .

والذي يقطع هذا التشعيب أن تقول : لو ألتجئوا لما كان إيمانهم مثاباً عليه عندهم ، ولو قدر ذلك لكان قبيحاً ، والرب سبحانه لا يريد القبايح على زعمكم ، وإنما يريد الإيمان المثاب عليه . ومن ضرورة الاختيار انتفاء الإلجاء والاضطرار ، فالذي أراده لا يقدر على تحصيله ، والذي يقدر عليه يستحيل أن يريده ؛ تعالى الله عن قول الزائفين ^(٢) .

فإن قالوا : إذا جاز أن يكون ما نهى عنه ولا يكون ما أمر به ، فلا يمنع أيضاً أن يقع ما يكره ولا يقع ما يريد . وهذا ساقط من الكلام فإن ما لم يقع مما أمر به ، إنما لم يقع لأنه لم يرد أن يقع ، فلم يأت عدم الوقوع من صفة غيره فيلزم قصوره ؛ وإذا لم يقع ما أراد ، فقد أتى قصور الإرادة من جهة غيره . فشتان بين ما ألزمونا به ، وبين ما ألزموه .

ومما يقوى التمسك به إجماع السلف الصالحين ، قبل ظهور الأهواء واضطراب الآراء ، على كلمة متلقة بالقبول غير معدودة من المحملات المتأولات ^(٢) ، وهي قولهم : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . ومما يطيش عقولهم ، اتفاق العلماء قاطبة على أن المديون ^(٣) القائل على إبراء ذمته ، إذا قال : والله لأقضين حق غريمي غداً إن شاء الله

(١) ح : البطاين
(٢) ح ، م ، زادوا : عليه ؛ ولم تزوجها لإيمانها
(٣) ح ، م ، م : المؤلات

عجولاً ، فإذا انصرم الأجل المضروب والأمد المرقوب ولم يقضه ، فلم ^(١) يحن الخائف لاستثنائه بعشيئة الله ، وينزل ذلك منزلة ما لو قال : لأقضين حقه غداً إن شاء زيد ، ثم ^(٢) استبهمت مشيئته ولم يحط بها . فلو كان الرب تعالى مريداً لقضاء الدين لا محالة ، لتنزل ذلك منزلة ما لو قال : لأقضين حق غريمي غداً إن شاء زيد ، ثم شاء زيد ولم يقضه فيحن لا محالة . ومما يقوى إلزامه ، أن تقول : الرب تعالى عندهم يريد إيمان الكافرين ، وذلك واجب في حكمه ؛ فينبوا معاشر المعتزلة مانسائلكم عنه وأوضحوا الوقت الذي تقرر الإرادة له ^(٣) ، والإرادة حادثة عندهم . فإن يكادون يضبطون في ذلك وقتاً موقوتاً ، ولا يلقون لأنفسهم ثبوتاً . شبهة [أخرى] للمعتزلة ^(٤) فيما تمسكوا به ، وفي ذكره والانفصال عنه فمبدأ أصل متنازع فيه ، أن قالوا : الأمر بالشئ يتضمن كونه مراداً للأمر ، ويستحيل في قضية العقول أن يأمر الأمر بما يكرهه ويأباه ؛ وكذلك النهي عن الشئ يتضمن كونه مكروهاً للنهي ، ويستحيل أن يكون النهي على حكم الحظر مريداً لما نهى عنه . وأكدوا ذلك بأن قالوا : الجمع بين الأمر الجازم ، وبين إبداء كراهية المأمور به مستأنف ، وهو بمثابة الجمع بين الأمر بالشئ والنهي عنه ؛ إذ لا فرق

(١) ج ، م ، فلا
(٢) ل : فلوا استبهمت ؛ والثبت عن م
(٣) ح : عبارته : الذي تقدم الإرادة به
(٤) ح : عبارته : شبهة المعتزلة ؛ م : عبارته : شبهة المعتزلة ، ومما الخ .

بين أن يقول القائل : أمرك بكذا وأنهاك عنه ، وبين أن يقول : أمرك بكذا وأكره منك فعله . وإذا تبين أن كل مأمور به مراد للأمر فيخرج من ذلك كون الباري تعالى مريداً بالإيمان من علم أنه لا يؤمن ، لأنه أمر له بالإيمان .

والجواب على ^(١) ذلك من أوجه ؛ منها أن يتبين أن ما استبعدوه ، من كون الأمر كارهاً لما أمر به ، غير بعيد شأهاً . وقد ضرب المحصولون ^(٢) لما نبغيه أمثلة ، ونحن نجتزئ بواحد منها .

وهو أن الرجل إذا كان يؤدب عبيده ، ويبالغ في ردهم وقمعهم ويرح بهم ضرباً ؛ فإذا استفاض خبره واتصل بسلطان الوقت ، وهم بأن يزجره ويبالغ في تأديبه ، فلما استحضره وبث إليه خبره قال معتذراً : إنما صدر مني ما صدر لاستعصاء عبيدي وتمردهم ^(٣) وإبدائهم صفحة الخلاف . فاتهم السلطان أمره ^(٤) ولم يثق بما قاله ، وبقي مستعصا على صدر عليه ، فرام سيد العبيد تحقيق مقالته ونفي الظن عن أحواله ، وقال للسلطان : آية صدقي أنني استحضرت عبيدي وأمرهم برأي منك ومسمع أمراً جازماً تلتفي عنه جهات التأويلات ؛ فإن هم خالفوني وعصوا أمرى ، استبان للملك صدقي ؛ وإن أطاعوني ، فأنا المتعرض

(١) ح ، م : عن (٢) م عبارته : وقد ضرب (بالبناء للمجهول) لما نبغيه ... الخ
(٣) ل : وتعويدهم ؛ وما أثبتناه عن ح ، م (٤) ح ، م عبارتهما : فاتهم السلطان

السخطة . فإذا استحضروهم ، وأمرهم ونهاهم وزجرهم ، فلا شك أنه يريد منهم أن يخالفوه ليتمهد عذره .

فإن قالوا : ما يصدر منه في الصورة المفروضة ليس بأمر على الحقيقة ، وليس الغرض منه اقتضاء الطاعة . قلنا : هذا جحد للضرورة فإن الأمر إذا بدر من السيد مقترناً بقرائن من أحواله قاطعة باقتضاء الطاعة ، بحيث لا يستريب فيه العبيد ، بل يضطرون إلى ^(١) معنى الاقتضاء وموجب الطلب والابتغاء ، فكيف يمكن حمل الأمر المقترن بالقرائن على خلاف المعلوم من مقتضاه على البديهة والضرورة ؟ وكيف لا يكون الأمر كذلك ، وإنما يتمهد عذر السيد إذا كان أمره جازماً لا تردد في خواه ^(٢) ولو لم يكن الأمر كذلك ، لم تقبل معاذيره ، ولم ينسق تقديره .

ومما يدل على أن المأمور به لا يجب أن يكون مراداً للأمر ، أصل النسخ ؛ فإنه رفع للحكم بعد ثبوته ، ويستحيل تقدير كون المنسوخ مؤزداً . فإن الواجب إذا حظر وحرّم ، فيجب على أصل العتلة أن يمتد ما كان مراداً مكروهاً ، وذلك غير سائغ في أحكام الله تعالى إجماعاً ، وهو دال لو ثبت ^(٣) على البداء ، والرب تعالى متقدس عنه . فإذا ثبت أن النسخ يصادف مأموراً به ، وتقرر أن المراد لا ينقلب مكروهاً ؛ فيخرج

(١) ل زاد : لفظ ؛ وما أثبتناه عن ح ، م (٢) م نفس : في خواه
(٣) ل نفس : لو ثبت ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

من مضمون ذلك ، أن المأمور به أولاً لم يكن وقوعه مراداً للأمر .
فإن قالوا : النسخ لا يتضمن رفع الحكم ، وإنما هو تبين مدة
العبادة على حكم التخصيص ؛ فهذا الذي ذكره رد للنسخ جملة ، والتزام
للمذهب (١) منكريه من اليهود وغيرهم . وسنذكر النسخ وحقيقته ،
والرد على جاحديه في النبوءات إن شاء الله عز وجل .

ومما تمسك الأئمة في أن المأمور به يجوز أن لا يكون مراداً للأمر ،
قصة إبراهيم وولده الذبيح عليهما السلام . فإنه صلى الله عليه وسلم أمر
بذبح ولده ، ولم يرد ذلك منه .

وللمعتزلة خبط في درء حجة الله تعالى لا يغنيهم عما أريد بهم . فمنهم
من يقول : لم يكن إبراهيم عليه السلام مأموراً بذبح ولده تحقيقاً ، وإنما
تخيّل أمراً في حلمه وحسبه أمراً ؛ وهذا إزدراء عظيم على الأنبياء وحط
من أقدارهم . وكيف يستجيز ذو دين أن ينسب إلى إبراهيم خليل الرحمن
الإقدام على ذبح ولده من غير أمر جازم ؟ وكيف يسوغ أن لا يحيط ولده
علماً بكونه مأموراً أو غير مأموراً ؟ وتجوز ذلك يسقط الثقة بما
ينقلون من أوامر الله تعالى .

ومنهم من يقول : إنما كان مأموراً بالشدو الربط والتلّ للجبن (٢)
وإرهاق المديّة ، والتعرض لمقدمات الذبح ، دون الذبح . وهذا من

(١) ل : يذهب ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٢) ل ، م : نقصا : للجبن ؛ وما أثبتناه عن ح ، وهو موافق لما ورد في القرآن الكريم

الطرز (١) الأول ؛ فإننا على اضطرار نعلم من اعتقاد القصة أن إبراهيم عليه
السلام (٢) ابتلى بذبح ولده ، ومن هذا (٣) عظم بلاؤه ، كما قال تعالى :
« إن هذا هو البلاء المبين » (٤) ، واقتداؤه بالذبح العظيم أعظم (٥) آية
على ذلك . ولا يسوغ أن يعتقد النبي في أمر الله تعالى خلاف مقتضاه .
فإن قالوا : الدليل على أنه لم يكن مأموراً بالذبح ، أنه لما شد يديه
ورجليه رباطاً ، وتلّه للجبن ، قيل له : « قد صدقت الرؤيا » (٦) ، فدل
ذلك على امتثاله مقتضى الأمر وبلوغه منتهاه . وهذا غفلة منهم وزهول
عن الحق ؛ فإنه ما قيل له : « حققت الرؤيا » ، بل قيل : « صدقت الرؤيا » ،
أي اعتقدت صدقها وابتدرت لما أمرت به ، فأنحجز الآن عن (٧) إمضاء
الأمر ؛ فقد رفع عنك ، وفدى ولدك عن الذبح المأمور به بالذبح العظيم .
فإن قالوا : كان إبراهيم يقطع حلقوم ولده ويفري أوداجه ، وكان إذا
قطع جزء التأم والتحم ما قبله ، ولم يزل الأمر كذلك حتى نفذت الشفرة
من الجانب الثاني ، فقد أمر بالذبح وأريد منه ذلك ؛ وهذا الذي ذكره
اقتراء عظيم وتخرص (٨) على معنى الكتاب . فإنه تعالى قال خبرا
عنهما : « فلما أسلما وتلّه للجبن ، وناديناه أن يا إبراهيم (٩) الآية »

(١) م : الطرز

(٢) ح ، م : زاد : اعتقد أنه (٣) ح : ولهذا

(٤) الصافات ك ٣٧ : ١٠٦

(٥) ح ٦٤ : م : أصدق

(٦) الصافات ك ٣٧ : ١٠٥

(٧) ل : نقص : عن ؛ والثبت عن م ، ح

(٨) ل : وتجرم ؛ والثبت عن ح ، م

(٩) الصافات ك ٣٧ : ١٠٣ ، ١٠٤

فاقتضى ظاهر الخطاب أنه كما ^(١) تله ، نودي بالتخفيف ، واقتداؤه ^(٢) من الدلالات القاطعة على أنه لم يمثل ما أمر به . ثم ما نقلوه ^(٣) لا يسمى ذبحاً ، وإنما الذبح فصل الخلقوم والمرى وفري الأوداج ، مع بقائها على انفصالها إلى تمة الذبح . فبطلت حيلهم ، واتجهت حجة الله عليهم . وما ذكروه ، من تناقض الجمع بين الأمر بالشئ وإبداء كراهيته ، دعوى ، ولا تناقض عندنا في الجمع بينهما . وكيف يسوغ دعوى التناقض وأمر الله تعالى عام تعلقه بالمكلفين ، مع نصوص لا تقبل التأويل في كتاب الله تعالى دالة على أن الله تعالى لم يرد إيمان الكفرة وطاعة الفجرة ؟ فإن ^(٤) عم الأمر تعلقاً ، ودلت الآيات التي نستمسك بها على أنه سبحانه أراد ضلال من ضل وهدى من اهتدى ، فيبطل ذلك ما هو به . ومن الدليل على ذلك ، أن الواحد منا لو قال لعبده : قد أرحمت علتك ، وقويت مُنتك ، وأتممت عدتك ؛ حتي لا تألوا جهداً في اقتناء الخيرات ^(٥) ، والتسرع إلى القربات ، وسد الثغور ؛ مع علمي قطعاً بأنك تفجر وتقطع الطرق ، وتسعى في الأرض بالفساد ، وتستعين بما أمددتك ^(٦) على خلاف الرشاد ؛ فيعد ^(٧) ذلك متناقضاً عرفاً وإطلافاً .

(١) ح : لا . (٢) ل : وابتدأه ؛ والثبت عن ح ، م .

(٣) ل عبارته : ثم ما نقلوه يقولوا فعلة لا يسمى ذبحاً ؛ والعبارة المثبتة عن ح ، م .

(٤) ح : وإذا ؛ م : فإذا . (٥) ل عبارته : لا تألوا جهداً في اقتناء الخيرات .

(٦) م زاد : به . والعبارة المثبتة عن ح ، م .

(٧) ل عبارته : فلا يبعد ذلك . . . الخ ؛ والعبارة المثبتة عن ح ، م .

والرب تعالى على أصول المعتزلة يريد صلاح من يعمله ، ويعلم أنه في إيماله انتهى على الردي ويتبع الهوى ، ولو اخترم قبل حُلْمه لغاز ونجا . فإن لم يكن ذلك متناقضاً عندهم إذا قدر في أمر الله ، فلا تناقض فيما ادعوه . ومما يتمسكون به كثيراً ، أن قالوا : الإرادة تكتسب صفة المراد ^(١) ، فإذا كان المراد سفهاً كانت الإرادة سفهاً ، وهذا من تخيلهم العزى عن التحصيل ؛ فهم مطالبون بالدليل عليه ، غير مخلصين بالاختصار على محض الدعوى ^(٢) .

ثم لو كانت إرادة السفه سفهاً ، لكانت إرادة الطاعة طاعة ، ويلزم من مضمون ذلك أن يكون الرب تعالى مطيعاً لإرادته الطاعة ، وهذا خروج عن إجماع المسلمين وانسلاخ عن رتبة الدين . ثم الإرادة عندنا أزلية ، وإنما يتصف بالسفه وتقيضه الحادث المبتدأ . والذي يحقق ذلك أن من تكسب علماً بالفواحش وفجور الفجرة ، من غير حاجة ماسة إليه ، فذلك سفه منه ؛ والرب تعالى عالم بجميع ^(٣) المعلومات خيرها وشرها ، ولا يتصف في كونه عالماً بما يتصف به من تكسب العلم منها . فبهذه قواعد شبههم ، وفي التنبيه عليها وطرق الانفصال عنها إرشاد إلى ما عداها .

(١) ح ، م قصا : بها .

(٢) ل عبارته : والاختصار على محل الدعوى ؛ م عبارته : غير مخلصين والاختصار على محض الدعوى ؛ والثبت عن ح .

(٣) ح ، م : بجميع .

فصل

[مشتمل على ذكر استدلال المعتزلة]

[استدل المعتزلة] ^(١) بطواهر من كتاب الله تعالى ، لم يحيطوا بفحواها ، ولم يدركوا معناها . منها قوله تعالى : « ولا يرضى لعباده الكفر » ^(٢) . وفي الجواب عن هذه الآية مسلكان : أحدهما الجرى على موجبها ، تمسكا بمذهب من فصل بين الرضا والإرادة ؛ والوجه الثاني حمل العباد على الموقنين للإيمان ^(٣) الملهمين للإيقان ، وهم المشرفون بالإضافة إلى الله سبحانه ذكرا . وهذه الآية تجرى مجرى قوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ^(٤) ؛ فليس المراد جميع عباد الله ، بل المراد المصطفون المخلصون للنعيم المقيم .

ومما يستروحون إليه قوله تعالى : « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا » ^(٥) الآية . قالوا : فوجه الدليل من هذه الآية ، أن الرب سبحانه أخبر عنه ، وبين أنهم قالوا لو شاء الله ما أشركنا ، ثم ونجهم ورد مقاتلهم ؛ ولو كانوا ناطقين بحق ؛ مفصحين بصدق ؛ لما قرعوا .

قلنا : إنما استوجبوا التوبيخ ، لأنهم كانوا يهزأون بالدين ويغنون رد دعوى الأنبياء ^(٦) ، وكان قد قرع مسامعهم من شرائع الرسل تقويص

(١) زدنا هذه العبارة لأن سياق الكلام يقتضيها (٢) الزمر ك ٣٩ : ٧

(٣) ل : بالإيمان ؛ والثبت عن ح ، م (٤) الإنسان م ٧٦ : ٦

(٥) الأنعام ك ٦ : ١٤٨ (٦) ح ، م عبارتهما : ويغنون ذرا دعوة الأنبياء

الإمر إلى الله تعالى ، فلما طولبوا بالإسلام والتزام الأحكام تعلقوا ^(١) بما احتجوا به على النبيين ، وقالوا : « لو شاء الله ما أشركنا » الآية ، ولم يكن من غرضهم ذكر ما ينطوى عليه عقدهم . والدليل على ذلك في سياق قوله تعالى : « قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن » ^(٢) . وكيف لا يكون الأمر كذلك ، والإيمان بصفات الله تعالى فرع عن الإيمان بالله تعالى ، والكفر بالآية كفر بالله تعالى !

ومما يستدلون به العوام الاستدلال بقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » ^(٣) . وهذه الآية عامة في صيغتها ، متعرضة لقول التخصيص عند القائلين بالعموم ، مجملة عند منكرى العموم . ولا يسوغ الاستدلال في القطعيات بما يتعرض للاحتمال ، أو يتصدى للأجمال . ومن مذهب المعتزلة ، أن العموم إذا دخله التخصيص صار محلا في بقية المسميات ، ولا خلاف أن الصبيان والمجانين مستثنون من تجب الآية تخصيصا .

ثم قد قيل : إن المراد من الآية تبين غنى الله تعالى عن خلقه ، وإفقارهم إليه ، فهذا هو المقصود ، وآية ذلك قوله تعالى : « ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون » ^(٤) ؛ فكأن معنى الآية : وما

(١) ح ، م : تعلقوا (٢) ح أكمل الآية : « وإن أنتم إلا تخرصون » الأنعام ك ٦ : ١٤٨

(٣) التواريخ ك ٥١ : ٥٦ (٤) التواريخ ك ٥١ : ٥٧

خلقت الجن والإنس لينفعوني ، وإنما خلقتهم لأمرهم بعبادتي ^(١) .
ثم أصل العبادة التذلل ، والطريق المعبدة هي المذلة بالدوس
ياخف والحافر وأقدام المستطرقين ، والمراد بالآية : وما خلقتهم إلا لينذلوا
لي . ثم من خضع فقد أبدى تذله ، ومن عاند وجحد فشواهد الفطرة
واضحة ^(٢) على تذله وإن تخرص ^(٣) واقتري . والحمل على ذلك أفضل من الحمل
على تناقض ؛ فإن الرب تعالى علم أن معظم الخليفة يكفرون ، فيكون
التقدير : وما خلقت من علمت أنه يكفر إلا ليوفق ، وهذا لا وجه له .
ومما يستدلون به قوله تعالى : « ما أصابك من حسنة فمن الله وما
أصابك من سيئة فمن نفسك » ^(٤) . قلنا : الآية المقدمة على هذه الآية
دلالة قاطعة على إبطال مذهبكم ، فإنه عز من قائل قال : « وإن تصبهم
حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك
قل كلٌّ من عند الله فقال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً » ^(٥) .
ثم لفظة الإصابة شاهدة على سلب الاختيار ، فإنها لا تستعمل إلا فيما
ينال المرء من غير إرادته ؛ ولا يقال أصاب فلان المشي والتصرف ^(٦) ،
بل يقال أصابه مرض أو سرور أو جنون .

ثم المراد من الآية أن كفار قريش كانوا إذا قحطوا وزلزلوا ^(٧) ،

(١) م : بطاعتي (٢) ح : دالة (٣) ل : تحرس (بالهاء المهملة) ؛ والثبت عن ح ، م
(٤) النساء م ٤ : ٧٩ (٥) النساء م ٤ : ٧٨ (٦) م : مشي وتصرف
(٧) خ : وأذلوا ؛ ل : وألوا ؛ والثبت عن م

قالوا : ذلك من شؤم محمد ودعوته ، فإن وُسع عليهم قالوا : ذلك منا ومن
الملتأ ، فرد الله تعالى عليهم وخاطب رسوله عليه السلام ، وهم المعنيون ،
فقال : « ما أصابك من حسنة » ، معناه من نعمة ، فمن الله ؛ وما أصابك
من سيئة ، أي من ضيق ، فهو جزاء عملك . على أن المعتزلة لا يقولون
بظاهر الآية ، إذ الخير والشر عندهم من أفعال العباد ، واقعان بقدره العباد ،
خارجان عن مقدور الله تعالى ، فهما واقعان ^(١) من العبد عندهم .
وربما يستدلون في خلق الأعمال بقوله تبارك وتعالى : « فتبارك
الله أحسن الخالقين » ^(٢) ، وزعموا أن ذلك يدل على اتصاف العباد بالخلق
والاختراع ، وهذا وهم منهم وزلل . فإن الخلق قدير أدبه التقدير ، ومن
ذلك سمي الخدء خالقا لتقديره طاقة من النعل بطاقة ، ومنه قول القائل ^(٣) :
ولأنت تفرى ما خلقت وبمض القوم يخلق ثم لا يفرى
ولما ذكر الله تعالى ^(٤) إجراء النطفة في أطوار الخلق ، في مدد
مضروبة وأوقات مرقوبة مقدرة عنده ، قال تعالى : « فتبارك الله
أحسن الخالقين » . معناه أحسن المقدرين . ثم العبد عند المعتزلة أحسن

(١) ح ، م : فهما جميعا (٢) المؤمنون ك ٢٣ : ١٤
(٣) هو زهير بن أبي سلمى . والبيت من قصيدة قالها في ممدوحه هرم بن سنان ، وأولها :
لن الديار بقنة الحجر أقوين منذ حجج ومزدهر
وفيها يقول :
ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الثعر
(٤) ل زاد : بعد ؛ ولم يذكرها ح ، م

خلقا من الله تعالى عن قلوبهم ؛ فإن أحسن الخالقين من كان خلقه أحسن ، ومن خلق العبد الإيمان بالله ، وهو أحسن خلقا من خلق الأجسام وأعراضها .

ثم تمسك بعد ذلك بنصوص الكتاب في وقوع الكائنات مرادة الله تعالى . قال الله عز وجل : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة » إلى قوله تعالى : « ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله »^(١) ؛ وقال تعالى : « لو شاء الله لجمعهم على الهدى »^(٢) ؛ وقال تعالى : « فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء »^(٣) . والنصوص التي استدللنا بها ، عند ذكر الهدى والضلال والطبع والختم ، كلها دالة على ما تنتجته .

فصل

[التوفيق والخذلان]

التوفيق خلق قدرة الطاعة ، والخذلان خلق قدرة المعصية ؛ ثم الموفق لا يعصى إذ لا قدرة له على المعصية ، وكذلك القول في تقيض ذلك . وصرف المعتزلة التوفيق إلى خلق لطف يعلم الرب تعالى أن العبد

(١) ح أورد الآية كاملة ، وهي من سورة الأنعام ك : ٦ : ١١١

(٢) الأنعام ك : ٦ : ٣٥

(٣) ح ، م لم يوردوا من الآية إلا قوله تعالى : « فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره » وهي من سورة الأنعام ك : ٦ : ١٢٥

يؤمن بالله تعالى ، والخذلان محمول على امتناع اللطف . ثم لا يقع في معلوم الله تعالى اللطف^(١) في حق كل واحد^(٢) ؛ بل منهم من علم الله تعالى به ، يؤمن لو لطف به ، ومنهم من علم أنه لا يزيد ما آمن عنده غيره إلا عياديا في الطغيان وإصرارا على العدوان .

ويؤمنهم من مجموع أصلهم أن يقولوا : لا يتصف الرب تعالى بالتقدير على أن يوفق^(٣) جميع الخلائق ، وهذا خلاف الدين ونصوص الكتاب المبين ، وقد قال تعالى : « ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها » الآية^(٤) ؛ وقال تعالى : « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين »^(٥) إلى غير ذلك .

والعصمة : هي التوفيق بعينه ؛ فإن عمت كانت توفيقا عاما ، وإن حصت كانت توفيقا خاصا .

فصل

[ذم القدرية]

اتفق أهل الملل على ذم القدرية ولعنهم ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا »^(١) . ولا ينكر

(١) ل : في معلوم الله تعالى اللطف ؛ والثبت عن ح ، م (٢) ح ، م : أحد

(٣) ل : يؤمن ؛ والثبت عن ح ، م (٤) السجدة ك : ٣٢ : ١٣ (٥) هود ك : ١١ : ١١٨

(٦) هذا الحديث لم نثر به في الصحاح من كتب الحديث ، وإن كانت رويت أحاديث في القدرية

لغيرهم منكراً، ولكنهم يحاولون درأ هذا النبذ^(١) عن أنفسهم بما لا ينبغيهم، ويقولون: أتم القدرة إذا اعتقدتم إضافة القدرة لله سبحانه وإلهه وهذا بهت وتواقع، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «القدرة مجوس هذه الأمة»^(٢). وشبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر، في حكم الإرادة والمشيئة، حسب تقسيم المجوس، وصرفهم الخير إلى «يزدان» والشر إلى «أهرمن»^(٣). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قامت القيامة، نادى مناد في أهل الجمع: أين خصماء الله تعالى؟ فتقوم القدرة»^(٤).

ولا خفاء باختصاص ذلك بهم؛ فإن أهل الحق يفوضون أمورهم إلى الله تعالى، ولا يعترضون لشيء من أفعاله. ثم من يضيف القدرة إلى نفسه ويعتقدها صفته، بأن يتصف بالقدري أولى ممن يضيفه إلى ربه. فهذه جمل مقنعة في خلق الأعمال، والاستطاعة، وما يتعلق بهما. وقد حان أن نخوض في أبواب التعديل والتجوير، مستعينين بالله تعالى، مفوضين أمورنا إليه.

(١) ل: القى؛ والثبت عن ح، م.
(٢) هذا الحديث رواه الطبراني وأبو داود وغيرهما عن ابن عمر مرفوعاً.
(٣) ل: أهرمز، والصحيح أهرمن.
(٤) لم تعثر بهذا الحديث في الصحاح من كتب الحديث (٥) م: القدر

باب

القول^(١) في التعديل والتجوير

[مقدمات ومسائل]

اعلموا، أحسن الله إرشادكم، أن مضمون هذا الأصل العظيم والخطيب الجسيم تحصره مقدمتان وثلاث مسائل. إحداهما المقدمة في الرد على من قال بتحسين العقل وتقييده، والأخرى أنه لا واجب على الله تعالى يدل عليه العقل. وأما المسائل الثلاث: فإحداها^(٢) في بيان مذاهب أهل الملل في إيلام الله تعالى من يؤمله من عباده وخليقته، وهذه المسألة تشعب إلى الكلام في التناسخ والأعراض؛ والمسألة الثانية في الصلاح والأصلح^(٣)؛ والثالثة في اللطف ومعناه.

وإذا انجزت^(٤) هذه الأصول، افتتحنا بعدها المعجزات، ورتبنا على ثبوت النبوات السمعية^(٥) من قواعد العقائد، والله الموفق للصواب. وكل ما ترجمناه إلى منقطع الاعتقاد، واقع في القسم الثالث من

(١) ح نقص: القول
(٢) ح، ل: إحداها [بدون الفاء]؛ والثبت عن م.
(٣) ح، ل: الصلاح والأصلح؛ والثبت عن م.
(٤) م: أنجزت
(٥) ح عبارته: ورتبنا الأبواب على ثبوت النبوات والسمعية.
(١٧)

الأقسام التي رسمناها ، وهو الكلام فيما يجوز في أحكام الله تعالى .

فصل

[التحسين والتقبيح]

العقل لا يدل على حسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف ، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع . وموجب السمع . وأصل القول في ذلك أن الشيء لا يحسن لنفسه وجنسه وصفة لازمة له . وكذلك القول فيما يقبح وقد يحسن في الشرع ما يقبح مثله المساوي له في جملة أحكام صفات النفس .

فإذا ثبت أن الحسن والقبح عند أهل الحق لا يرجعان إلى جنس وصفة نفس ، فالمعنى بالحسن ماورد الشرع بالثناء على فاعله ، والمراد بالقبح ماورد الشرع بدم فاعله . وذهبت المعتزلة إلى أن التحسين والتقبيح من مدارك العقول على الجملة ، ولا يتوقف إدراكهما على السمع ، ولله حسن بكونه حسناً صفة ؛ وكذلك القول في القبح عندهم . هذه قاعدة مذهبهم ، وربما يتخبطون فيها ، ويمتنع عليهم في مجاري المذهب .

صرف الحسن والقبح إلى صفتين للحسن والتقبيح .

ومما يجب الإحاطة به ^(١) قبل الخوض في الحاجة ، أن أئمتنا

(١) ل ، ح : فإنما ؛ وما أئمتنا عن م
(٢) ح : والمعنى
(٣) ل ، ح : عبارتهما : ومما يجب به الإحاطة ؛ والثبت عن م

في إطلاق لفظة ، فقالوا : لا يدرك الحسن والقبح إلا بالشرع ، وهذا يؤيد كون الحسن والقبح زائداً على الشرع ، مع المصير إلى توقف الأمر عليه . وليس الأمر كذلك ؛ فليس الحسن صفة زائدة على الشرع مدرك به ، وإنما هو عبارة عن نفس ورود الشرع بالثناء على فاعله ، وكذلك القول في القبح . فإذا وصفنا فعلاً من الأفعال بالوجوب أو المحذور ، فليسنا نغني عما نبينه ^(١) تقدير صفة للفعل الواجب يتميز بها عما ليس بموجب ؛ وإنما المراد بالواجب الفعل الذي ورد الشرع بالأمر به ، والمراد بالمحذور الفعل الذي ورد الشرع بالتهنى عنه .

والمعتزلة قسموا الحسن والقبح ، وزعموا أن منها ما يدرك قبحه وحسنه على الضرورة والبدية من غير احتياج إلى نظر ، ومنها ما يدرك الحسن والقبح فيه بنظر عقلي . وسبيل النظر عندهم اعتبار النظري من الحسنات والمقبحات بالضرورة منها ؛ بل يعتبر مقتضى التقبيح والتحسين في الضرورات فيلحق بها ^(٢) ، ثم يرد إليها ما يشار إليها في مقتضىها . فالكفر عندهم معلوم قبحه على الضرورة ، وكذلك الضمير

(١) ح ، م : نبيته

(٢) ح : قص : فيلحق بها ؛ وم عبارة : بأن يعتبر مقتضى التحسين والتقبيح ثم يرد إليها . الخ

المحض الذي لا يتحصل فيه غرض صحيح ، إلى غير ذلك من تخيلاتهم^(١) وسبيلنا أن نوجه^(٢) عليهم القول ، فنقول : ما ادعيتم قبحه أو خشيته ضرورة فأنتم فيه منازعون ، وعن دعواكم مدفوعون . وإذا بطل ادعاء الضرورة في الأصول ، بطل رد النظريات إليها . وهذه الطريقة على إيجازها تهدم أصول المعتزلة في التقييح والتحسين . وإذا تناقضت هذه الأصول ، وقولهم في الصلاح واللفظ وأبواب الثواب والعقاب وغيرها متناقضات منها ، فينحسم عليهم أبواب الكلام في فصول التعديل والتجوير .

فقول لهم : لم ادعيتم العلم الضروري^(٣) بالحسن والقبح مع العلم بأن مخالفكم طبقوا وجه الأرض ، وأقل شرذمة منهم يزيدون^(٤) على عدد أقل التواتر ، ولا يسوغ اختصاص طائفة من العقلاء بضرب من العلم الضرورية مع استواء الجميع في مداركها ؟

فإن قالوا : قد وافقتمونا على التحسين والتقييح في موضوعات الضرورات ، وإنما خالفتمونا في الطريق المؤدى إلى العلم ، فزعمتم أن الدال على الحسن والقبح السمع دون العقل . ولا يبعد اختلاف العقلاء

- (١) م : من تخيلاتهم
(٢) م : عبارته : لم ادعيتم على الضروري . . . الخ
(٣) ح ٦ م : نوجز
(٤) م : يربون

في العلم^(١) الضروري على هذا الوجه ، فإن الأخبار المتواترة يعقبها العلم الضروري . وقد ذهب الكعبي وأشباعه إلى أن طريق العلم بما تواتر الاختلاف به وعنه^(٢) الاستدلال ، وذلك لا يقدر في وقوع^(٣) العلم الضروري بما يلقى الخبر عنه .

فلهذا الذي ذكره لا محصول له . وقد مر^(٤) في تفضيلنا المذهب قبل ما يسقطه . فإننا قلنا^(٥) ليس الحسن والقبح صفتين للقيح والقيح ولا معنى لهما ، ولا معنى للحسن والقبح إلا نفس ورود الأمر والقيح . فالذي أثبتته المعتزلة ، من كون الحسن والقبح على صفة وحكم ، قد أنكرناه عقلا وسمعا . ومجموع ذلك يوضح أننا لم نجتمع على المطلوب مع الاختلاف في السبيل المفضي إليه ، وهذا بين لمن تدبره .

وما يوضح الحق دروهم^(٦) عن دعوى الضرورة ، أن الذي ادعوه مبنيا على البدئية ، قد أطبق مخالفوهم على تجويزه واقعا من أفعال الله تعالى مع القطع بكونه حسنا . فإنهم قالوا : إن^(٧) للرب تعالى أن يؤمر عبدا من عبده ابتداء من غير استحقاق ولا تعويض على الألم ، ومن غير جلب نفع ودفع ضرر موفين على الألم .

- (١) م : نقصا : العلم
(٢) ح : نقص : وعنه : م : عبارته : تواترت الأخبار عنه الخ
(٣) م : نقصا : قدير (٣) م : نقص : وقوع (٥) ل : نقول : والثبت عن ح : م
(٦) م : ردوم
(٧) ح ٦ م : نقصا : إن

ثم كما قطعوا^(١) بتجويز ذلك في أحكام الله تعالى، فكذلك يطمعون بأنه لو وقع لكان حسناً، وهذا مالا سبيل إلى دفعه، وفيه فرض تحسين العقل^(٢) في الصورة التي ادعى المعتزلة العلم الضروري بالتبسيط فيها. ومهما استبان تحكمهم بدعوى الضرورة لم يسلموا ممن يعارض دعواهم بنقيضها، ويدعى العلم الضروري بحسن^(٣) ما قبضوه وقبح ما حسنوه.

فإن قالوا: الدليل على أن القبح والحسن يدركان عقلا، أن منكري الشرائع وجاحدي النبوات يعلمون^(٤) قبح الظلم والسكفران وحسن الشكر، ولو كان الأمر يتوقف في ذلك على السمع^(٥) لما أحاطوا من أنكره بالحسن والقبح؛ وهذا الذي ذكروه لا محصول له. وأول ما فيه، أنه احتجاج في موضع الضرورة على دعواهم، ولا يستمر النظر في موضع^(٦) البداية.

ثم نقول: إنما يستمر لكم ما ذكرتموه، لو سلم لكم كون البراهمة^(٨) المنكرين الشرع عالمين بالحسن والقبح، وهذا مما ينازعون

(١) ح: وكما

(٢) ح: ل عبارته: لم يسلموا به من معارضة؛ والمثبت عن م

(٣) ح: ل عبارته: ويدعى العلم الضروري به حسن ما قبضوه؛ والمثبت عن م

(٤) ح: ل: يعلم؛ والمثبت عن م

(٥) ح: مواقع؛ م: مواضع

(٦) ح: مواقع؛ م: مواضع

(٧) ح: مواقع؛ م: مواضع

(٨) هم فرقة من الهندوس تنسب إلى إبراهيم أو إبراهيم أو إبراهيم، الذي ذكر في القيدا، أعدائهم

المتدسة، والبراهمة نظام ديني اجتماعي سنياسي يعتبر إبراهيم الآله الأعلى، ومن أصوله تقسيم الأرض

إلى طبقات أربع، على ما هو معروف

ثم لا بُد في تصميم طوائف على اعتقادهم مع حسابهم إياه علماً وإن كان علماً، وهذا سبيل اعتقاد المقلدين في أصول الدين. والذي يقرر ما قلناه، أن البراهمة كما وافقوا المعتزلة في التحسين والتبسيط العقليين على زعمهم، فكذلك اعتقدوا قبح ذبح البهائم والتسليط على إيلامها، وتعريضها للنصب والتعب. ثم اعتقادهم بذلك ليس بعلم وإنما هو جهل. وكما لا يبعد تصميمهم على جهل، فكذلك لا يبعد صراخهم على اعتقاد ليس بعلم.

ومما يعول المعتزلة عليه في ادعاء الضرورة، أنهم قالوا: العاقل إذا سخط له حاجة، وغرضه منها يحصل بالصدق ويحصل أيضاً بالكذب بصدريته^(١)، ولا مزية لأحدهما على الثاني في تمكنه من جلب الانتفاع بهما، واندفاع الضرر عنه بهما^(٢)؛ فإذا تساوى لديه، وتماثل من كل وجه، فالعاقل يؤثر الصدق لا محالة ويحتنب الكذب. وإنما يختار الكذب إذا خيل له فيه غرض زائد على ما يتوقعه في الصدق، فأما إذا تساوت الأعراض فالعقل^(٣) قاض بالإعراض عن الكذب وإيثار الصدق، وما ذلك إلا لكون الصدق حسناً عقلاً.

(١) ح: منه

(٢) ح: م عبارتهما: في تمكنه منها واندفاع الضرر عنه فيهما

(٣) ح: م عبارته: فالعقل والفعل قاض؛ وما أثبتناه عن ح، م

وهذا الذي ذكره باطل من وجوه : أحدها أنه روم احتجوا
في موضع اتفاقهم على أنه ضروري ؛ والثاني أن ما ذكره وصوروه
متناقض ؛ فإن الكذب القبيح لعينه يستحق المقدم عليه اللوم والذم
والعقاب على ^(١) الجملة والاتصاف بالذنيات وسمات النقص ، وهذا
موجب قول المعتزلة . فكيف يستقيم منهم تصوير استواء الصدق
والكذب ، وتقدير تماثل الأغراض فيهما ، ومذهبهم ما ذكرناه ؟
والذي يحقق مقصودنا ، أن ما ذكره من أن العاقل يؤثر الصدق
لا محالة إذا استوت عنده الأغراض ، يوجب عليهم خروج الصدق عن
حكم التكليف واستحقاق الثواب على فعله والعقاب على تركه . فإن
الملجأ إلى الشيء المحمول عليه ، لاثواب له على ما هو مجبر عليه ، فيجب أن
يكون الصدق على قياس ما قالوه في حكم ما يجبر العاقل عليه . ثم إن
استقام لهم ما حاولوه ، لطردهم كلامهم في حالة استقرار الشرائع في
تقبيح الكذب وتحسين الصدق .

فإن قالوا : فرضنا الكلام فيمن ينكر الشرائع ، أو فيمن لم يبلغه
الشرع أصلا ، فإن العاقل مع هذا الغرض يؤثر الصدق . قلنا : إنما
ذلك لاعتقاد ^(٢) من صورتم الكلام فيه استحقاق الذم على الكذب

(١) ل : على أن الجملة ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٢) ل : عبارته : إنما ذلك الاعتقاد من صورتم ... الخ ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

وذلك محذور محتنب ؛ فإن صور ذلك فيمن لا يقول بتقبيح
الكذب وتحسينه ، ولم يبلغه الشرع ، واستوى لديه الصدق والكذب
من كل وجه ؛ فلسنا نسلم ، والحالة هذه ، أنه يؤثر الصدق لا محالة ، بل
نستخرج من إثبات الصدق وإثبات الكذب جميعا ، فبطل ما موهوا به .
فإن وما يستروحون إليه ، أن قالوا : إن الحسن ^(١) لو لم يعقل قبل
ورود الشرع ، لما فهم أيضا عند وروده . وهذا من ركيك الكلام ؛ فإننا
نصرفنا الحسن والقبح في حكم التكليف إلى ورود الأمر والنهي ،
ولا يمنع العلم بالأمر إذا قدر وروده قبل وروده . وهذا بمثابة العلم
بالنبوة ؛ فنعلم قبل ظهور المعجزات أن الدال على صدق من يجوز أن
يحيى خوارق العادات ، ونعتقد ذلك قبل اتفاق وقوع المعجزات ،
ودعوى النبوءات .

وربما يشغبون بالرجوع إلى العادات ويقولون : العقلاء يستحسنون
الاجتهاد وإنقاذ الغرق وتخليص الهلكى ، ويستقبحون الظلم والعدوان ،
وإن لم يحضرهم سمع . وهذا تلبس وتدليس ؛ فإننا لا نكر ميل الطباع
إلى اللذات ونفورها عن الآلام ، والذي استشهدوا به من هذا القليل ^(٢)
وما كلامنا فيما يحسن في حكم الله تعالى وفيما يقبح فيه .

(١) ل : قص : « إن الحسن » وأردها ح ، م ؛ والمقام يقتضيها .

(٢) ل : من هذا الفعل ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

والدليل على ما قلناه، أن العادات كما اطردت، على زعمهم في استنباط العقلاء واستحسانهم، فكذلك استمر دأب أرباب الألباب في تقييد تخلية العبيد والإماء بفجر بعضهم ببعض، برأى من السادة ومسمع وهم متمكنون من حجز بعضهم عن بعض. فإذا تركوهم سدئ والحالة هذه كان ذلك مستقيحاً، على الطريقة التي مهدوها، مع القطع بأن ذلك لا يقبح في حكم الإله.

فإن قيل: هذا كلامكم في تتبع شبه المخالفين، فما دليلكم على ما ارتضيتموه؟ ولم غيرتم الترتيب وافتتحم المسألة بذكر شبههم قلنا: إنما حملنا على ذلك ادعاء خصومنا الضرورة في أصول التقييد والتحسين؛ فلو فاتحناهم بنهاج الحجاج، لردوه جرياً على ما اعتقدوه من دعوى الضرورة في أصول التقييد والتحسين.

فمن أصرّ منهم على دعواه، وهو مذهب كافتهم، فسيبيل مكالتهم ما مضى؛ ومن انحط عن دعوى الضرورة احتججنا عليه، وقلنا: إذا وصف الشيء بكونه قبيحاً، لم يخل ذلك من أمرين؛ إما أن يقال: كونه قبيحاً يرجع إلى نفسه أو إلى صفة نفسه؛ وإما أن يقال: إنه لا يرجع إلى نفسه، ولا إلى صفة نفسه.

فإن قيل: إنه يرجع^(١) إلى نفسه أو إلى صفة نفسه، كان ذلك

باطل من أوجه؛ أقربها أن القتل ظالماً يماثل القتل حداً واقتصاصاً، ومن أنكر تساوى الفعلين ومماثلة القتلين فقد جحد ما لا يجحد، والتزم اتقاء ما يماثل كل مثلي. ومما يوضح فساد هذا القسم، أن ما يصدر من الماثل لو صدر من صبي غير مكلف، فإنه لا يتصف بكونه قبيحاً مع وجوده، ومنهم من ينازع في ذلك ويزعم أن الصادر من الصبي غير المكلف قبيح؛ فإن قالوا ذلك، التقيينا بالوجه الأول.

وإذا بطل كون القبيح قبيحاً لنفسه، لم يخل القول بعد ذلك؛ إما أن يقال: معنى كونه قبيحاً ورود الشرع بالنهي عنه، كما ضرنا إليه؛ وهو الحق الصراح؛ وإما أن يقال: إنما يقبح لأمر غير الشرع وغير القبيح. فإن هم قالوا ذلك، قيل لهم: إذا لم يقبح الشيء لنفسه، ولم يحمل النهي على تعلق النهي به، فيستحيل أن يقبح صفة لأجل صفة أخرى، وبطلت تلك الصفة صفة للقبيح نفسية ولا معنوية. فثبت من مجموع ذلك بطلان تقييد القتل وتحسينه في حكم التكليف.

وقد تعدينا في هذا الفصل حد الاختصار قليلاً، لما ألقينا أصلاً لكل ما يأتي بعده في أحكام التعديل والتجوير. وستجدون المسائل بعد ذلك مرتبة على هذه القاعدة، وفي الإحاطة بها إبطال ما سواها؛ فهذه إحدى المقدمتين الموعودتين.

فصل

[في أنه لا واجب عقلا على العبد أو الله]

في المقدمة الثانية ، وهي تشتمل على الرد على من قال إن العقل دل^(١) على وجوب واجب ، وهذا ينقسم قسمين ؛ فيتعلق الكلام في أحدهما بما يقدر واجبا على العبد ، ويتعلق الكلام في الثاني بالرد على من اعتقد وجوب شيء على الباري تعالى عن أقوال^(٢) المبطلين .

فأما القسم الأول ، فإنه يضاهي المسألة السابقة في التقييح والتحسين . وكل ما ذكرناه من شبههم وادعائهم الضرورة ، وقدحنا فيها واحتجاجنا به ، فهو يعود في هذه المسألة .

وربما يصوغون^(٣) لإثبات وجوب شكر المنعم عقلا صيغة [أخرى] ، ويقولون : العاقل إذا علم أن له ربا ، وجوز في ابتداء نظره أن يريد منه الرب المنعم شكرا ؛ ولو شكره لأثابه وأكرم مثواه ، ولو كفر لعاقبه وأرداه ؛ فإذا خطر له الجائز أن ، فالعقل يرشده إلى إثارة ما يؤديه إلى الأمن من العقاب وارتقاب الثواب ، وضربوا لذلك مثلا ، فقالوا : من تصدى له في سفرته^(٤) مسلكا يؤدي كل واحد منهما إلى مقصده ، وأحدهما

(١) ح : يدل

(٣) ل : يصوغون (بالسين المهملة) ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٤) م نقص : سفرته

على من المخاوف عرى من المتالف ، والثاني يشتمل على المعاطب والصوص وضواري السباع ، ولا غرض له في السبيل المخوف ، فالعقل يقتضي بسلوك السبيل المأمون .

وهذا الذي ذكره ، اقتصار منهم على شطر نظر لو أنهوه نهايته لهم الحق . وذلك أنه إن خطر له ما قالوه ، فيعارضه خاطر آخر ناقضه ؛ وذلك أن يخطر للعاقل أنه عبد مملوك مخترع مروب ، وأنه ليس للمملوك إلا ما أذن له فيه مالكة ، ولو أتعب نفسه وأنصبها لمفكرات مكدودة مجهودة من غير إذن ربها . وقد يعتضد هذا الخاطر عندئذ بأن الرب المنعم غني عن شكر الشاكرين ، متعال عن الاحتياج ؛ وأنه عز وجل كما يتسديء بالنعم قبل استحقاقها ، لا يبتغي بدلا عليها . فإذا عارض هذا الخاطر ما ذكره^(١) ، قضى العقل بتوقف من خطر له الخاطران .

ومما يؤكد ما قلناه ، أن الملك المعظم إذا منح عبدا من عبيده بكسرة من رغيف^(٢) ، ثم أراد ذلك العبد أن يتدرج في المشارق والمغارب ويثني على الملك بحبائه وحسن عطائه وينص على إنعامه ، فلا يعد ذلك مستحسنا ؛ فإن ما صدر من الملك بالإضافة إلى قدره ، نزر مستحق تافه مستصغر ،

(١) ح ، ل عبارته : فإذا عرض هذا الخاطر ما ذكرناه ؛ والثبت عن م

(٢) ح ، م عبارتهما : بكسرة خبز من رغيف

وجملة النعم بالإضافة إلى قدرة الله تعالى ، أقل وأذل من كسرة رغيف إلى
ملك ملك .

وإن ^(١) أردنا أن نتقض عليهم ما ذكرناه من وجه آخر ، فربما
الكلام فيمن لم يحط بالنعم أولا ؛ فإذا طردوا ما قالوه من تقابل الخاطرين ،
قلنا لهم : هذا قولكم فيمن خطرت له الفكر وعنت له العبر ، فما قولكم
في الغافل الداهل الذي لم يخطر بباله شيء ؟ فهذا قد فقد الطريق إلى العلم
بالوجوب ، والشكر حتم ^(٢) عليه . وهذا عظيم موقعه على الخصوم .
فإن قالوا : لا بد أن يخطر الله تعالى ببال العاقل ^(٣) في أول كمال
عقله ما ذكرناه ، فهذا تلاعب بالدين ؛ فكم من عاقل متاد في غوايته
مستمر على عزته ، لم يخطر له قط ما ذكرناه . ثم هذه الخواطر في ابتداء
النظر شكوك ، والشك في الله تعالى كفر ، والبارى تعالى لا يخلق
الكفر على أصول القوم .

فإن قالوا : يبعث الله تعالى إلى كل عاقل ، ملكا يحتم على
قلبه ، ويقول في نفسه قولا يسمعه ؛ وهذا بهت عظيم ، وإثبات
كلام ^(٤) ليس بحروف ، وفيه تقض أصلهم في استبعاد كلام سوي
الحروف والأصوات .

(١) ح : وإذا

(٢) ل : حتما (بالنصب) ؛ ح ، م : حتم (بالرفع) ، وهو الصحيح عربية .

(٣) ل : الغافل ؛ ح ، م : العاقل ، وهو المناسب لما بعده .

(٤) ح ، م : زادا : لم يسمعه ذو عقل .

فإن أردنا تخصيص هذه المسألة بقاطع ، قلنا : الرب تعالى مخترع
المخترعات فلا خالق سواه ، كما أوضحناه ، وما يكتسبه العبد خلق الله
تعالى ؛ فلا معنى إذا في دلالة العقل على وجوب شيء على العبد ، مع
الاستحالة إيقاعه إياه . نعم ولو طالب الرب تعالى عبده ، لبثت الطلبة على
الحكمة التي ذكرناها في شبه الخصوم في خلق الأعمال . فأما إذا اعتقدنا
أن العبد لا يوقع فعله ، ولم يتقدم توجه طلبه عليه ، فلا معنى للحكم
بوجوبه ، كما لا معنى للحكم بوجوب فعل الجواهر ؛ فاعلموا ذلك
مستدوا ، فهذا أحد قسمي الفصل .

القسم الثاني يشتمل على نفي الإيجاب على الله تعالى فلا يجب عليه
شيء ، وهذه المسألة شعبة من التحسين والتقبيح . وسبيل تحرير الدليل
فيها أن نقول لمن اعتقد وجوب شيء على الله تعالى : ما الذي ^(١) عنيته
بوجوبه ؟ فإن قال : أردت توجه أمر عليه ^(٢) كان ذلك محالا اجماعا ،
لأنه ^(٣) الأمر ، ولا يتعلق به أمر غيره .

وإن قال ^(٤) : المعنى بوجوبه ، أنه يرتقب ضررا لو ترك ما وجب
عليه ، فذلك محال أيضا ؛ فإن الرب تعالى يتقدس عن الاتفاع والتضرر ؛

(١) ل : فسا الذي ، وما أثبتناه عن ح ، م

(٢) م : عبارته : توجه أمر الأمر كان ذلك محالا . . . الخ .

(٣) ح ، م : فانه .

(٤) ح : وإن قالوا .

إذ لا معنى للنفع والتضرر، والآلام واللذة، والرب متعال عنهما.
فإن قال: المعنى بوجوبه، حسنه وقبح تركه، وزعم أن كونه حسناً
صفة نفس له، فقد أبطالنا ذلك بما فيه مقنع.

ثم، مما يوجبونه على الله تعالى ثواب الأعمال، وسنعتقد فيه باباً إن
شاء الله عز وجل^(١) توحى فيه إلى نكتة جارية على حسب قولهم^(٢)
فنقول: أعمال العباد شكر منهم لنعم الله تعالى، وهو حتم عليهم عندكم^(٣)
وليس من حكم العقل استيجاب عوض على^(٤) أداء فرض، وكو
استوجب العبد على أداء الشكر المقروض عوضاً، لوجب أن يجب
لله تعالى على العبد شكر جديد إذا أثابه، وإن كان الثواب واجباً،
وهذا مما لا محيص لهم عنه أبداً. ومما يوجبونه الصلاح واللطف
وسياقى القول فيهما.

وهذا القدر مبلغ غرضنا في المقدمتين، ونحن الآن نبتدىء في
إيلام^(٥) الله تعالى العباد والبهايم في دار الدنيا.

(١) ح، م، زادا: ولكننا.
(٢) ح، م: أصوهم.
(٣) ل نقص: على؛ والمثبت عن ح، م.
(٤) م: إيلام.

فصل (١)

[القول في الآلام وأحكامها^(١)]

الآلام والآلام واللذات لا تقع مقبورة لغير الله تعالى، فإذا وقعت من
قبل الله تعالى فهي منه حسن، سواء وقعت ابتداء أو حدثت منه^(٢)
مسألة: تجزاء. ولا حاجة عند أهل الحق في تقديرها حسنة إلى تقدير
سليقة استحقاق عليها^(٣) أو استيجاز التزام أعواض عليها، أو روح
جلب تقع أو دفع ضرر موفين عليها. بل ما وقع منهما فهو من الله تعالى
حسن، لا يعترض عليه في حكمه، واضطربت الآراء على من لم يلتزم
تفويض الأمور إلى الله تعالى.

ونحن نحكي جملاً من عقود المذاهب المجانية للحق فيها، ثم ننص
على قاطع وجيز في الرد على كل فئة^(٤) إن شاء الله تعالى^(٥). والغرض
بوضوح الكلام في إيلام^(٦) الأطفال الذين لا يعتقدون كفرأ ولم يحتجبوا^(٧)
ووراء، وكذلك القول في إيلام البهايم.

(١) م نقص: فصل.
(٢) ح نقص: القول في الآلام وأحكامها؛ ب عنون: القول في الآلام وأحكامها فصل.
(٣) ح، م، زادا: منه.
(٤) ح نقص: عليها؛ م عبارته: سبق استحقاق عنها. (٥) ب زاد: مخالفة.
(٦) ل عبارته: في الرد على مخالفه كل فئة مخالفة؛ ح عبارته: في الرد على كل فئة
لمخالفة؛ وما أثبتناه عن م.
(٧) ح زاد: الله تعالى.
(٨) م: لم يقتضوا.

فأما الشنوية ^(١) القائلون بإثبات مدبرين ، فقد قالوا : الآلام ظلم قبيح لعينه على أى وجه قدر ، والآلام بحملتها صادرة ^(٢) عندهم من «أهرمن» دون «يزدان» . وذهبت البكرية ^(٣) ، وهم فئة منتسبون إلى بكر ابن أخت عبد الواحد ^(٤) ، إلى أن البهائم لا تألم أصلاً ، وكذلك الأطفال الذين لم يعقلوا فيلتزموا بالعقل أمراً .

وذهبت طوائف من غلاة الروافض ^(٥) وغيرهم إلى التناسخ ، فقالوا : إنما تألم البهائم لأن أرواحها كانت في أجساد وقوالب أحسن من أجساد البهائم ، وقد قارفت كبائر واجترمت جرائم ، فنقلت إلى أجساد أخرى لتعذب فيها . وإذا استوفيت ^(٦) عقابها ، وتوفر عليها ما استحقته ^(٧) من عذابها ، رُدَّت إلى أحسن بنية .

(١) هم القائلون بأصلين للعالم أزليين أبديين : النور والظلمة ، وإن كانا مختلفين في المجرى والطبع والفعل ، وغير ذلك ، وعنهما كان كل الموجودات . (٢) ل : بادرة ؛ وما أثبتناه عن غيره . (٣) هم أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وكان في أيام النظام : وقد افترق بضلالات أكفرته الأمة بها . راجع التبصير في الدين ص ٦٤ - ٦٥ . ونختصر الفرق بين الزيدية والرسعنى ص ١٢٩ .

(٤) ح : عبد الواحد بن زيد . (٥) يسميهم الشهرستاني في اللل والنحل (ج ١ : ١٩٥ طبع الخانجي) بالشيعة ويعرفون في سورية ولبنان بالناوالة ، بكسر الهم وسكون الواو ، أى القائمين على ولائهم على أم الذين يتأولون ، وهم على التخصيص المغالون في حب على ، فرفضوا رأى الصحابة في إمامية أبي بكر وعمر (القرظي : ١ : ٣٥١) . ويجعلون الروافض أربعة أصناف : زيدية إمامية ، كيسائية ، غلاة . ولا يصح في رأينا عبد الزيدية أتباع الإمام زيد بن علي زين العابدين منهم ، لأنه لم يكن يرفض الشيعين ، بل كان موافقاً لرأى الصحابة في توليهم ، ومن يرفض ذلك لا يكون من أتباعه حقاً .

(٦) ح زاد : فيها . (٧) م : ما استحقها من عذابها . (٧)

إنهم قضية أصلهم أن الرب تعالى لا يتبدى بالآلام إلا عن استحقاق ^(١) ، ولا يحسن الإيلاء عندهم للتعويض عليه ، ولا جلب ^(٢) نفع به . كما أنهم الهياكل والأشخاص على رتب ودرجات في الرذالة والخساسة ، والتعويض لقنون الآلام ؛ والأرواح منقلبة في رتبها ودرجاتها ، على حسب زلاتها .

ثم أصل هؤلاء أن جملة البهائم مكلفة ، عالمة بما يجري عليها من الآلام عذاباً وعقاباً ، ولو لم تعلم ذلك لما كانت الآلام زاجرة لها عن التورم إلى أمثال ما قارفته . وصار بعضهم إلى أن كل جنس من أجناس الحيوانات ، [منه] ^(٣) بنى مبتعث إلى آحاد الجنس . وذهب بعضهم إلى أنه ليس في الموجودات جمادات ، وأن جملة ما يتخيلها الناس ^(٤) جمادات أحياء ذوات أرواح معذبة .

وتواختلف مذاهبهم في ابتداء التكليف . فزعم بعضهم أن الرب تعالى ابتداءً تكليف الأرواح ، وإن تضمن ذلك إلزام مشقات وآلام ، وصار صانرون منهم إلى أنه لم يتبدى بتكليف ، ولكنه فوض الخيرة إلى الأرواح ، فالتمزوا التكليف من تلقاء أنفسهم ، ثم منهم من وفى

(١) ح : ولجب شع ...
(٢) ح : ل : م : فنه (بالفاء) ؛ والوجه ما أثبتناه
(٣) ل : من جمادات ، ح : م : جمادات (بدون من)
(٤) ح : ل : م : فنه (بالفاء) ؛ والوجه ما أثبتناه

ما التزم^(١) وأداه، ومنهم من تعداه. وذهب ذاهبون منهم إلى أن الرزق كلف الأرواح في ابتداء الفطرة مالا مشقة فيه، ثم خالف من خالفه ووفى من وفى.

والغلاة من^(٢) التناسخية^(٣) أنكروا الحشر والآخرة، وقالوا لا مزيد على تقلب الأرواح في الأجساد، على حكم العقاب، أو على حكم الثواب.

وأما المعتزلة فقد قالوا، لما سئلوا عن الآلام الحالة بالأطفال والبهائم، الآلام تحسن لأوجه: منها أن تكون مستحقة على سواها ومنها أن يحتلب بها نفع موفٍ عليها برتبة بينة، ومنها أن يقضى بها دفع ضرر أهم منها. وصاروا إلى أن آلام البهائم إنما حسنت، لأن الرزق سيعوضها عليها في دار الثواب ما يربى ويزيد على ما نالها من الآلام ثم صار معظمهم إلى أن العوض الملتزم على الآلام، أحط رتبة من الثواب الملتزم على التكليف. واختلفوا في أن العوض هل يدوم للآلام الثواب أم لا؟

(١) ح: بما التزم

(٢) ح: من جميع التناسخية

(٣) هم القائلون بانتقال الروح من جسد إلى آخر. وقد وجد هذا المذهب في الهند والقيثاغوريين من اليونان. ويقول الشهرستاني في الملل والنحل: وما من^(٤) ولا للتناسخ فيها قدم راسخ^(٥) (٣: ٣٥٨) نشر الشيخ أحمد فهمي (طبع القاهرة) سنة ١٩٤٩ م.

لأن اضطربت أجوبتهم في أنه هل يتصور التفضل بمثل الأعواض ابتداءً؟ فصار بعضهم إلى أن ذلك ممتنع، كما يمتنع التفضل بمثل ثواب التكليف. إذ ذلك^(١) يجمع على امتناعه، وصار من اتنى إلى التحصيل منهم إلى أن التفضل^(٢) بأقدار الأعواض ممكن غير ممتنع. فمن قال بامتناع التفضل بأمثال الأعواض، جوز وقوع الآلام للتعويض المجرد؛ ومن جوز التفضل بأمثال الأعواض، لم تحسن الآلام عنده لمحض التعويض، بل قال إنما يحسن بوجهين لا بد من اقترانهما: أحدهما التزام التعويض والثاني اعتبار غير^(٣) المؤلم بتلك الآلام، وكونها أظافاً في زجر الغاوى عن عيولته.

وذهب عبّاد^(٤) الصيمرى^(٥) إلى أن الآلام تحسن بمحض الاعتبار من غير تقدير تعويض عليها.

فهذه أصول المعتزلة في إيلاء البهائم والأطفال. ثم من تمام أصلهم

(٢) ل: الفضل؛ وما أفتناه عن ح، م

(١) م: إذ ذلك

(٣) م: نقص: غير

(٤) هو أحمد معتزلة البصرة، وتلميذ هشام القوطى. وقد ذكره الشهرستاني في الفرقة المشاعية وفي سير الرازى والأوسى لقوله تعالى: أحلت لكم بهيمة الأنعام، من الآية الأولى من سورة البقرة المدنية ذكر أن الثنوية أو الجوس لا يبيحون تعذيب الحيوان وذبحه ويرونه ظلماً خطأ خلافاً، لأن الحيوان خلق له ولأن الله أذن فيه. ومن ذلك نرى أن عبادة قد انقرض بآله من فرقته المعتزلة.

(٥) ح: الصيمرى؛ م: الضميرى، ب: الضميرى

أن ما يحسن الآلم لأجله لو علم ، فإنه يحسن إذا اعتقد ، أو غلب على (١)
الظن ما يحسن الآلام لأجله في عادات الناس (٢) قالوا : وكذلك يحسن
في عادات الناس (٣) العقلاء التزام المشتقات ، لتوقع منافع زائدة عليها
كانت عواقبها منطوية عن العباد ، وعلام الغيوب المستأثر بعلمها .
فصل (٤)

[في الأعراض]

فأما التثوية ، فما قالوه من كون الآلم ظالما قبيحا لعينه ، باطل لا خلاف
ببطلانه . فإننا نعلم أن المريض إذا شرب دواء بشيعا ، كرهه المشرب
وقصد بذلك درء الأمراض عن نفسه ، فلا يعد ذلك في عادات العقلاء
قبيحا نازلا منزلة ما لو جرح السليم نفسه من غير غرض صحيح في طلب
نفع أو دفع ضرر . ومن أنكر ذلك انتسب إلى جحد الضرورة .

ثم يقال لهؤلاء : الخير والميل إليه مدعو إليه أم لا ؟ فإن أنكر
كونه مدعوا إليه ، تركوا مذهبهم ، من حث العقل على الخيرات
وتحذيره من السيئات . وإن قالوا الخير محثوث عليه ، قيل لهم : هل
من يجيد عنه ملام وآلام على حكم المقاب أم لا ؟ فإن قالوا

(١) ل : من ؛ والثبت عن ح ، م
(٢) ح : قس : في عادات الناس
(٣) م : قس : الناس
(٤) م : قس : فصل

الآلم (١) شرير عقابا ، فقد جروا على ملابسة الشر ومجانبة الخير ،
والزموا أن لا يلام مسمى ، ولا يخص بحسن الثناء عليه . وكل ذلك
مطل (٢) ما يستروخون إليه من تحسين العقول وتبييحها ، وإن قالوا :
يوم المسمى وإلامه ، وتعريضة للعموم والعموم حسن ، فقد نقصوا
قولهم بأن الآلم يبيح لنفسه (٣)

فصل (٤)

[في الإعراض أيضا]

وأما البكرية ، فقد جحدوا الضرورة وراغموا البديهة . فإننا على
ضطرار نعلم تألم البهائم والأطفال وقلقها عند إلامها ، وفورها
عما تعلم أنه يؤلمها . ولو ساع جحد ذلك منها ، لساع جحد حياتها ،
والمصير إلى أنها جادات لا تحس ولا تألم ولا تدرك ؛ وهذا القدر مغن
في الرد عليهم (٥)

وأما أهل التناسخ ، فإنما حملهم على ما أبدعوه وشقوا به العصا أمر
لهم العزلة ، وكل قائل بتبييح العقل وتحسينه . فإنهم قالوا : الإبتداء
بالآلام من غير عوض قبيح ، ولا يحسن أيضا التعويض عليه مع القدرة

(٢) م : قس : فصل
(٣) م : قس : فصل

(١) ح : م : لا يقرم
(٢) م : لعينه
(٣) ح : ذكر هنا كلمة (فصل)

على التفضل بأمثال العوض وأضعافه . ولا يحسن أيضا قصد اعتبار غير المؤمن ، إذ ^(١) يقبح إيلام زيد ليعتبر عمرو ؛ فلا يبق وجه يحسن الإيلام إلا تقديره عقابا على أمر سابق ، وذلك يستدعي لاحالة تقديم التكليف وقرض مخالفة فيه ، وجريان الألم المتأخر عقابا على ما فرط .

وسنوضح توجه كلام التناسخين على المعتزلة . ولكننا نقول لهم : ما قولكم في ابتداء التكليف ؟ فإن قالوا : إن الرب تعالى ابتداء تكليف ما في أمثاله مشقة ، فقد صوروا إيلاما وآلاما من غير اجترام ، وتقصوا ما أصّلوه من كل وجه . فإن راموا من ذلك مخلصا ، وقالوا : إنما حسن إيلام الآلام ابتداءً للثواب اللازم العظيم شأنه . فنقول لهم : هلا حسنت إيلام البهائم والأطفال لأعواض عليها ؟ فإن قالوا : التفضل بمثل العوض جائز ، والتفضل بمثل الثواب ممتنع ، كان ما ذكروه تحكما ؛ فإنه ما من مبلغ إلى النعيم ، إلا والرب سبحانه قادر عليه ، متفضلا ومثيبا ومعوذا ، وسنشير إلى ذلك عند الكلام على المعتزلة .

وإن قالوا : ما كلف الله العباد ما فيه مشقة ، فالذي ذكروه باطل ؛ لأنه لو لم يكلف العباد ما فيه مشقة لم يجز تكليف أصلا ، وكان الأمر مهملًا سدى . فكيف يتصور الاجترام ؟ ومن أي وجه استحققت

(١) ح زاد : قد

الآلام ؟ وكيف يستقيم ذلك ممن يبنى قاعدة مذهبه على التحسين والتفويض ؟ وإن قالوا : كلف الرب تعالى العباد ملاذ لا مشقات فيها ، قيل لهم : هذا محال ؛ فإن من ضرورة الإلزام في حكم التكليف أن يعتد بالكلف لزوم ما ألزم ، وفي وجوب الاعتقاد عليه وإلزامه العقاب ، لو سئلوا : لماذا لزوم ما ألزمه ، تعريضه لمشقة لا خفاء بها .

ثم الغرض من التكليف ، التعرض للثواب . وإنما يحسن في العقل على أصل التحسين ^(١) الإثابة على مشاق من الأعمال ؛ فإن جاز حزم حكم العقل في الإثابة على لذات عرية عن المشاق ، ساغ أيضا تقض ما أصّلوه بما على تفويض العقل الإيلام .

ثم إن قالوا : فوض الرب تعالى إلزام ^(٢) التكليف إلى خيرة الأرواح ، قيل لهم : إذا قبح الألم من غير استحقاق ، قبح التعريض له والتخير فيه ، ولا ^(٣) محيص لهم عما ألزموه .

ثم لنابعد ذلك مسلكان : أحدهما ، نسبتهم إلى جحد الضرورة في قولهم : إن البهائم تعقل ، ويدعوها نبيها فتفهم تبليغ الرسالة . وذلك جحد للضرورة ؛ فإن مجوز ذلك يجوز أن تكون الذباب والديدان مشكورة في دقائق العلوم ، يفهم ^(٤) بعضها من بعض التعريض للحجاج والاستدلال والسؤال والاتصال ، وذلك أمر ^(٥) هزل لا يلتزمه لبيب .

(١) م زاد : والتفويض

(٢) ح نقص : إلزام

(٣) ل : لا (بدون الواو) ؛ والمثبت عن ح ، م

(٤) م : فاجا

(٥) ح ، م : قصا : أمر

والمسلك الثاني ، أن تثبت عليهم الشرائع إن لم ينقلوها ، فإذا ثبتت الشرائع ترتب عليها بطلان مذاهبهم المجانية لموارد الشرع . فهذا القدر كاف في محاولة الرد عليهم .

وأما المعتزلة ، فقد ذكرنا أنهم صاروا إلى أن الإيلام يحسن لوجوه ، ولو عرى عنها وعن آحادها ، لكان قبيحاً . ونحن الآن نتعقب تلك الوجوه بالنقض والرفض واحداً واحداً .

فأما قولهم : الألم يحسن بكونه عقاباً على أمر فارط ، فهم قلة منازعون ، وإلى الدليل عليه مدعوون . فيقال لهم : لم قلتم إن الألم يحسن إذا كان عقاباً ؟ فإن قالوا : إنما قلنا ذلك لقضاء العقل بأن من ظلم وبغى عليه وأولم ابتداء أو اعتداء ، فيحسن منه الإنصاف ممن ظلمه وعدا عليه . وإذا أساء العبد أدبه ، لم يقبح عند العقلاء زجره . قلنا : ثم شكرون على من يزعم أن ذلك إنما لم يقبح لاستفادة المتصف بانتصافه ، شفاء غليله ودرء الحق والمغايظ عن نفسه ، فيرجع ذلك في التحصيل إلى دفع ألم الألم . وكلامنا في إيلام الرب تعالى من شيء مع استغناؤه عنه ، وتعالىه عن الحق والغيط^(٢) والاحتياج إلى تبريد الغليل . فهلا قلتم : لا يحسن منه الألم مع استغناؤه عنه وعدم احتياجه

(١) ح : ثم

(٢) ح ، ل : الغيظ ؛ والمثبت عن م

إليه ، ولا يجري حكمه في ذلك مجرى حكم العباد ! وهذا مما لا محيص لهم منه .

وإن قالوا : الرب تعالى وإن كان غنيا عن معاقبة المجرمين ، فلا ترك معاقبتهم لكان ذلك إغراء بالفواحش وارتكاب الجرائر والكبائر . وهذا الذي ذكروه يبطل^(١) عليهم بقبول التوبة ؛ فإنه لحتم في حكم الله تعالى عندهم ، وفيه إغراء بالذنب فإن مقارفة يتجرأ عليه لا اعتقاد قبول توبته عن حوبته^(٢) إذا تاب وأتاب . وسنعود إلى ذلك في باب الثواب والعقاب . وهذا القدر كاف^(٣) في غرضنا في هذا الوجه . وأما قولهم : إن الألم يحسن للتعويض عليه بنعيم يربى عليه ، فباطل من وجهين .

أحدهما ، أن الرب تعالى قادر على التفضل بمثل ما يصدر عوضاً ، فلا غرض في تقديم ألم وتعويض عليه مع القدرة على التفضل^(٤) بمثله . وسبيل ذلك كسبيل من يؤلم ضعيفاً ليعطيه رغيماً ، مع اقتداره على التفضل بمثله ابتداء . وهذا آكد في حكم الله تعالى ؛ فإن القادر على الكمال الذي لا يتعاضم عنده عطاء ولا يكثر في حكمه حياء ، والعبد عرضة للضرر وضيق العطن ، والتضرر بما يبذله وإن قل .

(١) ح ، م : باطل

(٢) ح ، م : قصا : كاف

(٣) م : عن ذنوبه

(٤) ل : التفضل ؛ والمثبت عن ح ، م

فإن قال قائل منهم : لا يجوز التفضل بمثل العوض ، فقد باهت
فإن الأعواض نعيم منقطع ، أو مقيم دائم . وعلى أي وجه فرض ، فهو
مقدور لله تعالى من غير تقدير تقديم^(١) إيلام . فإن قالوا : لو جاز التفضل
بمثل العوض ، لجاز التفضل بمثل الثواب . قلنا : هذا ما نعتقده ، ونرد على
من جاد عنه . ولهم في ذلك خبط يأتي الشرح عليه في باب الثواب والعقاب
إن شاء الله عز وجل .

والوجه الثاني في إبطال تحسين الألم بالتعويض ، أن تقول : إذا
جنى العبد على غيره وآلمه بقطع أو جرح أو غيرهما ، والتزم على الألم عوضاً
وإفياً من غير استثمار واستيدان من المؤلم ، فينبغي أن يحسن ذلك منا
حسب حسنه من الله تعالى ، فإن المعتزلة يقيسون أحكام الله تعالى في أفعاله
على أحكام العباد^(٢) .

فإن قالوا : إنما يحسن الألم من الله تعالى لعامة بالتمكن من
التعويض عليه ، والعبد لا يحيط علماً بعواقب أمر نفسه ، فليس له أن
ينجز ألماً لا يعلم الوصول إليه . وهذا باطل ؛ فإن للعبد أن يؤلم
نفسه في ترقب منفعة موفية على ما يناله من النصب والتعب ، وإن كان
ذلك مظنوناً ولم يكن معلوماً يقيناً^(٣) . فإذا حسن منه ذلك في نفسه
مع انطواء العاقبة عنه ، حسن ذلك في غيره .

(١) ح ٦ م قصا : تقديم (٢) ح : خلقه (٣) ح : نفيه

فقد بطل ما حاولوا به الفصل بين حكم الله تعالى وحكم العبد .
ومن أحاط بما قدمناه علماً^(١) هان عليه التسرع إلى دفع كل سؤال
يوردونه مما لم نذكره .

وأما الوجه^(٢) الثالث في تحسين الألم ، وهو أن يدفع به ضرراً
للعظم منه ، فباطل لا محصول له في حكم الله تعالى . فإنه ما من ضرر يقدر
اندفاعه بالألم ، إلا والرب تعالى مقتدر على دفعه دون ذلك الألم ، فليس
في الإيلام إذاً غرض صحيح ، وسبيل ذلك كسبيل من يتمكن من درء
ضرر سبع ضار عن صبي ، بأن يكلفه سلوك سبيل وطى لا وعورة
فيه . فلو كان الأمر كذلك ، فلا يحسن والحالة هذه تكليف سلوك سبيل
مشوك ضرر من حزن^(٣) .

ومن قال منهم : إن الألم لا يحسن بمحض التعويض حتى ينضم
إليه قصد اعتبار الغير ، فقد أحال فيما قال . فإن العقل إذا لم يحسن إيلام
شخص لوجه ، لم يحسنه مع اعتبار غيره ، إذ ليس من نصفه الحكم^(٤)
إتباع شخص لا اعتبار غيره . فإن قالوا : إنما يلزم ذلك لو جوزنا الإيلام
بمحض الاعتبار ، قلنا : هذا لا ينجيكم عما أريد بكم ، فإن العوض المحض

(١) م قص : علماً (٢) ح : والوجه
(٣) أي طريق شائك وعر صلب
(٤) ل عبارته : إذ ليس من قضية الحكم ؛ ح عبارته : إذ ليس في قضية العقل ؛
والثبت عن م

إذا لم يخرج الألم عن كونه ظاهراً، فوجوده كعدمه ويبقى الاعتبار في حكم المجرد^(١)، والذي يوضح ذلك، أن من أعلمه نبي أن في إيلاجه اعتباراً لغيره، فليس له أن يؤلمه ويلتزم العوض، ويحصل الاعتبار المعلوم عنده بإخبار الصادق المستيقن صدقه^(٢).

فهذه وجوه الرد على المعتزلة على قدر غرضنا من هذا المعتقد، وكل ما تكلمنا به على هذه الطوائف مبني على اتباعهم في فاسد معتقدهم؛ ولو لمنا أصلنا في نفي تقييد العقل وتحسينه، ففي التمسك به تقضي جميع ما أصّلوه.

وقد نجو هذا الأصل، وهو الكلام في الآلام وحكمها من الحسن والقبح^(٣)، والله المستعان. وما نحن الآن خائضون^(٤) في الأصلح والأصلح، ونخرج به اللطف، وإن ميزنا بينهما عند رسمنا ترجمة الأصول.

(١) ل عبارتہ: « في حكم المجرد (وليس من قضية العقل إتيان شخص لاعتبار غيره) » والذي يوضح... الخ والعبارة التي بين القوسين لم تذكر إلا فيه فقط. ومقارنتها مع ما سبق قريباً، يلاحظ أنها مكررة.

(٢) ح زاد: من الحسن والحسين.

(٣) ح زاد: عندكم.

(٤) م: وما نحن نخوض.

باب

القول^(١) في الإصلاح والأصلح

بالحق اختلفت مذاهب البغداديين والبصريين من المعتزلة في عقود هذا الباب، واضطربت آراؤهم. فالذي استقرت عليه مذاهب قادة البغداديين، أنه يجب على الله، تعالى عن قولهم، فعل الأصلح لعباده في دينهم ودنياهم، ولا يجوز في حكمه بقية وجه ممكن في الإصلاح العاجل والآجل، بل عليه فعل أقصى ما يقدر عليه في استصلاح عباده بالحق وقالوا: على موجب مذاهبهم^(٢) ابتداء الخلق حتم على الله عز وجل واجب وجوب الحكمة، وإذا خلق الذين علم أنه يكلفهم، فيجب إكمال عقولهم وأقدارهم وإزاحة غلظتهم. وكل ما ينال العبد في الحال والمآل، فهو عند هؤلاء الأصلح لهم، حتى ارتكبوا على طرد أصلهم بحكمة الضرورة. وقالوا: خلود أهل النار في الأغلال والأنكال أصلح لهم من الخروج من النار، وكذلك الأصلح للفسقة في دار الدنيا أن يبقوا فيها، ويحبط أعمالهم^(٣)، ويحبط ثواب قريباتهم إذا اختاروا قتل التوبة.

(١) ب: فصل القول.

(٢) ح، م: مذاهبهم.

(٣) ح، د: طاعتهم؛ واليئس عن م.

وأما البصريون، فقد أنكروا معظم ذلك، مع موافقتهم إخوانهم في الضلال على إثبات واجبات على الله تعالى وتقدس عن قولهم.

فما اتفق الفئتان على وجوبه ^(١) الثواب على مشاق التكليف والأعواض على الآلام ^(٢) غير المستحقة، وأجمعوا على أن الرب تعالى إذا خلق عبداً وأكمل عقله فلا يتركه هملًا، بل يجب عليه أن يفكر ما يمكنه من نيل المرشد، فإذا كلف عبداً وجب في حكمته ^(٣) أن يلطف به، ويفعل أقصى ممكن في معلومه، مما يؤمن ويطيع المكلف عنده، على ما سنذكره في اللطف فصلاً مفرداً إن شاء الله عز وجل. ولما نقل أصحاب المقالات عن هؤلاء مطلقاً، أنه يجب على الله تعالى فعل الأصلح في الدين، وإنما الاختلاف في فعل الأصلح في الدنيا، وهذا النقل فيه تجوز، وظاهره يوهم زللاً، وقد ^(٤) يتوهم المتوهم أن يجب عند البصريين الابتداء بإكمال العقل لأجل التكليف، وليس ذلك مذهباً لدى مذهب منهم. والذي ينتحله البصريون، أن الله تعالى متفضل بإكمال العقل ابتداءً، ولا يتحتم عليه إثبات أسباب التكليف، فإذا كلف ^(٥) عبداً فيجب بعد تكليفه تمكينه وإقداره، واللطف بأقصى الصلاح؛ فهذا معنى قول الأئمة في نقل مذهبهم.

(١) م عبارته: فما اتفق عليه الفئتان على وجوبه... الخ.
(٢) ح: الآلم (٣) ل: في جبهته؛ وما أثبتناه عن ح: م.
(٤) ح: م: إذ قد (٥) ح: م: ولكنه إذا كلف

لأننا اتفقوا على وجوبه إحباط الطاعات بالفسوق، وقبول التوبة، الخ. غير ذلك مما استقصيناه في الشامل.

وتعرضنا الآن أن نقيم واضح الدلالة على البغداديين فيما غلوا به. فإذا أوضحنا الرد عليهم، انعطفنا على البصريين، ولبنسنا فريقاً بفريق بسبيل التحقيق. حتى إذا تبسنا ^(١)، استبان الموقف خلوص الحق من خطيئهم، والله المعين.

منها نستدل ^(٢) به على البغداديين، بعد أن نسلم لهم جدلاً تقييح العقل وتحسينه، أن تقول: مقتضى أصلكم، أنه يجب على الله تعالى أقصى الممكن في كل استصلاح، فإذا روجعتم فيما انتحلتموه، فزعمتم إلى أمثلة في الشاهد توهمت فيها قبحاً وحسناً مدركين عقلاً، وحاولتم بعد اعتقاد ذلك رد الغائب إلى الشاهد، فإذا كان هذا مذهبكم ^(٣)، فيلزم من ذلك توجبوا على الواحد منا أن يصلح غيره بأقصى الإمكان، مصيراً إلى وجوب فعل الأصلح شاهداً وغائباً؛ فإذا لم توجبوا فعل الأصلح شاهداً، وهو الأصل المرجوع إليه فيما يناقش ^(٤) فيه غائباً، فقد نقصتم دليلكم وحسمتم سبيلكم.

(١) ل: البسنا، والثابت عن ح: م؛ وليس من باب ضرب: خلط.
(٢) ل: استدلال، والثابت عن ح: م، (٣) خ: م: مسلككم
(٤) م: يتناقضون، ح: تناقضون

ونفرض ما ذكرناه في استصلاح العبد نفسه ، وقد وافقونا على أنه لا يجب على العبد أن يسعى في حق نفسه فيما هو الأصلح له في باب الدنيا ، مع أنه يتمكن من جلب منافع ولذات سوى ما هو ملتبس بها .

فإن قالوا : إنما لم يجب على العبد فعل الأصلح في حق نفسه وفي حق غيره ، لأنه يصير بتكليف ^(١) ذلك مكدوداً مجبوراً ، فجاز أن لا يكلف ^(٢) الأقصى والنهاية القصوى ؛ وليس كذلك حكم الباري تعالى فإنه مقتدر على نفع غيره وإصلاحه ، مع تعاليه عن تضرر فيما يفعل . وهذا الذي ذكرناه لا محصول له ، فإن التعرض للنصب والتعب لو كان فصلاً بين الشاهد والغائب فيما ألزمناهم ، لوجب الفصل به ^(٣) فيما يجب على العباد اتفاقاً ، حتى يقال : لا يجب على العبد شيء مما يكاديه من المشاق .

فإن قالوا : ما يناله من ثواب الطاعات يربى على ما يناله من المشقات قليل لهم : فاسلكوا هذا المسلك في جلب ^(٤) الأصلح في موضع الإلزام ولا تسقطوا وجوب ما طولبتم به بالتعرض للمتاعب ، وهذا ما لا يخرج منه .

(١) ح ، ل : يتكلف ؛ وما أثبتناه عن م

(٢) ح ، ل : يتكلف ؛ وما أثبتناه عن م

(٣) ح ، ل : قصا : به ؛ وما أثبتناه عن م

(٤) م : قص : جلب

ثم نقول : العبد بالتزام الأصلح أحق على فاسد أصولكم ، وما ذكرتموه في روم الفصل يقضى بضد ما ذكرتموه ، فإن مكابدة المشقة بحر إلى من يقاسمها ثواباً جزيلًا ^(١) ، فيحصل الأصلح عاجلاً ، والثواب على المشقات آجلاً . والرب تعالى لا يتقرر فيه الإلتصاف بنصب ، ولا بحسن التكليف مع اشتغاله على المشقات عندهم إلا لما ذكرناه . فقد ألزمهم الجمع بين الشاهد والغائب لزوماً لا محيص عنه .

ومما نفتسم ^(٢) به ، وهو يداني ما ذكرناه ، أن نقول : النوافل والقربات المتطوع بها في فعلها صلاح للعباد ، والذي يحقق ذلك دعاء الرب تعالى إليها وحثه عليها ، ولا يندب الرب تعالى إلا إلى الصلاح عند هؤلاء . فإذا وضح كون فعلها إصلاحاً ، فليجب على العباد ما يصلحهم ؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك ، وانقسم فعل ^(٣) العبد ^(٤) إلى ما يجب عليه ، وإلى ما يندب إليه على الإستحباب من غير إيجاب ، فلتنقسم أفعال الله إلى ما يجب عليه ^(٥) وإلى ما يعد تفضلاً . فإن راموا فصلاً بين الشاهد والغائب بما ذكرناه ، مأجبن بما قدمناه .

وإن قالوا : إنما قسم الرب تعالى ^(٦) الأحكام إلى الإيجاب

(١) ح : عبارته : ثواباً عن بلائه

(٢) م : حكم

(٣) ح ، م : عبارتهما : إلى ما يجب في الحكمة ... الخ

(٤) ح : زاد : فعل

(٥) ح : قص : جلب

(٦) ح : زاد : فعل

والاستحباب، لأنه علم ذلك صلاحاً، ووقع في معلومه أنه لو قدر القربات بأسرها واجبات لكفر العباد، ونفروا عن أعباء التكليف، وجنحوا إلى الدعوة والتخفيف، فقدر الله تعالى ما هو الأصلح؛ قلنا: هذا تمويه، يدحضه أدنى تنبيه؛ إذ فعل النوافل صلاح مدعو إليه، ولا سبيل لهم إلى إنكار ذلك.

ولا ينفعهم بعد تسليمهم هذا، ما استروحوا إليه من اعتبار الوقوع في المعلوم، فإنهم لا يعتبرون في وجوب الأصلح عندهم حكم العلم. ولذلك قالوا: من علم الله تعالى أنه لو كلف لطنى وبغى ونفروا شر واستكبر^(١)، ولو اخترمه قبل كمال عقله لفاز ونجا، فيجب على الله تعالى تعريضهم للدرجة السنية مع علمه بأنه يعطب دون دركها. فهلا قالوا: لما كان فعل العقل صلاحاً وجب إيجابه، من غير اكتراث بما يقع في المعلوم، ولا مخرج^(٢) من ذلك. ولهم على كل طريق مراوغات لا يخفى فسادها على من أحاط علماً بمضمون هذا المعتقد، وإنما ننص على كل طريقة على أغمض ما يوهون به.

ومما يعظم موقعه على هؤلاء، أن نقول: قضاؤكم بوجوب الأصلح على الله، ورطكم في جحد الضرورات. وذلك أن الكتاب إذا بلغ أجله، وطوق كل امرئ عمله، وصار الكفار إلى الخلود في النار، وعلى

(١) م عبارته: لطنى وعصى ونفروا واستكبر

(٢) ح زاد: لهم

الرب تعالى أن يصلح عباده، فإن الصلاح لأصحاب النار في خلودهم وتقطع جلودهم، ومعاطاة الزقوم بدلا من السلسيل والرحيق المختوم. فإنا قلنا: ذلك أصلح لهم من الكون في الجنات، سقطت مكالمهم وتبين عنادهم. وإن قالوا: إنما يخلدهم الله في العذاب الأليم علماً به، بأنه لو أقدمهم لعادوا لما نهوا عنه، واستوجبوا مزيد عقاب على ما هم ملاسئون له، فتقريرهم على ما هم فيه^(١) أصلح من تعريضهم لما يربى عليه من العذاب. وهذا مالا محصول له.

وقد أكثرنا في الجواب، ونحن نجتريء مما أورد الأئمة بأن نقول: هلا أماتهم؟ أو هلا قطع عذابهم وسلب عقوبتهم حتى لا يعصوه؟ إذ ليست تلك الدار دار تكليف، فيجب فيها التعريض^(٢) للتكليف. ثم إن لم يبعد المصير إلى أن الأصلح تكليف من علم الرب تعالى أنه يكفر، فيلحقه: الأصلح إنقاذ من علم الرب تعالى أنه يعود، وهذا أقرب؛ فإن الإنقاذ من العذاب رَوْح ناجز، والتكليف في حق من يكفر^(٣) عجيز مشقة من غير ارتقاب ثواب. وستكون لنا عودة إلى إلزام المعتزلة بأنثيت الثواب والعقاب إن شاء الله عز وجل.

ومما نعتضد به أن نقول: إذا حكمتم، بأن كل ما يفعله الرب

(١) ح: على ما هم عليه

(٢) ح: بكلفه

(٣) ح: ل: التعويض؛ والثابت عن م

تعالى لا يستوجب على شيء من أعماله شكراً وحداً، كما لا يستوجب
يايصال الثواب إلى مستحقه حمداً في الدار الآخرة. إذ العقل على قياسهم
يقضي بأن من يؤدي واجباً لا يستحق عليه شكراً، كالذي يردّ ودية
أو ديناً لازماً.

فإن قالوا: الثواب عوض، وليس على العوض عوض، وليس
كذلك الإبتداء بالنعمة. قلنا: إذا استويا في الوجوب والحتم، لم يؤثر
افتراقهما فيما ذكرتموه، ثم شكر العبد عوض من النعم^(١)، وهو مقابل
لثواب، فبطل التعويل على ما ذكرناه من كل وجه.

ومما أكثر فيه خبط البغداديين، أن قيل لهم: قد أوجبتم على الله
تعالى فعل الأصلح في الدنيا، ومقدورات الباري تعالى لا تنهاى في اللذات،
فيأى قدر تضبطونه في الأصلح، ولا حصر للذات ولا نهاية للمقدورات،
وكل مبلغ من الإحسان فعليه مزيد من الإمكان؟

فإن قالوا: يتقدر الأصلح في حق العبد بما علم الرب تعالى أن المزيد
عليه يطغيه^(٢)، قلنا: اللذات منافع ناجزة، ولا معول على العلم بأن
العبد سيطنى^(٣)، فإن من علم الرب تعالى أنه إذا أقدره خير، فإنه
يؤثر الفسوق والمصيان، فتكليفه حتم على مذاهبكم^(٤)، لكونه

(١) م عبارته: عوض عن النعمة . (٢) ل: يطغيه؛ والثبت عن ح م
(٣) ح، م زادا: أن رآه استغنى (٤) م: على مذاهبهم؛ ح: على مذاهبكم

مريضاً لمنفعته، مع العلم بأن المكلف يعطى ويشقى على الردى، فهلا
طردهم ذلك في اللذات من غير تمسك بما يعلم في المآل! ولا جواب^(١)
عن شيء من ذلك.

وفيما صار إليه هؤلاء خرق إجماع الأمة ومخالفة الأئمة؛ فإنهم إذا
الوجهوا فعل الاستصلاح^(٢) فلا يبق للإفضال مجال، ويخرج الرب
تعالى عن كونه متفضلاً تعالى الله عن قول المبطلين. وقد علمنا على
الضرورة أنباء فحوى خطاب الشرع عن كون الرب متفضلاً، على من
يشاء، كافاً نعمه بمن يشاء. وليس لله عند المعتزلة خيرة في أفعاله
وأفضاله، وهذا قدح^(٣) منهم في الإلهية، ومراغة الكتاب العزيز.
قال الله تعالى، في استشاره واختياره^(٤) وقهر عباده واقتداره: «وَرَبُّكَ
يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ»^(٥). ونبذة مما ذكرناه تنقض
دعائم المعتزلة وتفض شكائهم.

فأما البصريون، فإن ناجزناهم على الأصل الأول، ومنعناهم تحسين
العقل وتقييحه، وأوضحنا أن لا واجب على الله تعالى، ففي ذلك صدم
عن مرامهم. وإن نحن أضربنا عن ذلك، وقدرنا تسليمه جديلاً، قلنا
لهم بعده: قد أوجبتم بعد التكليف الأصلح في الدين، فهلا أوجبتم

(١) ح زاد: لهم (٢) ح، م عبارتها: كل استصلاح (٣) م: حجر
(٤) ح، م: باختياره (٥) القصص ٢٨: ٦٨

الأصلح في أمر الدنيا ! وأى فصل بينهما بعد الإختراع وخلق (١)
الملاذ والشهوات ؟

ونطرد عليهم شبهة للبغداديين يصعب عليهم موقعها ، فنقول :
مأخذكم العقول ، والرجوع إلى الشاهد . ومعلوم أن من كان يملك
بحاراً لا تنزف وأودية خرازة غزيرة لا تنقطع ، ولا حاجة به إليها ؛
ويعرأى منه إنسان يلهث (٢) عطشاً ، وجرعة ترويه ، فلا يحسن أن
يحال بينه وبين ما يسد رمقه ، ويقبح أن يجلي عن مشرع الماء ، وإن
لم يقبح ذلك فلا قبيح في العقل .

والغرض من مساق هذا الكلام أن الأصلح في الدنيا بالإضافة إلى
مقدور الله تعالى ، أقل من غرفة ماء بالإضافة إلى البحار ، فإنها متناهية
ومقدورات الله تعالى لا تنهاى ، والواحد منا لا يتضرر بالبذل ، وإن
قلّ وغمض مدرك ما يخصه من الضرر ، والرب تعالى منزّه عن
قبول الضرر .

وهذا يلزم المعتزلة إذا حسّنوا بالعقول وقبحوا ، وإن أزمنا ما قالوه
تقصّناه على الفور بعقاب أهل النار ، وقلنا : إذا أساء العبد شاهداً حسن

(١) ح زاد : وخلق القدرة
(٢) ل : يلهث ؛ والثبت عن ح ، م

النفوس عنه (١) في مكارم الأخلاق ، مع تعريض السيد لضرر المغايظ (٢)
عن ترك الإلتقام والتشفي ، فما بال العصاة مخلدون في الأُنكال والأغلال ،
وقد (٣) ندموا على ما قدموا ، والرب تعالى أرحم الراحمين ؟

والجواب : ونما يخص به البصريون فيه (٤) إيضاح باب يمكن إفراده . وهو
أن نقول : قد أوجبتم بعد التكليف الأصلح في الدين ، وحسّنتم التكليف
لتعريضه المكلف للثواب الدائم . فإذا علم الرب تعالى أنه لو اخترم عبده
قليل أن يناهز حُلْمَةً لكان ناجياً ، ولو أمهله وأرخى طوله ، وأقدره ،
وتسهّل له النظر ويسره (٥) لعند وجحد ، فكيف يستقيم أن يقال أراد
الرب الخير لمن علم ذلك منه ؟ أم كيف يستجيز لبيب أن يقال الأصلح
تكتليفه ، ولو اخترم لكان قد فاز ؟ وعند ذلك تحق الحقائق ،
وتضغظهم المضايق .

وها نحن نوضح الحق في هذا المجال (٦) بضرب مثال (٧) ، فنقول :
إذا علم الأب الشفيق أن ولده لو أمدّه (٨) بالأموال لطنى وآثر الفساد

(١) ل : عليه ؛ والثبت عن ح ، م

(٢) ل : المغايظ ؛ والثبت عن ح ، م

(٣) ل ، م : وندموا (بدون قد) ؛ والثبت عن ح

(٤) م : وفيه (٥) ل : وصيره ؛ والثبت عن ح ، م

(٦) ل : عبارته : نوضح في هذا المجال ؛ وم عبارته : نوضح هذا المجال ؛
والثبت عن ح

(٧) ح : يضرب من المثال (٨) م : أمد

وتنكب الرشاد، ولو أقتر^(١) عليه لصلح؛ فلو أراد إستصلاح ولده، فأمدّه بالمال، مع علمه بأنه يطغيه أو يرديه، فباضطرار نعلم أن التقدير أصلح له من السعة. ولو قال الوالد، وقد أمد ولده، وهياً له عُدَّة، وأحسن صفدَه: إنما قصدت أن أقيم أوده، مع علمي بخلاف ذلك، فلا خفاء بخروجه عن موجب العقل.

فإن قالوا: إنما لا يكون الأب ناظراً له، لأنه لا يحيط بمبلغ ما يعرضه له من الخير لو رَشَدَ في المال، والرب تعالى عالم بمبلغ ما يستوجبه المكلف من الثواب لو آمن. وهذا تلاعب بالدين؛ فإن العلم بمبلغ الثواب لا حكم له مع العلم بأنه لا يناله، فما يغني العبد علم الرب بمبلغ ثواب^(٢) لا يناله. والذي يوضح الحق في ذلك، أنه يحسن من النبي عليه الصلاة والسلام الدأب على دعاء من أعلمه الرب تعالى أنه لا يؤمن، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم ذاهلاً عن مبلغ الثواب الذي يتعرض المكلف له.

والذي يعضد ما قلناه، أن التكليف في حق من علم الرب تعالى أنه يكفر لو كان خيراً، لحسن ممن لم يبلغ مبلغ التكليف، وعلم أنه لو بلغه لكفر، أن يرغب إلى الله تعالى في أن يقيه حتى يكفر، إذ حق

(١) م: قتر. ويقال أقتر إقتاراً، وقتر تقيراً بالشديد، وقتر بالتخفيف، أي ثلاث لغات
(٢) ح: ل: بمبلغ لا يناله؛ والثبت عن م

العبد أن يرغب إلى الله تعالى فيما هو الأصلح له، وعند ذلك يبطل القدر رأساً على أصول المعتزلة^(١).

ومما مخاطب به البصريين أن نقول: الرب تعالى قادر على التفضل بمثل الثواب، فأى غرض في تعريض العباد للبلوى والمشاق والبلاء؟ فإن قالوا: لا يتصف الرب تعالى بالإقتدار على ذلك، فإنا لو قدرنا ذلك لكان الرب تعالى متفضلاً به، واستيفاء الحق المستحق أولى من قبول التفضل. قلنا: هذا قول من لم يقدر الله حق قدره، وما ذكرتموه إنما يشول إلى نفي قبول المنن، وذلك بين الأكفاء والأضراب، ومن الذي يستكبر، وهو عبد مرئوب، من قبول فضل الله؟

والدليل عليه أن الرب تعالى متفضل، بابتداء التكليف عندكم بالمراسل البصريين^(٢)، فالثواب مترتب على ما الله تعالى متفضل بأصله. ثم نقول: نسيتم أصولكم في الرجوع إلى الشاهد. ومعلوم أن ملكاً في زماننا لو تفضل على واحد، وأكرم مثواه، وأجزل جائزته، وأعلى رتبته، واستأجر أجيراً ثم وافاه أجره بعد عرق الجبين وكدة اليمين، فالتفضل عليه أحق بكونه محظوظاً مرعياً ملحوظاً؛ وسنعود إلى ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) م عبارته: يبطل القدر على أصول المعتزلة رأساً
(٢) ل: المعتزلة؛ والثبت عن ح، م؛ وهو المناسب للسياق

ثم نقول : العجب كل العجب ممن يقول تعريض ممن يكفر
للهلك أصلح له من التفضل عليه ! ولا مزيد على ذلك في عمى البصائر
وقانا الله البدع .

فصل

[القول في اللطف]

اللطف عند المعتزلة ، هو ^(١) الفعل الذي علم الرب تعالى أن العبد
يطيعه عنده ، ولا يتخصص ذلك بجنس ، ورب شيء هو لطف في
إيمان زيد ، وليس بلطف في إيمان عمرو .

وقد يطلق اللطف مضافاً إلى الكفر ، فيسمى ما يقع الكفر
عنده لطفاً في الكفر . ثم من أصل المعتزلة أنه يجب على الله تعالى
أقصى اللطف بالمكلفين ، وقالوا على منهاج ذلك : ليس في مقدور
الله تعالى لطف لو فعله بالكفرة لآمنوا ، تعالى الله عن قولهم
علواً كبيراً .

وأما أهل الحق ، فاللطف عندهم خلق قدرة على الطاعة ^(٢) ، وذلك
مقدور لله تعالى أبداً . فنقول للمعتزلة : لم ^(٣) أوجبتم اللطف

(١) ح نقص : هو (٢) ح عبارته : خلق قدرة الطاعة

(٣) ل نقص : لم ؛ والمثبت عن ح ، م

في الدين ؟ وهلا قلتم إنه يقطع اللطف تعظيماً للمحنة ، وتعريضاً ^(١)
للكلفين لمعظم المشقات ، وقطع الألفاف تعريضاً للشواب الأجل ؟
فإن قالوا : الغرض أن يؤمنوا ، قلنا : فأى غرض في تكليف من
لا يؤمن ؟ وإذا حكمنا العقول فاخترام ^(٢) من هذه سبيله هو اللطف
بمن دون تعريضه للتكليف ، مع العلم بأنه لا لطف في المعلوم يؤمن
للتكليف عنده ؛ فهذا مبلغ غرضنا في الصلاح والأصلح واللطف .

(١) ل : وتعريضاً ؛ والمثبت عن ح ، م

(٢) ل : فاخترام به من هذه سبيله ؛ والمثبت عن ح ، م

القول في اثبات النبوءات

إثبات النبوءات من أعظم أركان الدين ، والمقصود منه في الحقيقة
 يحصره خمسة ^(١) أبواب : أحدها إثبات جواز انبعاث الرسل ردا على
 البراهمة ؛ والثاني المعجزات وشرائطها ، وفيه تبين تميزها عن
 الكرامات والسحر ، وما يتميز ^(٢) به مدعى النبوة ؛ والثالث في
 إيضاح وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول ^(٣) ؛ والرابع في تخصيص
 نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالآيات ، والرد على منكريها من
 أهل الملل ؛ والخامس الكلام في أحكام الأنبياء . وما يجب لهم وما
 يجوز عليهم .

فصل ^(٤)

[في إثبات جواز النبوءات]

قد أنكرت البراهمة النبوءات ، وجحدوها عقلا ، وأحالوا ابتعاث
 بشر رسولاً . ونحن نذكر ما يعتقدونه من شبههم ، وتفصلي ^(٥) عنها

(١) ح ، م ، ن : خمسة : ح (٢) ح : وما يعتبر ؛ م : وما يفتن به مدعى النبوة
 (٣) ح : الرسل (٤) ل : القول وما أثبتناه عن ح :
 (٥) ح ، ل : وتصفى ؛ والتبت عن م .

أولاً : فما سترحون إليه أن قالوا : لو قدرنا ورود نبي لم يخل ما جاء به
 من أن يكون مستدركا بقضية العقل ، أو لا يكون مستدركا بها . فإن
 كان ما جاء به مما يوصل العقل إليه ، فلا فائدة في ابتعائه ، وما يخلو عن
 عرض صحيح عبث وسفه ، وإن كان ما جاء به مما لا يدل عليه القول ،
 فلا تلقى بالقبول ، فإنما المقبول مدلول العقول .

وشبه البراهمة مبنية على تحسين العقول وتقييحها ، ولو نازعناهم في
 ذلك لم تستمر لهم شبهة ولكننا نسلم لهم ^(١) جدلا يقتضيه العقل ، وأن
 لا يكون مستدركا هذا الأصل ، ونبين بطلان ما يعولون عليه مع
 تسليمه ، فنقول :

لا يمتنع تأكيده أدلة العقول بما جاء به الرسول ، وهذا بمثابة قيام
 أدلة عقلية على مدلول واحد ، وإن كان الاكتفاء يقع بدلالة واحدة
 فلا نجعل ماعداها عبثاً . ثم لا يمتنع أن يقع في معلوم الله تعالى أن الرسول
 إذا ابتعث كان ابتعائه لطفاً في الأحكام العقلية ، وينتدب العقلاء
 لمقتضى إرسال الرسول ، فإذا لم يمتنع ما قلناه بطل إدعاؤهم بخلو الإبتعاث
 عن عرض .

ثم نقول : لم زعمتم أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إذا

(١) ح ، م ، ن : زادا : هذا الأصل

لم يكن مدلول العقل كان باطلا؟ وبم تنكرون على من يزعم أن ذلك
يجرى مجرى ما لو تقدم غليل إلى طبيب يسأله عما يصلح له، فهو على
الجملة يعلم أن المبتغى ما يشفيه^(١)، ولكن لا يتعين له ما فيه شفاؤه
والطبيب ينص له على ما يشفيه. وكذلك المبعوث إليهم لا يتعين لهم
قبل البعثة ما يصلحهم مما يتبعث الرسول فيه، فإذا أرسل نص على
المرشد وأوضح مناهج المقاصد.

ويقال لهم: لم زعمتم أن العقول تغنى عن ابتعاث الرسول صلى الله
عليه وسلم؟ فهلا جوزتم إرسال الرسل لتبيين الأغذية والأدوية
وتمييزها عن السموم المؤذية والأنبئة المضرّة، وشيء من ذلك لا يستدرك
عقلا؟ فإن قالوا: أطول^(٢) التجارب يرشد إلى هذه المذاهب، قلنا:
عدم^(٣) التجارب إلى استقرارها يفرض إلى المعاطب واقتحام المضار
ولو ثبت الإرشاد أولا، لما مست الحاجة إلى معاطات السموم وتمييزها
عما عداها.

ومما تمسكوا^(٤) به أن قالوا: ألفينا الشرع عندكم مشتملا على أمور
مستقبحة عقلا، مع علمنا بأن الحكيم لا يأمر بالفواحش، ولا يندب
إلى القبائح، قالوا: فيما تشتمل عليه الشرائع ذبح البهائم واستخراجها،

(١) ح زاد هنا: وكذلك المبعوث إليهم (٢) م نقص: أطول
(٣) م نقص: عدم (٤) م: يتمسكون

والعقل قاض بقبوح ذلك؛ قلنا: ما ذكرتموه ينعكس عليكم بإيلام الله
تعالى البهائم والأطفال الذين لم يقتربوا ذنباً ولم يحتقبوا وزراً. فإن قالوا:
ذلك عن الله حكمة، قلنا: فما كان حكمة من فعله، لم يبعد كون الأمر
بذلك أيضاً حكمة، وهذا القدر مغن في غرضنا.

وربما يشيرون إلى تخيلات لا يتشاغل بأمثالها لبيب، فيقولون:
الشرائع ما تردع^(١) منه العقول، كالانحناء في الركوع، والانكباب
على الوجه في السجود، والتخسير، والتعري، والهرولة، والتردد بين
حينين، ورمى الجمار من غير حرمي^(٢) إليه، إلى غير ذلك مما يهزون به.
نـ والوجه معارضتهم بما^(٣) لا يجدون منه مخلصاً، فنقول: الرب
تعالى قد يضطر عبده ويفقره ويعريه، ويتركه كلحم على وضوء والسوء
منه بادية، ولو عرى واحد منا عبده مع تمكنه من ستره ومواراة
سرايته لكان ملوماً، والرب تعالى يفعل من ذلك ما يشاء، لا يسأل عما
يفعل وهم يسألون. وهو^(٤) الذي يسلب العقول، ويضطر المجانين إلى
معاطونته مما^(٥) تبقى مضرته^(٥)، مع القدرة على أن يكمل عقولهم.

(١) ل: ما تردع (بتقديم الدال على الراء)؛ والمثبت عن ح، م
(٢) ل: حرمي. والمثبت عن ح، م

(٣) ح عبارته: ومن هو الذي ... الخ
(٤) ل: ما؛ والوجه ما أثبتناه

(٥) ح، م قصا: ما تبقى مضرته

فإذا لم يبعد ما ضربنا فيه الأمثلة ، أن يكون فعلا لله تعالى ، لم يبعد أيضا وقوعه مأمورا به .

فإن قالوا : إذا وقع ما ذكرتموه في أفعال الله تعالى ، ففيه مصالح خفية هو المستأثر بعلمها ، قلنا : فالتزموا مثل ذلك في الأمر بما استبعدتموه .

وللقوم شبه تتعلق بالمطاعن في المعجزات ، ونحن نذكر عمدتهم منها في تضاعيف الكلام إن شاء الله عز وجل .

والدليل على جواز إرسال الله الرسل وشرع الملل ، أن ذلك ليس من المستحيلات التي يمتنع وقوعها لأعيانها ، كاجتماع الضدين ، واتقلاب الأجناس ونحوها ، إذ ليس في أن يأمر الرب تعالى عبداً^(١) بأن يشرع الأحكام ، ما يمتنع من جهة التحسين والتقييح .

فإذا تبين ذلك ؛ قلنا : بعده مسلكان ؛ أحدهما أن ننفي أصل التقييح والتحسين عقلا ، فلا يبقى بعده إلا القطع بالجواز ؛ والثاني أن نسلم التقييح جدلا ، ونقول : الإرسال ليس مما يقبح لعينه^(٢) ، بخلاف الظلم ، والضرر المحض ، ونحوها ، ولا يتلقى قبحه بأمر يتعلق بغيره ؛ فإنه لا يمتنع أن يقع في المعلوم كون الانبعاث لطفاً ، يؤمن عنده العقلاء

(١) ح زاد : من عبيده

(٢) ح زاد : عقلا

ويؤمنون قضيات العقول ، ولولاه لجحدوا وعندوا . فهذا قاطع في إثبات جواز^(١) النبوءات .

ومن القواطع في ذلك إثبات^(٢) المعجزات كما نصفها ، ودلالاتها على صدق المتحدى^(٣) . وإذا أوضحنا كونها أدلة على صدق مدعى النبوة ، ففي^(٤) ذلك أبين رد على منكري النبوة .

فصل^(٥)

[في المعجزات وشرائطها]

اعلموا أولا أن المعجزة مأخوذة لفظاً من العجز ، وهي عبارة شائعة على التوسع والاستعارة والتجوز ؛ فإن المعجز على التحقيق خالق العجز ، والذين يتعلق التحدي بهم لا يعجزون عن معارضة النبي صلى الله عليه وسلم . فإن المعجزة إن كانت خارجة من قبيل مقدورات البشر ، فلا يتصور أيضاً عجز المتحدين بالمعجزات ، فإن العجز يقارن المعجوز^(٦) عنه . فلو عجزوا عن معارضة ، لوجدت المعارضة ضرورة ، والعجز مقترن بها على ما تفصيلناه في كتاب القدر . فالعجز بالإعجاز الإنشاء عن

(١) ح قص : جواز

(٢) ح ، م : قيام

(٣) ح : المتحدين

(٤) ل : في ذلك ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٥) ل : القول ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٦) ل : المعجز عنه ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

امتناع المعارضة من غير تعرض لوجود العجز الذي هو ضد القدرة
وقد يتجاوز بإطلاق العجز على انتفاء القدرة ، كما يتجاوز بإطلاق
الجهل على انتفاء العلم . ثم في تسمية الآلة معجزة تجوز آخر أيضاً ، وهو
إسناد الإعجاز إليها ، والرب تعالى هو معجز الخلائق بها ، ولكثرتها
سميت معجزة لكونها سبباً في امتناع ظهور المعارضة على الخلائق .
ثم اعلموا أن المعجزة لها أوصاف تتعين الإحاطة بها . منها أن
تكون فعلاً لله تعالى ، فلا يجوز أن تكون المعجزة صفة قديمة ،
إذ لا اختصاص للصفة القديمة ببعض المتحدّين دون بعض^(١) .
ولو كانت الصفة القديمة معجزة ، لكان وجود الباري تعالى معجزاً
وإنما المعجز فعل من أفعال الله تعالى نازل منزلة قوله لمدعى النبوة :
صدقت ، علي ما سنوضح وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول ،
والذي ذكرنا جارٍ فيما لا يقع مقدوراً للبشر .

فإن قيل : هل يجوز أن يكون المشي على الماء ، والتصعد في الهواء ،
والترقي في جو السماء معجزة ؟ قلنا : لا يبعد تقرير ذلك معجزة إذا
تكاملت صفات المعجزات ، والحركات في الجهات من قبيل مقدرات
البشر . وأما نفس الحركات ، فمن اعتقد كونها من فعل الله تعالى

(١) ح نقص : دون بعض

لا يبعد أن يعتقد كونها معجزة من حيث كانت فعلاً لله تعالى ، لا من
حيث كانت كسباً للعباد ، فتكون القدرة^(١) على هذا التقدير
والحيث كانت معجزات .

فإن قيل : لو ادعى بنى النبوة ، وقال : آتيت أن يعتنع على أهل
هذا الإقليم القيام مدة ضربها ، فذلك من الآيات الظاهرة^(٢) ، وليست
هي فعلاً ، بل هي انتفاء فعل : وقد قال شيخنا رحمه الله : المعجزة فعل
لله تعالى يقصد بمثله التصديق ، أو قائم مقام الفعل يتجه فيه قصد
التصديق ، وأشار إلي ما ذكرناه . والوجه عندي أن القعود المستمر
محاولة القيام هو المعجز ، فرجع المعجز إلى الفعل . فإن قيل : إن
القعود معتاد ، والمعجز خارق للعادة ؛ قلنا : القعود المستمر^(٣) مع محاولة
القيام في أقوام لا يعدون كثرة خارق للعادة ؛ فهذا شريطة المعجزة .

ومن شرائطها أن تكون خارقة للعادة ، إذ لو كانت عامة معتادة
شبهت فيها البار والفاجر ، والصالح والطالح ، ومدعى النبوة المحق
بالمفتري بدعواه^(٤) ، لما أفاد ما يقدر معجزاً تمييزاً وتنصيهاً على
الصادق ، ولا خفاء بذلك فنطنب فيه .

(١) م : القدر

(٢) ح نقص : المستمر

(٣) ح زاد : فيها

(٤) ح ، م : الباهرة

(٤) ح نقص : «بها» ؛ م أورد عوضاً عنها «فيها»

وللبراهمة أسئلة يجب الاعتناء بها الآن^(١) منها أن قالوا : خرق العوائد لا ينضبط ، فإن ما يوجد على الدور مرة أو مرتين ، لا يخرج عن^(٢) قبيل الخوارق ، وإذا تكرر وتوالى صار معتاداً ، ولا ينضبط ما يلحقه بالمعتاد ويخرجه عن^(٣) الخوارق ، فالقول فيه مستند إلى جهالة .

وهذا لا محصول له ، وهو تحويم^(٣) على جحد ضرورات العقول بتخييل ليس له تحصيل ؛ فإننا باضطراب نعلم أن إحياء الموتي وفلق البحر وما شابههما ليس من الأفعال المعتادة ، وعدم انحصار الأعداد التي تلحقها بالمعتاد لا يدرأ هذه الضرورة ، ورب شيء لا تنضبط عدته ولا تكيف صفته ، وإن كان معلوماً باضطراب . وهذا بمثابة إفشاء الأخبار المتواترة إلى العلم الضروري بالمخبر عنه ، فلو أردنا ضبط أقل عدد يحصل التواتر بأخبارهم لم نجد إلى ذلك سبيلاً ، وليس عدد فيه أولى من عدد .

وأقصى ما نذكره أن الأعداد التي ورد الشرع بها في الشهود ليست عدد التواتر ، ثم ليس لنا بعدها عدد يقطع به . ومن خاطب غيره بما تحشمه فغضب ، استيقن على الضرورة غضبه . ولا يمكن ربط العلم بغضبه على احمراره أو صفة أخرى من صفاته ، فإن كل صفة يشار إليها قد توجد في غير حالة الغضب .

(١) ل : لأن ؛ والثبت عن ح ، م (٢) م : من (٣) م : تحريم

وإن قالت البراهمة : في أصلكم أن خرق العوائد وقلبها مقدور لله تعالى ، فليس من المستحيل أن تطرد عادة ثم يعهد مثلها ، ولو اطردت لخرجت عن كونها معجزة . فإذا ادعى بنى الرسالة ، وتشبث بما يخرق العادة ، فما يؤمننا أن يكون^(١) ذلك أول عادة ستطرد ، ولو اطردت لما كانت آية . والقول في التقصي عن ذلك يطول .

وأقرب شيء في رددهم أن تقول : لو قال نبي آتني أن يقلب الله عادة معتادة ويطردها ، لكان ذلك أحق المعجزات بالدلالة على النبوءات . ولئن دل نادر واحد مع عود العادة إلى الاطراد ، فلأن تدل عادة مطردة على مناقضته التي سلفت أولى . ثم إن استمر تمويههم في نادر يتحدى به نبي ، فما قولهم فيه إذا بدر منه ذلك النادر ، ثم انطوت أيام ودهور ، ولم يعهد لذلك النادر كرور ، فقد خرج عن أن يكون^(٢) ابتداء عادة عوادة .

ومن أعظم شبههم في ذلك ، أن قالوا : كيف يتيقن^(٣) العاقل كون ما جاء به النبي خارقاً للعادة ، وقد استقر^(٤) في نفسه ما اطلع الحكماء عليه من خواص الأجسام وبدائع التأثيرات ، حتى توصلوا إلى قلب النحاس

(١) ل : أن يكون من ذلك ؛ والعبارة كما هي مثبتة عن ح ، م

(٢) ح : عن كونه

(٣) ح ، م . يستيقن (زيادة السين المهملة)

(٤) ل : استقرت (زيادة التاء الثانية) ؛ والمثبت عن ح ، م

ذهبا إبريزا ، أوجز الأجسام الثقيل بالأدوات الخفيفة ، إلى غير ذلك من بدائع الحكم ونتائج الفكر الثاقبة ؟ هذا ، ومما استفاد في البرية حبر له خاصيته في جذب الحديد ، فما يؤمننا أن يكون مدعى النبوة قد عثر على سر من هذه الأسرار وتظاهر به ؟

قلنا : هذا يجر إلى إنكار البداية والتشكك في الضروريات ، وكل نظر يجر إلى دفع ضرورة فهو الباطل دون الضرورة . وبيان ذلك ، أنا باضطراب نعلم أنه ليس في القوى البشرية والفكر الحكيم إحياء العظام بعد ما رمت ، وإبراء الأكف والأبرص^(١) ، وقلب العصا حية تتلقف ما يأفك السحرة ؛ ومن جوز التوصل إلى مثل ذلك بالحكم ، ودرك الخواص فقد خرج عن خيز العقلاء .

وينبغي أن لا يبعد أن يكون في طرف من أطراف الأرض صقع تنبت فيه الحيوانات وتنمو نحو النباتات ، حتى إذا التأم النبات علقت الحيوانات وجاءت بالحكم والآيات ، إلى غير ذلك من الجهالات .

ثم إذا تحدى النبي بشيء قدرناه خارقا ، فلو لم يكن خارقا لاشرأبت النفوس لمعارضته ، وانصرفت الدعاوى إلى فضحه وحطه عن دعواه . فإذا ذاعت الدعوى وشاعت آيتها والتحدى بها وتعميز

(١) م نفس : الأبرص .

الخلائق عن الإتيان بمثلها ، استبان بذلك أنه من الخوارق ، وهذا القدر غرضنا في ذلك .

والشريطة الثالثة للمعجزة أن تتعلق بتصديق دعوى من ظهرت على يديه^(١) ؛ وهذه الشريطة تنقسم إلى أوجه لا بد من الإحاطة بها . منها أن يتحدى النبي بالمعجزة ، وتظهر على وفق دعواه ، فلو ظهرت آية من شخص وهو ساكت صامت فلا تكون الآية معجزة . وإنما قلنا ذلك لأن المعجزة تدل من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول على ما سنذكره ، ولا يتأتى ذلك دون التحدى . فإن من ادعى أنه رسول الملك ، وقال برأى منه ومسمع : إن كنت رسولك فقم واقعد ففعل^(٢) الملك ذلك ، كان ذلك بمثابة قوله : صدقت . ولو لم يدع الرسول ذلك ، بل ادعى الرسالة مطلقا ، وقام الملك وقعد لما كان ذلك دالا على تصديقه فلا بد من التحدى إذا .

ثم يكفي في التحدى أن يقول : آية صدق أن يحيي الله هذا الميت ، وليس من شرط التحدى أن يقول : هذه آيتي ولا يأتي أحد بمثلها ؛ فإن الغرض من التحدى ربط الدعوى بالمعجزة ، وذلك يحصل دون أن يقول : ولا يأتي أحد بمثلها ؛ فهذا وجه من وجوه تعلق المعجزة بالدعوى .

(١) ل ، م : عليه ؛ والثبت عن ح .
(٢) ل : فيفعل ؛ والثبت عن ح ، م .

ومن وجوهه أن لا تتقدم المعجزة على الدعوى، فلو ظهرت آية أولاً وانقضت، فقال قائل: أنا نبي والذي مضى كانت معجزتي، فلا يكثر به، إذ لا تعلق لما انقضى بدعواه. فإن قيل: إذا نظرنا إلى صندوق وألفيناه خلوا، وأقفلناه وتركناه بمرأى منا^(١)؛ فقال مدعي النبوة: آية نبوءتي أنكم تصادفون في هذا الصندوق ثياباً، فإذا فتحنا الصندوق وألفينا المتاع كما وصف كان ذلك آية. قلنا: نحن وإن كنا نجوز^(٢) تقدم اختراع ذلك المتاع على دعواه، ولكن قوله المبني على الغيب آية، وذلك مطابق لدعواه، فاعلموا^(٣).

فإن قيل: هل يجوز استئجار المعجزة عن دعوى النبوة؟ قلنا: إن تأخرت وطابقت الدعوى كانت آية. وذلك مثل أن يقول النبي: آية صدق انخراق المادة بكذا وكذا وقت الصبح؛ فإذا وقع ذلك^(٤) كما وعد، وكان خارقاً للعادة، كان^(٥) آية.

فإن قيل: لو قال مدعي النبوة ستظهر آيتي بعد موتي بوقت ضربه، فإذا وقع ما قاله بعد الوفاة على حسب دعواه، كان ذلك خارقاً للعادة؛ فالوجه عندي في ذلك أن نقول: إن كلف الناس التزام الشرع ناجزاً،

(١) م: دبراً منا

(٣) ح ٤ م: فاعلموه

(٥) ح زاد: ذلك

(٢) ل: فإن كنا نجوز الخ؛ والمثبت عن ح ٤ م

(٤) ح عبارته: فإذا وقع ما وعد كما وعد

والآية موقوفة، فقد كلفهم شططاً؛ وإن نص على الأحكام وعلى التزامها بوقت ظهور الآية صرح ذلك. والقاضي أبو بكر رضي الله عنه منع ما صحته، ولا وجه لمنعه، والحق أحق أن يتبع.

ومن وجوه تعلق المعجزة بالتصديق، أن لا تظهر مكذبة للنبي، مثل أن يدعي مدعي النبوة، فيقول: آية صدقي أن ينطق الله يدي، فإذا أنطقها الله تعالى بتكذيبه وقالت: اعلموا أن هذا مقتر^(١) فاحذروه، فلا يكون ذلك آية. ولو قال: آيتي أن يحيي الله هذا الميت، فأحياه الله تعالى فقام وله لسان زلق، فقال: صاحبكم هذا متخرص، وقد بعثنى الله تعالى لأفضحه^(٢) ثم خر صمغاً، فقد قال القاضي رضي الله عنه: هذه آية مكذبة لا تدل.

والذي عندي في ذلك أن التكذيب إن كان خارقاً للعادة فهو الذي يقدح في المعجزة، وذلك بمثابة نطق اليد بالتكذيب. فأما الميت إذا حي وكذب فتكذيبه ليس بخارق للعادة. وللنبي أن يقول: إنما الآية إحياءه وتكذيبه إياي كتكذيب سائر الكفرة.

(١) ل: لغتر؛ والمثبت عن ح ٤ م

(٢) ل: لنفضحه؛ والمثبت عن ح ٤ م

فصل (١)

في إثبات الكرامات وتميزها من المعجزات

(٢) فالذي صار إليه أهل الحق جواز انخراق العادات في حق الأولياء (٣)، وأطبقت المعتزلة على منع ذلك، والأستاذ أبو إسحاق رضى الله عنه يميل إلى قريب من مذاهبهم (٤).

ثم مجوزو الكرامات تحزبوا أحزاباً. فمن صائر إلى أن شرط الكرامة الخارقة للعادة أن تجرى من غير إشار واختيار من الولي، وصار (٥) هؤلاء إلى أن الكرامة تقارق المعجزة من هذا الوجه، وهذا غير صحيح لما سذكروه. وصار صائرهم إلى تجويز وقوع الكرامة على حكم الاختيار، ولكنهم منعوا وقوعها على قضية الدعوى؛ فقالوا (٦): لو ادعى الولي الولاية، واعتضد (٧) إشار دعوته (٨) بما يخرق العادة، فإن ذلك ممتنع، وهؤلاء يقدرّون ذلك تمييزاً بين الكرامة والمعجزة. وهذه الطريقة غير مرضية أيضاً، ولا يمتنع عندنا ظهور خوارق العوائد مع الدعوى المفروضة.

(١) ح : باب

(٢) ح : ابتدأ الكلام بكلمة « فصل » ؛ وم عبارته : ما صار إليه ... الخ

(٣) م عبارته : انخراق العادات في الأولياء وأطبقت ... الخ

(٤) ح : قريب من مذاهبهم (٥) ل : صار (بدون الواو) ؛ والثبت عن ح ، م

(٦) ل : فقال ؛ وما أثبتناه عن ح ، م (٧) ل : وأشهر ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٨) ح ، م : إثبات دعواه

وصار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لنبي، لا يجوز (١) وقوعه كرامة لولي؛ فيمتنع عندهم لاء أن ينفلق البحر، وتنقلب العصائب ثعباناً، ويحيى الموتى كرامة لولي (٢)، إلى غير ذلك من آيات الأنبياء؛ وهذه الطريقة غير سديدة أيضاً. والمرضى عندنا، تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات.

وغرضنا من تزييف هذه الطرق وإثبات (٣) الصحيح عندنا، والميز بين الكرامة والمعجزة، يستبين بذكرنا محمد (٤) نقاة الكرامة؛ وتقصينا عنها، وتحويلنا على القواطع (٥) في إثباتها.

فما تمسك به نقاة الكرامة (٦) أن قالوا: لو جاز انخراق العادة من وجه (٧)، لجاز ذلك من كل وجه، ثم يجر مقاد ذلك إلى ظهور ما كان معجزة لنبي على يد (٨) ولي، وذلك يفضي إلى تكذيب النبي المتحدى بآيته، القائل لمن تحداه: لا يأتي أحد بمثل ما أتيت به. فلو جاز إثبات الولي بمثله، لتضمن ذلك نسبة الأنبياء إلى الإقراء.

وهذا تمويه لا تحصيل (٩) له، إذ لا خلاف في أن الشيء الواحد من خوارق العوائد يجوز أن يكون معجزة لنبي بعد نبي، ثم لا يكون

(١) ح ، م : لا يجوز تهدير وقوعه (٢) ح ، م : نقاة : كرامة لولي

(٣) م : وإشار (٤) م : محمد (٥) م : القاطع

(٦) م : الكرامات (٧) ح ، م : زادا : لولي (٨) م : نفس : يد

(٩) ح : لا يحصل له

ظهوره ثانياً مكذباً لمن تحدى به أولاً . فإن قالوا : النبي يقيّد دعواه في خطاب من تحداه ، ويقول : لا يأتي أحد بمثل ذلك إلا من يدعى النبوة صادقاً في دعواه . قلنا إن ساع تقييد الدعوي بما ذكرتموه ، فلا يمتنع أيضاً أن يقول النبي لا يأتي بمثل ذلك متنبئ ولا ممخرق^(١) مفتر ، ولا من يروم تكذيبه ؛ وتخرج الكرامات عن هذه الجهات وليس تقييد أولى من تقييد .

ومما احتجوا به ، أن قالوا : لو جوزنا انخراق العوائد للأولياء ، لم نأمن في وقتنا وقوعه ، وذلك يؤدي إلى أن يتشكك اللبيب في جريان دجلة دماً عبيطاً ، وانقلاب الأطواد^(٢) ذهباً إبريزاً^(٣) ، وحدث بشر من غير إعلاق وولادة ، وتجوز ذلك سفسطة وتشكك في الضروريات . قلنا : هذا الذي ذكرتموه ينعكس عليكم في زمان الأنبياء ؛ فإن الذين كانوا في مدة الفترة ، وهي ما بين العروج بعيسى عليه السلام إلى ابتعاث^(٤) محمد صلى الله عليه وسلم ، كان لا يسوغ منهم تجويز ما منعم تجويزه في^(٥) محاولة دفع الكرامات . ولما ابتعث النبي ، وظهرت

(١) ل : مخرق (بيم واحدة) ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٢) م : أطواد

(٣) ح ، م : قصا : إبريزا ؛ وهنا في « ح » عبارة مكررة هي : وانقلاب أطواد ذهباً لم نأمن في وقتنا وقوعه . وذلك يؤدي إلى أن يتشكك اللبيب في جريان دجلة دماً عبيطاً وانقلاب أطواد ذهباً إبريزاً .

(٤) م : زاد : الرسول

(٥) ح : من

الآيات ، وانخرقت العادات ، استل عن صدور العقلاء الأمن من وقوع خوارق العوائد .

وهذا سبيلنا في الذي دفعنا إليه ، فنحن الآن على أمن من أن ما قدره لا يقع . فإن قدر الله وقوعه قلب العادة ، وأزال العلوم الضرورية بأن ما^(١) قدره لا يقع . فقد بطل ما قالوه ، واستبان بانفصالنا عنه أصل في الكرامة^(٢) .

فإن قيل : ما دليلكم على تجويزها ؟ قلنا : ما من أمر يخرق العوائد إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداء ، ولا يمتنع وقوع شيء لتقييد عقل لما مهدناه فيما سبق . وليس في وقوع الكرامة ما يقدر في المعجزة ؛ فإن المعجزة لا تدل لعينها ، وإنما تدل لتعلقها بدعوى النبي الرسالة^(٣) ونزولها منزلة التصديق بالقول . والملك الذي يصدق مدعى الرسالة بما يوافقه وبما^(٤) يطابق دعواه ، لا يمتنع أن يصدر منه مثله إكراماً لبعض أوليائه . ولا يقدر مرام الإكرام في قصد التصديق ، إذا أراد التصديق ، ولا خفاء بذلك على من تأمل .

فإن قيل : فما الفرق بين الكرامة والمعجزة ؟ قلنا : لا يفرقان في جواز العقل ، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة .

(١) م : عبارته : بأن قدره وقوعه

(٣) ح ، م : قصا : الرسالة

(٢) م : الكرامات

(٤) م : ويطابق

واستدل^(١) مثبتو الكرامات بما لا سبيل إلى دزئه في مواقع السمع . فإن أصحاب الكهف وما جرى لهم من الآيات لا سبيل إلى جحده ، وما كانوا^(٢) أنبياء إجماعا . وكذلك خصت مريم عليها السلام بضروب من الآيات ؛ فكان زكربا صلوات الله عليه يصادف عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء ، ويقول معجبا^(٣) : « أنى لك هذا »^(٤) . وتساقط عليها الرطب الجنى^(٥) ، إلى غير ذلك من آياتها . وكذلك أم موسى عليها السلام ، ألهمت في أمره بما لا خفاء به . وجرى من الآيات في مولد الرسول عليه السلام ما لا ينكره منتم إلى الاسلام ، وكان^(٦) ذلك قبل النبوة ، والانبعاث والمعجزة لا تسبق دعوى النبوة كما قدمناه .

فإن تعسف بعضهم وزعم أن الآيات التي استدللنا بها كانت معجزات لبنى كل عصر ، فذلك إقتحام للجهالة^(٧) . فإننا إذا بحثنا عن العصور الخالية ، لم نلف الآيات التي تمسكنا بها مقترنة بدعوى ، بل كانت تقع من غير تحد لم تحد . فإن قالوا : إنما وقعت للأنبياء دون دعواهم فشرط^(٨) المعجزة الدعوي ، فإذا فقدت كانت خوارق

(١) م : استدل (بدون الواو)

(٣) م : متعجبا

(٥) م عبارته : وتساقط الرطب الجنى عليها

(٧) ح ٤ م : للجهالات

(٢) ح ٤ ن : كان ؛ والثبت عن م

(٤) آل عمران م ٣ : ٣٧

(٦) ح ٤ م : قصا : كانت

(٨) ح ٤ ل : بشرط ؛ والثبت عن م

العادات كرامة للأنبياء ، ويحصل بذلك غرضنا في إثبات الكرامات ولم يكن في وقت مولد الرسول نبى تستند^(١) إليه آياته . فقد وضحت الكرامات جوازا ووقوعا ، عقلا وسمعا .

فصل

[السحر وما يتصل به]^(٢)

[هذا الفصل]^(٣) في إثبات السحر وتمييزه عن المعجزة^(٤) ونذكر فيه إثبات الجن والشياطين والرد على منكريهم .

فأما السحر فتأبث ، ونحن نصفه أولا ، ثم ندل عقلا على جوازه ونتمسك بموارد السمع^(٥) على وقوعه ونذكر تمييزه عن المعجزة في خلال^(٦) الكلام . فلا يمتنع أن يترقى^(٧) الساحر في الهواء ، ويتطرق في جو السماء^(٨) ويسترق ويتولج في [الكواء]^(٩) والخواجات^(١٠) ، إلى غير ذلك مما هو من قبيل مقدورات البشر ، إذ الحركات في الجهات من

(١) م : وينسب

(٢) عنوان الفصل في « ح » في إثبات السحر وتمييزه عن المعجزات

(٣) (هذا الفصل) زدنا هذه العبارة لأن سياق الكلام يتطلبها

(٤) ح ٤ م : المعجزات

(٥) ح : الشرع

(٦) م : خلل

(٧) م : يرقى

(٨) م عبارته : ويخلق في لوح السماء

(٩) ل : الكواء ؛ وفي ح ٤ م : الكوات . وفي كتب اللغة : الكوة بفتح الأول وضم الحرق في الحائط والجمع كوى وكواء بفتح الكاف وكسرها فيها

(١٠) م : الخراجات . والخوذة كوة تؤدي الضوء إلى البيت

قيل مقدورات الخلق^(١). ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاعتدال عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدرته الله تعالى عندنا.

والدليل على جواز ذلك، كالدليل على جواز الكرامة. ووجه المنزها هنا بين السحر والمعجزة كوجه المنز في الكرامة^(٢)، فلا وجه^(٣) إلى إعادته. وقد شهدت شواهد سمعية^(٤) على ثبوت السحر؛ منها قصة هاروت وماروت، ومنها سورة الفلق مع اتفاق المفسرين على أن سبب نزولها ما كان من سحر لبيد بن أعصم اليهودي^(٥) لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه سحره على مشط ومشاقة تحت راعوفة في بئر ذروان^(٦). وسحر ابن عمر^(٧) فتوعلت يده، وسحرت جارية عائشة رضي الله عنها.

واتفق الفقهاء على وجود^(٨) السحر واختلفوا في حكمه، وهم أهل

(١) ح: البشر م: نقص: في الكرامة، وزاد ثم

(٢) ح، م: فلا حاجة

(٣) ل: نقص: سمعية؛ والمثبت عن ح، م (٥) م: نقص: اليهودي

(٦) المشط مثله الميم آلة يتشط بها، وسلاطيات ظهر القدم، ومن الكسف عظم عريض. والمشاقة كثامة ما سقط من الشعر أو الكتان عند المشط، أو ما طار، أو ما خلس. وراعوفة البئر وأرعوقها صخرة تترك في أسفل البئر يجلس المستقي عليها حين التنقية أو تكون على رأس البئر يقوم عليها المستقي. وبئر ذروان بفتح وسكون أو ذو أروان بسكون الراء وقيل بتجريكه أمسج، بئر بالمدينة.

(٧) م: زاد: يده (٧) م: نقص: وجود

الحل والعقد، وبهم ينعقد الإجماع، ولا عبرة مع اتفاقهم بحالة المعتزلة فقد ثبت السحر^(١) جوازا ووقوعا.

ثم اعلّموا أن السحر لا يظهر إلا على فاسق، والكرامة لا تظهر على فاسق، وليس ذلك من مقتضى العقل، ولكنه متلقى من إجماع الأمة. ثم الكرامة وإن كانت لا تظهر على معان بفسقه، فلا تشهد بالولاية على قطع، إذ لو شهدت بها لأمن صاحبها العواقب، وذلك لم يجز لولي في كرامة اتفاقا.

فإن قيل: يبنوا^(٢) مذهبكم في الجن والشياطين، قلنا: نحن قائلون بثبوتهم، وقد أنكرهم معظم المعتزلة، ودل إنكارهم إياهم على قلة مبالاتهم، وركاكة دياتهم، فليس في إثباتهم مستحيل عقلي. وقد نصت نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم. وحق اللبيب والمعتصم بحبل الدين، أن يثبت ما قضى العقل بجوازه، ونص الشرع على ثبوته. ولا يبقى لمن ينكر إبليس وجنوده، والشياطين المسخرين^(٣) في زمن سليمان، كما أنبأ عنهم أي من كتاب الله تعالى لا يحصيها^(٤)، مُسَكَّة في الدين، وعُلُقَة يتشبت بها، والله الموفق للصواب، وهذا^(٥) غرضنا من هذا الباب.

(١) م: نقص: فقد ثبت السحر (٢) ل: ثبتوا؛ وما أثبتناه عن ح، م

(٣) م: المستخرين (٤) م: نقص: لا يحصيها (٥) م: فهذا

باب (١)

القول (٢) في الوجه الذي منه تدل المعجزة (٣) على صدق

الرسول (٤) صلى الله عليه وسلم

اعلموا ، أرشدكم الله تعالى ، أن المعجزة لا تدل على صدق النبي ، حسب دلالة الأدلة العقلية على مدلولاتها . فإن الدليل العقلي يتعلق بمدلوله بعينه (٥) ، ولا يقدر في العقل وقوعه غير دال عليه ، وليس كذلك سبيل المعجزات .

وبيان ذلك بالمثل في الوجهين أن الحدوث لما دل على المحدث ، لم يتصور وقوعه غير دال عليه ، واتقلاب العصا حية ، لو وقع بدياً من فعل الله عز وجل من غير دعوى نبي ، لما كان دالاً على صدق مدع فقد خرجت المعجزات (٦) عن مضاهات دلالات القول .

فإن قيل : فما وجه دلالتها إذا ؟ قلنا : هذا مما كثرفه خبط من لا يحسن علم هذا الباب . والمرضى عندنا أن المعجزة تدل على الصدق (٧)

(١) م نقص : باب

(٣) م عبارته : الذي يدل منه المعجزة

(٥) م : لعينه

(٧) م نقص : على الصدق

(٢) ح نقص : القول

(٤) ح ، م : النبي

(٦) م نقص : المعجزات

من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول ، وغرضنا يتبين (١) بفرض مثال ، فنقول :

إذا تصدر ملك للناس ، وتصدر لتلج عليه رعيته ، واحتفل الناس واحتشدوا (٢) ، وقد أرهق الناس شغل شاغل .

فلما أخذ كل مجلسه ، وترتب الناس على مراتبهم (٣) انتصب واحد من خواص الملك ، وقال (٤) : معاشر الأشهاد ! قد حل بكم (٥) أمر عظيم ، وأظلم خطب جسيم ، وأنا رسول الملك إليكم ، ومؤمنه لديكم ، ورقبيه عليكم ، ودعواي هذه بمرأى من الملك ومسمع . فإن كنت أيها الملك صادقاً في دعواي ، تخالف عادتك وجانب سجيّتك ، وانتصب في صدرك وبهوك (٦) ، ثم اقعد ، ففعل الملك ذلك على وفق ما ادعاه ومطابقة هواه (٧) ، فيستيقن الحاضرون على الضرورة تصديق الملك إياه وينزل (٨) الفعل الصادر منه منزلة القول المصرح (٩) بالتصديق . فهذه العمدة في ضرب المثال ، وها نحن نبني عليه أسولة وتنقصي منها (١٠) ، ويندرج تحت ما نظرده أغراض يعظم خطرهما .

(١) م : بين

(٣) ح : مجالسهم

(٥) م : قد حزبك

(٧) ل : ومطابقة ما هواه ؛ والمثبت عن ح ، م

(٩) ح : الصريح

(٢) م عبارته : واحتفل المجلس واحتشد

(٤) ل : نقص : وقال ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٦) ل : وبهرك والمثبت عن ب ، ح ، م

(٨) م : وتنزل

(١٠) ح ، م : عنها

فمن أهم الأسئلة ما أدلى^(١) به المعتزلة، حيث قالوا: إذا جوزتم أن يضل الرب عباده، ويغويهم ويرديهم، فما^(٢) يؤمنكم من إظهار المعجزات على أيدي الكذابين لإضلال الخلائق؟ وقالوا: أضلنا في تنزيه الرب تعالى عن فعل الجور وإضلال العباد، يؤمننا بما أئزنا كونه وتدل المعجزة على الصدق، من حيث نعلم أن الرب تعالى يخصصها بالصادقين، ولا يثبتها للكاذب فيضل الخلق.

والجواب عن ذلك، أن تقول: من شهد مجلس الملك في الصورة^(٣) المفروضة، علم على الضرورة تصديق الملك من يدعي الرسالة، وإن لم يخطر لمعظم الحاضرين نظر وعبر وتفكر في أن الملك لا يغوى رعيته، ولا يطغى حاشيته، ولو كانت^(٤) دلالة المعجزة على الصدق^(٥) موقوفة على العلم بأن مظهر المعجزة لا يطغى ولا يضل، لاختصاص العلم برسالة الملك من نظر هذا النظر، واستدت^(٦) منه العبر، وليس الأمر كذلك على اضطراب^(٧)؛ والذي يكشف الحق في ذلك، أن الملك لو كان ظالماً غاشماً لا تؤمن بواذره، فالفعل المفروض بمن هذه صفته تصديق لمدعي الرسالة، وجاحد ذلك منكر للبديهة.

(١) م: أول (٢) م: زاد: الذي
(٣) م: زاد: الأولى (٤) م: ولو كانت
(٥) ح، م: التصديق (٦) استند الشعاع: استقام (٧) م: الاضطراب

ثم نقول للمعتزلة: ما وجه دلالة المعجزة عندهم؟ فإن قالوا: وجهها علمنا بأن الله تعالى لا يضل خلقه، قلنا: فعلمكم على زعمكم يقارن المعتاد من الأفعال، حسب مقارنته للخارق^(١) منها للعادة، فجوزوا أن يقع فعل^(٢) معتاد مع اعتقادكم علماً للنبي، فإن قالوا: لا بد من اختصاص المعجزة بوجه لأجله تدل، قلنا: فينبوه^(٣) تكلم عليه، فلا يزالون في عمه^(٤) وحيرة، أو يرجعوا إلى الحق. فإذا أوضحوا وجهاً، سوى ما انتحلوه من فاسد معتقدهم، فنقول: لا تظهر المعجزة على يدي^(٥) الكاذب، لأنها لو ظهرت لدلت على صدقه، وتصديق الكاذب مستحيل في قضايا العقول.

فإن قيل^(٦): هل تجوزون في المقدور وقوع المعجزة على حسب دعوى الكاذب، أم تقولون ليس ذلك من المقدور؟ قلنا: ما يرتضيه في^(٧) ذلك أن المعجزة يستحيل وقوعها على حسب دعوى الكاذب، لأنها تتضمن تصديقاً، والمستحيل خارج عن^(٨) قبيل المقدورات، ووجوب اختصاص المعجزة بدعوى الصادق، كوجوب اقتران الألم

(١) م: الخارق (٢) ح: نقص: فعل (٣) ح: نقص: قلنا
(٤) ح، ل: فينبوه؛ والمثبت عن م
(٥) ل: غمة؛ وما أثبتناه عن ح، م، والعلم: الحيرة والتردد
(٦) م: يد (٧) م: فإن قالوا
(٨) ح: من (٩) ح: من

بالعلم به^(١) في بعض الأحوال ، وجنس المعجزة يقع من غير دعوى ، وإنما الممتنع وقوعه على حسب دعوى الكاذب^(٢) ، فاعلموا ذلك .

فإن قيل : إن ثبت لكم ما ادعيتموه في المثال الذي فرضتموه ، فم تزدون الغائب إلى^(٣) الشاهد ، مع علمكم بأنه لا بد من جامع بينهما ، فإن^(٤) روم الجمع من غير جامع يجر إلى الدهر والإلحاد ؟

وربما عضدوا هذا السؤال بآخر ، فقالوا : إنما علمنا رسالة مدعيها بقرائن الأحوال ، وما أحسننا منها ، وذلك مفقود غير موجود في حكم الإله .

وهذا آخر عقدة في النبوءات ، فإذا^(٥) انحلت لم يبق بعدها للطاعنين مضطرب ؛ فنقول مستعينين بالله تعالى : ما ذكرناه شاهداً بثبوت^(٦) التقريب ، وضرب الأمثلة للإيضاح ، ولم نذكره مستدلين به فإن سبيل ما ذكرناه من قبيل الضروريات ، ولا يستدل عليها ، ولكن قد^(٧) تضرب فيها الأمثال .

وها نحن نوضح مثل^(٨) ما ذكرناه شاهداً وغائباً ، فنقول :

- (١) ح نقص : به ؛ و م عبارته : اقتران الألف بعلم الألف به
(٢) م : كاذب
(٣) م : على
(٤) م : وإن
(٥) م : وإذا
(٦) م عبارته : ما ذكرناه شاهداً ربما به التقريب ... الخ
(٧) م نقص : قد
(٨) م نقص : مثل

المعجزة : إنما تدل في حق من يعتقد الرب قادراً^(١) يفعل ما يشاء ، فيقول النبي في مخاطبة من سبق اعتقاده للآلهية : قد علمتم أن ابتعات النبي غير منكر عقلا ، وأنا رسول الله إليكم ، وآية صدقي أنكم تعلمون تفرد الرب تعالى بالقدرة على إحياء الموتي ، وتعلمون أن الله عالم بسرنا وعلايتنا^(٢) وما نخفيه من سرائرنا ونبيديه من ظواهرنا ، وإنما أنا رسول الله إليكم^(٣) ، فإن كنت صادقاً ، فالقلب يارب هذه الخشبة حية تسمى : فإذا انقلبت كما قال ، وأهل الجمع عالمون بالله تعالى فحينئذ^(٤) يعلمون على الضرورة أن الرب تعالى قصد بإبداع ما أبدع تصديقه ، كما ذكرناه شاهداً .

وما موتهوا به من قرائن الأحوال ، لا محصول له . فإن من كان غائباً عن المجلس الموصوف ، فبلغه^(٥) ماجرى ، شارك الحاضرين في العلم بالرسالة وإن لم يحس حالا ، وكذلك لو كان الملك في بيت مستخل بنفسه ، ودونه السجف المسدولة^(٦) ، فقال مدعى الرسالة : إن كنت رسولك فحرك الحجب ، وأسل السجوف ، ففعل ذلك كان تصديقاً ، وإن لم ير الملك ، فلما جرى التصديق من وراء الحجاب ، انقطعت

- (١) م عبارته : في حق من يعتقد أن له ربا قادراً
(٢) م : وعلايتنا
(٣) م نقص : وإنما أنا رسول الله إليكم
(٤) م نقص : حينئذ
(٥) م : فبلغ
(٦) ح ، م : السجوف المسدولة

هذه الأسباب ، وانحسرت الأبواب ، ووضح الحق ، والله المشكور
على كل حال .

ويعتضد ما ذكرناه ، بأن أهل المراء والشكوك تحزبوا في زمان
الأنبياء ؛ فمنهم من أنكر الإلهية ، وخافرتة الشكوك في النبوءات
لذلك ؛ ومنهم من اعتقد كون النبي ساحراً ، وصار إلى أن الصادر
منه تخيل ، وما اعتقد معتقد في دهر من الدهور كون المعجزة فعلاً
للله تعالى على الإبتداء ، موافقاً لدعوى النبي ، ثم استراب في
النبوءات ^(١) وذلك شاهد ^(٢) على أن ذلك موقع ^(٣) ضرورة ، لا مجال
للكوك فيه .

فهذا قولنا في ^(٤) دلالة المعجزة على صدق الرسول ، ولا يكاد
يستتب ذلك للمعتزلة . فإن معنى ما ذكرناه على القصد إلى التصديق ،
ويعسر على المعتزلة إثبات قصد الله ^(٥) تعالى ؛ فإنهم نقوا إرادة قديمة
ومنعوا كونه مريداً لنفسه . ووضح بما قدمناه ، بطلان كونه
مريداً بإرادة حادثة ، فلا يبقى لهم متعلق في إثبات قصد إلى تصديق .

(١) م : النبوة
(٢) م : قص : شاهد
(٣) ح ، م : موضع
(٤) ح ، م : زادا : وجه
(٥) ح ، م : قصد الله

فصل

[لا دليل على صدق النبي غير المعجزة]

فإن قيل : هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير
المعجزة ؟ قلنا : ذلك غير ممكن ، فإن ما ^(١) يقدر دليلاً على الصدق
لا يخلو : إما أن يكون معتاداً ، وإما أن يكون خارقاً للعادة . فإن
كان معتاداً ، يستوى فيه البر والفاجر ، فيستحيل كونه دليلاً . وإن
كان خارقاً للعادة ، يستحيل ^(٢) كونه دليلاً دون أن يتعلق به دعوى
النبي ، إذ كل خارق للعادة يجوز تقدير وجوده ^(٣) إبتداءً من فعل الله
تعالى ؛ فإذا لم يكن بد من تعلقه بالدعوى ، فهو المعجزة بعينها .

فصل

[إمتناع الكذب على الله تعالى شرط في دلالة المعجزة]

فإن قيل : إن سلم لكم ما ذكرتموه من نزول المعجزة منزلة
التصديق بالقول ، فلا يتم غرضكم دون أن تثبتوا ^(٤) استحالة الخلف
وإمتناع الكذب في حكم الله سبحانه ^(٥) ، ولا سبيل إلى إثبات ذلك
بالسمع ، فإن مرجع الأدلة السمعية إلى قول الله تعالى ؛ فما ^(٦) لم يثبت

(١) ل : فأما ؛ والثبت عن ح ، م : (٢) م : فيستحيل
(٢) ل : تبينوا ؛ وما أثبتناه عن ح ، م :
(٣) ح : عيارته : وإمتناع الكذب على الله تعالى
(٤) ح ، م : (٣) ح ، م : وقوعه
(٥) ح : عيارته : وإمتناع الكذب على الله تعالى
(٦) ح : فلما

وجوب كونه حقا صدقا ، لا يستمر في السمع أصلا^(١) . ولا يمكن أن يحتاج في ذلك بالإجماع ؛ فإن العقل لا يدل على تصحيح الإجماع ، وإنما يتلقى صحته من كتاب الله تعالى .

ولا يمكن التمسك في تنزيه الرب تعالى عن الكذب بكونه نقصا من وجهين : أحدهما أن الكذب عندكم^(٢) تحكم^(٣) لا يقبح لعينه ؛ والثاني أنه لو سلم أنه نقص ، فالمعتمد في نفي النقائص دلالة السمع . قلنا : أما الرسالة فإنها^(٤) تثبت دون ذلك في الحال ، ولا يتعلق إثباتها بأخبار تنصدي لكونها^(٥) صدقا أو كذبا . كأن^(٦) المرسل قال : جعلته رسولا ، وأنشأت ذلك فيه آتفا ، ولم يقل ذلك مخبرا عما مضى^(٧) .

وسبيل ذلك كسبيل قول القائل : وكلتك في أمري واستنبتك لشأني ، فهذا توكيل ناجز يستوى فيه الصادق والكاذب . ومحصل القول فيه أن صيغة التوكيل^(٨) ، وإن كانت أخبارا ، فالغرض منها أمر باتتداب لشأن وانتصاب لشغل ، والأمر لا يدخله الصدق والكذب . وآية ذلك أن الملك وإن تقم عليه كذب وخلف ، فالفعل الذي فرضناه منه يصدق الرسول ويثبت الرسالة ، قطعاً على الغيب .

(١) ح ، ل ، م : أصل [والوجه ما أثبتناه] (٢) م : عندنا

(٣) ح ، م : نقصا : تحكم (٤) ح ، ل : نقصا : فإنها ؛ ولثبت عن م

(٥) م : تنصدي لكونه (٦) م : فكان (٧) م : عن ماض (٨) م : اللفظ

من غير ريب . فهذا موقف لا يتوقف ثبوته على نفي^(١) الكذب عن الباري سبحانه وتعالى ، فاعلموه .

والكن لا يثبت صدق النبي ، بعد ثبوت الرسالة ، فيما يؤديه وينهيه ، ويشرعه من الأحكام ويشرحه من الحلال والحرام ، إلا مع القطع بتقدس الباري تعالى عن الخلف والكذب . فإن النبي يعتضد فيما يدعيه من صدق نفسه في تبليغه ، بتصديق الله إياه . ومالم يثبت وجوب كون تصديقه تعالى حقا صدقا ، لا يثبت صدق النبي في أنبائه^(٢) . وليس تصديقه فيما يبلغه تفصيلا ، بمثابة انتصابه رسولا ؛ فإن حقيقة نصبه يرجع إلى إثبات أمر ، والإخبار عن صدقه فيما يخبر به يتعرض لكونه صدقا أو كذبا .

وقد عول الأستاذ أبو إسحاق رضي الله عنه ، في كتابه المترجم بالجامع ، على فصل وحث على التمسك به ، فقال : الأحكام لا ترجع عندنا^(٣) إلى صفات الأفعال ، وإنما^(٤) ترجع إلى تعلق الكلام القديم بها . والشئ لا يجب لنفسه ، ولكن يقضى فيه بالوجوب ، للتوعد على تركه ووعد الثواب على فعله . والوعد والوعيد خبران ، فلم يثبتا

(١) ح زاد : معنى (٢) ح : لإثباته ، ل : أتباعه ؛ وما أثبتناه عن م

(٣) م : عبارته : الأحكام عندنا لا ترجع . . . (٤) م : نقص : الواو

على حكم الصدق ، لم^(١) يوثق بهما . وإذا كان كذلك ، لم يتقرر إيجاب وحظر ، وندب إلى الطاعة وتحذير من المخالفة . ويثول قصارى ذلك إلى أن لا يتصور للبارى تعالى أمر مطاع ، وقد دلت الأدلة على كونه إلها قادرا عالما ، ولا تعقل الألهية ممن^(٢) لا يتصور منه الأمر والنهي . وقال عند اختتام هذا الفصل ولو^(٣) لم يتفق في كتابنا إلا^(٤) هذا لكان بالحرى أن يقتبط به .

وقد أبنا ما فهمناه من كلام ذلك الجبرضى الله عنه ، ولسنا نرى ذلك مقنعا في الحجاج ، ولا سبيل إلى حسم الطلبات عما ذكرناه^(٥) ، ولا وجه لادعاء الضرورة . والذي عليه التعويل في غرض الفصل ، أنا نقول^(٦) : قد أوضحنا الطرق الموصلة إلى كون الباري سبحانه عالما مريدا ، وقد^(٧) قدمنا ما فيه مقنع في إثبات كلام النفس . والعالم بالشئ المريد له ، لا يمتنع أن يقوم به أخبار من المعلوم المراد ، على حسب تعلق العلم والإرادة به .

وكل معنى يقبله الوجود ، فإنه لا يعرى عنه أو عن ضده ، إن كان له ضد ، كما قرر في صدر الاعتقاد . فلو لم يتصف الباري تعالى بخبر

(١) م : لا (٢) م : لمن (٣) م : نفس : الواو (٤) ح : غير (٥) م : عما ذكره (٦) م : نفس : هـ (٧) م : نفس : قد

صدق ، لوجب اتصافه بضده ؛ وإذا اتصف بضده استحال أن يقدر ذلك الصدق ذهولا وغفلة عما قدرناه^(١) بخبرنا عنه . فإن الدهول كما يضاد الخير عن الشئ ، فإنه يضاد أيضا العلم به وإرادته . وإن كان ضد الخبر الصدق ، خبرا هو خلف وكذب واقع على خلاف الخبر ، فيجب مع تقدير ذلك الوصف بقدمه والقضاء باستحالة عدمه ، لما قدمناه من إثبات قدم الكلام .

ثم يثول منتهى ذلك إلى أنه يستحيل من الباري تعالى أن يخبر عما علمه ، على حسب تعلق العلم به . وذلك معلوم بطلانه ؛ فإننا نعلم قطعا أن العالم بالشئ يستحيل أن يتصف ، على علمه به بصفة يستحيل عليه معها كلام نفسه ، المتعلق بمعلومه على حسب تعلق العلم به ، حتى يقال مستحيل^(٢) مع العلم به إخبار النفس عنه . فإذا امتنع إدعاء هذه الاستحالة شاهدا ، وانتسب جاحدا ما قلناه إلى دفع البديهة^(٣) ، فيلزم طرده شاهدا وغائبا .

فإن قيل : كيف ادعيتم البديهة في فرع أصله متنازع فيه ، فإن معظم المتكلمين صاروا إلى إنكار كلام النفس ؟ قلنا : الذي يدعى أهل الحق أن^(٤) كلام النفس لا ينكر ، وإنما التنازع في أن ما ادعيناه :

(١) م : كما قررناه (٢) م : يستحيل (٣) م : عبارة : جاحد ذلك إلى دفع ... الخ (٤) م : أنه

هل هو كلام ، أو هو اعتقاد ، أو علم . فأما هو اجس النفس (١)
وخواطرها ، فالإتصاف بها معلوم لا يحدد .

فإن قالوا : ليس يمتنع مع تقدير كلام النفس ، أن يعلم العالم كونه
زيد في الدار ، ويدير في خلد نفسه مع ذلك أنه ليس في الدار (٢) ، قلنا :
هذا تخيل ووم ، فإن ذلك الكلام الدائر أخبار (٣) ، وليس بخبر
ناجز مثبت . والذي يحقق ذلك ، أن العالم بالشئ مع الإخبار عنه على
حسب العلم به بتا قطعا ، يدير في نفسه ما صورته السائل . وحديث
النفس على حكم الصدق مستدام ، كما كان قبل خطور هذا التقدير .
ولو كان ما ألزمه السائل (٤) ثابتا ، لاستحال إجتماعه مع تقيضه .
وكل عالم بالشئ مخبر عنه على حقيقته ، يحد من نفسه على الضرورة
الإتصاف بكونه مخبرا عنه ، مع تقديره مخبرا (٥) ، على حكم الخلف .
وسبيل ذلك كسبيل العلم بالشئ على ما هو به ، مع تقدير اعتقاده فيه
على خلاف ما هو به ، فلا يكون الاعتقاد المقدر مع العلم المقرر
إعتقادا محققا .

(١) م : النفوس

(٢) م نقص : ويدير في خلد نفسه مع ذلك أنه ليس في الدار ؛ وب يوافق ما أثبتناه

(٣) م زاد : عن تقدير

(٤) ج ، م عبارتهما : ما ألزمه السائل خبرا بانه لاستحال ... الخ

(٥) ل : مع تقديره مخبره ؛ والثبت عن ح ، م

فاستبان بما ذكرناه ، أن المصير إلى تقدير صفة يستحيل معها
الاتصاف بحديث النفس عن المعلوم بالعلم ، على حسب تعلق العلم به
ادعاء استحالة تأيها العقول . ويعتضد ما ذكرناه بأن العالم بالشئ ، لو
لم يتكاف إخطار خلف بقلبه ، لاستمر له حديث النفس صدقا مع العلم
بالذي (١) يتكاف تقدير (٢) ، وليس بصفة مضادة للحديث الصادق .
فهذا (٣) القدر كاف هنا (٤) ، وهو قاض باتصاف البارئ تعالى
بالكلام المتعلق بالمعلوم ، على حسب تعلق (٥) العلم به . ومن ابتغى
مزيدا على ذلك ، فليأمل الشامل .

(١) ل : فالذي ؛ والثبت عن ح ، م (٢) م عبارته : فالذي يشككته تقدير

(٣) م : وهذا (٤) ح ، م : ها هنا (٥) م نقص : تعلق

القول^(١)

في إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم^(٢)

فصل

[في النسخ]

قد قدمنا ما يتعلق بإثبات أصل النبوءات^(٣) على الجملة، وغرضنا الآن الاعتناء بإثبات نبوة نبينا^(٤) محمد صلى الله عليه وسلم.

وقد أنكر نبوته طائفتان، تمسكت إحداها بالمصير إلى منع النسخ، وتمسكت الأخرى بالمماراة في آياته ومعجزاته. وذهبت طائفة من اليهود يسمون العيسوية^(٥)، إلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ولكنهم خصصوا شرعه بالعرب دون من عداهم.

فأما من أنكر النسخ، وإليه ذهب^(٦) معظم اليهود، فقصدنا

(١) ح، ل : فصل ؛ وما أثبتناه عن م (٢) ح نقص : في إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ م عبارته : في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وب عبارته القول في نبوة محمد عليه السلام

(٣) ح عبارته : بأصل إثبات النبوءات ؛ م عبارته . بإثبات النبوءات (٤) م : سيدنا (٥) فرقة تنسب إلى أبي عيسى اسحاق بن يعقوب الأصفهاني (أو الأصبهاني ، ومن ثم نسبها بالأصبهانية) . ظهر أبو عيسى هذا أيام النصور العباس واتبعه يهود كثير ، وادعوا له آيات ومعجزات ، وزعموا أنه نبي بعث ليخلص بني إسرائيل من أيدي الأئمة العاصين . راجع الشهرستاني

قصر الشيخ أحمد فهمي ج ٢ : ٢٢٠ - ٢٤٠ (٦) ح ، م : وإليه صار

في^(١) إبطال ما انتحلوه لا يتبين^(٢) إلا بذكر حقيقة النسخ على اختصار واقتصار على ما فيه غنية.

فالمرضى عندنا ، أن النسخ هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بخطاب آخر ، على وجه^(٣) لولاه لاستمر الحكم المنسوخ . ومن ضرورة ثبوت النسخ على التحقيق ، رفع حكم بعد ثبوته .

والمعتزلة يصيرون إلى أن النسخ لا يرفع حكماً ثابتاً ، وإنما يبين انتهاء مدة شريعة^(٤) ، وإلى ذلك مال بعض أئمتنا ، وقالوا : النسخ تخصيص الزمان ؛ وعنوا به أن المكلفين إذا خوطبوا بشرع مطلق ، فظاهر مخاطبتهم به تأييده عليهم ، فإذا نسخ استبان أنه لم يرد باللفظ إلا الأوقات الماضية .

وهذا عندنا نفي للنسخ وإنكار لأصله ، ورد له إلى تبين معنى لفظ لم يحط به أولاً وتنزيل له منزلة تخصيص صيغة عامة ، والمخصص من الصيغة العامة غير مراد بها ، ونحن نلزم المعتزلة ومن اتهم إلينا فصلين على موجب أصليين .

فقول للمعتزلة : من^(٥) أصلكم أن تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقت الحاجة غير سائغ ، فلو كان النسخ تبيناً له ، لما

(٣) م نقص : على وجه

(٢) م : لا يبين

(١) ح : من

(٥) م نقص : من

(٤) م : شرعية

استأخر عن اللفظ الوارد أولاً ، كما لا يستأخر التخصيص عندهم عن اللفظة العامة لو جردت عن مخصصها ^(١) ، ولا محيص لهم عن ذلك .

ونقول للمنتمين إلينا : قد علمتم مصيرنا إلى جواز نسخ العبادة المفروضة قبل مضي وقت يسعها ، ويستحيل مع المصير إلى ذلك القول بأن النسخ تبين لا تقطاع ^(٢) وقت العبادة ، إذ يستحيل أن يقدر ^(٣) للعبادة وقت لا يسعها . ثم إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، مأمور عندنا ^(٤) وعند أصحابنا بالذبح أولاً ، ونسخ ^(٥) ذلك عنه آخراً ، وعين المأمور به هو الذبح ، ولم يكن أفعالا تمتد وتتعدد ^(٦) ، حتى يصرف الأمر إلى الشيء ^(٧) ، والنسخ إلى غيره .

وإذا صرف النسخ إلى عين المأمور به ، كان رفعاً للحكم على التحقيق ؛ فإذا استبان ذلك رددنا على اليهود المنكرين للنسخ ^(٨) ، قلنا : ليس بين الجواز والاستحالة رتبة معقولة ، ووجوه الاستحالة مضبوطة قرب شيء يستحيل لنفسه ، كاتقلاب الأجناس ، واجتماع الضدين ، والأمر بما نهى عنه ليس مما يستحيل لنفسه ، فإن تصويره ممكن ،

(١) م : تخصصها

(٣) م : أن يقرر

(٥) م : ثم نسخ

(٧) م : إلى شيء

(٢) م عبارة : تبين لوقت العبادة

(٤) م نقص : عندنا

(٦) م : ولم يكن فعلاً تمتد وتتعدد

(٨) م : المنكرين للنسخ

لا استحالة فيه ؛ فإذا لم يستحل لنفسه ^(١) ، امتنع صرف استحالته إلى غيره ^(٢) ، إذ ليس في تجويزه خروج صفة من صفات الإلهية عن حقيقتها ؛ فإن الحكم ليس بصفة للفعل نفسه كما قدرناه ^(٣) ، وليس في تقدير النسخ ما يفضي إلى تغير العلم والإرادة ، ولا يزال السبر يطرد حتى يستبين أن النسخ لا يستحيل لنفسه ، ولا يفضي إلى استحالة في غيره .

فإن قالوا : بم تنكرون على من يزعم أنه يستحيل لإفضائه إلى انصاف الباري تعالى بالبداء ، وهو متقدس عنه ؟ قلنا : البداء يعبر عن استفادة علم ما ^(٤) ، لم يكن ، ومن ^(٥) أحاط بما لم يكن محيطاً به ، يقال بداله ، وقد يعبر به عن من يهيم يأمر ثم يندم على ما هم ^(٦) ، ولا يتقرر شيء من ذلك في النسخ ؛ فإن علم الباري سبحانه ^(٧) متعلق بالمعلومات على ما هي عليه ، ولا يتجدد له علم لم يكن ، والإرادة على أصولنا لا يعتبر بها الأمر ؛ فإن الرب سبحانه وتعالى يأمر بما لا يريد ، ويريد ما لا يأمر به ، فلم يبق لادعاء البداء وجه .

وقد تمسك نقاة النسخ بتخيل ^(٨) لا يقوم بالانفصال عنه إلا

(١) م عبارة : فإن تصويره ممكن لا استحالة فيه ، فإذا لم يستحل بنفسه فإن تصويره ممكن لا استحالة فيه فإذا لم يستحل لنفسه امتنع صرف ... الخ (ويلاحظ التكرار في عبارته)

(٢) م عبارة : امتنع حكم الاستحالة إلى غيره (٣) ح ، م : قدمنا

(٤) م نقص : ما (٥) م : فن (٦) م : ما قدم (٧) م : زاد قديم (٨) م : بتخيل

يبدوا وجهها في مرامهم ، إلا انقلب ^(١) عليهم مثله في معجزة موسى ، عليه السلام .

والوجه الثاني أن نقول لو صح ما قلموه ولقتموه ، لكان أولى ^(٢) الأعصار بإظهار ذلك عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن الجاحدين منكم لنبوءة محمد صلى الله عليه وسلم لم يألوا جهداً في رد النبوءة ^(٣) ، وغيروا نعت محمد صلى الله عليه وسلم في التوراة ، فلو كان فيها نص لا يقبل التأويل ، في تأييد شريعة موسى عليه السلام ، لأظهر وعد من أقوى العصم ^(٤) . فلما لم يظهره في زمن عيسى وعصر محمد عليهما السلام ، إذ لو أظهره لتوفرت دواعيهم على نقلهم ، فاستبان بذلك ، أن ذلك مما اخترعه نابغتهم ^(٥) ، ويأبى الله إلا أن يتم فوره .

فهذا ^(٦) غرضنا من الكلام في النسخ ، وقد حان أن نتكلم في معجزة الرسول ، بعد ما ثبت جواز النسخ بقضيات العقول .

(١) ح ، م : انعكس (٢) م : أحق (٣) م : نبوءته
(٤) يوجد بهامش « م » العبارة الآتية : « قد بينت في تفسيري أن النسخ وقع في التوراة نفسها ، فإنه تعالى أمرهم بدخول بيت المقدس فلما أغضبوه نهاهم عنه »
(٥) م : نابغتهم (٦) م : وهذا

فصل

[في معجزات محمد ^(١) صلى الله عليه وسلم]

الأولى بنا تصدير هذا الفصل بما يتعلق بالقرآن وتحقيق كونه معجزاً ، ومقاصدنا نبينا في معرض أجوبة عن أسئلة .
فإن قال قائل : ما دليلكم على أن نبيكم أظهر القرآن ؟ وما يؤمنكم أن يكون ذلك مختلفاً بعده ؟ قلنا : لاحتجاج في درء الضرورات ونحن باضطراب نعلم أن نبينا عليه السلام كان يدرس القرآن ويتلوه ، ويعلمه صحبه وأتباعه ، وما ثبت تواتر معلوم على الضرورة . وجحد ذلك بمثابة جحد كون محمد صلى الله عليه وسلم في الدنيا ^(٢) ، وهذا ^(٣) كجحد الدول والوقائع وأيام الماضين . ولا ^(٤) معنى للاطناب في ذلك .
فإن قيل : فإن سلم لكم ظهور ذلك منه في زمانه ^(٥) ، فما دليلكم على تحديه به وتعجيزه الأمم بالدعاء إلى معارضته ؟ قلنا : هذا أيضاً معلوم على الضرورة . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل مدلياً بالقرآن ، مُدلاً به ، مدعياً اختصاصه بكتاب الله تعالى المنزل عليه . ومن أنكر ادعاء استيثاره به ، وتعلقه بتخصيص الرب تعالى إياه بكتابه ، فقد جحد ما تواترت الأخبار عنه .

(١) ح ، م : نبينا (٢) م : قص : في الدنيا (٣) م : وهو
(٤) م : فلا (٥) م : زمانه

والذي يحقق ما قلناه ، أنا على البديهة نعلم أن واحدا من العرب لو أتى - تقديرا - بمثل القرآن ، لكان ذلك قادحا فيما يعهد من دعوى النبوة^(١) مزريا به حاطا من رتبته ، وهذا ما لا سبيل إلى إنكاره ، ولو لا تحديه به لما كان الأمر كذلك . ولا خفاء بما قلناه وقد نصت آى من القرآن على التحدى وتعجيز العرب ومنها قوله تعالى : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا »^(٢) ، إلى غيرها من الآى فى معناها .

فإن قيل : لا يبعد تقدير الاختلاف فى هذه الآى بأعيانها ، فإنها لا تبلغ مبلغ الإعجاز فيمتنع تقدير اختراعها . قلنا : ما من آية هي^(٣) من القرآن إلا ونقلها ثابت على التواتر ، إذ تلقاها قراء^(٤) الخلف عن قراء^(٥) السلف . ولم يزل الأمر كذلك ، ينقله أصاغر عن أكابر^(٦) ، حتى استند النقل إلى قراء^(٧) الصحابة رضى الله عنهم ، وما نقص عدد القراء^(٨) فى كل دهر عن عدد التواتر . والذي يوضح ما قلناه ، أنا لو

(١) م : النبي

(٢) ح ، م : « ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » والآية من سورة الإسراء ١٧ : ٨٨

(٣) م : قص : هي (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ح ، ل ، م : القراء

(وما أثبتناه أوضح فى المراد) (٦) م : عبارته : صاغر عن كابر

تشككنا فى آية بعينها لاتبجه ذلك فى كل آية ، وذلك يسقط الثقة بنقل جملة القرآن .

فإن قيل : ما الذى يؤمنكم أن القرآن عورض ، ثم كتم ما عورض به ؟ قلنا : هذا محال ، إذ لو كان ذلك^(١) كذلك لظهر الأمر واشتهر ، والخطب العظيم لا يخفى فى مستقر العادة^(٢) ، وإدعاء ما ذكره السائل بمثابة ادعاء خليفة قائم يأمر المسلمين قبل أبى بكر رضى الله عنه ، وذلك يعلم بطلانه على الضرورة^(٣) .

والذى يعضد ما قلناه ، أن الكفرة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا^(٤) ، باذلون كنه مجهودهم فى أن ينكثوا^(٥) فى الدين بأقصى الإمكان . فلو كانت المعارضة ممكنة غير متعذرة ، لاحتمالوا فيها على كرور^(٦) الدهور وطول^(٧) العصور ، ولو خفيت معارضته لاستجد مثالا .

ثم إن كان هذا السؤال وضربه من القائلين بالنبوءات ، انعكس عليهم جميع ما أوردوه فى معجزات نبيهم . فيقال لليهود : ما يؤمنكم

(١) م : قص : ذلك

(٢) م : عبارته : فى مستقر العادات

(٣) م : قص : على الضرورة

(٤) ح : زاد : هذا ، م : عبارته : إلى زماننا هذا

(٥) م : ينكثو

(٦) ل : كور ؟ والثبت عن ح ، م

(٧) م : وطوال

أن موسى عليه السلام عارضت آياته ، ثم قواضع بنو إسرائيل على طمس الخبر عما جرى من معارضته ؟

فإن قيل : بم تنكرون على من يزعم أن العرب ما انكفت عن معارضة القرآن عن عجز ، إنما أعجزت عنه بقلّة الاكتراث . قلنا : هذا ركيك من القول لا ييوح به من شدا طرفا من الآداب ، فإن العرب في تحاورها وتفاوضها ، كانت تتشمر إذا تهاجت لمعارضة الركيك من الشعر والرصين المتين منه . وباضطرار نعلم أن القرآن في اعتقادهم لم ينحط عن شعر لشاعر وثر لنائر ، حتى يحملهم الازدراء^(١) به على الانكفاف عن معارضته .

كيف ، وقد كان الرسول عليه السلام وأنصاره يقولون : لو عارضتم سورة من القرآن لألقينا إليكم السلم وآثرنا^(٢) النواجز بعد التناجز ، وأدعنا لكم . فإن تكن^(٣) الأخرى ، ألقينا^(٤) ضرام الحرب ، وأدمننا مراسها وأحكمتنا أساسها ، ومددنا الأيدي إلى قتل النفوس وهتك الشجوف عن العواتق العرييات . وكيف^(٥) يخطر لماعقل ، وقد ظهرت كلمة الإسلام وخفقت على^(٦) المسامين الرايات والأعلام أن يؤثر

(١) م : الإزراء
(٢) ح ، ل : وأشرنا ؛ والثبت عن م
(٣) م : وإن يكن
(٤) م : وألقينا
(٥) م : فكيف
(٦) ل : عن ؛ والثبت عن ح ، م

الكفار أهوالا^(١) تشيب النواصي وأحوالا تريل الرواسي ولا يعارضوا بسورة ازدراء بها .

فقد ثبتت المعجزة والتحدى بها ، والعجز من معارضتها ، وهذا القدر مغن فيما نريده^(٢) ، والله الموفق للصواب .

فصل

[وجوه إعجاز القرآن]

فإن قيل : أوضحوا لنا^(٣) وجه الإعجاز في القرآن ، ثم بينوا القدر المعجز منه . قلنا : المرضي^(٤) عندنا أن القرآن معجز لاجتماع الجزالة مع الأسلوب والنظم المخالف لأساليب كلام العرب . فلا يستقل النظم بالإعجاز على التجريد ، ولا تستقل الجزالة أيضا .

والدليل عليه أنا لو قدرنا الجزالة المحضة معجزة^(٥) ، لم نعدم سؤالا مخيلا^(٦) . إذ لو قال قائل : إذا قوبل القرآن بخطب العرب ونثرها وأشعارها وأراجيزها ، لم ينحط كلام اللدّ البلاء واللّسن الفصحاء عن جزالة القرآن ، انحطاطا بينا قاطما للأوهام . وإن ادعينا الإعجاز في الأسلوب المحض ، والنظم المخالف لضروب الكلام ، فرما يتجه تقدير

(١) ل : أهوالا ؛ والثبت عن ح ، م
(٢) ح ، م : نقصا : لنا (٤) م : المرضي (٥) ل : نقص : معجزة ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٦) ح ، ل : مخيلا ؛ وما أثبتناه عن م

نظم ركيك يضاهي نظم القرآن ، كما يؤثر من ترهات مسيامة الكذاب حيث قال : الفيل ما الفيل ، وما أدراك ما الفيل ، له ذنب وثيل ^(١) وأخرطوم طويل . فلا يعجز عن مثل ذلك ، مع الرضى بالركيك والكلام الرذول الذي تقجه الأسماع . فيلزم من مجموع ما ذكرناه ربط الإعجاز بالنظم البديع مع الجزالة .

فإن قيل : ما وجه البلاغة في القرآن ؟ وما وجه خروج نظمه ^(٢) عن ضروب الكلام ؟ قلنا : أما وجه البلاغة فينبه لا خفاء بها . والبلاغة التعبير عن معنى سيدي بلفظ شريف ذلق ^(٣) رائق ، منبىء عن المقصود من غير مزيد ؛ فهذا الكلام الجزل ، والمنطق الفصل . ثم البليغ من الكلام تتفنن أقسامه .

فمن جوامع الكلم الدلالة على المعاني الكثيرة بالعبارات الوجيزة ، وهذا الضرب لا يعد في القرآن كثرة .

فنه إنباء الله تعالى عن قصص الأولين ، ومآل المسرفين وعواقب المهلكين ، في شطر من آية ، وذلك قوله عز وجل : « فمنهم من أرسلنا خاصباً ، ومنهم من أخذته الصيحة ، ومنهم من خسفنا به الأرض ،

(١) م : طويل .

(٢) ل : نطقة وما أثبتناه عن ح ، م .

(٣) م نقص : ذلق .

ومنهم من أغرقنا ، وما كان الله ليظلمهم ، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » ^(١)

وقال ^(٢) الرب على مفتتح أهل السفينة ^(٣) وإجرائها وإهلاك الكفرة ، واستقرار السفينة واستوائها ، وتوجه أوامر التسخير إلى ^(٤) الأرض والسماء ، بقوله تعالى : « وقال اركبوا فيها بسم الله مجريها ومرساها » ^(٥) ، إلى قوله : « وقيل بعداً للقوم الظالمين » ^(٦) .

وأنبأ عن الموت وحسرة القوت ، والدار الآخرة وثوابها وعقابها وفوز الفائزين ، وتردى المجرمين ^(٧) ، والتحذير من التغرير بالدنيا ، ووصفها بالقلّة بالإضافة إلى دار البقاء : بقوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت وإنما توفون أجوركم يوم القيامة » ^(٨) الآية .

ومن أقسام الكلام البليغ قص القصص من غير انحطاط عن الكلام الجزل ، ومعظم البلاء يعالو كلامهم ما شربوا ، فإذا لا بسوا لحكايات الأحوال جاءوا بالكلام الرث والقول المستغث ، وإن حاولوا

(١) ح ، م : لم يذكر من الآية إلا قوله تعالى « فمنهم من أرسلنا عليه حاصباً » والآية

من سورة التكبوت ك ٢٩ : ٤٠

(٢) ح ، م : ودل

(٣) ح : أمر السفينة

(٤) م : على

(٥) م نقص : « باسم الله مجريها ومرساها » (٦) هود ك ١١ : ٤١ - ٤٤

(٧) ح : الظالمين ؛ م : الخاسرين

(٨) ح نقص : « يوم القيامة » والآية من سورة آل عمران م ٣ : ١٨٥

كلاماً جزلاً ، لم يدرك^(١) الكلام مقصده من المعنى .

وهذه قصة يوسف صلى الله عليه وسلم ، مع اشتغالها على الأمور المختلفة والمؤتلفة مسرودة ، على أحسن^(٢) نظام وأبلغ كلام^(٣) متناسقة الأطراف ، متلائمة الأكناف ، كأن آياتها أخذ بعضها برقاب بعض . ثم القصص لا تخلو عن التردد والتكرار^(٤) سيما إذا تحدث المعاني ، ومالنا نكلف أنفسنا في هذا المعتقد نرف بحر لا ينقص^(٥) !

ومن صدق الآيات على بلاغة القرآن اعتراف العرب قاطبة بها ، صريحاً وضمناً ؛ فمنهم من اعترف وأفصح ، ومنهم من سكت وصمت^(٦) ولو كان في القرآن ما يجانب الجزالة ، لكان أحق الناس بالتعريض لنسبته إلى الركافة أهل اللسان .

فإن قيل : هل في القرآن وجه من الإعجاز غير^(٧) النظم والبلاغة ؟ قلنا : أجل فيه وجهان معجزان :

أحدهما الإنباء عن قصص الأولين على حسب ما ألقى في كتب الله تعالى^(٨) المنزلة ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن عانى تعلماً ومارس تلقف كتاب . وكان ينشأ بين ظهرائي العرب ، ولم تعده

(١) م : لم يدرك (٢) ح ٤ ل : حسن ؛ والمثبت عن م (٣) ح ، م نقصا : أبلغ كلام (٤) م عبارته : ثم القصص تخلو عن الرد والتكرار (٥) م : يتكش (٦) م عبارته : صمت وسكت (٧) م : سوى (٨) م : في كتب الأولين

خرجت يتوقع فيها تلقف علم ودراسة كتاب ، وكان في ذلك أصدق آية على صدقه .

واشتمل القرآن على غيوب تتعلق بالاستقبال والإخبار عن الغيب ، قد يوافق كرامة أو كرتين ، فإذا توالى الأخبار كانت خارقة للعادات . فمن غيوب القرآن قوله تعالى : « قل لنن اجتماعت الإنس والجن » الآية^(١) ، وقوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا »^(٢) وقوله تعالى : « لتدخلن المسجد الحرام »^(٣) ، وقوله تعالى « ألم غلبت الروم »^(٤) وقوله تعالى : « وعدكم الله مغنم كثيرة »^(٥) ، إلى غير ذلك مما يطول تعدادده .

فصل

[آيات للرسول صلى الله عليه وسلم غير القرآن]

للرسول صلى الله عليه وسلم آيات لا تخص سوى القرآن ؛ كانشقاق القمر ، وإنطاق العجماء ، ونبع الماء من خلل الأصابع ، وتسبيح الحصى ، وتكثير الطعام القليل . والمرضى عندنا ، أن آحاد هذه المعجزات لا تثبت تواتراً ، لكن

(١) الإسراء ك ١٧ : ٨٨ (٢) ح ، ل : « وإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » والصواب « فإن لم تفعلوا... » والآية من سورة البقرة ٢٤ : ٢٥ (٣) الفتح م ٤٨ : ٤٧ (٤) الروم ك ٣٠ : ٢ (٥) الفتح م ٤٨ : ٢٠ (م - ٢٣)

مجموعها يفيد العلم قطعاً باختصاصه^(١) بخوارق العادات ، كما أن آحاد
البذل من حاتم لا تثبت تواتراً ، ولكن مجموعها يفيد العلم على الضرورة
بسخائه ، وكذلك^(٢) القول في جسارة أمير المؤمنين « على » رضي الله
عنه ، وشجاعته . وأما انشقاق القمر ، فقد أنبأت عنه آية من كتاب الله
ثبت ثقلها تواتراً ، فهذا القدر^(٣) بالغ كاف فيما نرومه .

باب^(١)
[أحكام الأنبياء عامة]^(٢)

القول في أحكام الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين^(٣) .
إعلموا أن أحق ما يفتح به الباب ، معنى النبوة ؛ فليست
النبوة راجعة إلى جسم النبي ، ولا إلى عرض من أعراضه ، ويبطل
صرفها إلى علمه بربه إذ ذلك يثبت من غير تقدير النبوة . وباطل أيضاً
صرف النبوة إلى علم النبي بكونه نبياً ، فإن المعلوم ما لم يتقرر فلا يتقرر
المعلم به . فإن كان النبي عالماً بنبوءته فما نبوءته ؟ وفيها السؤال .
فالنبوة ترجع إلى قول الله تعالى لمن يصطفيه : « أنت رسولي » .
وهذا بمثابة الأحكام ، فإنها ترجع إلى قول الله تعالى . ولا تؤول إلى
صفات الأفعال ، فليس للفعل الواجب صفة لوجوبه نفسية . بل الفعل
المقول فيه : « افعل » ، واجب بالقول ، وذلك بمثابة المذكور الذي
لا يكتسب من الذكر صفة في نفسه .

(١) م نقص : باب ؛ ل عنوان : فصل
(٢) ح عنوان : باب في السعيات ، م : عنوان : القول في أحكام الأنبياء
(٣) م نقص : القول في أحكام الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين

(٢) م : كذلك (بدون الواو)

(١) م : باختصاصه

(٣) ح ، م نقصا : القدر

فصل (١)

[في عصمة الأنبياء]

فإن قيل : بينوا (٢) لنا عصمة الأنبياء وما يجب لهم . قلنا : تجب عصمتهم عما يناقض مدلول المعجزة ، وهذا مما نعلمه عقلا ، ومدلول المعجزة صدقهم فيما يبلغون . فإن قيل : هل تجب عصمتهم عن المعاصي ؟ قلنا : أما (٣) الفواحش المؤذنة بالسقوط وقلة الديانة ، فتجب عصمة الأنبياء عنها إجماعا .

ولا يشهد لذلك العقل ، وإنما يشهد العقل لوجوب (٤) العصمة عما يناقض مدلول المعجزة . وأما الذنوب المعدودة من الصغائر ، على تفصيل سيأتي الشرح عليه ، فلا تنفيها العقول . ولم يبق عندي دليل قاطع سمي على نفيها ، ولا على إثباتها . إذ القواطع نصوص أو إجماع ، ولا إجماع إذ العلماء مختلفون في تجويز الصغائر على الأنبياء . والنصوص التي تثبت أصولها قطعا ، ولا يقبل خواها التأويل ، غير موجودة .

فإن قيل : إذا (٥) كانت المسألة مظنونة ، فما الأغلب على الظن عندكم ؟ قلنا : الأغلب على الظن عندنا (٦) جوازها ، وقد شهدت

(١) م نقص : فصل (٢) ح ، ل : ثبتوا ؛ وما أثبتناه عن م
(٣) ح ، ل : نقصا : أما ؛ وما أثبتناه عن م (٤) م : بوجوب
(٥) م : وإذا (٦) ح ، م : نقصا : على الظن عندنا

أقاصيص الأنبياء في آي من كتاب الله تعالى على ذلك . فالله أعلم بالصواب .

فإن قيل : قد استوعبتم ما يليق بالمعتقد في النبوءات ، وأضربتم عن الرد على العيسوية . قلنا : إنما فعلنا ذلك لوضوح تناقض قولهم ، بأنهم التزموا شريعته (١) ثم كذبوه ، وقد علمنا ضرورة أنه ادعى كونه مبتعثا إلى الثقلين وأرسل دعائه إلى الأكامرة وملوك العجم . فوضح بهذا القدر سقوط مذهبهم (٢) ونجز به (٣) مالا يسوغ (٤) جهله في النبوءات .

(١) ح ، م : شرعه (٢) ل : نقص : سقوط مذهبهم ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٣) م : وتجزية مالا يسع (٤) ح عبارته : ونحن نذكر مالا يسع جهله

باب

[القول في السمعيات] (١)

إعلموا، وفقكم الله تعالى، أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا؟ وإلى ما يدرك سمعا^(٢)، ولا يتقدر إدراكه عقلا؛ وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا.

فأما ما لا يدرك إلا عقلا^(٣)، فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب إتصافه بكونه صدقا؛ إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى؛ وما يسبق ثبوته في الترتيب^(٤) ثبوت الكلام وجوبا، فيستحيل^(٥) أن يكون مدركه السمع.

وأما ما لا يدرك إلا سمعا، فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه، ولا يجب أن يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة أحكام التكليف، وقضاياها من التقييح والتحسين^(٦) والإيجاب والحظر، والندب والإباحة.

(١) ل عنون : فصل ، القول في السمعيات ؛ ح نقص : القول في السمعيات والعنوان الذي أبتناه عن م . ولم تر ما يدعو إلى ذكر كلمة « فصل » كما فعل ح ، ل لأن مبحث السمعيات قائم بنفسه
(٢) ح نقص : وإلى ما يدرك سمعا
(٣) ل : نقص : « وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا ؛ فأما ما لا يدرك إلا عقلا »
(٤) م : الرتبة
(٥) ح ، ل : وجوب يستحيل ؛ والثبت عن م
(٦) م : التحسين والتقييح

وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا، فهو الذي تدل عليه شواهد العقول، ويتصور^(١) ثبوت العلم بكلام الله تعالى متقدما عليه. فهذا القسم يتوصل إلى دركه بالسمع والعقل. ونظير هذا القسم إثبات جواز الرؤية، وإثبات استبداد الباري تعالى بالخلق والاختراع، وما ضاهاهما بما يندرج تحت الضبط الذي ذكرناه. فأما كون الرؤية ووقوعها فطريق ثبوتها الوعد الصدق والقول الحق.

فإذا ثبتت هذه المقدمة، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله^(٢) أن ينظر فيما تعلق به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها — فما هذا سبيله^(٣) — فلا وجه إلا القطع به.

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلا في العقل، وثبتت^(٤) أصولها قطعا^(٥)، ولكن طريق التأويل يحول فيها^(٦)، فلا سبيل إلى القطع؛ ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت مادل^(٧) الدليل السمعي على ثبوته، وإن لم يكن قاطعا، وإن

(١) ح ، ل : يتصور ، بدون الواو ؛ والثبت عن م (٢) م : بقعدة
(٣) ل : فاهذه سبيلها . والثبت عن ح ، م (٤) م : أثبتت (٥) م : نقص : قطعا
(٦) م : عبارته : ولكن طرق التأويل تحوّل فيها (٧) ح ، م : مظهر

كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفاً لقضية العقل ، فهو مردود قطعاً بأن^(١) الشرع لا يخالف العقل ، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع ، ولا خفاء به .

فهذه مقدمات السمعيات ، لا بد من الإحاطة بها ، ونحن الآن نسرد أبوابها تترى ، مستغنين بالله ، ونذكر في كل باب ما يليق به من فصول معقودة إن شاء الله .

باب الآجال^(١)

الآجال يعبر بها عن الأوقات ، فأجل كل شيء وقته ، وأجل الحياة وقتها المقارن لها ، وكذلك أجل الوفاة . فالأوقات في موجب الإطلاقات يعبر بها كثيراً عن حركات الفلك ، وولوج الليل على النهار ، والنهار على الليل .

وتحقيق القول في الأوقات أنها لا تخصص بأجناس من الموجودات ، تخصص^(٢) الجواهر والعلوم ونحوها ، ولكن كل واقع ينبغي أن يُقرن بمتجدد ، فذلك المتجدد الذي قرن به الحادث وقت له^(٣) وذلك إلى قصد المؤقت وإرادته . فإذا قال قائل^(٤) : قدم زيد عند طلوع الشمس ، فقد جعل الطلوع وقتاً للقُدوم ، وإن^(٥) قال : طلعت الشمس عند قدوم زيد ، فقد جعل القدوم وقتاً للطلوع .

والأصل في التوقيت ، أن يقدر المؤقت متجدداً معلوماً ، ويفرض فيما يؤقته^(٦) استنباهاً ، فيزيل الاستنباه الموهوم بضم ذكره إلى ذكر ما فرض معلوماً ، ثم يجوز أن يقدر موجود متجدد وقتاً ، ويجوز أن يقدر عدم وقتاً ، إذا تحقق التجدد فيه في مثل قول القائل : تحرك الجوهر عند زوال السواد عنه .

(١) ح عنوان : باب في الآجال (٢) م تخصص (٣) م نفس : وقت له (٤) م نفس : قائل (٥) م : وإذا (٦) ح : ويفرض ما يؤقته ؛ م زاد على عبارة ل : له

وذهب بعض القدماء إلى أن كل موجود مفتقر إلى زمان، وقضوا لذلك بثبوت أوقات لا نهاية لها ولا مفتتح، وزعموا أن الباري لم يزل موجوداً في أوقات غير متناهية؛ وهذا لا يتحصل، ولا معنى للزمان إلا قرن حادث بمتجدد، أو قرن متجدد بمتجدد.

وقد أقمنا الدليل الواضح على قدم الباري تعالى، وأوضحنا استحالة حوادث لا أول لها، ومقتضى هذين الأصلين يقضى بفساد ما قال هؤلاء، ولو افتقر كل موجود إلى وقت، لافتقرت الأوقات إلى أوقات، ثم يتسلسل القول ويؤدي إلى جهالة، لم يلتزمها أحد من العقلاء.

والغرض من الباب أن نعلم أن كل^(١) من يقتل فقد مات بأجله. والمعنى بذلك أن الذي قتل قد علم الله تعالى في أزله مآل أمره، وما علم أنه كائن فلا بد أن يكون. فإن قيل: لو قدر عدم القتل فيه، فما قولكم في تقدير موته وبقائه؟

قلنا: ذهب كثير من المعتزلة إلى أنه لو قدر عدم القتل فيه لبقى مدة، والقاتل قاطع بذلك^(٢) أجله. وذهب آخرون إلى أنه لو لم يقتل تقديرًا، لمات حتف أنفه في الوقت الذي يقدر القتل فيه، وذلك كله^(٣) خبط لا محصول له.

(١) م نقص: كل (٢) م عبارته: فما قولكم في تقدير بقائه؟
(٣) ح، م: والقاتل قاطع بقتله أجله (٤) م: وكل ذلك

والوجه القطع بأن من علم الله تعالى أنه يقتل، فإنه يقبل لاحالة، فإن^(١) قدر مقدر عدم القتل، وقدر معه أن يكون المعلوم أنه^(٢) لا يقتل فلا يمكن مع هذا^(٣) التقدير القطع بامتداد العمر، ولا القطع بالموت في وقت القتل بدلا منه، بل كل جائز ممكن عقلا لا يمتنع تقديره، فهذا مالا يسوغ غيره، وقد شهدت آي من كتاب الله تعالى على أن كل هالك مستوف أجله، منها قوله تعالى: «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»^(٤).

فإن قيل: ما المعنى بقوله تعالى: «وما يُعمرُّ من مُعمرٍ ولا ينقصُ من عُمره إلا في كتاب»^(٥)؟

قلنا: المراد بهذه^(٦) الآية وجهان من التأويل: أحدهما أن يكون المراد بها، وما ينقص من عمر شخص من أعمار أضرابه ومبالغ مدة أمثاله، وليس المراد ينقص^(٧) عمره الواقع في معلوم الله، وكيف يسوغ ذلك، وفيه تقدير علم الله تعالى! والوجه الثاني^(٨)، أن تحمل الزيادة والنقصان على المحو والإثبات المعتورين على صفح الملائكة، وقد ثبت شيء في صحيفتهم مطلقاً، وهو مقيد في معلوم الله تعالى، وعلى ذلك حمل المحققون قول الله تعالى: «يحوُّ الله ما يشاء ويثبت»^(٩).

(١) م: وإن (٢) م: أن (بدون الهاء) (٣) ح، ل: نقصا: هذا؛ وما أثبتناه عن م
(٤) النحل ك: ١٦: ٦١ (٥) فاطر ك: ٣٥: ١١ (٦) م: لهذه
(٧) م: تقيين (٨) ح، م: زادا: في التأويل (٩) الرعد م: ١٣: ٣٩

باب الرزق (١)

والرزق (٢) يتعلق برزوق ، تعلق النعمة بمنعم عليه ، والذي صح عندنا في معنى الرزق ، أن كل ما انتفع به منتفع فهو رزقه ، فلا (٣) فرق بين أن يكون متعديا بانتفاعه ، وبين أن لا يكون متعديا به .

وذهب بعض المعتزلة إلى أن الرزق هو الملك ، ورزق (٤) كل موجود ملكه ، وقد ألزم هؤلاء أن يكون ملك الباري تعالى رزقاً له ، من حيث كان ملكاً له ، فلم يجدوا عن ذلك انفصالاً .

وزاد المتأخرون ، فقالوا : رزق كل مرزوق ما انتفع به من ملكه وهؤلاء تخرجوا عن ملك الباري تعالى لما قيدوا الملك بالانتفاع ، والرب تعالى متقدس عنه ، ويلزمهم مع هذا التقييد ، أن يقولوا : لا يدرّ على البهائم رزق الله تعالى ؛ فإنها لا تتصف بالملك وإن اتصفت بالانتفاع ، وقد قال الله تعالى : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » (٥) . فإذا بطل ما قالوه ، لم يبق إلا صرف الرزق إلى الانتفاع من غير رعاية الملك .

فإن قالوا : هذا الأصل يلزم أن يكون الغضب رزقاً للغاصب إذا

(١) ح عنوان : باب في الرزق ؛ م عنوان : باب الأرزاق

(٢) م : الرزق (بدون الواو) (٣) م : ولا (٤) م : فرزق

(٥) هودك ١١ : ٦

انتفع به ، ثم لا وجه لمنعه من رزقه ودفعه عما رزقه الله تعالى ، وتوجيه الأئمة (١) عليه فيه ؛ وهذا (٢) الذي استنكروه نص مذهبنا ؛ فكل منتفع بشيء مرزوق به .

ثم الرزق ينقسم إلى المحظور والمباح ، وما ذكرناه من أن المرزوق لا يدفع عن رزقه ، بمنوع غير مسلم ، وظاهر تشغييم يعارضه قولهم : إن القدرة على الإيمان قدرة على الكفر ، فالكافر إذاً عندهم ممان من جهة الله تعالى على كفره (٣) ؛ فإن (٤) لم يبعد أن يكون المعاقب بكفره معاناً على كفره ، لم يبعد ما ذكرناه (٥) .

ثم الذي التزموه يجر إلى شناعة لا يبيء بها ذودين . وذلك أن من اغتذى بالحرام طول عمره ، وانصرفت انتفاعاته إلى الجهات المحظورة من كل وجه ، فيلزم أن يقال : لم يدرّ عليه من الله رزق ، وما رزقه الله قط ؛ وذلك عظيمة لا ينتحلها متدين .

ثم الرزق عندنا ينطلق على ما ينتفع به ، إذا تقرر الانتفاع به ؛ فهذا مقتضى الإطلاق . ومن اتسع ملكه ولم ينتفع به ، يقال له : لم

(١) ح ، ل ؛ الأئمة ؛ والمثبت عن م (٢) م : فهذا

(٣) م عبارته : معان على كفره من جهة الله تعالى

(٤) ح : وإذا ؛ م : فإذا (٥) م : ما ذكرناه أيضاً

يجعل الله ما خوله رزقاً له ، ويتعذر ^(١) صرف الرزق إلى محض الانتفاع
في إطلاق اللسان .

فآل ^(٢) الكلام إلى أن الرزق هو المنتفع به ، وإن سمي الانتفاع
رزقاً ، فالمراد به المنتفع به ؛ إذ لو جعلنا ^(٣) نفس الانتفاع رزقاً ، لأخرجنا
الأطعمة والأشربة والأقوات عن كونها أرزاقاً ، وذلك خروج عن
موجب اللسان ؛ والقول في هذا الباب ، وفي الذي تقدم عليه ، يتعلق
بمحض العبارة ^(٤) والتناقش فيها .

(١) م : ويعد (٢) ح ، ل : مآل ؛ والمثبت عن م
(٣) ح ، ل : حملنا ؛ والمثبت عن م (٤) م : العبادة (بالدال)

باب ^(١)

في الأسعار

الأسعار كلها جارية على حكم الله تعالى ، وهي اثبات اقدار أبدال
الأشياء ؛ إذ السعر يتعلق بما لا اختيار للعبد فيه : من عزة الوجود
والرخاء ، وصرف الهمم والدواعي ، وتكثير الرغبات وتقليلها ، وما
يتعلق فيها باختيار العباد ، فهو أيضاً فعل الله تعالى ؛ إذ لا مخترع سواه .
وأطلقت المعتزلة القول بأن السعر ^(٢) من أفعال العباد ، وفيما
قدمناه في خلق الأعمال مقنع في الرد عليهم .

(١) ل ، م : فصل ؛ والمثبت عن ح
(٢) م : التسعير

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قد جرى رسم المتكلمين بذكر هذا الباب في الأصول، وهو بمجال الفقهاء أجدر. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بالإجماع على الجملة؛ ولا يكثر بقول من قال من الروافض: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، موقوفان على ظهور الإمام. فقد أجمع المسلمون، قبل أن ينبغ هؤلاء، على التواصي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)، وتويسخ تاركه مع الاقتدار عليه. ولعلنا نذكر لمعاً كافية في تقض نصوص^(٢) الإمامية، إن شاء الله.

فإذا ثبت ما قلنا أصلاً، فلا يتخصص بالأمر بالمعروف والولاء، بل ذلك ثابت لأحاد المسلمين. والدليل عليه الإجماع أيضاً. فإن غير الولاية من المسلمين في الصدر الأول، والعصر الذي يليه، كانوا يأمرن الولاية بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين بإمام، وترك تويسخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف من غير تقلد ولاية.

ثم حكم الشرع ينقسم إلى ما يستوى في إدراكه الخاص والعام،

(١) م نقص: والنهي عن المنكر

(٢) م: أصول الإمامية

مطلق غير احتياج إلى اجتهاد، وإلى ما يحتاج فيه إلى اجتهاد^(١). فأما^(٢) لا حاجة فيه إلى الاجتهاد، فللعالم وغير العالم الأمر فيه بالمعروف والنهي عن المنكر. وأما ما اختص مدركه بالاجتهاد، فليس للعوام فيه أمر ولا نهى^(٣)، بل الأمر فيه موكول إلى أهل الاجتهاد.

ثم ليس للمجتهد أن يتعرض بالردع والزجر^(٤) على مجتهد آخر، في موضع^(٥) الخلاف، إذ كل مجتهد في الفروع مصيب عندنا. ومن قال إن المصيب واحد، فهو غير متعين عنده، فيمتنع زجر أحد المجتهدين بالآخر^(٦) على المذهبين.

ثم الذي يتعاطى الأمر بالمعروف لو لم يكن ورعاً، لم ينضم عنه الأمر بالمعروف؛ إذ ما يتعين عليه في نفسه، فرض متميز عما يتعين عليه الأمر به في غيره، ولا تعلق لأحد الفرضين بالآخر. ثم الأمر بالمعروف فرض على الكفاية؛ فإذا قام به في كل صقع من فيه غناء، سقط الفرض عن^(٨) الباقيين.

وللأمر بالمعروف أن يصد مرتكب الكبيرة بفعله، إن لم

(١) م: إلى الاجتهاد (٢) م عبارته: فأما لاجبة، بترك «ما»

(٣) م: أمر ونهي بنقص «لا»

(٤) م عبارته: أن يتعرض بالزجر والردع (٥) م: في موقع

(٦) م: للآخر (٧) م: لا

(٨) ح، ل: على الباقيين؛ وما أثبتناه عن م

يندفع عنها بقوله : ويسوغ لأحد الرعية ذلك ، ما لم ينته الأمر إلى نصب ، قتال وشهر سلاح ؛ فإن انتهى الأمر إلى ذلك ، رُبط ذلك الأمر بالسلطان ، فاستغنى به ^(١) . وإذا جار وإلى الوقت ، وظهر ظلمه وغشمه ، ولم يرعو عما زجر عن سوء صنيعه بالقول ، فلاهل الحيل والعقد التواطؤ على درئه ، ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب .

وليس للأمر بالمعروف والبحث والتقير ^(٢) والتجسس ، واقتحام الدور بالظنون ، بل إن عثر على منكر غيره جهده .

فهذه عقود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٣) ، ولا يشد منها عقد ، وتفصيلها الشرع من مُفتحة إلى مُختمة .

باب الإعادة

مقصود هذا الباب يحصره فصلان : أحدهما في تثبيت جواز الإعادة ، والثاني في وقوعها .

فأما جواز الإعادة فالعقل يدل عليه ، ويدل عليه السمع أيضا ، كما ذكرنا ^(١) في صدر السمعيات . وكل حادث عدم ، فإعادته جائزة ، ولا فصل بين أن يكون جوهرًا أو عرضًا ^(٢) .

وذهب بعض أصحابنا إلى أن الأعراض لا تعاد ، بناء على أن ^(٣) المعاد معاد لمعنى ، فلو أعيد العرض لقام به معنى . وهذا لا أصل له عند المحققين ؛ فإن الإعادة ^(٤) بمثابة النشأة الأولى ، وليس المعاد معادًا لمعنى !

وجوزت المعتزلة إعادة الجواهر إذا عدمت ، وقسموا الأعراض إلى ما يبق وإلى ما لا يبق ، وقالوا : ما لا يبق منها كالأصوات والإرادات ^(٥) فلا يجوز إعادتها ، وكل عرض يستحيل بقاءه يختص ^(٦) عندم بوقت لا يجوز تقدير تقدمه عليه ، ولا تقدير استخاره عنه . وأما الباقي من

(١) م : كما ذكرناه (بزيادة الهاء) .

(٢) م عبارته : ولا فصل بين أن يكون جوهرًا وبين أن يكون عرضًا

(٣) ح ، ل قصا : أن ؛ والمثبت عن م

(٤) م : فإعادة (٥) ح ، ل : والإرادة ؛ والمثبت عن م

(٦) م : مختص

(١) ح ، م : واستعين به

(٢) ل : والتنفير ؛ والمثبت عن ح ، م

(٣) م قصص : والنهي عن المنكر

الأعراض ، فنقسم إلى ما كان مقدورا للعبد ، وإلى ما لم يكن مقدورا له ؛ فأما ما كان مقدورا للعبد ، فلا يجوز من العبد إعادته ، ولا يصح من القديم أيضا إعادته عندهم . وأما ما لم يتعلق به قدرة العبد ، وهو باق من الأعراض ، فتجوز إعادته .

فإن سئلنا الدليل على جواز الإعادة استثنائه^(١) من نص الكتاب ، وغوى الخطاب ، وشبهنا الإعادة بالنشأة الأولى ، كما قال تعالى رداً على منكري البعث : « قال من يحيي العظام وهي رميم . قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم »^(٢) .

ووجه تحرير الدليل أنا لا تقدر الإعادة مخالفة للنشأة الأولى على الضرورة ، ولو قدرناها مثلاً لها لقضى العقل بتجوزها ، فإن ما جاز وجوده^(٣) جاز مثله ، إذ من حكم المثليين أن يتساويا في الواجب والجائز . وهذا توسع في الكلام ، فإن الإعادة هي المعاد ، والمعاد هو بعينه المخلوق أولاً ، فكيف يقدر الشيء خلافاً لنفسه ! والدلالة تقتضد بأن الأوقات التي هي مقارنة موجودات لموجودات لا أثر لها . فافرض وجوده في وقت لم يمتنع تقديره في غيره .

(١) ل : استثنائه ؛ والمثبت عن ح ، م

(٢) م نقص : من الآية : « وهو بكل خلق عليم » وهي من سورة يس ك ٣٦ : ٧٨ ، ٧٩

(٣) م نقص : وجوده

وهذا لا يستقيم للمعتزلة مع خرمهم أصل الإعادة بمنعها^(١) فيما لا يبقى من الأعراض ، بأن قالوا : إنما منعنا إعادة ما لا يبقى من الأعراض^(٢) ؛ لأنه لو عاد ، وقد سبق له الوجود ، لكان موجوداً في وقتين ؛ ولو جاز وجوده ، في وقتين يتخللهما عدم ، لجاز وجوده في وقتين متوالين . وهذا الذي ذكره اقتصار على الدعوى المحضة ، وهم بالجمع بينهما مطالبون .

ثم لو استمر الوجود في وقتين ، لاتصف العرض بكونه باقياً ، ولو بقي العرض كذلك لاستحال عدمه ، وليس كذلك إذا وجد العرض في وقتين بينهما عدم^(٣) . فإن في كل وقت حادث غير مستمر ، وهو مقدور عندنا في حالتي الخلق والإعادة ، وإن كان يمتنع كون الباري مقدوراً . ثم يلزمهم إعادة مقدور العبد ، فلا^(٤) يجدون في الانفصال وجهاً مغنياً ، كما ذكرناه في خلق الأعمال ، فهذا كلام في جواز الإعادة .

فأما وقوعها فستدرك بالأدلة السمعية ، وقد شهدت القواطع منها على الحشر والنشر ، والانبعاث للعرض والحساب والثواب والعقاب .

(١) م : لمنعها .

(٢) ح نقص : « بأن قالوا إنما منعنا إعادة ما لا يبقى من الأعراض »

(٣) م عبارته : وليس كذلك إذا وجد وقتان بينهما عدم (٤) م : ولا

فإن قيل : هل تعدم الجواهر ، ثم تعاد ؛ أم تبقى وتزول أعراضها المعهودة ، ثم تعاد بنيتها ^(١) ؟ قلنا : يجوز كلا الأمرين عقلا ، ولم يدل قاطع سمعي على تعيين ^(٢) أحدهما ، فلا يبعد أن تصير أجسام العباد على صفة أجسام التراب ، ثم يعاد تركيبها إلى ما عهد قبل . ولا نحيل أن يعدم منها شيء ، ثم يعاد ، والله أعلم بعواقبها ومآلها .

باب (١)

جمل من أحكام الآخرة المتعلقة بالسمع

فمنها إثبات عذاب القبر ، ومساءلة منكر ونكير . والذي صار إليه أهل الحق إثبات ذلك ، فإنه من مجوزات العقول ، والله مقتدر على إحياء الميت ، وأمر الملكين بسؤاله عن ربه ورسوله . وكل ما جوزه العقل ، وشهدت له شواهد السمع ، لزم الحكم بقبوله ، وقد تواترت الأخبار باستعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه من عذاب القبر ، ونقل آحاد من الأخبار في ذلك تكلف ، ثم لم يزل ذلك مستفيضاً في السلف الصالحين ، قبل ظهور أهل البدع والأهواء .

ومن الشواهد لذلك من كتاب الله تعالى ، قوله في قصة فرعون وآله : « وحاق بآل فرعون سوء العذاب . النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » ^(٢) . وهذا نص في إثبات عذاب القبر ^(٣) عليهم قبل الحشر ^(٤) فإنه عز من قائل ذكر ذلك ، ثم قال : « ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب » ^(٥) .

(١) ح زاد : في (٢) غافر ك ٤٠ : ٤٦

(٣) ل م نقصا : القبر ؛ والمثبت عن ح (٤) ح ، م : الحشر

(٥) ح نقص من الآية : « ويوم تقوم الساعة » ؛ وهذه تنمة الآية السابقة (٤٦) من سورة غافر

(١) ثم تعاد بنيتها (٢) م : على تعيين

فإن تمسك نفاة عذاب القبر بمسالك الملحدة المستهزئين^(١) بالشرع، وقالوا: نحن نرى الميت الذي ندفنه على حالته، ونعلم على الضرورة كونه ميتا، ولو تركناه صاحيا^(٢) دهرأ لما حال عما عهدناه عليه. وهذا من قائله ملزم بعدم الطمأنينة إلى الإيمان، والركون إلى الإيقان، وهو^(٣) بمثابة استبعاد نشر العظام البالية، وتأليف الأجزاء المفترقة، في أجواف السباع، وحواصل الطيور، وأقاصى التخوم، ومدارج^(٤) الرياح، إلى غير ذلك.

ثم اعلّموا أن المرضى عندنا أن السؤال يقع على أجزاء يعلمها الله تعالى، من القلب أو غيره فيحييها الرب تعالى، فيتوجه السؤال عليها^(٥) وذلك غير مستحيل عقلا، وقد شهدت قواطع السمع به، وماذكروه من الإنكار والإكبار بمثابة إنكار الجاحدين رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم الملائكة مع جلوسه بين أظهرهم.

(١) ل: المتهاونين؛ والثبت عن ح، م
(٢) م: صاحيا (بالضاد المعجمة)
(٣) ل: وهذا؛ والثبت عن م
(٤) م: مدرج؛ والثبت عن م
(٥) م: عبارته: ويوجه السؤال عليه

فصل^(١)

[في الروح ومعناه]

فإن قيل: ينو^(٢) الروح ومعناه، فقد ظهر الاختلاف فيه. قلنا: الأظهر عندنا، أن الروح أجسام لطيفة مشابهة للأجسام المحسوسة، أجرى الله تعالى العادة باستمرار حياة الأجسام ما استمرت مشابكتها لها، فإذا فارقتها يعقب الموت الحياة في استمرار العادة.

ثم الروح من المؤمن يعرج به، ويرفع^(٣) في حواصل طيور خضر إلى^(٤) الجنة، ويهبط به إلى سجين^(٥) من الكفرة، كما وردت به الآثار. والحياة عرض تحيا به الجواهر، والروح يحيا بالحياة أيضا، إن قامت به الحياة. فهذا قولنا في الروح.

فصل

في الجنة والنار^(٦)

الجنة والنار مخلوقتان، إذ لا يحيل العقل خلقهما، وقد شهدت بذلك آي من كتاب الله تعالى، منها قوله تعالى: «وجنة عرضها

(١) ح، م: قصا: فصل
(٢) ل: ثبتوا؛ والثبت عن ح، م
(٣) م: ويرفع
(٤) م: في الجنة
(٥) م: سجين
(٦) ح: عنوان: باب الجنة والنار؛ م: قصص: في الجنة والنار.

السموات والأرض أعدت للمتقين»^(١) والإعداد يصرح^(٢) بثبوت الشيء وتحققه. وقال تعالى: «ولقد رآه نزلة أخرى. عند سدره المنتهى. عندها جنة المأوى»^(٣). وتواترت الأخبار في قصة آدم عليه السلام، عن الجنة وإدخال آدم إليها، وبدور الزلّة^(٤) منه فيها، وإخراجه عنها، ووعدته الرد إليها. وكل ذلك ثابت قطعا، متلقى من فحوى الآيات المستفيض من ثقل الأثبات والثقة.

وقد أنكرت طوائف^(٥) من المعتزلة خلق الجنة والنار، وزعموا أن لا فائدة في خلقهما قبل يوم الثواب والعقاب، وحملوا مانصت الآية عليه في قصة آدم عليه السلام على بستان من بساتين الدنيا؛ وهذا تلاعب بالدين، وانسلاخ عن إجماع المسلمين. وما هذوا به، من قولهم لا فائدة في خلق الجنة والنار في وقتنا، ساقط لا محصول له. فإن أفعال^(٦) البارئ تعالى لا تحمل على الأغراض على أصول أهل الحق، وهو تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

ثم، بم ينكرون على من يقول لهم: علم الله تعالى أن خلق الجنة والنار لطف في الإيمان والأحكام العقلية، وذلك غير بعيد على موجب قياسهم في اللطف والصالح والأصلح؟

(١) آل عمران م: ٣ : ١٣٣
(٢) ل: مصرح؛ والثابت عن م
(٣) النجم ك: ٥٣ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥
(٤) م: الزلّة
(٥) م: الطوائف
(٦) ل: فعال؛ والثابت عن ح، م

فصل

في الصراط (والميزان والحوض والصحف)^(١)

والصراط ثابت على حسب ما نطق به الحديث، وهو جسر ممدود على متن جهنم، يرده الأولون والآخرون. وإذا توافوا إليه قيل للملائكة: «وقفوهم إنهم مسئولون»^(٢).

والميزان حق، وكذلك الحوض والكتب التي يحاسب عليها الخلائق، ولا تحيل العقول شيئا من ذلك. ودلالة السمع ثابتة على قطع في جميع ما ذكرناه.

فإن أبدوا مرء في الصراط، وقالوا^(٣): في الحديث المشتمل عليه إنه أدق من الشعر وأحد من السيف، وخطور الخلائق على ما هذا وصفه^(٤) غير ممكن. وربما يجحدون الميزان، مضيرا إلى أن الأعمال هي التي يتعلق الثواب والعقاب بها، وهي أعراض لا يتحقق وزنها.

فأما ما ذكروه في الصراط فلا خفاء بسقوطه؛ فإنه لا يستحيل

(١) ح: عتقون: باب في الصراط؛ م: تقص: في الصراط
(٢) الصافات ك: ٣٧ : ٢٤
(٣) م: فقالوا
(٤) ح: ماهذه صفته.

الخطور في الهواء، والمشى على الماء. وكيف ينكر ذلك من يلزمه الدين
رغما الاعتراف بقلب العصا حية^(١) وفلق البحر، وإحياء الموتي في دار الدنيا.
والموزون الصحف المشتملة على الأعمال، والرب تعالى يزنها^(٢) على أقدار
أجور الأعمال وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها. فهذا القدر كاف في
إرشادكم إلى طريق إثبات السمعيات.

باب

في الثواب والعقاب وإحباط الأعمال والرد على المعتزلة والخوارج
والمرجئة^(١) في الوعد والوعيد

الثواب عند أهل الحق ليس بحق محتوم، ولا جزاء مجزوم، وإنما
هو فضل من الله تعالى. والعقاب لا يجب أيضا، والواقع منه هو عدل
من الله. وما وعد الله تعالى من الثواب أو توعد به من العقاب، فقوله
الحق ووعد الصديق. وكل ما دللنا به^(٢) على أنه^(٣) لا واجب على الله
تعالى، فإنه يطرد هاهنا.

وذهبت المعتزلة إلى أن الثواب حتم على الله تعالى، والعقاب
واجب على مقترف الكبيرة إذا لم يتب عنها. ولا يجب العقاب عند
الأكثرين وجوب الثواب؛ لأن^(٤) الثواب لا يجوز حبطه^(٥) والعقاب
يجوز إسقاطه عند البصريين وطوائف من البغداديين؛ ولكن المعنى
بكونه مستحقا عندهم أن يحسن لوقوعه مستحقا، ولو لم يكن كذلك لما
حسن العقاب على التأييد، فهذا حقيقة أصلهم.

(١) طائفة من أهل الكلام معروفة. والاسم يرجع إلى الإرجاء بمعنى التأخير، أو إلى
إعطاء الرجاء. والأصل: أنهم كانوا يرجئون الحكم على صاحب الكبيرة إلى الله يوم الدين
خلافًا للمعتزلة وأهل السنة. كما كانوا يقولون بأنه لا يضر مع الإيمان معصية.

(٢) ح، ل، ق، ص: به؛ وما أثبتناه عن م (٣) م: على أن

(٤) م: فإت (٥) م: حطه

(١) ح، م، ق، ص: حية

(٢) م: عبارته: والله تعالى يزنها

فإن ساعدناهم على التقييح والتحسين عقلا ، ألزمنهم على موجب أصلهم^(١) أمثلة لأقبل لهم بها . منها ، أن السيد إذا كان يقوم بمؤن عبده وإزاحة عله ، والعبد يخدمه غير مستفرغ جهده ، بل كان مودعا معظم أفعاله^(٢) فلا يستحق العبد على سيده شيئا على مقابل^(٣) الخدمة المستحقة عليه . وكذلك المعظم في عشيرته ، إذا كان يكرم ولده ويقيم أوده ، والولد يكرمه^(٤) ، ويرعاه ويطلب مرضاته ويتوخاها ، فلا يستوجب بإزاء خدمته مزيدا على ما يناله من الإحسان الدار عليه^(٥) .

فإذا كان هذا سبيل من يخدم مثله ؛ فالعبد الذي لو قبلت عبادته بنعماء الله تعالى عليه في لحظة^(٦) ، لأبرت^(٧) نعماء^(٨) الله تعالى وأربت^(٩) على جميع قرباته . والرب تعالى يستحق^(١٠) لأن يعبد ، والنعم منه على العباد تترى ، ولو حاول العبد عدّها لم يحصها . فكيف يستوجب العبد بالنزول اليسير من أعماله ، وهو الغريق في أنعم الله تعالى ، مزيد ثواب لو لا فضله العظيم^(١١) .

- (١) م : أصولهم
(٢) ح ، م : مقابلة
(٣) م : قس : عليه
(٤) ل ، ح : لأثرت ؛ والمثبت عن م ؛ وأبرت : أى زادت . كأثرت
(٥) ح ، م : نعم
(٦) م : مستحق
(٧) ح ، م : أوقاته
(٨) م : يخدمه
(٩) ج زاد : واحدة
(١٠) ح زاد : عليه
(١١) ح ، م : العميم

ثم عبادة العبد شكر للنعم ، وليس من حكم العقل في مستقر العوائد المستجاب عوض على بذل واجب هو عوض . ولو استحق العبد بشكره عوضا ، لاستحق الرب تعالى على ما يوليه^(١) من الثواب عوضا ، ولا يحصى عن ذلك .

فصل

[في الثواب على التأييد]

يقال^(٢) للمعتزلة : إن سلم لكم استحقاق الثواب ، فلم زعمتم أنه يثبت على التأييد ؟ والعبادات الصادرة من المكلفين متناهية ، فما بال أعواضها تثبت مع انتفاء النهاية عنها ؟

فإن قالوا : إنما كان ذلك ، لأن الثواب هو النعيم المثنى الخلى عما ينكده ، الصنى عن رنق يكدره ، ولو كان الثواب عرضة للزوال لما تهنى^(٣) به مثاب ، مع علمه بتعرضه للزوال . قلنا لم قلتم إن الثواب يجب على الرتبة العليا في التهنى والتخلي عن كل شوب ، فعن هذا سئلتم^(٤) ؟

ثم النعم التي يجب على العباد شكرها في دار الدنيا ، مشوبة بالمحن والهموم^(٥) ، وهى على حقائق النعم مع استحقاق شكرها ، فلا يبعد

- (١) م : ما يوليه
(٢) ح : ويقال
(٣) ح ، ل : تهنأ ؛ وما أثبتناه عن م
(٤) ح : سيئهم
(٥) م : والهموم

ذلك في الثواب أيضا ، ثم الرب تعالى مقتدر على أن يلهي المثابرين عن ذكر الزوال والتفكير ^(١) في الانتقال ، إلى أن يستوفوا مدتهم ؛ فما المانع من ثبوت الثواب مؤقتا مع ما ذكرناه ؟

ثم نقول : إن كان هذا قولكم في الثواب ، فما قولكم في العقاب ؟ فهلا ^(٢) ثبت على التأقيت ^(٣) ، وإذا رد الأمر إلى المهود ^(٤) شاهدا ، فباضطراب تعلم أن من بدرت منه بادرة واحدة ، ثم قدر له استمرار البقاء ، فلا يحسن معاقبته عليها أبدا سرمد ، فما وجه حسن ذلك من أرحم الراحمين ، وأكرم الأكرمين ؟

فإن قالوا : إنما يخلد الله تعالى في النار من علم أنه لو رُدَّ لعاد لما نهى عنه ، قلنا : هذا لا يخصكم عما ^(٥) أزمنا كهو ، ولنا أن نقول بتأقت العقاب ^(٦) ، ثم عييت الله تعالى من علم أنه لو رُدَّ لعاد لما نهى عنه ، أو يسلبه عقله ^(٧) بعد توفى العقاب عليه ^(٨) ، وهذا القدر كاف في غرضنا .

ومما يطالبون به ، أن الثواب عندهم لا يقع منه شيء في دار الدنيا ،

- (١) م : والفكر (٢) م : وهلا (٣) م : التأقت
(٤) ل زاد : فيما ثبتنا ؛ ولم يذكرها ح ، م (٥) م : مما
(٦) ح ، م زادا : المستحق (٧) م : رده
(٨) ح زاد : وينعمه (٩) م عبارته : أو يسلبه عقله وينعمه بعد توفى العقاب عليه

ولكن يستأخر إلى انقضاء أمد الدنيا ، وإلى تصرم اليوم الثقيل يوم القيامة ، وليس من حكم العقل فينا تأخير المستحق وجسه عن مستحقه ، مع التمكن من أدائه وإيفائه ، ومطل الغنى ظلم على لسان صاحب الشرع . وتعتضد هذه الطلبة ، بأن العقاب قد يتنجز منه شيء في دار الدنيا ، إذ الحدود المقامة على مستحقها عقاب لهم إجماعا . فإذا لم يبعد تنجز شيء من العقاب ، فما المانع من حمل بعض النعم على جهة الثواب ، وإن تنجزت في ^(١) الدنيا ؟

فصل

[في إحباط الأعمال والوعيد]

ذهبت الخوارج إلى أن من قارف ذنبا واحدا ، ولم يوفق للتوبة ، حبط عمله ومات مستوجبا للخلود في العذاب ^(٢) الأليم . وصاروا إلى أنه يتصف بكونه كافرا ، إذا اجترم ذنبا واحدا . وصارت الأباضية ^(٣) منهم إلى أنه يتصف بالكفر المأخوذ ^(٤) من كفران النعم ، ولا يتصف بالكفر الذي هو الشرك .

- (١) م زاد : دار (٢) ل : العقاب ؛ والثبت عن ح ، م
(٣) فرقة من الخوارج أجمعت على إمامة عبد الله بن إياض التيمي ، وافترقوا فرقا يجمعها القول بكفر مخالفيهم من هذه الأمة .
(٤) م : بالكفر أخذا .

وذهبت الأزارقة^(١) منهم إلى أن العاصي كافر بالله تعالى كفر شرك .
والمعتزلة وافقوا الخوارج في المصير إلى استحقاق الخلود ، على
ماستفصل مذهبهم . ولكنهم فارقوا الخوارج من وجهين : أحدهما أنهم
لم يصفوا مرتكب الكبيرة بالكفر ، ولم يصفوه أيضا بالإيمان ، وزعموا
أنه على منزلة بين المنزلتين ، ورسموه^(٢) فيها بكونه فاسقا . وفارقوهم
من وجه آخر ، فقالوا^(٣) : استحقاق الخلود في العقاب يختص بالكبار ،
وجملة الذنوب كبائر عند الخوارج ، والمعتزلة قسموا الذنوب إلى الصغائر
والكبائر على ما سنجد فيه فصلا .

وغرضنا الآن الرد على أصحاب الوعيد ، فنقول : من أصلكم أن
الوعيد على التأييد يستحق بزلة واحدة ويحبط لأجلها ثواب الطاعات ؛
وذلك ، مع تسليم فاسد أصولكم ، في العقول مستحيل ، فإن مرجع
العقول ومداركها إلى أمثلة الشاهد . ونحن نعلم أن من خدم غيره وبلغ
جهده داعيا في رعاية حقه مائة سنة فصاعدا ، ثم بدرت منه بادرة
واحدة ، فليس يحسن إحباط جميع حسناته بسيئة واحدة ، وإن
كان الثواب والعقاب متنافيين ، فليس الثواب بأن يحط ويحبط

(١) أتباع نافع بن الأزرق الخنقي الحروري الخارجي . ولم يكن في الخوارج أحد ولا كثر
عددا من هذه الفرقة . وكانوا يرون أن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون .
(٢) ل ، ح : وسموه ؛ وما أثبتناه عن م
(٣) م : وقالوا

بأولى^(١) من العقاب ، بأن يسقط ، والشرع يدل على درء السيئات
بالحسنات ؛ فإحباط العقاب أحق ، وقد قال الله تعالى : « إن الحسنات
يذهبن السيئات »^(٢) .

ثم الطاعات ثابتة على حقائقها ، صحيح أداؤها ، والإصرار على
الكبيرة لو كان بدراً ثواب الطاعات ، لكان يناقض صحتها ؛ كالردة ،
ومفارقة السنة ، فإنها لما كانت محبطة كانت منافية لصحة العبادات .
ثم الثواب يستحق على الطاعات^(٣) عند حسنها ووقوعها طاعات^(٤)
وذلك يتحقق مع الكبيرة الواحدة تحققه دونها .

فإن قالوا : مرتكب الكبيرة فاسق مخالف ، والجمع بين الثواب
وبين سمة الفسوق متناقض ؛ فإن الثواب يؤذن بالولاية ، والفسوق
ينافيها . قلنا : لا خلاف أنه موصوف بكونه مطيعا بطاعته^(٥) موقفا
موحداً وكل ما ذكرناه من سمات الأولياء . ثم إنما يتناقض اجتماع
سمة المشاقة^(٦) والموافقة في الوقت^(٧) الواحد ، ولا بُعد في المخالفة في

(١) م : أولى
(٢) ح نقص : من قوله « بالحسنات » فإحباط العقاب أحق .. إلى .. يذهبن السيئات .
والآية من سورة هود ك ١١ : ١١٤
(٣) م : الطاعة .
(٤) ح ، ل : طاعات ؛ وما أثبتناه عن م
(٥) م عبارته : مطيعا بطاعته عارفا موقفا موحدا
(٦) ح ، ل : المشاقة ؛ وما أثبتناه عن م
(٧) م : في الشيء

الشيء^(١) والموافقة في غيره. ثم إن لم يكن من الإيجاب والإسقاط بُدَّ
فهل أحبطتم العقاب وغلبتم الثواب كما قررناه!

وربما استدل أصحاب الوعيد بظاهر من الكتاب، ونحن
نذكر أغمضها فترشد^(٢) إلى طريق الكلام عليه. فما تمسكوا به قوله
تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها»^(٣)،
وهذا في ظنهم نص على الوعيد والخلود. وقد كثر كلام المفسرين في^(٤)
الآية، وليس من غرضنا استيعاب جميع ما قيل، ولكننا نذكر ما يقع.

وقد قال ابن عباس في تأويل الآية: «ومن يقتل مؤمناً» مستحلاً
قتله، والعمد على الحقيقة إنما يصدر من المستحل؛ فأما من يعتقد أن
القتل من أعظم الكبائر فيجرئه^(٥) هواه ويزعه اعتقاده، فلا^(٦)
يقدّم على الأمر إلا خائفاً وجلالاً. وآية ذلك أن الرب تعالى لما ذكر
القصاص ووجوبه، لم يقرنه بالوعيد والخلود؛ وحيث ذكر الخلود^(٧)
لم يتعرض لوجوب القصاص، وذلك أصدق دلالة على أن التوعد
بالخلود للكافر المستحل، الذي لا تجرى عليه ظواهر الأحكام. فإن

(١) م: بشيء.

(٢) م: وترشد.

(٣) النساء م: ٤: ٩٣.

(٤) ح: م، على.

(٥) ح: ل: فجزئه (بالزاي المعجمة)؛ وما أثبتناه عن م.

(٦) م: ولا.

(٧) ل: وحيث لم يذكر الخلود؛ وما أثبتناه عن ح: م.

الجرى، الذي لم يلتزم أحكامنا، إذا قتل لم يقض عليه بوجوب القصاص.
ثم إن^(١) الخلود، وإن كان ظاهراً في التأيد، فليس هو نصاً فيه،
وقد يطلق، والمراد به امتداد مدة^(٢) وتطاول أمد، وعلى هذا التأويل
يحياً الملوك بتخليد الملك. وأصحاب الوعيد قاطعون بمعتقدهم، والظاهر
المتعرض للاحتمال لا يفيد القطع.

ثم يعارض استدلالهم بالاحتجاج بقوله تعالى: «إن الله لا يغفر
أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء»^(٣)، وهذا نص في موضع
النزاع، ولا سبيل لهم إلى حمل الآية على التوبة، من وجهين: أحدهما
أن قبول التوبة حتم عندهم، فلا يفيد تعلق^(٤) المغفرة بالمشيئة؛ والثاني
أنه تعالى فرق بين المشرك وبين ما دونه، والتوبة عند الشرك تحبطه
وتجبه^(٥)، كما أن التوبة عن المعاصي تسقط أوزارها. ويتسع مجال
الكلام على الظواهر، وهذا القدر كاف.

فصل

[إحباط الكبيرة لثواب الطاعات عند المعتزلة]

جماهير المعتزلة صاروا إلى أن الكبيرة الواحدة تحبط ثواب

(١) م: قص: إن.

(٢) م: مدد.

(٣) النساء م: ٤: ٤٨.

(٤) م: تعليق.

(٥) ح: ل: وتجبه (بالتون)؛ وما أثبتناه عن م.

الطاعات وإن كثرت ؛ وذهب الجبائي وابنه إلى أن الزلات إنما تحبط ثواب الطاعات إذا أُرْبِتْ عليها ، وإن أُرْبِت الطاعات دَرَأَت السيئات وأحبطتها . ثم لا ينظرون إلى أعداد الطاعات والزلات ؛ وإنما ينظرون إلى مقادير الأجور والأوزار ، فرب كبيرة واحدة يغلب وزرها أجر طاعات كثيرة العدد^(١) ؛ ثم لا سبيل إلى ضبط مبالغ الأقدار^(٢) ، بل هو مو كول إلى علم الله تعالى ، واضطربوا في استواء الحسنات والسيئات ولم يثبت لهم في ذلك قدم ؛ وقال ابن الجبائي^(٣) : لا يجوز وقوع ذلك إذ ليس للمكلفين إلا الجنة أو النار ، وإذا تساوت أقدار الأعمال ، اقتضى تساويها رتبة أخرى .

وكل ما ذكره خبط لا تحصيل له ؛ إذ ليس بإزاء معرفة الله تعالى كبيرة يَرَبُّو وزرها على أجرها ، والأشياء تعرف بأضدادها ، فيعلم أجر المعرفة بوزر ضدها ؛ فكان من حقهم أن يدروا الزلات بالمعرفة ؛ فإذا لم يفعلوا ذلك ، بطل هديانهم بتغالب الأعمال وسقوط أقلها بأكثرها . ثم لا يبعد في العقل أن تكثر طاعات عبد ، وتصدر منه زلات ويعاقبه سيده عليها زمنا ثم يرده إلى كرامته ، وإن كانت زلاته أقل ، وكل ما ذكره تحم لا محصول له .

(١) م : بالعدد

(٢) م : الأوزار

(٣) ح : نقص : ابن

ثم التوبة ندم على مانصفها ، ومن سعى في الأرض بالفساد عمره ، وثابر على انتهاك^(١) الحرمات دهره ؛ فالندم الواحد عليها يحبطها^(٢) ، وإن كان لا يبلغ مبلغها في التعب والنصب ؛ فبطل كل ما قالوه^(٣) .

فصل

الفرق بين الصغيرة والكبيرة

فإن قيل : قد^(٤) ردّدتم ذكر الصغائر والكبائر ؛ فيزوا أحد القليلين عن الثاني . قلنا : المرضي عندنا أن كل ذنب كبيرة ، إذ لا تراعى أقدار الذنوب حتى تضاف إلى المعصية بها ؛ فرب شيء يعد صغيرة بالإضافة إلى الأقران ، ولو صور في حق ملك لكان كبيرة يضرب بها الرقاب . والرب تعالى أعظم من عُصَى ، وأحق من قُصِد^(٥) بالعبادة ، وكل ذنب بالإضافة إلى مخالفة الباري عظيم^(٦) ، ولكن الذنوب وإن عظمت بما^(٧) ذكرناه ، فهي متفاوتة على^(٨) رتبها ، فبعضها أعظم من بعض . وهذا حكمنا للأنبياء بالفضيلة وعلو المرتبة ، وبعضهم أعلى من بعض ؛ فهذا ما نرتضيه .

(٣) م : ما قلتم

(٢) م : يحبطها

(١) م : انتهاك

(٤) ل : هل ؛ والثبت عن ح ٤ م

(٥) م : عبد

(٦) ح ٤ م : عبارتهما : بالإضافة إلى مخالفة عظيم

(٨) م : في

(٧) م : مما

فإن قيل : من الذنوب ما لا يحط العدالة ، ولا يوجب درء الشهادة ؛ ومنها ما يدرؤها ؛ فيزوا ما يتنافى العدالة عما لا يتنافى في أحكام الدنيا . قلنا : ليس ذلك الآن من غرضنا ؛ والكلام في الجرح والتعديل من مجال الفقهاء .

ثم نوجز قولاً ، فنقول : كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة ، فهي التي تحط العدالة ، وكل جريمة لا تؤذن بذلك بل تبقى حسن الظن ظاهراً لصاحبه ، فهي التي لا تحط العدالة ؛ وهذا أحسن ما يتميز به أحد الضريين عن الآخر .

فصل

[فيمن مات مصراً على المعصية]

من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي ، فلا يقطع عليه بعقاب ، بل أمره مقوض إلى ربه تعالى ، فإن عاقبه فذلك بعدله ، وإن تجاوز عنه ، فذلك بفضل ورحمته ، فلا يستنكر ذلك عقلاً وشرعاً ، وهذا مذهب البصريين وبعض البغداديين . وذهب كثير من معتزلة بغداد ، إلى أن العفو غير جائز ، وحتم على الله أن يعاقب كل مصراً على الأبد ، وهذا الذي قالوه مراغمة للعقل ، فلا يخفى حسن الغفران ، والتجاوز عن المسيء ، وقد نطق الشرع بذلك وحث عليه .

فإذا ^(١) حسن من الواحد منا الصفح ، مع تلذذه بالانتقام ، والتشفي ، وتعرضه للمضار لو كظم غيظه ، فلأن يحسن العفو من الرب تعالى ، ليتزهد عن الحاجة المنعوت بالفني حقاً ، أولى وأحرى ، وما ذكرناه إبطال لفضل الله ورحمته ؛ فإنهم أوجبوا عليه ما فعله في الدنيا ، وحتموا ما يجري من أحكام العقبي ، ولا تبقى مسكة من الدين مع من ينتحل هذا المذهب .

فصل

[في الشفاعة]

إذا ثبت جواز الغفران ، وقد شهدت له شواهد من الكتاب والسنة ؛ لم نذكرها لشهرتها ، فيترتب على ذلك تشفيح الشفعاء وحط أوزار المجرمين بشفاعتهم .

فذهب أهل الحق أن الشفاعة حق ، وقد أنكرها منكرو الغفران . ومن جوز الصفح والعفو بدءاً من الله تعالى ، فلا يمنع الشفاعة ، ومنهم ^(٢) من يمنعها على مصيره إلى تجويز الغفران ؛ وذلك نهاية في الجهل ، لا يلتزمها ذو تحصيل ^(٣) .

(٣) م : ذو حصافة

(٢) م : وفيهم

(١) م : وإذا

وسبيلنا أن نبين أن تشفيع الشفعاء من مجوزات العقول بالطرق التي قدمناها . فإن رددنا الأمر إلى محض الحق ، ولم نقل بالتحسين والتقبيح ، فالرب تعالى يفعل ما يشاء ؛ وإن جاريناهم ، وقفونا فاسد معتقدهم ^(١) ، فرجعهم إلى شواهد الشاهد ؛ ولا يقبح عند العقلاء أن يشفع الملك بعض المخلصين المصطفين لديه في مذهب استحق عقابا ، ولا ينكر ذلك إلا متعنت ^(٢) .

فإذا ثبت جواز التشفيع عقلا ، فقد شهدت له سنن بلغت الاستفاضة ، فمن ^(٣) رامها ألفاها منقولة ، ثم هي مصرحة بالتشفيع في أهل الكبراء ، إذ ^(٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شفاعتي لأهل الكبراء من أمتي » ^(٥) ؛ وقال في الشفاعة : « لا تحسبوها للمتقين ، وإنما هي للخطائين ^(٦) المتلوثين » ؛ وقال : « خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة ، فاخترت الشفاعة ، فإنها أشقى » ^(٧) . وأجمع المسلمون قبل ظهور البدع ^(٨) ، على الرغبة إلى الله

(١) ح ، م : عقدهم (٢) م : متعسف (٣) م : ومن

(٤) م زاد : قد (٥) رواه الترمذي والبيهقي عن أنس مرفوعا

(٦) م عبارته : « وإنما للخطائين »

(٧) لم يرد البخاري ولا مسلم ، وورد بحسند أحد هكذا : عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خيرت بين الشفاعة أو يدخل نصف أمتي الجنة ، فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكفى . أترونها للمتقين ؟ لا ، ولكننا للمتلوثين الخطاءون » . قال زياد بن خيثمة أما إنما نحن ، ولكن هكذا حدثني الذي حدثنا .

(٨) ح عبارته : قيل ظهور أهل البدع والأهواء

تعالى في أن يرزقهم الشفاعة ، وذلك مجمع عليه في العصور الماضية لا ينكر على مبديه .

فإذا شهد العقل بالجواز ، وعضدته شواهد السمع ، فلا يبقى بعد ذلك للإنكار مضطرب ، وفيما ذكرناه رد على فئة صاروا إلى أن الشفاعة ترفع الدرجات ولا تحط السيئات ^(١) ؛ فإن الأخبار الماثورة شاهدة بتعلق الشفاعة بأصحاب ^(٢) الكبراء ، وكذلك الرغبات في التشفيع لم تزل تصدر من المتقين ومن الخطائين ^(٣) ، ولا يبدو نكير على مبتهل إلى الله تعالى في تشفيع نبي فيه .

(١) م عبارته : لرفع الدرجات ، لا لحط السيئات

(٢) م : بأهل (٣) م : الخطائين

باب (١)

في الأسماء والأحكام

فصل

[في معنى الإيمان]

إعلموا أن غرضنا في (٢) هذا الفصل يستدعي تقديم ذكر حقيقة الإيمان ، وهذا مما اختلفت (٣) فيه مذاهب الإسلاميين . فذهبت الخوارج إلى أن الإيمان هو الطاعة ، ومال إلى ذلك كثير من المعتزلة ، واختلفت مذاهبهم في تسمية النوافل إيمانا . وصار أصحاب (٤) الحديث إلى أن الإيمان معرفة بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل (٥) بالأركان . وذهب بعض القدماء إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار بها . وذهبت الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فحسب . ومضمر الكفر إذا أظهر الإيمان مؤمن حقا عندهم ، غير أنه يستوجب الخلود في النار . ولو أضمر الإيمان ولم يتفق منه إظهاره (٦) ، فهو ليس (٧) بمؤمن ، وله الخلود في الجنة .

(١) ل ، م : فصل ؛ وما أثبتناه عن ح

(٢) م : من (٣) م : تباينت

(٤) ح ، ل : وأعمال ؛ وما أثبتناه عن م

(٥) ح : فليس

(٦) ح : أهل

(٧) م : لإظهار

والمرضى عندنا ، أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى ، فالمؤمن بالله من صدقه . ثم التصديق على التحقيق كلام النفس ، ولكن لا يثبت إلا مع العلم (١) ، فإننا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد . والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة وأصل العربية ، وهذا لا ينكر فيحتاج إلى إثباته . وفي التنزيل : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » (٢) ، معناه وما أنت بمصدق لنا . ثم الغرض من هذا الفصل ، أن من مذهب أهل الحق (٣) وصف الفاسق (٤) بكونه مؤمنا ، والدليل على تسميته مؤمنا من حيث اللغة أنه مصدق على التحقيق . وآية ذلك في الشرع أن الأحكام الشرعية ، المقيدة بخطاب المؤمنين ، تتوجه على الفسقة توجهها على الأتقياء إجماعا ، والفاسق يجري مجرى المؤمن في أحكامه ؛ فيسهم له من المغنم ، ويصرف إليه سهم المصالح (٥) ، ويدب عنه ، ويدفن في مقابر المسلمين ، ويصلى عليه ، وكل ذلك يقطع بكونه منهم .

ثم إن لم يبعد تسميته عارفا بالله تعالى مطيعا له بطاعاته (٦) مصدقا

(١) م عبارته : ولا يثبت كلام النفس كذلك إلا مع العلم

(٢) يوسف ك ١٢ : ١٧ (٣) ح قص : من مذهب أهل الحق

(٤) م عبارته : أن من خالف أهل الحق لم يصف الفاسق ... الخ ؛ ح عبارته : وصف

المؤمن الفاسق ... الخ

(٥) م عبارته : فيصرف له سهم المصالح ... الخ

(٦) ح ، ل : فطاعته ؛ وما أثبتناه عن م

إياه ، فلا بعد في تسميته مؤمنا ، ويبعد جدا أن يقال : هذا عارف بالله غير مؤمن به . والكلام في هذا الفصل يتعلق بالتسميات ^(١) ، وإياه الوعيد والخلود ، وقد سبق ما فيه مقنع .

وقد ^(٢) يشهد لما ذكرناه إجماع العلماء على افتقار الصلوات ونحوها من العبادات ، إلى تقديم الإيمان ، فلو كانت أجزاء من الإيمان لا تمتع إطلاق ذلك ، فإن استدلل من سمي الطاعات ^(٣) إيمانا بقوله ^(٤) تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » ^(٥) ؛ قالوا : المراد بذلك ، أى بالإيمان ^(٦) الصلوات المؤداة ^(٧) إلى بيت المقدس .

وربما يستدلون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٨) : « الإيمان بضع وتسعون خصلة » ^(٩) ، أولها شهادة ^(١٠) لا إله إلا الله ، وآخرها إمطة الأذى عن الطريق ^(١١) . قلنا : أما الإيمان في الآية التي استروحتم إليها ، فهو ^(١٢) محمول على التصديق ، والمراد : وما كان الله ليضيع تصديقكم نبيكم ^(١٣) فيما بلغكم من الصلاة إلى القبلتين .

(١) م : بتسميات

(٢) ح : ومما

(٣) م : الطاعة

(٤) البقرة م ٢ : ١٤٣

(٥) ح : م عبارتهما : المراد بالإيمان ... الخ

(٦) ح : المودة

(٧) ح : م : زاد : أنه قال

(٨) ح : م : بضع وسبعون بابا

(٩) ح : م : زاد : أن

(١٠) ح : م : زاد : أن

(١١) ح : م : زاد : أن

(١٢) ح : م : زاد : أن

(١٣) ح : م : زاد : أن

وأما الحديث ، فهو من ^(١) الأحاد ، ثم هو مؤول ؛ والعرب ^(٢) تسمى الشيء باسم الشيء إذا دل عليه ، أو كان منه بسبب .

فصل

[زيادة الإيمان وتقصانه]

فإن قيل : فما ^(٣) قولكم في زيادة الإيمان وتقصانه ؟ قلنا : إذا حملنا الإيمان على التصديق ، فلا يفضل تصديق ^(٤) تصديقا ، كما لا يفضل علم علما ؛ ومن حمله على الطاعة سرا وعلنا ^(٥) ؛ وقد مال إليه القلانسي ^(٦) ، فلا يبعد على ذلك إطلاق القول بأن الإيمان يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية ، وهذا مما لا يؤثره .

فإن قيل : أصلكم يلزمكم أن يكون إيمان منكم في فسقه ؛ كما إيمان النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : النبي عليه الصلاة والسلام يفضل من عداد باستمرار تصديقه ، وعصمة الله إياه من مخامرة الشكوك ، واختلاج الريب . والتصديق عرض لا يبق ، وهو متوال ^(٧) للنبي عليه الصلاة والسلام ،

(١) م : فن

(٢) م : زاد : قد

(٣) م : ما

(٤) م : نقص : تصديق

(٥) ل : وعلانا ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي ، توفي في الثالث الأول من القرن الرابع ، أى في حدود سنة ٣٣٥ هـ . انظر التبيين لابن عساكر ص ٣٩٨ أصل وهامش .

(٧) ح ، ل : متأول ؛ وما أثبتناه عن م

ثابت لغيره في بعض الأوقات ، زائل عنه في أوقات الفترات . فيثبت للنبي ^(١) عليه الصلاة والسلام أعداد من التصديق لا يثبت لغيره إلا بعضها ، فيكون إيمانه بذلك ^(٢) أكثر . فلو وصف الإيمان بالزيادة والنقصان ، وأريد بذلك ما ذكرناه ، لكان مستقيماً ، فاعلموه .

فإن قيل : قد أثر عن سلفكم ربط الإيمان بالمشيئة ، وكان إذا سئل الواحد منهم عن إيمانه قال إنه ^(٣) مؤمن إن شاء الله ، فما محصول ذلك ؟ قلنا : الإيمان ثابت في الحال قطعاً لا شك فيه . ولكن الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة ، إيمان الموافاة ؛ فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة ، ولم يقصدوا التشكك في الإيمان الناجز .

(١) ل : ثبت للنبي ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٢) م : لذلك (٣) م : لما

باب التوبة

التوبة في حقيقة اللغة الرجوع ، يقال : تاب وتاب وأتاب ^(١) إذا رجع . وإذا أضيفت التوبة إلى العبد ، أريد بها رجوعه من ^(٢) الزلات إلى الندم عليها ، على ما سنجد التوبة في اصطلاح المتكلمين وإذا أضيفت التوبة إلى أفعال الله تعالى ، فالمراد رجوع نعمه والآث إلى عباده .

فإن قيل : حرروا عبارة في حقيقة التوبة على اصطلاحكم . قلنا : التوبة هي الندم على المعصية ، لأجل ما يجب الندم له ، ثم الندم تلازمه صفات ليست منه عموماً ، وتلازمه صفات في بعض الأحوال دون بعض . فأما الصفات التي تلازم التوبة أبداً ، فمنها الحزن والغم على ما تقدم من الإخلال بحق الله تعالى ؛ إذ من المحال أن يثبت الندم دون ذلك ، والفرح السرور بما فرط منه لا يندم عليه . ومما يقارنه تمنى عدم ما كان فيما مضى وكل نادم على فعل يجب ^(٣) اتصافه بتمنى عدمه فيما مضى .

ومما يقارن ^(٤) التوبة في بعض الأحوال ، العزم على ترك معاودة ما ندم المكلف عليه ، وذلك لا يطرد في كل حال ؛ إذ إنما يصح العزم من متمكن من فعل ^(٥) ما قدمه ؛ ولا يصح من المجبوب العزم على

(١) م عبارته : تاب وأتاب وأتاب
(٢) ح : عن (٣) م : فيجب
(٤) م : وأما ما يقارن (٥) ح : من مثل ... الخ
(٦) م : (٢٥)

ترك الزنا ، ولا من الأخرس العزم على ترك قذف المحصنات . فإن صدر الندم من متمكن من مثل ما ندم عليه ، فلا بد أن ^(١) يقارن ندمه العزم على ترك معاودته . إذ من المستحيل أن يكون موطننا نفسه على معاودة ما ندم على تقديعه رعاية لحق الله تعالى .

فإن قيل : لم قلتم إن التوبة هي الندم ؟ قلنا : لأنه الثابت الذي لا يزول في التوبة ، وماعداه يتزايد ويختلف ، ومنه ما ثبت تارة وينتفي أخرى . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الندم توبة » ^(٢) فلزمنا ذلك لمساوغة الخبر ^(٣) وموافقته الأثر . فإن قيل : لم لا يجوز أن يسمى ترك المعصية توبة ، من غير ندم ؟ قلنا : هذا مما ياباه الشرع . فإن الماخذ إذا مل مجونه ، واستروح إلى بعض المباحات ، غير نادم على فارط الزلات ، وكان على عزم معاودتها ، فهذا يسمى تاركا للزلة ، ولا يسمى تابئا عنها .

فهذه حقيقة التوبة وصفها ، وذكر ما يلزمها من الصفات عموما وما يلزمها في بعض الأحوال . فإن قيل : ما معنى قولكم : التوبة ندم لأجل ما وجب له ؟ قلنا : هذا التقييد لا بد منه . فإن من قارف سيئة ،

(١) م : وأن

(٢) رواه ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه الكبير وأبو نعيم في الحلية .

(٣) م : للخبر

وندم عليها لإضرارها به ، واتبها كلها ^(١) قواه ، فهو نادم غير تائب وإنما ^(٢) التوبة الشرعية الندم على ما فات من رعاية حقوق ^(٣) الله تعالى .

فصل

[في قبول التوبة]

لا يجب على الله تعالى قبول التوبة عقلا ، وقد أطبقت المعتزلة على أن قبول التوبة حتم على الله ، تعالى ^(٤) عن قولهم ، وقد سبق الدليل العام في نفى الوجوب على الله تعالى . ثم لو رجعنا ^(٥) إلى الشاهد لم يشهد لوجوب قبول التوبة ؛ فإن من أساء مع غيره ، واهتضم حرمة ^(٦) وأبلغ في عداوته ^(٧) ، ثم جاء معتذرا ، فلا يتحتم في حكم العقل ^(٨) قبول توبته ، بل الخيرة إلى من اهتضم ولم يرع حقه ؛ فإن شاء صفح ، وإن شاء أضرب عنه ، ولا شك فيما قلناه .

والذي يشهد لذلك ^(٩) من السمع ، إجماع الأمة على الرغبة إلى الله

(١) م : وإبها بها

(٢) م : فإنما

(٣) م : حق

(٤) م : حتم عليه تعالى

(٥) م : راجعنا

(٦) م : واهتكت حرمانه

(٧) م : عدوانه

(٨) ح : العقول

(٩) ل ، ح : على ذلك ؛ والثبت عن م

تعالى في قبول التوبة ، والخضوع له في الابهال إليه رجاء قبولها ^(١) ؛ فلو ^(٢) كان قبول التوبة حتما ، لما كان للرغبات والإلحاح في الدعوات معنى .
فإن قيل : هذا قولكم في العقل وموجبه ، فما قولكم في قبول التوبة سمعا ، هل ثبت قطعاً أم لا ؟ قلنا : لم يثبت ذلك عندنا قطعاً ؛ بل هو مرجوٌّ مظنون ؛ ولم يثبت ظن قاطع لا يقبل ^(٣) التأويل في ذلك ، فقطعنا بنفي وجوب القبول عقلاً ، ولم نقطع بالقبول سمعاً ووعداً ، بل نظنه ظناً . ويغلب ذلك على الظنون ، إذا توفرت على التوبة شرائطها .

فصل

[وجوب التوبة]

التوبة واجبة على العبد ، ولا يدل على وجوبها عليه ^(٤) عقل ؛ إذ لا يثبت شيء من الأحكام الشرعية بالعقل . ولكن الدليل ^(٥) عليه إجماع المسامين على وجوب ترك الزلات والندم على ما تقدم منها .
ثم التوبة تنقسم : فمنها ما يتعلق بحق الله تعالى على التمحض ، ومنها ما يتعلق بحقوق الآدميين .

(١) م : بقبولها ، وقص : رجاء (٢) م ولو
(٣) م : لا يحتمل (٤) م قص : عليه
(٥) م : الدال

فأما ما يتعلق بحق الله على التمحض ، فيصح دون مراعاة غيره ؛ وأما ما يتعلق بحقوق الآدميين ^(١) فينقسم : فمنه ما لا يصح دون الخروج عن حق الآدميين ^(٢) ، ومنه ما يصح دونه . فأما ما يصح دونه فهو كل ما يتصور فيه حقيقة الندم مع دوام وجوب حق الآدميين ^(٣) . ونظير ذلك ، القتل الموجب للقيود ، فيصح الندم عليه ، من غير تسليم القاتل نفسه ليستقاد منه . فإذا ندم صحت توبته في حق الله تعالى ، وكان منعه من القصاص من مستحقه معصيه متجددة لا تقدر في التوبة ، بل تستدعي في نفسها خروجاً عنها ، وتوبة منها . وربما تتعلق التوبة بحق الآدميين ^(٤) ، ولا تصح دون الخروج منها ، وذلك كإغتصاب شيء من مال الغير ، فلا يصح الندم عليه ، مع إدامة شد ^(٥) اليد عليه ، فلا تتمسكوا بالصور ، وارعوا الندم لحق الله تعالى نقياً وإثباتاً .

فصل

[في التوبة عن البعض دون البعض]

من احتجب أوزاراً وقارف ذنباً صحت توبته عن بعضها ، مع الإصرار على بعضها ، وذهب أبو هاشم ومتبعوه إلى أن التوبة لا تصح

(١) م : بحق الآدمي (٢) ، (٣) ، (٤) م : الآدمي
(٥) م : قص : شد

دون الانكفاف عن جميع الذنوب . وهذا الذي ذكره خروج عن المعقول وموجب الشرع المنقول^(١) . فإن من بدرت منه بواذر وصدرت منه عظام ، فيصح في مجرى العادات منه التنصّل عن جماهيرها ، والاعتذار عنها مع الإصرار على شيء منها .

وضرب الأئمة لذلك مثالا ، فقالوا : من غصب^(٢) أموالا لرجل واستولى على جرائم ، وانتسب إلى انتهاك حرّات ، وكسر له في تضاعيف ما اجترمه قلما . ثم غرم له ما أتلّف ، واستسلم لحكمه ، وأذعن لأمره ، ولكنه لم يعتذر عن كسر القلم ؛ فيصح اعتذاره عن العظام التي ندم عليها ، وذلك غير مجوّد^(٣) عند ذوى العقول .

والذي يحقق ما قلناه ، إجماع الأمة على أن الكافر إذا أسلم وتاب عن كفره ، صحت توبته ، وإن استدام زلة واحدة . ومذهب أبي هاشم أنه لا تصح توبته ، وهو بعد إسلامه ، والتزام أحكامه ، ملتزم لوزر كفره ، وهذا خروج عن إجماع المسلمين . فإن قال من نصر^(٤) مذهبه إنما يجب التوبة عن الذنب لقبحه ، وذلك يعم كل ذنب ، فلا يصح ندم على قبيح مع الإصرار على قبيح ، وهذا الذي ذكره يبطل من أوجه ، يطول تتبعها ، ولا يحتمل هذا المعتقد ذكرها .

(١) ح ، م : قصا : المنقول
(٢) م : اغتصب
(٣) ل : مجوّد ؛ وما أثبتناه عن م
(٤) ل ، ح : قصر ؛ وما أثبتناه عن م

ولكن مما يقرب في إبطال ما قال^(١) ، أن الطاعة تثبت لحسنها ، فينبغي أن لا تصح طاعة مع ترك طاعة ؛ وليس الأمر كذلك عنده ، وكذلك القبيح يترك لقبحه ، فينبغي أن لا يتصور ترك قبيح مع مقارفة^(٢) قبيح ومثابرة . فبطل ما قالوه^(٣) من كل وجه . ثم التوبة ندم ، ويتصور الندم على ضرب ، مع غلبة الهوي على^(٤) ضرب .

فصل

[في تجديد الندم]

من ندم على سيئة ووقع الندم توبة على شرائطها ؛ ثم ذكر السيئة ، فقد قال القاضي^(٥) رضى الله عنه يجب عليه تجديد الندم عليها ، كلما ذكرها . إذ لو لم يندم عليها ، لكان مستهيناً^(٦) بها أو فرحاً ، وذلك يردّه إلى إصراره ويحل عروة الندم .

وهذا ما قاله ، ولى فيه نظر . إذ لا يبعد أن يندم ، ثم إذا ذكر أضرب عنه ولم يفرح^(٧) به مبتهجاً ولم يجدد عليه ندماً ؛ ولا خلاف أنه لا يجب عليه استدامة الندم ، واستصحاب ذكره دهره^(٨) جهده^(٩) ؛ وهذا مما نستخير الله فيه .

(١) ل : ما قل ؛ وما أثبتناه عن ح ، م
(٢) ل ، م : مزاوله ؛ وما أثبتناه عن ح
(٣) م : ما قاله
(٤) م : في
(٥) (هو أبو بكر الباقلاني)
(٦) ح ، ل : مشتبه ؛ وما أثبتناه عن م
(٧) ل : يصرخ ، ح : يقدر ؛ وما أثبتناه عن م
(٨) م : دهره
(٩) ح : نفس : جهده

فإن قيل : لو أطاع العبد ثم ندم على الطاعة ، فما قولكم فيه ؟ قلنا : لا يتصور من العارف بالله تعالى أن يندم على طاعته ؛ فإن ندم على أمر يرجع إلى نفسه من مضرة لحقته فلا بُد فيه ^(١) ؛ وإنما الذي قلناه ^(٢) الندم على الطاعة من حيث كانت طاعة .

وغرضنا بهذه المقدمة أن القاضي رحمه الله أوجب تجديد الندم كما تقدم . ثم قال : إن لم يجدد ندماً ، كان ذلك معصية جديدة ؛ والتوبة الأولى مضت على صحتها ، إذ العبادة الماضية لا ينقضها شيء بعد تصرمها . ثم قال : يجب تجديد ندم على تلك السيئة ، ويجب ندم على ترك الندم وقت حكمنا بوجوبه ، فهذا قوله .

وعندى أن ذلك من مسائل الاحتمال ، والتوبة من العبادات . ولا يجب أن يكون جميع الكلام فيه قطعياً ، بل لا يبعد أن يقع فيه مجتهد فيه .

فصل

[هل إيمان الكافر توبة ؟]

الكافر إذا آمن بالله تعالى ، فليس إيمانه توبة عن كفره ، وإنما ندم على كفره . فإن قيل : ^(٣) فلو آمن ولم يندم على كفره ؟ قلنا : ذلك

(١) م نقص : فيه (٢) م زاد : في (٣) م : قالوا

عندنا ^(١) غير ممكن ، بل يجب مقارنة الإيمان الندم على الكفر . ثم وزر الكفر ينحط بالإيمان والندم على الكفر إجماعاً ، وهذا موضع قطع ؛ وما عداه ، من ضروب التوبة ، فقبوله مظنون غير مقطوع به كما ذكرناه .

فصل

[في توبة العائد للذنوب]

من تاب وصحت توبته ، ثم عاود الذنب فالتوبة الماضية صحيحة ، والغرض مما ذكرناه أن تعلموا أن التوبة ^(٢) عبادة من العبادات يقضى بصحتها وفسادها . فإذا سبقت ^(٣) على شرائطها ، لم يقدح في صحتها ما يقع بعد مضيتها ، وعلى معاود الذنب تجديد التوبة ؛ ثم هذه التوبة عبادة أخرى سوى التي ذكرناها ^(٤) .

فهذه أصول التوبة ذكرناها ولا يشذ منها مقصد يليق بالمعتقدات .

(١) ح ٦ م قصا : عندنا (٢) م : الندم (٣) م : اتسقت (٤) م : سبقت

القول

في الإمامة (١)

الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يزل فيه يُرَبَّى على الخطر على من يجهل أصله ويعتوره نوعان محظوران عند ذوى الحجاج، أحدهما ميل كل فئة إلى التعصب وتعدى حد الحق، والثاني من المجتهدين المحتملات (٢) التي لا مجال للقطعيات فيها. وقد عسف القاضي وغيره من أئمتنا، رضى الله عنه وعنهم، كتباً مبسوبة في الإمامة، وفيها مقنع للمستبصر، وإرشاد بالغ لمن يروم الغاية ودرك النهاية.

وغرضنا في هذا المعتقد، أن ننص على أصول الباب، فنذكر القواطع منها، ونميز المجتهدين عن القطعيات، مستعينين بالله تعالى. والترتيب يقضى تقديم طرف من الكلام في الأخبار ومنازلها، فإنها مبنى الإمامة.

(١) ل: باب القول في الإمامة؛ وما أثبتناه عن ح، م

(٢) م نقص: المحتملات

باب

في تفاصيل الأخبار

فإن قيل: اذكروا حقيقة الخبر أولاً، ثم فصلوه. قلنا: الخبر ما يوصف بالصدق أو الكذب، وهذا يميزه مما عده من الكلام، ويميزه عن (١) أقسام الكلام أيضاً. فإن الأمر، والنهي، والتلief، والاستخبار ونحوها، لا يوصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب.

ثم الخبر ينقسم: فنه ما يعلم صدقه قطعاً، ومنه ما يعلم كونه كذباً قطعاً، ومنه ما يجوز فيه تقدير الصدق أو الكذب، فأما الخبر الصدق قطعاً، فما وافق خبره المعلوم قطعاً، بضرورة أو دليل قاطع، كالخبر عن المحسوسات على ما هي عليه، والخبر عن كل ما يعلم ضرورة. ويتصل بذلك الخبر عما يعلم نظراً إذا وافق خبره المعلوم. وما علم كونه كذباً قطعاً فهو ما يخالف خبره المعلوم ضرورة ونظراً (٢) فهو كالإخبار عن المحسوسات على خلاف حكم تعلق الحواس بها، وكالإخبار عن قدم العالم مع قيام الأدلة القاطعة على حدثه. وما يتردد من الأخبار، فهو ما يتعلق بجائز لا يستحيل فيه تقدير النفي ولا تقدير الإثبات.

(١) م: من (٢) ل: عبارته: إذا وافق خبره المعلوم عما يخالف خبره المعلوم ضرورة أو نظراً فأما ما يعلم كونه كذباً فهو كالإخبار... الخ؛ وما أثبتناه عن ح، م

ثم ينقسم الخبر بعد ذلك انقساماً هو غرضنا ، فمنه ما لا يترتب عليه العلم بالخبر عنه ، ومنه ما يترتب عليه العلم بالخبر عنه . فأما ما يعقب علماً بمخبره ^(١) ، فهو الخبر المتواتر ؛ فإذا توافرت شرائطه وتكاملت صفاته ، استعقب العلم بالخبر عنه على الضرورة . وبه نعلم البلاد النائية التي لم نشهدها ، والوقائع والدول التي لم تقع في عصرنا ، وبه تتميز في حق الإنسان والدته عن غيرها من النساء . وجاحد العلم بذلك جاحد للضرورة ومتشكك في المعلوم على البديهة .

ثم الخبر المتواتر لا يوجب العلم بالخبر عنه لعينه ، وإنما سبيل إفضائه إلى العلم بالخبر عنه استمرار العادات . ومن جائزات العقول أن يحرق الله العادة ، فلا يخلق العلم بالخبر عنه ، وإن تواترت الأخبار عنه ، وكذلك يجوز على خلاف العوائد أن يخلق العلم الضروري على أثر أخبار الواحد ، ولكن العادات مستمرة على حسب ما ذكرناه .

فإن رام متعسف قدحاً ، وقال : كل واحد من المخبرين ، لو انقرد بإخباره لم يفد علماً ، وانضمام خبر غيره إلى خبره لا يحيل حكم خبره ؛ فيلزم أن لا يفيد مجموع الأخبار ما لم يفده الخبر الواحد . وهذا الذي ذكره لا تحصيل له ؛ فإننا أوضحنا أن الخبر المتواتر لا يوجب العلم

(١) ح عبارته : علماً في نفسه ، م عبارته : علماً بنفسه

بالخبر عنه ، وإنما يعقبه العلم مع استمرار العادة ما ثبتت مستمرة ^(١) ، وإنما استمرت العادة ، كما ^(٢) ذكرناه عند إخبار عدد التواتر . ونظير ذلك من مستمر ^(٣) العادة أنه لا يبعد قيام شخص واحد في وقت معين ؛ ولو قيل قام في هذا الوقت عدد كثير وجم غفير لا يحصون من غير تواطؤ منهم ، ولا مستهم ^(٤) حاجة ، ودعتهم ^(٥) داعية إلى القيام عامة ؛ فيعلم أن هذا الخبر خلف ؛ فإنه على خلاف العادة ، وهو بمثابة الخبر عن انقلاب الجبال ذهباً إلى غير ذلك .

ثم إنما يثبت التواتر بشرائط : فمنها أن يكون المخبرون عالمين بما أخبروا عنه على الضرورة ؛ مثل أن يخبروا عن محسوس أو معلوم بديهة بجهة أخرى ، سوى درك الحواس . ولو أخبروا عما علموه ، نظراً واستدلالاً ، لم توجب أخبارهم علماً ؛ فإن المخبرين عن حدث العالم زائدون عن عدد التواتر ، وليس يوجب خبرهم علماً ، والمخبرون تواتراً عن بلدة لم نرها مصدقون على الضرورة ، وليس ذلك مما نحاول فيه تعليلاً ، أو نظراً ^(٦) ، أو فرقاً ، أو دليلاً ^(٧) ، ولسكنا بينا أن مأخذ العلم بالخبر عنه استمرار العادة . وقد رأينا العادة مستمرة ^(٨) على ما ذكرناه

(١) م عبارته : وإنما أمره على استمرار العادة ما بقيت مستمرة

(٢) م : بما (٣) م : مستقر (٤) م : ميسر (٥) م : وقيام

(٦) م : قس : أو نظراً (٧) م : ودليلاً (٨) م : تستمر

في المخبر عنه على الضرورة، دون المخبر عنه نظرا، فجزينا على موجب العادة في النفي والإثبات.

والشرط الثاني للمخبر المتواتر أن يصدر عن أقوام يزيد عددهم على مبلغ يتوقع منه التواطؤ في العرف المستمر، ولو تواطئوا مثلا لظهر على طول الدهر تواطؤهم. ولسنا نضبط في ذلك عددا هو الأقل، ولكننا نعلم أن كل عدد شرط في شهادة شرعية، فعدد التواتر يُرَبَّى^(١) عليه. ونهاية العدد في الشهادة الشرعية أربعة، فنعلم^(٢) قطعا أن إخبار الأربعة. لا يعقب العلم الضروري بالمخبر عنه، إذ لو كان يعقبه، لكان يضطر الحاكم عند شهادة الشهود^(٣) إلى العلم بصدقهم، وليس الأمر كذلك.

ثم الذي أرتضيه أنه لا يحصل العلم^(٤) بإخبار خمسة أيضا، فإن الشهود في مجلس القاضي لو استظهروا بشهادة خامس، أو سادس، لم يحصل العلم الضروري بما أخبروا عنه. ولسنا نحدد^(٥) حدا في الأقل؛ إذ الشرع، كما ورد بتحديد الشهود؛ فكذلك ورد بالاستكثار^(٦) من زيادة الشهود.

(١) ل: يربا؛ وما أثبتناه عن ح: م
(٢) م: فيعلم
(٣) ح: م: عند صدق الشهود
(٤) ل: نقص: العلم؛ وما أثبتناه عن ح: م
(٥) م: نجد
(٦) م: زاد: والاستظهار

وإن رام ذو تحصيل في ذلك ضبطا، فليفرض خبر واحد^(١) عن محسوس، ثم خبر اثنين، ثم كذلك، فزائدا صاعدا؛ وهو في ذلك كله يعلم ما بطرقه من الرّيب وغلبات الظنون حتى ينتهي الأمر إلى العلم الضروري. فإذا أدركه، وانتفى عنه كل ريب، ضبط العدة^(٢) في المخبرين، وقدر^(٣) أقل عدد التواتر، ثم تفرض^(٤) ما ذكرناه في صادقين مخبرين عما علموه ضرورة؛ فإن اتفق مثل هذا^(٥) العدد^(٦) غير موجب للعلم، فذلك لتخلل كاذبين يحط أقل عدد التواتر، وفي ذلك مجال رحب للكلام لا سبيل للخوض فيه هاهنا.

ثم إن كان المخبرون أنبأوا عما شاهدوه وعلموه ضرورة من غير واسطة، فالكلام كما ذكرناه، وإن تقلوا ما أنبأوا عنه عن آخرين وتقل أولئك عن متقدمين، وتناسخت الأعصار، وتواترت الأخبار؛ فلا يحصل العلم الضروري^(٧) بالمقصود من الخبر إلا عند استواء طرفي المخبرين وواسطتهم، والمعنى بذلك: أن يكون المخبرون عن المقصود أولا على عدد التواتر، وكذلك المخبرون عنهم، إلى أن يتصل الخبر بنا، فلو انحرم شرط من شرائط التواتر في الأول، أو في الآخر؛ أو في الوسائط، لم يحصل العلم بالمخبر عنه المقصود بالخبر.

(١) ح: ل: فلنفرض خبرا واحدا؛ والثبت عن م
(٢) م: وقدره
(٣) م: وقدره
(٤) م: يفرض
(٥) م: نقص: هذا
(٦) ح: القدر
(٧) م: نقص: الضروري

ولا يشترط عدالة المخبرين على التواتر، ولا إيمانهم. فإن الأخبار إذا تواترت من الكفار في بلدهم بأن ملكهم قد قتل فنضطر إلى صدقهم وإذا أخبروا عن ذلك في أقاصي ديارهم، علمنا صدقهم عند شرائط التواتر ولا يشترط أن يكون المخبرون على تنائي الديار. فإن أهل البلدة الواحدة إذا أخبرونا، وهم الجم الغفير، علمنا صدقهم، وإن كانت البلدة جامعة لهم. وبمثل ذلك لا يشترط أن يشتمل^(١) المخبرون على أهل المال فإن أهل بغداد مثلاً لو أخرجوا من بين أظهرهم كل ذمي، ثم أخبروا عن واقعة جرت، فإننا نصدقهم مع تمسكهم بالملة الواحدة، وبمثل ذلك يعلم أن المخبرين يجوز أن^(٢) يكونوا تحت ذمة^(٣).

وقصدنا بما أشرنا إليه من نفي هذه الشرائط، الرد على اليهود، فإنهم ربما يشترطون هذه الشروط، ويحاولون بها القدح فيما نروم إثباته من معجزات رسولنا صلى الله عليه وسلم، فهذا القدر غرضنا من خبر التواتر.

وكل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر فلا يفيد علماً بنفسه، إلا أن يقرن به ما يوجب تصديقه مثل أن يوافق دليلاً عقلياً، أو تؤيده^(٤) معجزة، أو قول مؤيد بمعجزة تصدقه^(٥). وكذلك إذا تلقت الأمة خبراً بالقبول،

(١) ح : يكون (٢) م زاد : لا (٣) م : ذلة (٤) م : مقتضى (٥) م : تصديقه

وأجمعوا^(١) على صدقه. فنعلم صدقه. فإن فقد ما ذكرناه، ولم يكن الخبر متواتراً، فهو المسمى، خبر الواحد في اصطلاح المتكلمين؛ وإن نقله^(٢) جمع.

ومما تترتب عليه الإمامة القطع بصحة الإجماع؛ وهذا ما^(٣) لا مطمع في تقريره هاهنا، وقد ذكرناه في كتاب التاخيص في أصول الفقه ما يدل على صحة الإجماع؛ ولكننا نعضد هذا المعتقد بقاطع في صحة إثبات الإجماع، جرياً على ما التزمناه من إيراد القواطع، في كل ركن فنقول:

إذا أجمع^(٤) علماء الأمصار^(٥) على حكم شرعي، وقطعوا به، فلا يخلو ذلك الحكم^(٦) إما أن يكون مضموناً لا يتوصل إلى العلم به، وإما أن يكون مقطوعاً به؛ فإن كان مقطوعاً به على حسب اتفاقهم، فهو المقصود؛ وإن كان مضموناً لا سبيل إلى العلم به، فيستحيل في مستقر العادة أن يحسب العلماء بطرق الظنون^(٧) والعلوم الظن علماً مطبقين عليه، من غير أن يحتلج لطائفة شك أو يخامرهم ريب، وتقدير ذلك خرق للعادة^(٨).

(١) ح : واجتمعوا (٢) م نقص : نقله (٣) م نقص : ما (٤) ح : ل : أجمعوا ؛ وما أثبتناه عن م (٥) ح : م : العصر (٦) م عبارته : وذلك الحكم لا يخلو (٧) ح : ل عبارتهما : أن يحسب العلماء طرق الظنون ... الخ ؛ وما أثبتناه عن م (٨) ح : ل : العادة ؛ وما أثبتناه عن م

فإن قيل : إذا تحزب العلماء حزبين ، فخلل حزب وحرّم حزب ، وكل حزب زائدون على عدد التواتر ، وهم مصممون على اعتقادهم . قلنا : إذا كانت المسألة ^(١) مختلفا فيها ، فكل حزب معترفون بأن معتقدهم مظنون ، وإنما كلامنا في إجماع العلماء على قطع في مظنون ، وهذا خرق للعادة لا شك فيه .

فإن قيل : فاجعلوا إجماع العقلاء دليلا على صدقهم بمثل ما ذكرتموه . قلنا قد كلفنا في الشرع أن نسند العقود إلى الأدلة العقلية ، والإجماع وإن قدر مؤديا إلى العلم بمسلك العادات واستقرارها ، فهي متعرضة للانحراف في مجوزات العقول ، فلزم التزام ما كلفناه من المباحثة على الأدلة العقلية . ثم هي شتى لا يضبط مأخذها إلا خبر مبرز ^(٢) وتعارضها شبه كثيرة مخيلة لا يفصل عنها إلا موفق ^(٣) والقاطع السمع لا تتعدد ^(٤) جهاته ، وإنما هو نص ثبت أصله وفخواه قطعا ، ولا يتلقى القطع من غيره . فإذا صادفناهم مجمعين على القطع ، مع اتحاد وجه القطع ، قطعنا بصدقهم .

والذي عندي أن إجماع علماء سائر الأمم ^(٥) في الأحكام على موجب ما طردناه يوجب العلم جريا على مستقر العادة وهذا أحسن بالغ ، وسنبسطة في كتاب الشامل إن شاء الله تعالى ، ونذكر طرقا مستحسنة في الإجماع إن شاء الله عز وجل ، وقد حان أن نخوض في الإمامة .

(١) م : المسألة (٢) م : خبر ، وقص : مبرز (٣) م : عبارته : ويعارضها شبه مخيلة لا يتسلل عنها إلا موفق ... (٤) ل : تتقدر ، والثبت عن ح ، م (٥) م : عبارته : إجماع العلماء سائر الأمم

باب

في إبطال النص وإثبات الاختيار

ذهبت الإمامية إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على تولية علي عليه السلام ^(١) على الإمامة بعده ، وأن من تولاهما ظالمه وكان مسائرا بحقه ^(٢) .

فنقول لهؤلاء : أتعلمون أن النص عليه ثابت ^(٣) ، أم تجوزونه ؟ فإن علمتموه فما الطريق إليه ؟ والعقل لا يقضي تنصيحا ^(٤) على شخص معين . فإن ردوا ما ادعوه من العلم إلى الخبر ، قيل لهم : الخبر ينقسم إلى ما يتواتر ، وإلى ما يعد من الآحاد ؛ وليس معكم نص منقول على التواتر ، وخبر الواحد لا يعقب العلم . فمن أي وجه ادعيت العلم بالنص ؟ وقد أطبقت ^(٥) الإمامية على أن أخبار الآحاد لا توجب العمل ، فضلا عن العلم . فإن تعسف متعسف ، وادعى التواتر والعلم الضروري بالنص على علي رضي الله عنه ، فذلك بهت ، وهو دأب الروافض . فيجب ^(٦) أن يقاتلوا على الفور بنقيض ^(٧) دعواهم في النص على أبي بكر رضي الله عنه . ثم لا شك في تصميم من عدا الإمامية على نفي النص ، والعلم الضروري

(١) م : في (٢) م : ومستأثر بحقه (٣) م : عبارته : أتعلمون النص عليه أم تجوزونه ... الخ (٤) م : بتنصيص (٥) ح ، ل : طبقت ؛ والثبت عن م (٦) م : وينبغي (٧) ح ، ل : قبيض ؛ والثبت عن م

لا يجمع^(١) على نفيه من ينحط عن^(٢) معشار أعداد مخالقي الإمامية . ولو جاز رد الضرورى في ذلك ، لجاز أن ينكر طائفة بغداد والبصرة والصين الأقصى وغيرها ، وذلك يغنى بوضوحه عن كشفه .

فإن قيل : قد أبديت قاطعا في منع الإمامية من ادعاء النص ، فهل تعلمون عدم النص على علي عليه السلام ؛ أم تستريون فيه ؟ قلنا : إن ادعى الإمامية نصا جليا على علي عليه السلام في مشهد^(٣) من الصحابة ومحفل عظيم ، فنعلم قطعا بطلان هذه الدعوى . فإن مثل هذا الأمر العظيم لا ينكم في مستقر العادة ، كما لم ينكم تولية رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً أليين ، وزيداً وأسامة بن زيد ، وعقد الولاية لهم ، وتقويض^(٤) الجيوش إليهم ، واجتباء الأخرجة إلى بعضهم . وكما لم يخف تولية أبي بكر عمر ، وجعل عمر الأمر شورى بينهم^(٥) ، ولو جوزنا انكتم هذه الأمور الظاهرة ، لم نأمن من أن يكون^(٦) القرآن عورض ثم كتمت معارضته ، وكل أصل في الإمامة يكر على إبطال النبوة فهو حرى بالإبطال .

فهذا إن ادعوا نصاً شائعاً لا اعتلال فيه ، فيضطر إلى استحالة

(١) م : لا يجمع

(٣) ح : مجلس

(٥) م : نقص : بينهم

(٢) ح ، ل : على ؛ والثبت عن م

(٤) ح ، م : زادا : جر

(٦) م : نقص : يكون

كتمانهم وترك اللهج به ، سيما في عصر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقرب العهد بالنص المدعى ، والاختلاف في عين الإمام يوم السقيفة .

وإن ادعوا نصاً خفياً غير مظهر ، فنعلم أنه لا سبيل إلى علمه ، ثم نعلم بطلانه بالإجماع على خلافه ؛ مع ثبوت الإجماع مقطوعاً به ، وبذلك ندرأ سؤال من قال : خبر الواحد إن لم يوجب العلم فهو موجب للعمل ، فاعملوا بما نقلناه . قلنا : ما نقلتموه لاستجيز قبوله ، وأحسن أحوالكم عندنا الضلالة^(١) ، ومعظمكم مكفرون ، فكيف تسوموننا قبول أخباركم ؛ ولا نستريب^(٢) في أنكم لا تقبلون خبرنا ! ثم الإجماع أحق أن يعمل به ، وقد انعقد على خلاف ما ادعيت في عصر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن الإمامية من استشعر^(٣) الخزي وأيس^(٤) من ادعاء^(٥) النص القاطع الذي لا يحتمل التأويل ، وتشبت بأخبار نقلها آحاد غير أثبات^(٦) منها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ومن كنت مولاه فعلي مولاه »^(٧) . قلنا : هذا من أخبار

(١) م : الضلال

(٣) ل : استشعر ؛ وما أثبتناه عن ح ، م

(٤) ح : نقص : وأيس ، ل : أورد بدلها : وأيسر ؛ وما أثبتناه عن م (٥) ح ، ل : ادعى

(٦) م : عبارته : نقلها أثبات آحاد ، ح : نقص : غير أثبات (٧) رواه الطبراني وأحمد

بشيء من الاختلاف ، كما في العجلوني الذي ذكر أن الحديث متواتر مشهور

الآحاد، ثم هو منكر^(١) للاحتالات؛ إذ المولى من الأسماء المشتركة، فقد يراد به المولى، وقد يراد به الناصر، وهو أظهر معانيه. وقد يراد به المعتق، والمعنى^(٢) بالحديث من كنت ناصره فعلى ناصره. والدليل عليه أنه لم يخص ذلك بما بعد وفاته؛ بل قضى بما قاله ناجزا؛ ولا شك أنه لم يكن وإلى الأمر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد كثر كلام الناس على هذا الحديث، ومعظمه حشو، وفيما ذكرناه مقنع.

وربما يستروحون إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال لعليّ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»^(٣). ولا حجة لهم في ذلك؛ فإنه وارد على سبب مخصوص، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهض لغزوة تبوك، استخلف عليا رضي الله عنه على المدينة، وشق عليه تخلفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال له الرسول ما قال، وأنزله^(٤) منزلة هارون من موسى في الاستخلاف إذ مر موسى^(٥) لميقاته ثم لم يل هارون أمرا بعد وفاة موسى بل مات قبله في التيه.

ثم نعارض ما ذكره بأخبار تداني^(٦) النصوص في حق أبي بكر

(١) م قصص: منكر

(٢) م: فالمعنى (٣) روى البخاري هذا الحديث في باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الكتاب رقم ٦٢ هكذا: عن سعد بن أبي وقاص قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعليّ أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى.

(٤) م: ونزله (٥) ل: لموسى؛ وما أثبتناه عن ح ٦ م: زاد: رتب

وعمر رضي الله عنهما؛ منها أنه صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر على الصلاة^(١)، ثم قال: «يا بني الله والمسلمون إلا أبا بكر»^(٢) قاله ثلاثا؛ وقال: «اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر»^(٣). وليس من غرضنا نقل الأحاديث^(٤)، فستلقونها في الكتب.

ثم إذا بطل النص لم يبق إلا الاختيار، والدليل عليه الإجماع، فإن الاختيار جرى في أعصار، ولم يبد نكير من عالم على أصل الاختيار.

(١) م: في إمامة الصلاة؛ ح ٦ م: زاد أكلة: الحديث (٢) روى مسلم في كتاب رقم ٤٤ في فضائل الصحابة أن عائشة قالت: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ادعى لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتابا فإني أخاف أن يمضي متمن ويقول قائل أنا أولى وأبني الله والمؤمنون إلا أبا بكر» (٣) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن حذيفة. والحديث روايات أخرى بالفاظ أخرى ذكرها الجولوني (٤) م: عبارته: ليس من غرضي نقل تلك الأحاديث.

في الاختيار وصفته وذكر ما تنعقد الإمامة به

إعلموا أنه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع ، بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الأمة على عقدها ^(١) . والدليل عليه أن الإمامة لما عقدت لأبي بكر ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين ^(٢) ولم يتأن لا تتشاور الأخبار إلى من نأي من الصحابة في الأقطار ، ولم ينكر عليه منكر ، ولم يحمله على التريث حامل . فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامة ، لم يثبت عدد محدود ، ولا حد محدود ، فالوجه الحكم بأن الإمامة تنعقد بعقد واحد ، من أهل الحل والعقد .

ثم قال بعض أصحابنا : لا بد من جريان العقد بمشهد من الشهود ؛ فإنه لو لم يشترط ذلك ، لم نأمن أن يدعى مدع عقدا سرا متقدما على الحق المظهر العلن . وليست الإمامة أحط رتبة من النكاح ، وقد شرط فيه الإعلان ، ولا يبلغ القطع ، إذ ليس يشهد له عقل ، ولا يدل عليه قاطع سمعي ، وسبيله سبيل سائر المجتهدات .

(١) ح ، م عبارتهما : وإن لم يجمع أهل العقد والحل على عقدها
(٢) م : الإسلام

[في عقد الإمامة لشخصين]

ذهب ^(١) أصحابنا إلى منع عقد الامامة لشخصين في طرفي العالم . ثم قالوا : لو اتفق عقد عاقدى الامامة لشخصين لنزل ذلك منزلة تزويج وليين امرأة من زوجين ، من غير أن يشعر أحد بعقد الآخر . ثم التفصيل فيه من فن الفقه . والذي عندي فيه أن عقد الامامة لشخصين في صقع واحد متضايق الخطط والمخالف ^(٢) غير جائز ، وقد حصل الإجماع عليه . وأما إذا بعد المدى وتخلل بين الامامين شسوع النوي ^(٣) فلا احتمال في ذلك مجال ، وهو خارج عن القواطع ^(٤) .

[في خلع الامام]

من انقذت له الامامة بعقد واحد فقد لزمته ، ولا يجوز خلعها من غير حدث ^(٥) وتغير أمر ، وهذا مجمع عليه . فأما إذا فسق وفجر ، وخرج عن سمت الامامة ^(٦) بفسقه ، فإخلاقه من غير خلع ممكن ، وإن لم يحكم

(١) ح زاد : بعض
(٢) م : والمخالف . وكلاهما جمع مختلف بكسر الأول ، أى الناحية
(٣) الشاسع والشسوع البعيد
(٤) ح : القطع
(٥) ح زاد : واجترام
(٦) م : الأئمة

بأنخلعه، وجواز خلعه، وامتناع ذلك، وتقويم أوده ممكن ما وجدنا إلى التقويم سبيلا، وكل ذلك من المجتهدين عندنا فاعلموه.

وخلع الامام نفسه من غير سبب محتمل أيضا. وما روى من خلع الحسن عليه السلام نفسه فذلك ممكن حملة^(١) على استشعاره عجزا من نفسه، ويمكن حملة على غير ذلك.

فصل (٢)

في شرائط الإمامة^(٣)

من شرائط الإمام أن يكون من أهل الاجتهاد، بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث وهذا^(٤) متفق عليه. ومن شرائط الإمامة أيضا أن يكون الإمام متصديا^(٥) إلى مصالح الأمور وضبطها، ذا نجدة في تجهيز الجيوش وسد الثغور، وذا رأى حصيف في النظر للمسلمين. لا ترعه هوادة نفس وخور طبيعة عن ضرب الرقاب والتنكيل بمستوجب^(٦) الحدود. ويجمع ما ذكرناه الكفاية، وهي مشروطة إجماعا.

ومن شرائطها عند أصحابنا، أن يكون الإمام من قريش إذ قال

(١) م عبارته: وإن روى خلع الحسن نفسه فيمكن حملة... الخ

(٢) ل، م: باب؛ وما اثبتاه عن ح

(٣) م: الأئمة

(٤) ل: فهذا؛ والثبت عن م

(٥) م: متهديا

(٦) م: مستوجب

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأئمة من قريش»^(١)، وقال: «قدموا قريشاً ولا تقدموها»^(٢). وهذا مما يخالف فيه بعض الناس، والاحتمال فيه عندي مجال، والله أعلم بالصواب.

ولا خفاء باشتراط حرية الامام وإسلامه. وأجمعوا^(٣) أن المرأة لا يجوز أن تكون إماما، وإن اختلفوا في جواز كونها قاضية فيما يجوز شهادتها فيه.

(١) م قص: من قوله: إذ قال رسول الله... الخ نهاية الحديث. والحديث رواه احمد في المسند

(٢) رواه الطبراني وأبو نعيم مرفوعا

(٣) م زاد: على

باب (١)

القول في إثبات إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى

رضي الله عنهم أجمعين

أما إمامة أبي بكر رضي الله عنه فقد ثبتت بإجماع الصحابة فإنهم أطبقوا على بذل الطاعة والالتحاق بالحكمه، واستوي في ذلك من يعتزى (١) الروافض إلى التكذب (٢) عليه وغيرهم؛ فإن أبا ذر، وعمارا، وصهيبا، وغيرهم، من الذين كانوا لا تأخذهم في الله لومة لائم، اندرجوا تحت الطاعة (٤) على بكرة أبيهم. وكان على رضي الله عنه مطيعا له، سامعا لأمره، ناهضا إلى غزوة بني حنيفة، متسرعا بالجارية المغنومة من مغنمهم (٥).

وما تخرص به الروافض، من إبداء على شراسا وشماسا (٦) في عقد البيعة له، كذب صريح (٧). نعم لم يكن رضي الله عنه في السقيفة؛ وكان مستخليا بنفسه، قد استفزه الحزن على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم دخل فيما دخل الناس فيه، وبايع أبا بكر على ملا من الإشهاد.

فإن قيل: دلوا على كونه مستجمعا لشرائط الإمامة. قلنا: في ذلك

(١) م: نقص: باب

(٢) ح، ل: يعتزى؛ والثابت عن م. (٣) م: التكذب (٤) م: تحت طاعة

(٥) م: مغنمهم (٦) الشراس السدة في العمالة والشماس الامتناع (٧) م: صراح

مسلكان: أحدهما الاجتزاء بالإجماع على إمامة

لما أجمعوا على اتصافه بها؛ ثم إن فصلنا، و

من شرائط الإمامة عند أقوام كون الإمام

عنه من صميمها. ومن شرائطها العلم ونحن على اضطراب

أخبار (١) الصحابة ومفتيهم، لا (٢) ينكر عليه أحد في تصديه للتحليل

والتحريم. وأما الورع فتقطع به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ويعلم

دوامه، إذ لم يثبت قاذح فيه مقطوع به، وإجماع الصحابة على إمامته

مع تسميرهم (٣) للبحث عن الدين أصدق آية على ورعه؛ وورعه نقل إلينا

نقل جود حاتم (٤)، وشجاعة عمرو بن معدى كرب (٥)، وغيرها (٦)، فلا

معنى للماراة فيه؛ وأما شهادته وكفايته، فقد شهدت بها عليه آثاره،

ودلت عليها (٧) سيرته (٨).

وأما عمر وعثمان وعلى، رضوان الله عليهم؛ فسبيل إثبات إمامتهم

واستجماعهم لشرائط الإمامة كسبيل إثبات إمامة أبي بكر، ومرجع

(١) م: أخيار

(٢) م: ولا

(٣) م: تسميرهم

(٤) كريم مكرام العرب المشاهير، عاش في أواخر العهد الجاهلي. وأسلم ابنه عدى

على يدى الرسول صلى الله عليه وسلم (٥) ب؛ ل، م: ابن عبدود بضم الأول وتشديد

الثاني؛ والثابت عن ح. وهو أبو ثور عمرو بن معدى يكرب الزيدى فارس البجليين واحد

الشعراء العمريين والشجعان المشاهير. وقد وفد على الرسول سنة تسع من الهجرة وأسلم، وأدرك

القادسية وشهدها. ومات عام ٢١ هـ على خلاف في ذلك (٦) ح: وغيره

(٧) م: عليه (٨) ل: سيره؛ والثابت عن ح، م

كل قاطع في الإمامة إلى (١) الخبر المتواتر والإجماع؛ وغرضنا الآن (٢) الإيجاز، ولو تدبر العاقل لاكتفى بما ذكرناه، واستيقن أن فيه أكمل غنية.

وقولية أبي بكر عمر رضي الله عنهما، وجعله إياه وليّ عهده، وجعل عمر الأمر بينهم (٣) شوري من غير إنكار عليهما، إجماع على تصحيح ذلك في سائر الأعصار، ولا أكثر من يقول من يقول لم يحصل إجماع على إمامة علي (٤) رضي الله عنه، فإن الإمامة لم تجحد له، وإنما هاجت الفتن لأمر آخر.

فصل

[في إمامة الفضول والتفاضل بين الصحابة]

فإن قيل: هل تفضلون بعض الصحابة على بعض، أم تضربون عن (٥) التفضيل؟ قلنا: الغرض من ذلك ينبنى على منع إمامة الفضول. والذي صار إليه معظم أهل السنة أنه يتعين للإمامة أفضل أهل العصر إلا أن يكون في نصبه هرج وهيجان فتن، فيجوز نصب الفضول إذا كان مستحقاً للإمامة، وهذه المسألة لا أراها قطعية، ولا معتصم

(١) م قص: إلى (٢) م قص: الآن (٣) م قص: بينهم (٤) ح زاد: ابن أبي طالب (٥) ح، ل: علي؛ وما أثبتناه عن م

لمن يمنع إمامة الفضول إلا أخبار آحاد في غير الإمامة التي نتكلم فيها، كقوله صلى الله عليه وسلم: «يؤمكم أقرؤكم» (١). ولا يفضى هذا وأمثاله إلى القطع، كيف ولو تقدم الفضول في إمامة الصلاة لصحت الإمامة وإن ترك الأولى! فهذا قولنا في إمامة الفضول.

ثم لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض، إذ العقل لا يشهد على ذلك، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة لا يمكن تلقى التفضيل من منع إمامة الفضول. ولكن الغالب على الظن أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل الخلائق بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم عمر بعده أفضلهم، وتعارض الظنون في عثمان وعلي، وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: خير الناس بعد نبيهم (٢) أبو بكر، ثم عمر، ثم الله أعلم بخيرهم بعدهما. فهذا هو قوله أبدينا مجانباً للتقليد، جارياً على الحق الواضح.

فصل

[في قتل عثمان مظلوماً]

قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ظلماً، إذ كان إماماً، وموجبات

(١) الذي رواه أحمد ومسلم وغيرهما هو «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» بزيادة أخرى (٢) م: نبيها

القتل مضبوطة^(١) عند العلماء ، ولم يجر عليه^(٢) منها ما يوجب قتله .
ثم تولى قتله ، هيج ، ورعاع ، وأشابة من كل أوب ، وأخفاف من سفلة
الأطراف^(٣) كالتجبي^(٤) ، والأشتر النخعي^(٥) ، وأراذلة من خزاعة ،
ومن يستحق القتل ، فليس إلى هؤلاء قتله^(٦) ، فلا يشك^(٧) فيه أنه
قتل مظلوماً .

فصل

[في الطعن على الصحابة]

قد كثرت المطاعن على^(٨) أئمة الصحابة ، وعظم افتراء الرافضة ،
وتخرصهم . والذي يجب على المعتقد أن يلتزمه^(٩) ، أن يعلم أن جلة
الصحابة كانوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمحل المعبوط والمكان

(١) ل ، ح : مظنونة ؛ والمثبت عن م .

(٢) ح ، ل : عليهم ؛ والمثبت عن م . (٣) الرطاع ، بفتح الأول السفلة من الناس .
والأشابة بالضم الأخلاط . والناس أخفاف أى مختلفون .(٤) في القاموس - : ١ : تجيب بضم ويفتح بطن من كندة منهم كنانة بن بشر التجبي
قاتل عثمان رضي الله عنه . (٥) هو مالك بن الحارث الشاعر التابعي . ولده على
رضي الله عنه مصر . ولكنه لم يضل اليها إذ دس عليه معاوية من سمه في شربة عسل فمات
كما ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٣٨ هـ .وبهامش م ملاحظة تقول بأن الأشتر ما كان بالمدينة حين قتل عثمان رضي الله عنه ،
بل كان بالسكوفة ؛ فلم يشارك إذن في قتله .

(٦) م عبارته : ومن استحق قتلا إلى هؤلاء قتله

(٨) ل زاد : خلة ؛ ولم نجد لها في ب أو ح و م

(٧) م : شك

(٩) م : يلزمه

المحوظ . وما منهم إلا وهو منه^(١) ملحوظ محظوظ . وقد شهدت نصوص
الكتاب على عدالتهم والرضا عن جملتهم بالبيعة^(٢) بيعة الرضوان ونص
القرآن على حسن الشاء على المهاجرين والأنصار .

فحقيق على المتدين^(٣) ، أن يستصحب لهم ما كانوا عليه في دهر
الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن تقلت هناة فليتدبر النقل وطريقه ، فإن
ضعف رده ؛ وإن ظهر وكان آحادا ، لم يقدح فيما علم تواتر منه وشهدت
له النصوص . ثم ينبغي أن لا يألوا جهدا في حل كل ما ينقل على وجه الخبر ،
ولا يكاد ذو دين يعدم ذلك . فهذا هو الأصل المغنى عن التفصيل والتطويل .

فصل

[في حكم قتال علي رضي الله عنه]

علي بن أبي طالب كان إماما حقا في توليته^(٤) ، ومقاتلوه بغاة ، وحسن
الظن بهم يقتضي أن يظن بهم قصدا خيرا وإن أخطأوه . وعائشة رضي الله
عنها قصدت بالمسير إلى البصرة تسكين الشائنة وتطفئة نار الفتن ، وقد
أشربت للاضطرام ، فكان من الأمر ما كان .

ولا يعصم واحد من الصحابة عن زلل ، والله وليّ التجاوز عنه
وفضله . وكيف يشترط العصمة لأحاد الناس ، وهي غير مشروطة لإمام !

(١) ح ، ل : منهم ؛ والمثبت عن م

(٣) م : بالمتدين

(٢) م : جملتهم في البيعة

(٤) م : توليته

(٢٨)

ولا يكثر بقول من يشترط العصمة للأئمة من الإمامية، فإن العقل لا يقضى باشتراطها. وكل ما يحاولون به إثبات عصمة الإمام يلزمهم عصمة ولاته وقضاة وجبانه^(١) للأخرجة.

فهذه رحمكم الله وأصلح بالكم، قواطع في قواعد العقائد، يستقل بها المبتدئ، ويتشوق بها^(٢) المنتهى إلى جلة المصنفات. وقد تصرمت بعون الله وتأييده^(٣) والحمد لله المشكور على إفضاله، وصلى الله على محمد وآله النبيين وإمام المرسلين وعلى آله الطيبين وصحبه الأكرمين وسلم تسليماً^(٤).

تم بحمد الله تعالى كتاب الإرشاد، إلى قواطع الأدلة، في أصول الاعتقاد، إملاء الشيخ الإمام ركن الإسلام: «أبي المعالي عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف الجويني» رضي الله عنه.

(١) م نقص: وجبانه

(٢) خ، م: لها

(٣) م نقص: وتأيده

(٤) وجد في آخر نسخة (م) ما يأتي: والحمد لله المشكور على إفضاله، والصلاة على محمد وآله. وقد فرغ من تحريره العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه عبد الخالق بن أبي القاسم بن حمد الأموي في اليوم العشرين من شعبان سنة اثنتين وستين وخمسةائة حامداً قاتلاً وصلياً على نبيه عليه السلام. أما (ح) فقد أكمل نسخته هكذا: كمل كتاب الإرشاد بحمد الله وحسن عونه

فهرس تحليلي للأعلام والآراء

١ - ٥ = هامش .

٢ - وضعنا العلم في موضعة على ما هو مشهور به، نغني وإن كان مبدوءاً بأب أو ابن أو نحو ذلك.

٣ - أشرنا إلى أرقام صفحات المقدمة بالحروف الأبجدية

(١)

الاباضية - فرقة من الخوارج ، زعيمها عبد الله بن إباح التيمي ، ويرون إكفار مخالفينهم من هذه الأمة : ٣٨٥ ؛ لا ترى اتصاف من قارف ذنبا كافرا كفر شرك ، بل كافرا من كفران النعم : ٣٨٥ .

الآثرية - فرقة من الزيدية إحدى فرق الشيعة : ١٠٠ هـ

ابراهيم عليه السلام - دعوته وابنه اسماعيل الله بقولها : ربنا واجعلنا مسلمين لك ، الآية ، وقوله : واجتنبني وبنى أن نعبد الأصنام : ١٩٦ ؛ زعم المعتزلة أنه تخيل أنه مأمور بدمج ولده فحسبه أمرا حقيقة : ٢٤٦ ؛ الحق أنه كان أمرا حقا ، بدليل ما جاء في القصة من الابتلاء والقضاء : ٢٤٧ .

ابن أبي أصيبعة - كتابه « طبقات الأطباء » : ز

ابن الأثير (المؤرخ) - روايته حادث سم الأثر النخعي وهو في طريقه إلى مصر : ٤٣٢ هـ

ابن الجبائي (أبو هاشم) - هو عبد السلام بن محمد ، وأتباعه يسمون البهشية وبالذمية أيضا : ٣٤ ، معنى « كون الله سميعا بصيرا » أنه حي لا آفة به ٧٢ ، أحكام صفات الله ثابتة لذاته : ٧٩ ، ربما ثبت كلام النفس ويسميه الخواطر : ١٠٤ ، نفيه أن يدرك المدرك بإدراك ، بل المدرك هو الحى الذى لا آفة به : ١٦٦ ، « تناقضه بجعله » الحال ، هي المدركة دون الذات : ١٧٧ - ١٧٨ ، تأويل آيات الحتم والطبع ونحوها تأويلا بشعا : ٢١٤ ، يرى وأبوه أن الزلات تحبط ثواب الطاعات إذا أربت عليها : ٣٩٠ ، رأيه فيمن أسلم واستدام زلة واحدة أنه لا تصح توبته : ٤٠٦ .

ابن حنبل - ورود حديث الشفاعة بمسنده : ٣٩٤ .

ابن الخطيب (الحافظ البغدادي) - قيمة كتابه تاريخ بغداد في تاريخ الفسك في الاسلام : ز

ابن خلدون - سبب خلط الفلسفة بعلم الكلام : ف ، تعريفه لعلم الكلام : ق .

ابن خلكان - ترجمته لامام الحرمين : ل ، يذكر أن سفيان الثوري كان أحد الأئمة المجتهدين : ٤١ هـ

ابن الراوندى - كان من متكلمي المعتزلة ثم صار ملحدا زنديقا ، استلهم اليهود إياه في مسألة النسخ : ٣٤٣ .

ابن السبكي (صاحب الطبقات) - ترجمته لامام الحرمين : ل - م .

ابن سينا (الفيلسوف) - احتماؤه بنوح بن نصر الساماني : ز .

ابن عباس - تفسيره « الحصور » ، بالحليم : ١٥٤ ، تأويله لآية « ومن يقتل مؤمنا » الخ ، أى مستحلا : ٣٨٨ .

ابن العباد (المؤرخ) - كتابه « شذرات الذهب » : ح هـ ، ذكره فتنة عظيمة بين أهل السنة والشيعة : ي ، ترجمته لامام الحرمين : م .

ابن المعلم المفيد الرافضى - تعريف به : ط

ابن كلاب (عبد الله بن سعيد) - أحد أئمة المتكلمين من أهل السنة : ١١٩ هـ ، الكلام الأزلى لا يتصف بكونه أمرا أو نهيًا أو خبرا الا عند وجود المخاطبين : ١١٩ .

ابن المرأة (أبو إسحاق) - من شراح كتاب الارشاد : ق .

ابن النديم - كتابه الفهرست : و

أبو بكر (الصديق) - كان الامام زيد بن علي زين العابدين من أبعد الناس عن رفضه : ١٠٠ ، وانظر ايضا صفحة ٣٤٧ ، النص على امامته بعد الرسول : ٤١٩ ، ثبوت امامته بالاجماع : ٤٢٨ ، هو أفضل الناس بعد الرسول : ٤٣١ .

أبو الحسن الباهلي - شيخ أبي إسحاق الاسفرايني : ل .

أبو داود (صاحب السنن) — روايته حديثاً في استحسان التقي
بالقرآن: ١٢٥.

أبو ذر (الصحابي المعروف) — مبايعته مع عمار وصيب لأبي
بكر: ٤٢٨.

أبو القاسم سلمان الأنصاري — من شراح كتاب الارشاد. ق
أبو لهب: أمر الله إياه أن يصدق النبي، ومن ضمن ما جاء به أنه
لا يؤمن به: ٢٢٨.

أبو المحاسن — ترجمته لامام الحرمين في كتابه النجوم الزاهرة: م
أبو هريرة — روايته حديثاً فيه استحسان التقي بالقرآن: ١٢٥، روايته
حديثاً في الايمان بضع وتسعون خصلة، الخ: ٣٩٨.

آدم عليه السلام — ما استحق أن يسجد له لما خصص به من الخلق
بالبدين، بل اتباعاً لأمر الله: ١٥٦.

أحمد بن الملا الحلبي — ترجمته لامام الحرمين في كتاب المتقى: م
الأخطل الشاعر — بيته المشهور: إن الكلام لفي القواد، الخ: ١٠٨
الارشاد (كتاب) — كان والشامل لامام الحرمين بداية عصر جديد

في علم الكلام: ع، تعريف به وبقيمته وشروحه: ص - ق
الازارقة — أتباع نافع بن الأزرق الحنفي الخارجي، هي أشد فرق

الخوارج وأكثرها عدداً، ترى أن العاصي بالله كافر كفر شرك: ٣٨٦
الأزهر — واجبه في مقاومة الاتحاد: ر

أسامة بن زيد — تولية رسول الله إياه معروف: ٤٢٠
إسفرين — بليدة بناحية نيسابور خرج منها كثير من العلماء: ط

الإسفراني (أبو إسحاق) — تعريف به: ط، هو شيخ أبي القاسم
الإسفراني: ل، المتخرج على أبي الحسن الباهلي: ل، هو صاحب كتاب
الجامع: ٣٣٣.

الإسفراني (أبو القاسم) — شيخ إمام الحرمين في علم الكلام: ل وتليد
أبي إسحاق الإسفراني: ل و ٣٢ هـ.

الإسفراني (أبو المظفر) — تعريف به: ٢٩، صاحب كتاب التصير،
ويذكر أن أصل بن عطاء الغزال هو رأس المعتزلة: ٦ هـ.

إسماعيل عليه السلام — دعوته وأبوه إبراهيم الله بقولها وربنا واجعلنا
مسلمين لك، الآية: ١٩٦.

إسماعيل بن جعفر الصادق — نسبة الطائفة الإسماعيلية له، وهي إحدى
فرق الشيعة: ١٠٠.

إسماعيل بن عباد — وزير آل بويه، دعوته إلى مذهب أبي هاشم
الجبائي: ٣٤.

الإسماعيلية — تشكيل ابن سبكتكين بها: ي، فرقة من الباطنية ليست
من الإسلام في شيء: ٣٧ هـ.

أشاعرة = (أهل السنة) — هم القوام على دين الله وتأيدته: ح؛ ظهور
التعصب بينهم وبين المعتزلة أيام إمام الحرمين: ل.

الأشتر النخعي (مالك بين الحارث) — اشتراكه في قتل عثمان، توليته
مصر وموته قبل الوصول إليها: ٤٣٢.

الأشعري (أبو الحسن) — زعيم المذهب وشيخ أبي الحسن الباهلي:
ل و ٣ هـ؛ إمام أهل السنة: ٣٢ هـ.

أصحاب الحديث — الإيمان عندهم معرفة بالجنان، وإقرار باللسان،
وعمل بالأركان: ٣٩٦.

أب أرسلان — استقرار الأحوال في عهده بين الأشاعرة والمعتزلة: ل
إمام الحرمين (الجويني) — من رجال القرن الخامس في الدولة العباسية:
هـ؛ ترجمته: ك وما بعدها، مؤلفاته: س وع.

الإمامية — فرقة من الشيعة تنقسم إلى فرق كثيرة : ١٠٠ ؛ ترى أن الرسول نص على تولية علي بعده : ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١
أهر من — جعل المجوس الشر من خلقه : ٢٥٦ ، الآلام بحملتها صادرة عنه عند الثنوية دون يزدان : ٢٧٤

أهل الحق = (أهل السنة) — الله حي ، عالم قادر ، مريد ، وكل هذه صفات قديمة : ٧٩ ، القراءة أصوات القراء ، فهي أكسابهم : ١٣٥ ، المدرك شاهد مدرك يادراك ، كما أن العالم شاهدا عالم يعلم : ١٦٦ ، كل موجود يحوز أن يرى : ١٧٤ ، البارئ سبحانه يحوز أن يرى : ١٧٦ ، الله خالق كل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد : ١٨٧ ، ١٩٠ ، وانظر أيضا : ٢٠٩ ، إبطال مذاهب مخالفين في الهدى والضلال بآي من القرآن : ٢١٠ ، استدلالهم لإبطال التولد : ٢٣١ ، اللطف خلق القدرة على الطاعة : ٣٠٠ ، تجويزهم انخراق العادات في حق الأولياء : ٣١٦ ، الثواب فضل والعقاب ليس واجبا : ٣٨١ ، الشفاعة حق : ٣٩٣

أهل السنة = (أهل الحق) — يرى معظمهم أنه يتعين للإمامة أفضل أهل العصر : ٤٣٠

(ب)

الباطنية — ترى أن لكل ظاهر باطنا ولكل شرع تأويلا ، ليست من الاسلام في شيء : ٣٧ هـ
الباقلاني (القاضي أبو بكر) — تعريف به : ح ؛ من أنصار مذهب الأشعري : ع ؛ يرى وجوب الندم من التائب كلما ذكر سيئة كان قارفا : ٤٠٧ هـ
الباهلي (أبو الحسن) — تخرج على الأشعري ، وتتلذذ عليه أبو إسحاق الاسفرايني : ٣٢٢ هـ

البخاري — صاحب الجامع الصحيح : ١٦٢ ، رواية في صحيحه أن الرسول قال لعلي أنت مني بمنزلة هارون من موسى : ٤٢٢

البراهمة — فرقة من الهنود تنسب إلى إبراهيم الإله الأعلى : ٢٦٢ هـ
توافق المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليين : ٢٦٣ ، إنكارها النبوات ، وأحالتها بعث الله رسولا : ٣٠٢ ، بناء ذلك على تحسين العقول وتقييحها : ٣٠٣ ، خرق العوائد لا ينضبط ، وبالتكرار يصير معتادا لا معجزة : ٣١٠ ، ٣١١

بروتا جوارس : سوفسطائي يوناني شهير توفي عام ٤١١ ق م : ٣ هـ
بشر بن المعتمر — من أعلام معتزلة بغداد : ٢٣ هـ
البغدادى (الامام عبد القاهر) — صاحب كتاب الفرق بين الفرق : ٢٢٣ هـ
البكرية — رأيها في أن البهائم والأطفال لا تألم أصلا : ٢٧٩ ، ٢٧٤
بكر بن أخت عبيد الواحد — زعيم البكرية ، وقد انفرد بضلالات كفر بها : ٢٧٤ هـ

(ت)

التجبي (كنانة بن بشر) — قاتل عثمان رضى الله عنه : ٤٢٢ هـ
التناسخية — التعريف بالمذهب : ٢٧٦ هـ ، إنكار الغلاة منهم الحشر والآخرة : ٢٧٦ هـ ، مذهبهم في الإيلام والأعواض : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، الرد عليهم : ٢٨٠ هـ

(ث)

ثمame بن أشرس — من أعلام معتزلة بغداد : ٢٣ هـ
الثنوية — قولهم بإثبات أصليين ومدبرين للعالم : ٢٧٤ هـ ، بطلان قولهم بأن الآلم ظلم قبيح لعينه : ٢٨٧ هـ

(ج)

الجارودية — فرقة من الشيعة الزيدية : ١٠٠ هـ
الجاحظ (عمرو بن بحر) — انقسام المعتزلة بعد وفاته عام ٢٥٥ هـ إلى فرع البصرة وفرع بغداد : ٢٣ هـ

الجياثي (أبو علي) - من أعلام معتزلة البصرة : ٢٣ ، معنى كون الله سمياً بصيراً أنه حتى لا آفة به : ٧٢ ، كلام الله يوجد مع قراءة كل قارى : ١٢٢ - ١٢٣ ، مصيره إلى قيام كلام الله بمحل الأسطر : ١٣٣ ، تأويله آيات الختم والطبع ونحوها تأويلاً بشعاً : ٢١٤ ، يرى وابنه أن الزلات تحيط ثواب الطاعات إن أربت عليها : ٣٩٠ .

جبريل عليه السلام - أدرك كلام الله وهو في مقامه فوق سبع سموات : ١٣٥ . جعفر الصادق - زعم الإسماعيلية أن الإمامة انتقلت منه إلى ابنه اسماعيل : ١٠٠ هـ

جهم بن صفوان - إثباته علوماً حادثة للرب تعالى ، هذا المذهب خروج عن الدين : ٩٦ هـ

الجهمية = (الجبرية) - تنكيل ابن سبكتكين بها : ي
الجهمية - أتباع جهم بن صفوان ، قولها بنى القدرة مطلقاً عن العبد : ٢١٥
جورجياس - سوفسطائى يونانى شهير ، توفي عام ٣٨٠ ق م : ٥٣ هـ
جوين - ناجية كبيرة من نواحي نيسابور : ك هـ
الجويني (الأب) - تفقه ابنه إمام الحرمين عليه : ل

(ح)

الحافظ بن عساكر - ترجمته في التبيين لإمام الحرمين : م
حرقوص بن زهير البجلي - من زعماء الخوارج : ١٠٠ هـ
حسان بن ثابت - مدحه عثمان بعد استشهاده : ١٢٥
حسين والي (الشيخ) سبب خلط الفلسفة بعلم الكلام : ف
الحشوية - تعريف بها ، تجسيمها : ٢٩ هـ ، كلام الله قديم وهو حروف وأصوات ، والمسموع من القراء عين كلام الله تعالى : ١٢٨ ، تمسكها بحديث ، إن الله خلق آدم على صورته : ١٦٣ ، الرد على ذلك : ١٦٤

حنابلة - غلوهم في التشديد في الدين : ح ، ي

(خ)

الخليل بن أحمد - إمام البصريين في النحو واللغة ، وفاته في القرن الأول : ١٤٧ هـ

الخوارج - تعريف بها : ١٠٠ ، الرد عليها في الوعد والوعيد : ٣٨١ ، ترى أن من لم يتب ، ولو من ذنب واحد ، حبط عمله واستوجب الخلود : ٣٨٥ : ٣٨٦ ، الإيمان هو الطاعة : ٣٩٦ .

الخياط (أبو الحسين) - من أعلام معتزلة بغداد : ٢٣ هـ ، أخذ عنه الاعتزال أبو القاسم الكعبي مؤسس الفرقة الكعبية : ٢٤ هـ

(د)

الدروز - من فرق الإسماعيلية ، ليسوا من الإسلام وإن اتفسيروا له : ٣٧ هـ

(ذ)

الذمية - تسمى البهشية أيضاً لأن مؤسسها هو أبو هاشم ابن الجياثي ، سميت ذمية لتجوزها استحقات العبد للذم والعقاب على ما لم يفعل : ٣٤ هـ

(ر)

الرافضة - تنكيل ابن سبكتكين بهم : ي ، فرقة من الباطنية ليست من الإسلام : ٣٧ هـ ، قول بعض غلاتها بالتناسخ : ٢٧٤ ، ترى أن النص على إمامة علي متواتر : ٤١٩ ، لاصحة لقولهم بأن علياً أبدي شراسا في عقد البيعة لأبي بكر : ٤٢٨ .

رشاد عبد المطلب (الأستاذ) - ترجمة ابن الملا الحلبي لإمام الحرمين : ١١٣ هـ
الروم - ظهور مليكا مؤسس الفرقة المسيحية المليكائية بالروم ، معظم

الروم ملكانية : ٤٨ هـ ، الرد على الروم في اختلاط الكلمة بالمسيح بمثابة الرد على أصحاب الحلول : ٥٠ .

(ز)

الزجاج (ابراهيم بن السري) - الإمام المشهور في النحو واللغة : ١٥٢
زيد بن حارثة - تعارف تولية الرسول إياه : ٤٢٠
زيد بن زين العابدين - إليه تنسب الفرقة الزيدية : ١٠٠ هـ .
الزيدية - فرقة من الشيعة ، لا صحة لعددها من الروافض ، أهل اليمن
اليوم زيدية : ١٠٠ هـ

(س)

سفيان الثوري - الإمام في الحديث ، أحد الأئمة المجتهدين : ٤١ هـ
السليمانية - إحدى الفرق الزيدية الثلاث ، والآخران هما الجارودية
والأبترية : ١٠٠

السوفسطانيون - من أشهر رجالهم پروتا جوراس المتوفى عام
٤١١ ق م : ٣٠ هـ

سيف الدولة الحمداني - رعايته للفارابي : ز

(ش)

الشامل - كان والإرشاد لإمام الحرمين بداية عصر جديد في علم الكلام : ع
الشيخان - روايتهما حديثاً في استحسان التغني بالقرآن : ١٢٥
شيعة - دعوتها لإمام مستور : ح .

(ص)

صالح بن مسرح التيمي - خارجي معتزلي ، أتباعه يسمون الصالحية : ٥٢٣ هـ

الصالحية - فرقة من الخوارج المعتزلة ، ذهابها إلى جواز خلو الجواهر
عن الأعراض ابتداء : ٢٣

صهيب (الصحابي المعروف) - مبايعته وأبو ذر وعمار لأبي بكر : ٤٢٨
(ط)

الطباييون - قولهم بالطبيعة ، لا بفاعل مختار موجد للعالم : ٢٨ ، ٢٩ .
(ع)

عائشة أم المؤمنين - سارت إلى البصرة لتسكين الثائرة وإطفاء الفتن : ٤٣٣
عباد الصيمري - معتزلي بصري وتلميذ هشام الفوطي ، قوله بحسن الآلام
يمحض الاعتبار من غير تقرير عوض عليها : ٢٧٧ .

عبد الجبار المعتزلي (القاضي) تعريف به : ط
عبد الرازق الرسعني - هو صاحب كتاب مختصر الفرق بين الفرق للبغدادى :
٢٣ ، ذكره أن الباطنية ليست في شيء من الإسلام : ٣٧
عبد الله بن عمر - روايته حديث الشفاعة : ٣٩٤

عبد الله بن وهب الراسبي - من زعماء الخوارج : ١٠٠ هـ
عثمان بن عفان - تكفير الخوارج إياه : ١٠٠ ، مدح حسان بن ثابت له
بعد استشهاد : ١٢٥ ، إمامته ثابتة بالإجماع والتواتر : ٤٢٩ - ٤٣٠ ، قتله
مظلوما : ٤٣١ ، الخلاف في الأفضلية بينه وبين علي رضي الله عنهما : ٤٣١ ،
كان الأشتر النخعي بالمدينة حين قتل في بعض الأقوال : ٤٣٢

العجلوني - صاحب كتاب « كشف الحفاء » : ١٢٥
العلاف (أبو الهذيل) - من أعلام معتزلة البصرة : ٥٢٣ ، رئيس الفرقة
الهذلية ، وقد صنف بعض المعتزلة كتاباً في تكفيره : ٩٣ .

علي بن أبي طالب - خروج الخوارج عليه بعد التحكيم : ١٠٠ هـ ، ترى
الإمامية أن إمامته بعد الرسول ثابتة بالنص منه : ٤١٩ ؛ ليس صحيحاً زعم
الرافضة أنه امتنع أولاً عن بيعة أبي بكر : ٤٢٨ ؛ ثبوت إمامته بعد عثمان

بالإجماع والتواتر : ٤٢٩ - ٤٣٠ ، الخلاف في الأفضلية بينه وبين عثمان
رضي الله عنهما : ٤٣١ ؛ كان مقاتلوه بغاة : ٤٢٣

عمار بن إسر - مبايعته وأبو ذر وصهيب لأبي بكر : ٤٢٨
عمر بن الخطاب - كان رأس الناس في زمانه : ٤١ هـ ، كان الامام زيد بن
علي زين العابدين من أبعد الناس عن رفضه : ١٠٠ هـ ؛ توليته بنص من أبي
بكر وتعارف ذلك : ٤٣٠ ، ثبوت إمامته بالاجماع والتواتر : ٤٢٩ -
٤٣٠ ؛ هو أفضل الناس بعد الرسول وأبي بكر : ٤٣١ .

الغيسوية - طائفة من اليهود ترى أن نبوة محمد كانت للعرب وحدهم : ٥٣٣٨ ؛
مؤسسها هو أبو عيسى الأصفهاني الذي ظهر أيام المنصور العباسي : ٣٣٨ .

(غ)

الغزالي (حجة الاسلام) - رده على الباطنية : ٥ ، التلخيص الأشهر لامام
الحرمين : ٥ ، إفادته من مؤلفات إمام الحرمين في الرد على الفلاسفة : ٥

(ف)

الفارابي (الفيلسوف) - احتماؤه بسيف الدولة الحمداني : ٥ .
الفلاسفة - ذهابهم إلى أن النكون والفساد من آثار الطبائع والقوى : ٢٣٤

(ق)

القادر بالله العباسي - أمره بالتشكيل بخصوم أهل السنة : ٥
القدرية - اتفاق أهل المال على ذمها ولعنها : ٢٥٥ ، محاولتهم دفع هذا
اللقب عنهم : ٢٥٦ .

القشيري (صاحب الرسالة) - نقلة البناء الكامل على الجويني : ٥ .

القنطري (جمال الدين) - كتابه تاريخ الحكماء : ٥ - ٥
القلاسي (أبو العباس) - قوله بأن الإيمان هو الطاعة سرأ وعلنا ،
ولذلك يزيد وينقص : ٣٩٩ .

(ك)

كارادي فو (المستشرق) - كتابه ابن سينا ، مرجع في الفلسفة الإسلامية : ٥
الكرامية - فرقة غالية في التجسيم ، زعيمها محمد بن كرام المتوفى سنة ٢٥٥
أو سنة ٢٥٦ هـ : ٣٩ ؛ تسميتهم الله تعالى جسما : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ؛ تناقضها
في إثباتها قولاً حاداً مع نفي اتصاف الباري به : ٤٥ ، مصيرها للقول بقيام
حوادث بذات الله تعالى : ٩٧ ، الإيمان هو فقط الإقرار باللسان : ٣٩٦ .
الكعبي (أبو القاسم) - الباري لا يتصف بكونه مريداً على الحقيقة : ٦٣ ،
بعض تعسفات أتباعه : ٦٦ ، وانظر أيضاً صفحة ٦٨ ؛ تسميته الباري سميماً
بصيراً ، معناه كونه عالماً بالمعلومات على حقائقها : ٧٢ ، الله لا يرى ولا يرى
نفسه ولا غيره : ١٧٦ .

الكندري (أبو نصر) - الوزير ببغداد أيام إمام الحرمين والفتنة بين
الاشاعرة والمعتزلة : ٥ .

الكوثري (الشيخ العلامة) نشره للعقيدة النظامية ، لإمام الحرمين :
٥ ، رأيه في أن كتابي الشامل والإرشاد يؤرخان بداية عصر جديد
في علم الكلام : ٥

(م)

المتكلمون - اصطلاحهم على أن الجوهر هو المتحيز : ٤٦ ، وانظر
صفحة ٦٠ ، ٦٢

المؤكل على الله (الخليفة العباسي) - نهيته عن النظر وحججه على أرباب المقالات : ٥
محمد عليه الصلاة والسلام - وصف قریش له بالشؤم حين فحط أوزلزلوا :
٢٥٣ ؛ القول في إثبات نبوته : ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ؛ معجزاته : ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،
٣٤٨ ؛ آيات له غير القرآن : ٣٥٣ .

محمد بن الحسين الباقر - إليه تنسب الفرقة الباقية إحدى فرق الإمامية ،
وفاته سنة ١١٤ هـ : ١٠٠ هـ

محمد بن كرام السجستاني - مؤسس الفرقة الكرامية : ٣٩ .

محمود بن سبكتكين - تنكيه بخصوم أهل السنة : ي

المدرسة النظامية - إنشاؤها ببغداد : ل

المرجئة - الرد عليها في الوعد والوعيد : ٣٨١

مسلم (المحدث المشهور) - روايته حديث جاء فيه «ويأبى الله والمسلمون

إلا أبا بكر» : ٤٣٣

المسيح عليه السلام - مذاهب النصارى في اتحاد أو حلول الكلمة بالمسيح

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ؛ بطلان قدح اليهود في معجزاته : ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

المشبهة - تنكيل ابن سبكتكين بها : ي

معاذ بن جبل - شهرة تولية الرسول إياه النبي : ٤٢٠

معاوية (الخليفة) - دسه على الأشتر النخعي من سمه وهو في طريقه إلى

مصر والياً عليها من قبل علي : ٤٣٢ هـ

معتزلة - تمجيدها العقل ورفض التقليد : ح ؛ تنكيل ابن سبكتكين

بها : ي ، ظهور التعصب بينها وبين الأشاعرة أيام إمام الحرمين : ل ، نشأتها

وأسمائها : ٦ هـ ، وجوب النظر عقلاً : ٨ ، تعريفها العلم : ١٣ ، خلو الجواهر

عن الأعراض : ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٥ ؛ تفرعها إلى فرعين : ٢٣ هـ ، للمعدوم صفات

الإثبات : ٣١ ، تعريفها «المثلين» : ٣٤ ، إثباتها لله إرادة حادثة : ٣٥ ،

إضراب شيوخها عن دلالة التامع : ٥٥ ، بعض معتزلة البصرة يثبتون لله

إرادة حادثة ثابتة لافي محل : ٦٤ ، ٦٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ؛ معتزلة بصرة

ينقضون أحياناً دلالة الأحكام في الشاهد على الغائب : ٦٦ ، بطلان محاولتها

منع كون الله مريداً لنفسه : ٦٧ ، كلامها في وصف الله بالسمع والبصر : ٧٢

وما بعدها ، اتفاقها في نفي الصفات : ٧٩ ، أساس مذهبهم في ذلك : ٨٤ ،

الحادث غير مقدور حال حدوثه : ٨٦ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ؛ تعلق العلين بالمعلوم

الواحد يوجب تماثلها : ٩٠ ، يعتقدون إرادات حادثة ثابتة لله تعالى في غير

محال : ٩٦ ، كلام الله حادث : ١٠٠ ، ١٠١ ؛ تحبطهم في حقيقة الكلام :

١٠٢ ، إنكارهم الكلام القائم بالنفس : ١٠٤ ، كون المتكلم متكلماً من صفات

الأفعال : ١٠٩ ، ١١٤ ، صدمهم عن إثبات المعجزات : ١١٣ ، ١١٤ ؛ الخلاف

غير حقيقي في صفة الكلام : ١١٦ ، ١١٧ ؛ المعدوم مأمور به : ١٢١ ، نفى

كون البقاء صفة زائدة عن الوجود : ١٤٠ ، تسويتهم بين الاسم والتسمية

والوصف والصفة : ١٤١ ، صار معظمهم إلى أن المدرك شاهد بمدركه يادراك

١٦٦ ، الإدراك بالرؤية يكون بشعاع ينبعث من الرائي البرئي : ١٦٩ ، الموانع

من الإدراك بالرؤية : ١٧٥ ، اختلافهم في رؤية الله نفسه ورؤية الغير له :

١٧٦ ، بطلان استدلالهم بآية «لن تراني» ، على منع الرؤية : ١٨٣ ، اعتقاد

بعضهم أن موسى كان يعتقد جواز الرؤية غلطاً : ١٨٤ ، إجماعهم على أن

العباد خالقون لأفعالهم : ١٨٧ ، القدرة الحادثة لا تصلح لإعادة ما يجوز في

العقل إعادته على الجملة : ١٩٤ ، عصمها وشبهها في خلق العبد لأفعاله : ٢٠٠ ،

الرد على بعض هذه الشبهة : ٢٠٣ ، ٢٠٤ ؛ الخلق على أصولهم لا يتضمن

إثبات ذات بخلاف الاختراع : ٢٠٦ ، رأيهم في الهدى والضلال : ٢١٢ ،

٢١٣ ؛ الحادث في حال حدوثه يستحيل أن يكون مقدوراً للقديم والحادث :

٢١٩ ، ٢٢١ ؛ القدرة تتعلق بالمختلفات والمضارعات : ٢٢٣ ، الرد على هذا :

٢٢٤ ، القول بالتولد وبطلانه : ٢٣٠ ، ٢٣٢ ؛ الرب مريد لما هو خير من

أفعال العباد ، لا المحظورات : ٢٤٠ ، القول بذلك قضاء على الله بالقصور :

٢٤١ ، الأمر بالشئ يتضمن كونه مراد للأمر : ٢٤٣ ، إبراهيم عليه السلام

لم يؤمر بذبح ولده ، بل تخيل ذلك حالماً : ٢٤٦ ، الإرادة تسكنب صفة

المراد بها : ٢٤٩ ، استدلالهم على أن الله لا يريد ما نعتبه شراً : ٢٥٠ ،

العموم إذا دخله التخصيص صار مجملاً : ٢٥١ ، الخير والشر من أفعال العباد

وخارجان عن مقدورات الله تعالى : ٢٥٣ ، توفيق الله خالق لطف يعلم به أن العبد يؤمن عنده : ٢٥٤ ، ٣٠٠ : التحسين والتقبيح من مدارك العقول : ٢٥٨ ، من الحسن والقبح ما يدرك بالبدية ومنها ما يدرك بالنظر العقلي : ٢٥٩ ، الرد عليهم في ذلك كله : ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ : الآلام تحس لأوجه ، حتى آلام الأطفال والبهائم : ٢٧٦ ، أصولهم في إيلاهم البهائم والأطفال : ٢٧٧ ، مادعا التناسخين إلى بدعتهم أمر يلزم المعتزلة : ٢٧٩ ، ٢٨٠ : الرد على المعتزلة فيما ادعته من حسن الإيلاهم لوجوه : ٢٨٢ — ٢٨٦ ، اضطراب آرائها في الإصلاح والأصلح : ٢٨٧ : ليس لله في رأيها خيرة في أفعاله وأفضاله : ٢٩٥ : الرد عليها بعقاب أهل النار في التحسين والتقبيح عقلا : ٢٩٦ : قولها بذلك يبطل القدر : ٢٩٩ ، منعها جواز انخراق العادات في حق الأولياء : ٣١٦ : إنكارها وجود السحر : ٣٢٣ : اعتراضها على دلالة المعجزة بتجوير أن يضل الله عباده على رأى أهل السنة : ٣٢٦ ، حجاج معها من أهل السنة في وجه دلالة المعجزة : ٣٢٧ ، لا يكاد يستتب لها القول بدلالة المعجزة على صدق الرسول : ٣٣٠ ، النسخ لا يرفع حكما ثابتا ، وإنما يبين انتهاء مدة شريعة ، والرد عليها في ذلك : ٣٣٩ ، المقتول ليس ميتا بأجله : ٣٦٢ ، الرزق هو الملك : ٣٦٤ ، السعر من أفعال العباد : ٣٦٧ ، جواز إعادة الجواهر إذا عدمت : ٣٧١ ، منعهم إعادة فيما لا يبقى من الأعراض : ٣٧٣ : إنكار طوائف منها خلق الجنة والنار : ٣٧٨ ، الثواب حتم والعقاب واجب : ٣٨١ ، الاعتراض عليها في القول باستحقاق الثواب على التأيد مع تنهاى العبادات : ٣٨٣ ، موافقتها الخوارج في المصير إلى استحقاق غير التائب الخلود ، مع المخافة من وجهين : ٣٨٦ ، ترى جماهيرها أن الكبيرة الواحدة تحبط ثواب الطاعات : ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ميل كثير منها إلى أن الإيمان هو الطاعة كالخوارج : ٣٩٦ ، إطباقها على أن قبول التوبة حتم : ٤٠٣ .

المعتزلة البصرية — اختلافها والبغداديون في القول بالإصلاح والأصلح : ٢٨٧ ، إنكارهم معظم ما قال به إخوانهم ، مع الاتفاق على إثبات واجبات

على الله تعالى : ٢٨٨ ، الرد عليهم بعد الرد على البغداديين : ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ : يجوز إسقاط العقاب ، إلا أنه يحسن وقوعه مستحقا : ٣٨١ : عقاب العاص عدل ، والتجاوز عنه فضل : ٣٩٢ .
المعتزلة البغدادية — وجوب فعل الأصلح ديننا ودنيا : ٢٨٧ ، الرد عليهم : ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ : جواز إسقاط العقاب عند طوائف منهم : ٣٨١ : كثير منهم يرون عدم جواز العفو ، بل حتم على الله عقاب المصير على الأبد : ٣٩٢ .

المعتصم بالله الخليفة العباسي — اصطناعه للاتراك : هـ .
الملحدة — إنكار طوائف منها وجود الأعراض : ١٨ ، تجويرها خلو الجواهر من جميع الأعراض : ٢٣ ، الرد عليها : ٢٤ ، يرى معظمهم أن العالم لم يزل على ما هو عليه : ٢٥ ، ٢٦ : استنواؤها بالشرع : ٣٧٦ .
الملطي (أبو الحسين) — صاحب كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، يؤكّد أن أوائل ظهور الاعتزال كان بالبصرة : ٢٣ هـ .

الملسكائية — فرقة مسيحية تنسب إلى ملسكا الذي ظهر بالروم : ٤٨ .
المهدي (الخليفة العباسي) — أراد سفيان الثوري على القضاء فأبى : ٤١ هـ .
موطأ مالك — جاء فيه حديث النزول المشهور : ١٦١ .
موسى عليه السلام — معارضة عيسى عليه السلام به في اتحاد الكلمة أو حلولها فيه : ٥٠ ، كلام الله الأزلي كان خطابا له على تقدير وجوده : ١٢٦ ، ١٢٧ ، سؤاله رؤية الله دليل جوازها : ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ : إخباره بتأييد شريعته : قدح اليهود في معجزات عيسى ومحمد عليهما السلام ينقلب قدحا في معجزة موسى : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وانظر صفحة ٣٤٨ .
مونك (المستشرق) — كتابه « مزيج من الفلسفات اليهودية والعربية ، مرجع في الفلسفة الإسلامية : ز .

(ن)

نافع بن الأزرق — هو شيخ الأزارقة ، وفاته عام ٦٥ هـ : ١٠٠ .

النجار (أبو الحسين) - رئيس الفرقة النجارية ، موافقته واتباعه أحيانا لأهل السنة وأحيانا للمعتزلة : ٦٣ ؛ الرد عليه في مسألة إرادة الله : ٦٧ ، قوله بأن الله لا يرى ولا يرى نفسه ولا غيره : ١٧٦

النجارية - تنسب إلى أبي الحسين النجار : ٦٣ ، الرد على مذهبها في إرادة الله : ٦٧ ، إلزامها مناقضات في هذه المسألة : ٦٨ ، قول بعضها بأن الله يريد لبعض المرادات لنفسه : ٧٠ ، موافقتها لأهل الحق في أن الله خالق أفعال العباد ، ومع هذا تقول بأن المتكلم من فعل الكلام : ١١١

النسائي - روايته حديثا في استحسان التغني بالقرآن : ١٢٥
النسطورية - فرقة من كبار فرق النصارى الثلاث ، والآخرين هي الملسائية واليعقوبية : ٤٨

النصارى - زعمهم أن الله جوهر ، والرد عليهم : ٤٦ ، ٤٧ ، كبار فرقهم ثلاثة : ٤٨ ، خطبهم واضح : ٥٠ ، اجتماعهم على التثليث : ٥١
نظام الملك - وزير السلطان ألب أرسلان ، بناؤه المدرسة النظامية : ل النظام (أبراهيم بن سيار) - من أعلام معتزلة البصرة : ٢٣

(و)

واصل بن عطاء الغزال - هو رأس المعتزلة ، وفاته سنة ١٣١ هـ : ٦

(ي)

يحيى عليه السلام - صفته في القرآن بأنه سيد وحضور : ١٥٤
يزدان - نسبة المجوس الخير إلى يزدان والشر إلى أهرمن : ٢٥٦ ، ٢٧٤
اليهود - ذهاب الميسوية منهم إلى ثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، ولسكن للعرب فقط : ٢٢٨ ، استلزام شذمة منهم ابن الراوندي في النسخ : ٢٤٣ ، محاجتهم في إنكارهم الرسول ومعجزاته : ٢٤٧

يوسف عليه السلام - قصته جاءت على أحسن نظام مع اشتغالها على الأمور المختلفة : ٣٥٤

فهرست الموضوعات

صفحة	استهلال
٣	تقديم
٦	١ - روح العصر
٥	٢ - المؤلف
١١	٣ - الكتاب
١٨	٤ - رأى في دراسة علم الكلام
١٩	مقدمة المؤلف
٢	باب في أحكام النظر
٣	١ - فصل في مضادة النظر العلم والجهل والشك
٥	٢ - « بالنظر يحصل العلم »
٦	٣ - « النظر الصحيح والنظر الفاسد »
٧	٤ - « في الأدلة »
٨	٥ - « وجوب النظر شرعا »
٨	باب حقيقة العلم
١٢	١ - فصل العلم قديم وحادث
١٣	٢ - « العلوم وأضدادها »
١٤	٣ - « العقل علوم ضرورية »
١٥	باب القول في حدث العالم
١٧	فصل في الدليل على استعانة عدم القديم
٢١	باب القول في اثبات العلم بالصانع
٢٨	باب القول فيما يجب لله تعالى من الصفات
٣٠	١ - فصل الدليل على قدم الله تعالى
٣١	٢ - « في قيام الله تعالى بنفسه »
٣٣	٣ - « من صفات الله المخالفة للحوادث »
٣٤	٤ - « في الثابتين والخالفين »
٣٦	٥ - « فيما يستحيل اتصاف الله به »
٣٩	٦ - « في أن الله ليس جسما خلافا للكرامية »
٤٢	

صفحة	
٤٤	٧ - فصل في عدم قبول الله للأعراض
٤٦	٨ - « في الدليل على استحالة كون الرب تعالى جوهرًا والتنصيص على نكته في الرد على النصارى
٥٢	باب العلم بالوحدانية
٦١	باب إثبات العلم بالصفات المعنوية
٦٣	١ - فصل صانع العالم مرید
٧٢	٢ - « الباري تعالى سميع بصير
٧٦	٣ - « لا يوصف الباري تعالى بأنه ذائق ، شام ... الخ
٧٨	٤ - « الرب باق مستمر الوجود
٧٩	باب القول في إثبات العلم بالصفات
٨٠	١ - فصل في إثبات الأحوال والرد على منكرها
٨٤	٢ - « تعليل الواجب والرد على منكره
٩٤	٣ - « إرادة الله قديمة
٩٦	٤ - « ذهب جهنم إلى إثبات علوم حادثة
٩٩	٥ - « الله متكلم ، أمرناه
١٠٢	٦ - « حقيقة الكلام وحده ومعناه
١٠٤	٧ - « أنكرت المعتزلة الكلام النفسي
١٠٩	٨ - « المتكلم من قام به الكلام
١١٩	٩ - « شبه الخالفين
١٢٨	١٠ - « كلام الله قديم عند المشوية
١٣٠	١١ - « القول في القراءة
١٣١	١٢ - « القول في المقروء
١٣٢	١٣ - « كلام الله ليس حالًا في المصحف
١٣٣	١٤ - « كلام الله مسموع
١٣٥	١٥ - « معنى إنزال كلام الله تعالى
١٣٦	١٦ - « كلام الله واحد
١٣٧	١٧ - عدم مقابلة الصفات للذات
١٣٨	١٨ - « الكلام في صفة البقاء
١٤١	القول في معاني أسماء الله تعالى
١٤١	١ - الكلام في التسمية والاسم

صفحة	
١٤٣	٢ - فصل الشرح وأسماء الله تعالى
١٤٣	٣ - « معاني أسماء الله تعالى
١٥٥	٤ - البدان والعينان والوجه
١٦٦	باب إثبات جواز الرؤية على الله تعالى
١٦٦	١ - فصل في إثبات الإدراك
١٧٣	٢ - « الإدراكات خمسة
١٧٤	٣ - كل موجود يجوز أن يرى
١٧٥	٤ - فصل المواقع من الإدراك
١٧٦	٦ - « رؤية الله تعالى
١٨١	٧ - « رؤية الله تعالى ستكون في الجنان
١٨٥	٨ - « الفرق بين الرؤية والشم واللمس والذوق
١٨٧	باب القول في خلق الأعمال
١٨٨	١ - فصل ليس العبد مخنوطا
٢٠٣	٢ - « الفرق بين مطالبة العبد بألوانه وأجسامه وبين مطالبة بأفعاله
٢٠٨	٣ - « تعلق القدرة الحادثة بمقدورها
٢١٠	٤ - « في الهدى والضلال والحتم والطبع
٢١٥	باب القول في الاستطاعة وحكمها
٢١٧	١ - فصل القدرة الحادثة لا تبقى
٢١٨	٢ - « في القدرة الحادثة أيضا
٢١٩	٣ - « الحادث في حال حدوثه مقدور لله تعالى
٢٢٣	٤ - « مقدور القدرة الحادثة واحد
٢٢٦	٤ - « التكليف بما لا يطاق
٢٢٨	٥ - « القدرة على الألوان والطعوم ونحوها
٢٢٩	٦ - « قدرة الله على ما لا يقع
٢٣٠	٧ - « يشتمل على الرد على القائلين بالتولد
٢٣٤	٨ - في القوى والعقول
٢٣٧	٩ - « في إرادة الكائنات
٢٥٠	١٠ - « مشتمل على ذكر استدلال المعتزلة
٢٥٤	١١ - « في التوفيق والخذلان
٢٥٥	١٢ - « ذم القدرية

صفحة

باب القول في التعديل والتحوير

- ٢٥٧
٢٥٨ ١ - فصل في التحسين والتقبيح
٢٦٨ ٢ - « في أنه لا واجب عقلا على العبد أو الله
٢٧٣ ٣ - « في الآلام وأحكامها
٢٧٩ ٤ - « في الأعراض أيضا

باب القول في الصلاح والأصلح

٢٨٧
٣٠٠ فصل القول في اللطاف

باب القول في إثبات النبوات

- ٣٠٢
٣٠٢ ١ - فصل في إثبات جواز النبوات
٣٠٧ ٢ - « في المعجزات وشرايطها
٣١٦ ٣ - « في إثبات الكرامات وتمييزها عن المعجزات
٣٢١ ٤ - « في السحر وما يتصل به

باب القول في الوجه الذي منه تدل المعجزة على صدق الرسول

- ٣٢٤
٣٣١ ١ - فصل لادليل على صدق النبي غير المعجزة
٣٣١ ٢ - « امتناع الكذب على الله شرط في دلالة المعجزة
٣٣٨ القول في إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

- ٣٣٨ ١ - فصل في النسخ
٣٤٥ ٢ - « في معجزات محمد صلى الله عليه وسلم
٣٥٣ ٣ - « وجوه اعجاز القرآن
٣٥٥ ٤ - « آيات للرسول صلى الله عليه وسلم غير القرآن

باب أحكام الأنبياء عامة

٣٥٦
٣٥٨ فصل في عصمة الأنبياء عامة

باب القول في السمعيات

٣٦١
٣٦٤ باب الآجــــــــــــــــال

باب الرزق

٣٦٧
٣٦٨ باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٣٦٨
٣٧١ باب الإعــــــــــــــــادة

صفحة

باب جمل من أحكام الآخرة المتعلقة بالسمع

- ٣٧٥
٣٧٧ ١ - فصل في الروح ومعناه
٣٧٧ ٢ - « في الجنة والنار
٣٧٩ ٣ - « في الصراط المبين والميزان والحوش والصنف

باب في الثواب والعقاب وإحباط الأعمال والرد

٣٨١
٣٨٣ على المعتزلة والحوارج والمرجئة في الوعد والوعيد

- ٣٨٣ ١ - فصل في الثواب على التأيد
٣٨٥ ٢ - فصل في إحباط الأعمال والوعيد
٣٨٩ ٣ - « في إحباط الكبيرة لثواب الطاعات عند المعتزلة
٣٩١ ٤ - « في الفرق بين الصغيرة والكبيرة
٣٩٢ ٥ - « فيمن مات مصرا على العصية
٣٩٣ ٦ - « في الشفاعة

باب في الأسماء والأحكام

- ٣٩٦
٣٩٦ ١ - فصل في معنى الإيمان
٣٩٩ ٢ - « في زيادة الإيمان ونقصانه

باب التوبة

- ٤٠١
٤٠٣ ١ - فصل في قبول التوبة
٤٠٤ ٢ - « في وجوب التوبة
٤٠٥ ٣ - « في التوبة عن البعض دون البعض
٤٠٧ ٤ - « في تجديد الندم
٤٠٨ ٥ - « هل إيمان الكافر توبة ؟
٤٠٩ ٦ - « في توبة العائد للذنوب
٤١٠ القول في الإمامة

باب في تفاصيل الأخبار

٤١١
٤١٩ باب في إثبات النص وثبوت الاختيار

باب في الاختيار وصفته وذكر ما تتعقد الإمامة به

- ٤٢٤
٤٢٥ ١ - فصل في عقد الإمامة لشخصين
٤٢٥ ٢ - « في خلق الإمام

KITAB AL-IRSHAD
Par
IMAM AL-HARAMYN
mort en 478

Edité et annoté par

MOHAMMAD YOUSOF MOUSSA
Professeur à la Faculté de Théologie de l'Azhar, Docteur
ès-lettres de l'Université de Paris
et
'ALY ABD EL-MON 'EIM 'ABD EL-HAMID
de l'Université de l'Azhar

1ère édition
Le Caire 1950

— ٤٥٨ —

٤٢٦	٣ - فصل في شرائط الإمامة
٤٢٨	القول في إثبات إمامة أبي بكر عمر وعثمان وعلي
٤٣٠	١ - « في إمامة المفضل والتفاضل بين الصحابة
٤٣١	٢ - « في قتل عثمان مظلوما
٤٣٢	٣ - « في الطعن على الصحابة
٤٣٣	٤ - « في حكم قتال علي رضي الله عنه
٤٣٥	الفهرس التحليل للأعلام والآراء